I.S.S.N 1111- 4932

جامعة باجي مختار - عنابة
مديرية النشر

التواصل

في

العلوم الإنسانية و الاجتماعية

عدد 40
ديسمبر2014

مجلة علمية محكمّة و مفهرسة

التـــواصـــل

في العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مجلة محكّمة و مفهرسة تصدر عن جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر

مدير المجلة

أ.د. عمار حياهم

رئيس جامعة باجي مختار- عنابة

مـديـــرة النـشـــر

أ.د. نصيرة حسين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. الشريف بوشحدان

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. نصيرة حسين

أ.د. دليلة مكي

أ.د. يوسف سعدون

أ.د. كمال عليوش قربوع

د. بوعلام عمار شبيرة

الأمـانـــة

الآنسة سامية سايح

الآنسة أسماء دلالو

السيد ناصر شاوي

مديريـــة النشـــر

جامعة باجي مختار – عنابة، ص.ب. 12– 23000، عنابة

الهاتف: 19 26 82 30 (0) 213 + الفاكس: 12 11 87 38 (0) 213 +

الموقع الإلكتروني: **www.univ-annaba.dz /dpubma/**

البريد الإلكتروني: **tawassol_journal@univ-annaba.dz**

الهيئة العلمية

أ/د. أحمد عمران، جامعة صفاقس، تونس
أ/د. أحمد يعقوب، جامعة وهران، الجزائر
أ/د. الحواس مسعودي، جامعة السلطان قبوس، سلطنة عمان
أ/د. الشريف باشا، جامعة القاهرة، مصر
أ/د. الهاشمي لوكيا ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
أ/د. جمال عبد الناصر مانع ، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. سمير مصطفى، جامعة القاهرة، مصر
أ/د. عبد الله بوجلال، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر
أ.د. عبد المجيد حنون، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. عبد القادر سيد أحمد، جامعة باريس، فرنسا
أ/د. علي المير، جامعة تونس، تونس
أ/د. عبد الرزاق بوبندير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
أ/د. عبد المالك مرتاض، جامعة وهران، الجزائر
أ/د. عمر الكتاني، جامعة محمد الخامس، المغرب
أ/د. محفوظ بن عصمان، جامعة باجي مختار، الجزائر
أ/د. مختار نويوات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. مسعود منتري، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. محمد غاليم، جامعة محمد الخامس، المغرب
أ/د.مايكل ماك ماهون، جامعة قلاسقو، بريطانيا
أ/د. محمد مانع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
أ/د. محمد يسري أبو العلا، جامعة الزقازيق، مصر
أ.د ميلود بركاوي، جامعة باجي مختار،عنابة
أ/د. فضيلة سحري، جامعة باجي مختار،عنابة
أ/د. أمير السعد، جامعة باجي مختار،عنابة
أ/د. بشير إبرير، جامعة باجي مختار،عنابة
أ/د. سيف الإسلام شوية، جامعة باجي مختار،عنابة
أ/د. محمد صاري، جامعة باجي مختار،عنابة
أ/د. صمود حمادي، جامعة منوبة، تونس
أ/د. الشريف حمزاوي، جامعة باجي مختار، الجزائر

قواعد النشر بالمجلة

التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلة أكاديمية دورية محكّمة ومفهرسة، تُعنى بالدراسات والأبحاث المبتكرة والأصيلة في مجالات العلوم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات المكتوبة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1. أن تكون المادة المرسلة للنشر أصلية و محترمة لكل القواعد اللغوية لم يسبق نشرها ولم ترسل إلى جهات أخرى، وعلى **صاحب (أصحاب) المقال أن يقدم(موا) إقرارا خطيا بعدم تقديم مقاله(هم) للنشر في مجلة أخرى.**

2. ألاّ يتجاوز حجم البحث عشرين (20) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والجداول والأشكال والصور، وألاّ يقل عن 12 صفحة.

3. أن يذكر في الورقة الأولى من المقال: العنوان الكامل، اسم(أسماء) الباحث(ون)، ورتبته(هم) العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها (قسم– كلية–جامعة)، رقم الهاتف والفاكس، والبريد الإلكتروني.

4. يجب أن يكون عنوان المقال مكتوب باللغات الثلاث التالية : العربية والفرنسية والانجليزية (حذاري من الترجمة الحرفية) .

5. أن يزوّد المؤلف(ون) المقال بثلاث ملخصات متساوية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حوالي 100 كلمة لكل ملخص.

6. تقدّم الكلمات المفتاحية بعد كل ملخص بلغته وتتراوح بين ثلاث(03) وسبع(07) كلمات.

7. أن يتّبع المؤلف(ون) الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث وكتابتها وخاصة فيما يتعلق بإثبات المصادر وتوثيق الاقتباسات، على نحو دقيق وواضح. يشار إلى المراجع المذكورة في النص برقم يوضع بين معقوفتين و يثبّت في الهامش وفق المنهجية العلمية المتعارف عليها**:**

- إذا كان المرجع كتابا: يذكر اسم المؤلف و لقبه، عنوان الكتاب، الناشر، مكان النشر، السنة، ...
- إذا كان المرجع مقالا: يذكر اسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان المقال، اسم المجلة، عددها، الناشر، مكان النشر وتاريخه.
- يرقم التهميش بطريقة متواصلة و تعرض القائمة الببليوغرافية في نهاية المقال بالترتيب الآتي: المؤلّف، عنوان الكتاب أوالمقال، الناشر، البلد، السنة، الطبعة.

8. يعرض المقال في عمودين باستثناء الملخصات وقائمة الهوامش.

9. أن يكتب المقال باختيار صفحة **(A4)**، حسب المواصفات الآتية:

- **إعداد الصفحة: (A4)**
- **نمط الخط: (Simplified Arabic)13 نقطة باللغة العربية/ و 13(time newroman) باللغة الفرنسية والانجليزية.**
- **بين السطور: 0.0 نقطة**
- **هوامش الصفحات: اليسار: 2,5 سم، اليمين: 2,5سم، الأعلى: و2,5 سم، الأسفل: 2,5 سم**
- **ترقم الصفحات في الوسط/ أسفل الصفحة.**

10. إذا كانت المادة المقدمة للنشر مداخلة في ملتقى علمي فإنه يتعين على المؤلّف أن يذكر تاريخ انعقاد الملتقى–والعنوان الأصلي للمداخلة.

11. المواد التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر. ويحق للمجلة أن تتصرف في المادة المنشورة تدعيما للتظاهرات العلمية والثقافية.

12. يتم إرسال المادة المقترحة للنشر لدى أمانة المجلّة عبر البريد الإلكتروني.

لا تعبّر المقالات المشورة إلّا عن آراء أصحابها

الفهرس

كلمة العدد (*Avant - propos*) ـــــ **05**

التنمية وتحديات النمو السكاني السريع في الجزائر: إنجازات وإخفاقات

حسان تريكي ـــــ **07**

تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

علي بريمة ـــــ **19**

تصور نظري لبناء برنامج أسري إرشادي سلوكي معرفي قائم على تنمية الكفاءات الوالدية اللازمة لخفض مشكلات الأطفال السلوكية

عتروس نبيل ـــــ **37**

العنف في الوسط المدرسي: إشكالية المفهوم وإستراتيجية العلاج

زينة بن حسان ـــــ **53**

الآثار السلبية للعقوبة في المؤسسات التعليمية –العقوبة البدنية أنموذجا –

سميحة عليوات ـــــ **75**

التقنيات الجديدة لتحرير التقرير الصحفي في المدرسة الفرنسية دراسة حالة يومية"لوموند" الفرنسية (2008-2011)

فاطمة الزهراء مشتة ـــــ **90**

تطبيقات التفاعلية في صحافة الانترنت دراسة مسحية تحليلية لعينة من الصحف الالكترونية الجزائرية (النهار- الشروق- لوسوار دالجيري-الوطن-المجاهد-الخبر نموذجا)

سمية بورقعة ـــــ **102**

دور المقاربة الاتصالية في إنجاح التغيير التنظيمي

سمية بن غضبان ـــــ **120**

صناعة البرمجيات في الجزائر: الثروة المنسية

جمال العيفة ـــــ **132**

الاهتمام البيئي لدى سكان المناطق المتضررة بيئيا :محافظة الزرقاء –الأردن– نموذجا

يحيى أحمد علي ـــــ **147**

بنى المؤسسات الاقتصادية الحديثة (إستراتيجيات التعامل مع المحيط ودور كفاءة الموارد البشرية في تفعيلها)

هند بوشلاغم ـــــ **166**

Espaces périurbains sur l'axe de la Rn16 à Annaba. Paysage et stratégies d'évolution

Meriem RADOUANE ـــــ **195**

La « ressuscitation d'une terre morte » :Un accès patent à la propriété foncière

Mabrouk DAMBRI & Belkacem DIB ـــــ **207**

كلمة العدد

تستمر مجلّة التواصل في مسيرتها العلمية بثقة وبخطى ثابتة، لتحقيق المزيد من المقروئية ولتوسيع دائرة الاعتماد لدى المراكز والهيئات العلمية الدولية. لذلك سعينا ومنذ العدد 33 على أن تكون ملخصات المقالات والكلمات المفاتيح والعنوان بثلاث لغات هي العربية والأنجليزية والفرنسية.

يصدر العدد الأربعون (40) من هذه المجلة ليعالج قضايا إنسانية واجتماعية تتطلب حلولا آنية. يتألف من ثلاثة عشر (13) مقالا تتوزّع على ثلاثة محاور هي:

1 – المحور التنموي التربوي.

2 – المحور الإعلامي الاتصالي.

3 – المحور البيئي العمراني.

أما المحور الأول فيضمّ خمس (05) مقالات تعالج مسألة ربط التنمية بالتربية، والآثار السلبية للعنف والعقاب في الوسط المدرسي. حاول صاحب المقال الأول تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها الجزائر لتحقيق التّوازن بين النمو السكاني السريع والتنمية. في حين رصد الثاني التطّور التربوي مقترنا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من أجل الكشف عن مؤشرات كفايته الإنتاجية ومعالجتها.

وعمل صاحب المقال الموالي على تقديم تصّور لبرنامج إرشادي للتقليل من مشكلات الأطفال السلوكية بالاعتماد على آلية تنمية الكفايات الوالدية التي هي الأداة المثلى لتحقيق تلك الغاية.

يتنزل المقالان المواليان في إطار محاربة العنف والعقاب في الوسط المدرسي؛ فالعنف تحوّل إلى ظاهرة اجتماعية خطيرة مست معظم مؤسساتنا التربوية، وهي في تزايد مستمر، ولاسبيل إلى معالجته إلا بتحديد مفهومه وأنواعه، ثم البحث عن دور المؤسسة التربوية في التقليل منه وإسهامها في القضاء عليه، وهذا هو لب إشكالية المقال الثالث. وغير بعيد عن مشكلة العنف نطالع في المقال الموالي مشكلة تربوية غاية في الخطورة، وهي العقاب البدني وآثاره السلبية على التحصيل المدرسي . ويسعى صاحبه إلى إيجاد الحلول الممكنة لاعتماد عقاب لا يشكّل عائقا أمام تحقيق أهداف العملية التعليمية.

ويضمّ المحور الثاني، المخصص لقضايا الإعلام والاتّصال أربع مقالات، تطرح كلّها إشكالات واقعنا الاتصالي وأهمية الاتصال في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، ويقترح أصحابها الحلول المناسبة؛ فمن البحث في جديد فنيات تحرير التقرير الصحفي من خلال جريدة لومند الفرنسية، إلى البحث عن سمة التفاعلية (**Aspect interactif**) وأثرها على تطوير صحافة الأنترنت بإجراء الدراسة على عينة من الصحف الإلكترونية الجزائرية، إلى رصد دور المقاربة الاتصالية في إنجاح التغيير التنظيمي داخل المؤسسة باعتبارها وسيلة مثلى لتحقيقه. ويختتم محور الإعلام والاتصال بالتطرّق إلى أهم ثروة اقتصادية لم يُعط لها لحدّ الآن أيّ دور في تحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل القومي في الجزائر، وهي صناعة البرمجيات(**Logiciels**) التي لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن اقتصاديات الدول المتقدّمة.

ويعالج المحور الثالث قضايا بيئية عمرانية ذات تأثير مباشر على حياة الأفراد. ويضم أيضا أربع مقالات؛ يتناول الأول موضوع الاهتمام البيئي لدى سكان المناطق المتضّررة، حيث اتخذ مؤلفه عيّنة من أفراد مختلفين في الدخل والمستوى التعليمي، وتوصّل إلى أنّ تلك الاختلافات لا دلالة ولا تأثير لها على نتائج البحث.

وأما الثاني فيعالج قضية التحوّلات الهامة لبنى المؤسسات الاقتصادية وأثرها على التكيّف مع متطلبات السوق.

ويعالج المقال الثالث مسألة متعلّقة بتشكّل فضاءات الضواحي العمرانية التي عادة ما تجمع بين الفلاحي والصناعي والعمراني دون تفاعل فيما بينها، حيث يبحث في العوامل المؤدية إلى ذلك انطلاقا من منظر لضاحية عمرانية من ضواحي مدينة عنابة.

وأما المقال الرابع فيبحث فيه صاحبه عن حلّ لمسألة شائكة في مجال علاقة الإنسان بمحيطه المادي وهي شرعية امتلاك الأرض الموات إذا تمّ استصلاحها وإحياؤها، وهذا استنادا إلى المبدأ الذي أقرّه الإسلام من " من أحيا أرضا مواتا فهي له " .

وفي الأخير لايسع أسرة التحرير إلا أن تنّوه بالجهود التي بذلتها الأستاذة الدكتورة زهية حجوب دغمان على رأس مديرية النشر وطاقمها الإداري لسنوات من أجل تنظيمها وتطويرها والوصول بها إلى أسمى الأهداف والغايات. وتتوجه بالمقابل بالترحيب والتهنئة للأستاذة الدكتورة نصيرة حسين المديرة الجديدة راجية من الله العلي القدير أن يوفقها ويسدّد خطاها ويجعلها خير خلف لخير سلف .

كما تشيد بجهود هيئة التحرير السابقة – وعلى رأسها الأستاذ الدكتور عبد الرزاق جلالي – لأكثر من ثلاث سنوات من أجل ترقية المجلة والسعي بها نحو الأحسن والجديد.

كما لايسعها إلا أن تشكر لكل من أسهم في صدور هذا العدد، وفي مقدّمتهم الأساتذة الخبراء الذين قوّموا مقالاته والذين راجعوها من الناحية اللغوية.

ولا يفوتها أن تتقدّم بأسمى عبارات التقدير والثناء إلى الأستاذ الدكتور عمار حياهم رئيس جامعة باجي مختار – عنابة، الذي قدّم لها كلّ الدعم والتشجيع وأحاط جهودها بالرعاية والاهتمام البالغين راجية أن يحقق الله على يديه التقدّم والتفوّق لجامعتنا المجيدة.

والله من وراء القصد.

رئيس هيئة التحرير

أ.د الشريف بوشحدان

التنمية وتحديات النمو السكاني السريع في الجزائر: إنجازات وإخفاقات

حسان تريكي
قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف

ملخص

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة تنموية شاملة تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لسكانها وتحسين نوعية الحياة في مختلف المجالات، إلا أن معدلات النمو السكاني المرتفعة قد شكلت ضغطا حقيقيا على الخدمات التعليمية والصحية والسكن وفرص العمل، مما أدى إلى بروز العديد من الاختلالات وأوجه القصور. انطلاقا من ذلك، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التوازن بين النمو السكاني السريع والتنمية وهذا من خلال تقييم الانجازات وكشف الإخفاقات المصاحبة لذلك.

الكلمات المفاتيح: النمو السكاني، التنمية، التعليم، الصحة، الإسكان، التشغيل.

Le développement et la croissance démographique : réalisations, défis et échecs

Résumé

Après l'indépendance, l'Algérie a adopté une politique de développement global qui avait pour objectif de satisfaire les besoins de base de la population et d'améliorer la qualité de vie dans divers domaines. Toutefois, la croissance rapide de la population a constitué une véritable pression sur certains secteurs comme l'éducation, la santé, le logement et l'emploi, ce qui a conduit à l'émergence de nombreux déséquilibres et carences. Dans cette perspective, cet article vise à mettre en lumière les efforts déployés par l'Algérie pour parvenir à un équilibre entre la croissance démographique rapide et le développement, et ce, par l'évaluation des réalisations et la détection des échecs qui lui sont associés.

Mots clés: Croissance démographique, développement, éducation, santé, logement, emploi.

Development and Rapid Population Growth in Algeria: Achievements, Challenges and Failures

Abstract

After independence, Algeria has adopted a comprehensive development policy, which aimed to meet the basic needs of population and improve the quality of life in various areas. The rapid growth of the population exerced however a real pressure on fieds like education, health, housing and employment, that led to the emergence of many imbalances and deficiencies. On this basis, this article aims to highlight the efforts that the Algerian State has done to create a balance between rapid population growth and development, and this, through the evaluation of achievements and the detection of failures that are associated with it.

Keywords: Population growth, development, education, health, housing, employment.

مقدمة:

بذلت الدولة الجزائرية جهودا جبارة لتحسين الظروف المعيشية وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لمواطنيها، فالخيار الاشتراكي الذي تبنته النخبة السياسية الحاكمة بعد الاستقلال، كان يضفي على التنمية بعدا اجتماعيا يرتكز على توفير مقاييس الحياة الكريمة للمواطن من صحة و تعليم وسكن وعمل.. وذلك انطلاقا من فكرة أن تقوم الدولة برعاية شاملة ومتعددة الأوجه للقوى الشعبية تعويضا لها عن الحرمان والقهر والتشريد الاستعماري، فالجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية حديثة الاستقلال تبنت استراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة وإقامة بنى حديثة قصد تجاوز أوضاع التخلف والجمود، وذلك من خلال عمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق مست مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وقد سعى النظام الحاكم ابتداء من سنة 1965، إلى تكوين مجتمع حركي مجند حول مهام وطنية واسعة: العمل للجميع، السكن للجميع، الصحة للجميع... وهي مهام تعتمد كإطار مرجعي لها على قيم مثل: التشاركية المساوتية والتنمية والتقدم الاجتماعي والصناعي، وهي قيم تعتبر النواة المركزية الفاعلة لإيديولوجية المرحلة[1].وتجسيدا لهذا التوجه، ومع زيادة الإيراد البترولي والإنفاق الحكومي، تبدلت وسائل الحياة المادية التي تحيط بالإنسان الجزائري إلى الأفضل في معظم جوانبها، الأمر الذي انعكس إيجابا على معدل النمو الطبيعي للسكان، وكنتيجة لذلك تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات تقريبا خلال ثلاثة عقود، وقد شكل النمو السريع في عدد السكان ضغطا إضافيا على الخدمات التعليمية والصحية والسكن وفرص العمل، وأصبحت الاحتياجات الاجتماعية تتجاوز بصفة دائمة التوقعات والبرامج المعدة لتلبيتها. انطلاقا من ذلك سنحاول في هذا المقال، تسليط الضوء على الجهود الإنمائية المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التوازن بين النمو السكاني السريع والتنمية، لاسيما في مجال التعليم، الصحة، الإسكان والتشغيل، وهذا بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية المتوفرة ونتائج الأعمال البحثية والشواهد الميدانية.

أولا–إشكالية العلاقة بين التنمية والنمو السكاني:

انطلاقا من كون "التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة؛ كالتعليم و الصحة والأسرة والشباب.. ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"[2]، فإن الهدف الرئيسي من التنمية هو إشباع الحاجات الأساسية والمتنامية لأفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية، ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق، إلا إذا كانت وتيرة التنمية متناغمة ومسايرة للنمو السكاني الحاصل في المجتمع.

من هنا أصبحت مسألة عدم التوازن بين النمو السكاني والتنمية تشكل هاجسا فعليا لدى عدد كبير من دول العالم، خاصة التي تعاني من نمو ديمغرافي مرتفع. فظهرت بذلك موجة فكرية واسعة حول طبيعة العلاقة بين الزيادة السكانية والتنمية، وأصبحت العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الديمغرافية والتنمية من القضايا المهمة التي تحوز على اهتمام الكثير من العلماء والباحثين في مجال تنمية المجتمعات الإنسانية، والذين انقسموا بين متشائمين ومتفائلين؛ فالمتشائمون من التزايد السكاني، يتخوفون من اتساع

الفجوة بين حجم السكان والخيرات المادية المنتجة في المجتمع ويرون أن النمو السكاني عامل يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فمع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية، لهذا نجدهم يدعون إلى اتخاذ سياسة سكانية صارمة لكبح جماح التزايد السكاني السريع. أما المتفائلون حيال التزايد السكاني، فلا يتخوفون منه،لاعتقادهم أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة اليد العاملة، ومن ثم لو أحسن استخدامها، تصبح عاملا محفزا يؤثر إيجابا على معدلات الدخل القومي[3].

ما يمكن استخلاصه مما تقدم، هو أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، تولد ضغوطا على التنمية، من خلال زيادة متطلبات السكان المعيشية، وطلب إضافي على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل وغيرها من الخدمات الاجتماعية. في المقابل يمكن للثروة البشرية المتدفقة نتيجة النمو الديمغرافي، أن تساهم في تحقيق تنمية فعلية وتسهم بشكل ملحوظ في تقدم اجتماعي واقتصادي لمصلحة بلدانها إذا ما أحسن استثمارها. وفي هذا السياق توفر بلدان شرق آسيا نموذجا معاصرا يتناسب والتغيرات المتسارعة في كافة المجالات ونموذجا يحتذى به، إذا ما أرادت الدول النامية تحقيق المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا–ارتفاع معدلات النمو السكاني في الجزائر والآثار المترتبة عنه:

شهد النمو الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال منحى متغيرا، إذ ظل يرتفع باستمرار وبوتائر مختلفة، ففي فترة السبعينات عرفت الجزائر انفجارا سكانيا غير مسبوق، حيث وصلت معدلات النمو الديمغرافي خلالها إلى 3.6%، فتضاعف سكان الجزائر مرتين في ظرف 20 سنة، حيث ارتفع عدد السكان من 10.45 مليون نسمة سنة 1962إلى20.52مليون نسمة سنة 1983. ومع بداية الثمانينات، انخفض معدل النمو الطبيعي إلى 3.4%، وانتقل على إثره عدد السكان من18.6 مليون نسمة سنة 1980 إلى 25 مليون نسمة سنة 1990[4]. وفي فترة التسعينات انعكست الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر على النمو الديمغرافي، الذي انخفض معدله إلى 2.8%،إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بمعدل النمو الطبيعي لكل من تونس والمغرب، والذي يقدر بـ 1.7%.

وابتداء من سنة 2000،عرف معدل النمو الديمغرافي في الجزائر استقرارا نسبيا، حيث بلغ 1.72%، ووصل معدل المواليد 20% بعدما كان 50% سنة 1970 و31% سنة 1990. كما انتقل العدد الإجمالي للسكان من 30.4 مليون نسمة سنة 2000إلى 34.8 مليون نسمة، حسب إحصاء السكان لسنة 2008[5].

وقد أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر إلى توسيع القاعدة السكانية، وأفرز هيكلا سكانيا شابا.فحقيقة الشباب هو قوة البلد، وفي نفس الوقت يشكل نقطة ضعفه، كون عدده لا يتوافق مع المؤسسات التي تستوعبه (مدارس، جامعات، مستشفيات، سكن، مراكز استقبال الشباب..)، إنه "فيضان الهياكل" débordement des structures على حد تعبير مصطفى بوتفنوشات[6].وعليه، فإن النمو السريع في عدد السكان الذي شهدته الجزائر، قد شكل ضغطا إضافيا على أنظمة التعليم، الصحة، السكن والتشغيل، وهذا على النحو التالي:

1 – التعليم:

بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة منذ الاستقلال في المجال التربوي، كما حققت سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته أهدافها، من خلال انتشار التعليم وتطوره كميا، حيث انتقل عدد التلاميذ

المتمدرسين من 1.313.617تلميذا سنة 1965 إلى 7.741.099 تلميذا سنة 2005، وهو رقم ضخم يمثل تقريبا عدد سكان دولة[7].

من جهة أخرى عرفت هيئة التدريس تطورا كبيرا، حيث انتقل عدد المعلمين من 23.612معلما سنة 1963إلى54.659معلما سنة 1970، ليصل العدد إلى265.667 معلما سنة 1990[8] ، أما سنة 1998 فوصل عدد المعلمين إلى 477.000 بين أستاذ ومدرس، وهو ما يمثل 48% من الوظيف العمومي في الجزائر[9]. ومن أجل تمدرس كل فئات الشعب الجزائري، تضاعف عدد المؤسسات التعليمية خمس مرات خلال الفترة الممتدة من 1966إلى 2006، حيث انتقل العدد من 4752 مؤسسة تعليمية سنة 1966 إلى 22.999 مؤسسة سنة 2006، وهو ما يعكس المجهودات الجبارة والاستثمارات المعتبرة في مجال التعليم، مسايرة للنمو السريع والمتزايد لعدد السكان[10].

وبالرغم من اهتمام الدولة بقطاع التربية والتعليم، مثلما تعكسه المعطيات السابقة، إلا أن النظام التربوي في الجزائر، لا زال يعيش مشاكل متعددة ومعقدة، أهمها التسرب المدرسي، حيث تشهد المدارس الجزائرية تسرب 600.000تلميذا سنويا[11]. ولاستيعاب الأعداد المتزايدة للتلاميذ المتسربين من المنظومة التربوية، عمدت الدولة الجزائرية إلى توسيع قطاع التكوين المهني، من حيث الهياكل والمناصب والاختصاصات وذلك من خلال إنشاء مراكز تكوين مهني جديدة عبر كامل التراب الوطني، وكذلك إنشاء معاهد وطنية متخصصة ومراكز التكوين المهني عن بعد،وكل هذا من أجل استيعاب تدفق بشري ناتج عن التسرب المدرسي.

أما في مجال التعليم العالي،فقد تطور عدد الطلبة بشكل ملحوظ، حيث انتقل من 2725 طالبا سنة 1963 إلى 938.767 طالبا سنة 2007، ليصل العدد حاليا إلى 1.230.000طالب جامعيا[12].

كماتشير الإحصائيات الرسمية إلى أنّ وتيرة تزايد أعداد الطلبة قد عرفت ارتفاعا في السنوات الأخيرة، حيث وصل المعدل السنوي لزيادة أعداد الطلبة إلى 10.24% سنويا في الفترة الممتدة من1998 إلى 2006، وهي نسبة مرتفعة نوعا ما[13].وبدورها شهدت الهياكل والمرافق الخاصة بالتعليم العالي تطورا ملحوظا، حيث ارتفع عدد الجامعات والمراكز الجامعية، وكذا المرافق الاجتماعية كالأحياء والمطاعم الجامعية.

وبالرغم من المجهودات الجبارة والاستثمارات المعتبرة، لا يزال قطاعي التربية والتعليم العالي في الجزائر يعانيان من العديد من الاختلالات وأوجه القصور، لاسيما مشكلة الاكتظاظ الناتجة عن عدم استيعاب الهياكل المنجزة للتزايد المطرد في أعداد التلاميذ المتمدرسين والطلبة، كما أن هذا العدد المرتفع أدى إلى تحقيق تكوين كمي على حساب التكوين النوعي، حيث تعرف المدرسة الجزائرية انخفاضا ملحوظا في المستوى العام، ولا زال قطاع التعليم في الجزائر، يعيش مشاكل متعددة ومعقدة، أهمها الرسوب المدرسي والتسرب، اللذان يعكسان بحق عدم تكيف الطفل الجزائري مع النظام البيداغوجي المتبع بالمدارس، فنسبة قليلة من التلاميذ تواصل تعليمها إلى غاية الالتحاق بمرحلة التعليم العالي، مثلما توضحه البيانات الإحصائية الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (1): النسبة الاجمالية للالتحاق بالتعليم في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة لسنة 2011.

البلد	السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة فما فوق)	نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم العالي(%)	البلد	السكان الحاصلون على التعليم الثانوي على الأقل(بالنسبة المئوية من فئة 25 سنة فما فوق)	نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم العالي(%)
الجزائر	24.1	29	فرنسا	78.4	57
تونس	37.4	36	الولايات المتحدة	94.5	95
لبنان	54.2	48	المملكة المتحدة	99.7	61
الأردن	73.3	40	سويسرا	95.8	53
مصر	51.2	33	ايطاليا	72.8	64
تركيا	34.5	56	اسبانيا	66.4	78

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، ص ص 182-184.

تعكس الإحصاءات الواردة في الجدول أعلاه حجم الانجازات المحققة في مجال التعليم في الجزائر، والتي تبقى دون المستوى المنشود، كما تعكس كذلك حجم الاختلالات التي تعاني منها المنظومة التربوية الجزائرية، لاسيما ظاهرة التسرب المدرسي، حيث بلغت نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم العالي 29 **%**من إجمالي عدد التلاميذ المتمدرسين، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب المحققة في العديد من الدول العربية، وبعيدة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة.

بذلت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال جهودا جبارة لتوفير خدمات صحية ملائمة لكافة أفراد الشعب، إلا أن الاهتمام بالصحة يبدو من خلال الأرقام المسجلة في الإحصاءات الرسمية دون المستوى المطلوب، فلم يحظ القطاع الصحي بنفس الاهتمام الذي حظي به التعليم والقطاع الصناعي، وكنتيجة لتدني مستوى الإنفاق الصحي الوطني،كانت الانجازات التي تحققت في قطاع الصحة متواضعة،الأمر الذي جعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان،مثلما تكشفه الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول الآتي:

2 - الصحة:

جدول رقم (2) : تطور عدد السكان وعدد الهياكل الصحية المحسوبة على أساس عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة (2007-1966)

السنوات	1966	1974	1979	1984	1986	1989	1998	2000	2007
السكان بالملايين	11.75	15.16	18.12	21.18	22.51	24.40	29.50	30.39	33.90
عدد الأسرة	39418	41728	44885	50210	60040	65000	59000	53315	5763
سرير/ ساكن	298	363	408	418	375	375	500	570	588

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Ecole Nationale de Santé Publique, le système de santé publique en Algérie, analyse et perspectives, Alger, avril 2008, P 5.

-Ministère de la santé et de la population, La santé des algériennes et des algériens, Ed ANEP, 2002, P 60.

-Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, statistique sanitaire année 2007, Alger 8008, PP 35-36

تكشف لنا المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه،عن عدم مواءمة السياسات المنتهجة في مجال الصحة لاحتياجات البلاد المتزايدة باستمرار،بسبب الضغط السكاني الكبير الناتج عن النمو الديمغرافي السريع، فالارتفاع المتزايد في عدد السكان لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية المحسوبة على أساس عدد الأسرة، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من 11.5 مليون نسمة سنة 1966إلى33.90مليون نسمة سنة 2000أي بنسبة تقدر بـ158.63%، في حين نجد أن الهياكل الصحية المعبر عنها بعدد الأسرة ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة تقدر بـ35.25%. وكنتيجة لذلك تدهور المؤشر المتعلق بعدد الأسرة بصفة ملحوظة، حيث انتقل من (سرير لكل 268 ساكنا)سنة 1966 إلى (سرير لكل 588 ساكنا) سنة 2000، ويعبر هذا التغير عن ارتفاع العجز في الهياكل الصحية، وعدم قدرتها على استيعاب التدفق البشري الناتج عن النمو الديمغرافي، وهو ما يجعل المؤشر المتعلق بعدد الأسرة في الجزائر بعيدا عن المعدلات المحققة في الدول المتقدمة، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(3): التغطية الصحية في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة لسنة 2007.

البلد	طبيب لكل 10000ساكنا	سريرلكل 10000 ساكنا	البلد	طبيب لكل 10000 ساكنا	سرير لكل 10000 ساكنا
الجزائر	**11**	**17**	ألمانيا	34	83
لبنان	24	34	فرنسا	34	75
مصر	24	21	النرويج	38	40
قطر	26	25	اسبانيا	33	34
تونس	13	18	سويسرا	40	55
البحرين	27	27	ايطاليا	37	39
السعودية	14	22	الصين	14	22

Source : OMS, Statiques Sanitaires Mondiales 2009, OMS, Genève, PP 96-103

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، إلى وجود عجز كبير على مستوى الإمكانيات البشرية الطبية والهياكل الصحية في الجزائر، فبالرغم مما تحقق من انجازات في هذا المجال، إلا أنها لم تكن مسايرة للزيادة السريعة في عدد السكان،ف بالنسبة لمؤشر الإطارات الطبية نجد أن المعدلات المحققة في العديد من الدول العربية كلبنان، مصر، قطر تعادل ضعف المعدل المحقق في الجزائر والذي يقدر بـ 11طبيبا لكل 10000ساكنا،أما فيما يتعلق بالمعدلات المتعلقة بالهياكل الصحية المعبر عنها بعدد الأسرة، فلا مجال للمقارنة بين الدول المتقدمة والجزائر، ففي الوقت الذي بلغ المعدل 83 سريرا لكل 10000 ساكنا في ألمانيا و75 في فرنسا، لم يتجاوز هذا المعدل في الجزائر17سريرا لكل10000 ساكنا. وما يلفت الانتباه كذلك في الجدول رقم: 3، هو المعدلات المحققة من طرف الصين في مجال الموارد البشرية الطبية والهياكل الصحية، فبالرغم من عدد سكانها الذي تجاوز المليار والنصف المليار نسمة إلا أنها استطاعت أن تحقق مؤشرات أفضل من تلك التي حققتها الجزائر في هذا المجال، وهذا ما يدل على أن الأمر ليس متعلقا بالمسألة الديمغرافية، بقدر ما يتعلق بفشل السياسات التنموية المنتهجة.

وبالنظر إلى اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني ووتيرة التنمية الصحية في الجزائر، برزت

عدة اختلالات على مستوى النظام الصحي الوطني، مما تسبب في معاناة كبيرة للمواطنين، تتجلى في الشواهد الواقعية التالية:

-مشكلة الاكتظاظ الشديد والازدحام في المستشفيات:

تشـهد أغلب المستشفيـات العموميـة فـي الجـزائر اكتظاظا رهيبا، فلم تعد مختلف المصالح الاستشفائية قادرة على استيعاب الأمواج البشرية الهائلة، التي تتوافد عليها، الأمر الذي يجعل الطاقم الطبي يصطدم بواقع مرير يصعب تجاوزه، في ظل غياب الإمكانيات والتجهيزات الطبية الضرورية. ويزداد الوضع حدّة في المراكز الاستشفائية الجامعية –التي لم يتجاوز عددها 13 منذ سنة 1986–حيث تشهد أقسام الاستعجالات بها اكتظاظا كبيرا وفوضى عارمة من جراء العدد الهائل من المواطنين والمواطنات الوافدين عليها طلبا للعلاج، وغالبا ما يتسبب هذا الضغط المستمر في وقوع مناوشات بين المواطنين الراغبين في العلاج أو مرافقيهم من جهة، وبين العاملين في المجال الصحي من جهة أخرى،حيث سجلت عدة مستشفيات في الفترة الأخيرة حالات اعتداء على الأطباء من قبل أقارب المرضى، وتحولت مصالح الاستعجالات الطبية إلى ساحات عراك استعملت فيها الأسلحة البيضاء بسبب سوء التكفل بالمريض، وفي ظل هذا الوضع الكارثي الذي تتخبط فيه معظم المستشفيات، أصبح الظفر بسرير في المستشفيات العمومية في الجزائر،يتطلب وساطات وتدخل شبكة العلاقات، الأمر الذي يعكس عدم وجود عدالة في الانتفاع بالخدمات الصحية.

- ارتفاع معدل الانتظار:

يعاني العديد من المرضى في الجزائر من طول الانتظار للحصول على موعد للاستشفاء، خاصة المواعيد المتعلقة بالعمليات الجراحية والعلاج بالأشعة، والتي قد تمتد لعدة أشهر، وفي بعض الأحيان يفارق المريض الحياة دون تمكنه من العلاج، فبخصوص مرض السرطان مثلا، تشهد الجزائر عجزا كبيرا في مراكز مكافحة السرطان، حيث يوجد حاليا 7 مراكز عبر الوطن، وهي غير كافية للتكفل بـ 45 ألف حالة إصابة بهذا المرض تسجل سنويا بالجزائر.

- ضعف مستوى الخدمات الصحية:

انعكست مشكلة الاكتظاظ الناتجة عن عدم استيعاب الهياكل الصحية المنجزة للتزايد المطرد في أعداد السكان سلبا على مستوى الخدمات الصحية، حيث أصبح الهاجس بالنسبة للسلطات هو الكمية– لاستيعاب تدفق بشري ناتج عن النمو الديمغرافي– على حساب النوعية، وفي هذا الإطار تعاني المستشفيات في الجزائر من نقص وندرة في الأدوية وتعطل الأجهزة، إضافة إلى نقص كبير في الكفاءات الطبية المتمرسة، والتي فضلت مغادرة قطاع الصحة العمومية والالتحاق بالقطاع الخاص أو التوجه نحو الخارج، مما أثر بشكل سلبي على نوعية الخدمات الصحية، وأنشطة التكوين والبحث العلمي.

3 – الإسكان:

من بين الأزمات والمشاكل التي أفرزها النمو الديمغرافي السريع في الجزائر، نجد أزمة السكن، إذ أصبحت تشكل الشغل الشاغل للسلطات العمومية، فهي تتصدر أسباب الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات وأحد عوامل غليان الجبهة الاجتماعية، خاصة في السنوات الأخيرة، ويحمل لنا الجدول التالي مؤشرات إحصائية توضح حدّة واتساع هذه الأزمة.

جدول رقم (4): متوسط عدد الأفراد في السكن وفي الغرفة الواحدة للفترة (1966-2008)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008(*)
متوسط عدد الأفراد في السكن الواحد	6.10	6.83	7.54	7.10	6.5
متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	2.78	3.17	2.65	2.3	-

المصدر: – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2000، ص173.

(*): الديوان الوطني للإحصاء، نشرة رقم 498، 2008.

يتضح لنا من هذا الجدول عدم وجود تحسن محسوس في مجال السكن في الجزائر من 1966 إلى 1998، نظرا للاختلال الموجود بين الطلب ووتيرة بناء السكنات. كما يمكن تفسير الارتفاع النسبي لمتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة إلى طبيعة الحضيرة السكنية في الجزائر. حيث يضاف إلى صغر المساحة في السكنات الاجتماعية، قلة عدد الغرف في المسكن الواحد. حيث تشير الإحصائيات إلى أن المساكن التي لا يتجاوز عدد غرفها ثلاث غرف تمثل الأغلبية الساحقة بنسبة 65.14% من إجمالي السكنات سنة 1998، بينما تمثل المساكن ذات الغرفتين أدنى نسبة 35.08%.

ورغم المشاريع الضخمة التي قامت بها الدولة في مجال توفير السكن في السنوات الأخيرة (مشروع مليون سكن بمختلف الصيغ: ريفي، اجتماعي، ترقوي، البيع بالإيجار، تدعيم السكنات الهشة)، إلا أنها لم تستطع الاستجابة للطلبات المتزايدة.حيث بلغت الحضيرة السكنية المشغولة 5244347 وحدة سكنية سنة 2008 على المستوى الوطني، مسجلة تزايدا بلغ 28.5%مقارنة بسنة 1998. أما متوسط عدد الأفراد بالمسكن فقد بلغ6.5 شخصا، مسجلا تراجعا مقارنة بما كان عليه سنة 1998، أي بمعدل 7.1 شخصا بالمسكن، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(5): تطور حضيرة المساكن المشغولة ومعدل شغل المسكن 1998-2008.

التشتت	المساكن المشغولة		متوسط عدد الأفراد بالمسكن	
	1998	2008	1998	2008
تجمع حضري رئيسي	2776642	3742768	6.9	6.4
تجمع حضري ثانوي	613115	813404	7.3	6.8
منطقة متغيرة	992691	175681	7.8	7.1
المجموع	4081749	5244347	7.1	6.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، نشرة رقم 498، 2008.

يتضح لنا من الجدول السابق حجم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 في مجال تلبية احتياجات السكن، إلا أننا لا نلاحظ تأثيرا واضحا على عدد الأفراد بالمسكن بسبب إفرازات النمو الديمغرافي . وفي هذا الإطار أظهر تحقيق حول مستويات المعيشة،أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، أن 48.8% من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7و10

أفراد، كما أظهر على الخصوص أن نسبة 8.5%من المساكن تضم كل منها 11 شخصا فما فوق[14] إضافة إلى هذا يوجد بالجزائر 600.000 سكنا هشا في حالة سيئة جدا، وما يقارب 524.000 سكنا قصديريا حسب إحصائيات الديوان الوطني للسكن لسنة 2002[15]. وهو ما يعكس وجود عدد كبير من الأسر الجزائرية، تعيش في أوضاع سكنية سيئة ومتدهورة، تتصف بالضيق والاكتظاظ.

4 – سوق العمل:

أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال إلى اختلال سوق العمل، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، وتؤكد الدراسات والأبحاث أن تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل أي ارتفاع معدل نمو العمالة الجزائرية مقابل انخفاض نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% سنويا، فإن نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الأحيان إلى الركود، وأحيانا يكون سالبا.و أمام ضعف الطاقة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر، ظهر ميل متزايد في مجال طلبات العمل سنويا، قدرت سنة 1990 بـ 250.000 طلب عمل جديد سنويا، ليرتفع هذا العدد سنة 2002 إلى 350.000 طلب عمل، ولا تتجاوز نسبة الذين يظفرون بعمل في هذا العدد الإجمالي 8% إلى 9%[16]. مما يبين الضغوط على سوق العمل والتحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال مثلما توضحه البيانات الإحصائية الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (6): القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة لسنة 2011.

الدول العربية	القدرة الاستيعابية(%) (سنة 2001)	دول أخرى مختارة	القدرة الاستيعابية(%) (سنة 2003)
الجزائر	**35.7**	فرنسا	91.4
تونس	50.2	ألمانيا	90.0
المغرب	51.6	اليابان	94.7
لبنان	43.0	إيطاليا	91.3
الأردن	40.9	تركيا	86.9
مصر	60.1	الأرجنتين	84.5

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول السكان والتنمية، العدد الثاني: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، نيويورك، 2005، ص 192.

من خلال هذا الجدول تبدو القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر ضعيفة، وفي الحقيقة أكثر مدعاة للقلق عند مقارنتها مع مثيلاتها بالدول العربية، كما أنها بعيدة عن المستويات المحققة في الدول الآسيوية والأوربية، حيث تتجاوز القدر الاستيعابية 90 % في كل الدول الأوربية.

وتمس البطالة في الجزائر بصفة أساسية فئة الشباب الذين يشكلون فئة الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن نسبة 83% من البطالين تقل أعمارهم عن 30 سنة، فإلى غاية سنة 2004 بلغ عدد طالبي العمل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 1.671 مليون شخص[17].

وانطلاقا من كون مؤشر التنمية البشرية يشكل أحد المؤشرات التي ابتكرتها هيئة الأمم المتحدة، لقياس مستوى الرفاه، والرعاية الاجتماعية ونوعية الحياة في جميع بلدان العالم، فيمكننا الاعتماد عليه لتقييم الانجازات المحققة من طرف الجزائر في مجال التنمية خاصة وأن مؤشر التنمية البشرية يعتمد على عدد من المؤشرات الهامة كالدخل و التعليم والصحة والفوارق بين الجنسين والتمكين وسوق العمل والإنفاق العام والابتكار والتكنولوجيا والاستدامة البيئية والتكامل الاجتماعي، والجدول التالي يوضح لنا ترتيب الجزائر وبعض الدول المختارة في التنمية البشرية، وذلك حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة:

جدول رقم(7): ترتيب الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة.

مؤشر التنمية البشرية للدول العربية			مؤشر التنمية البشرية لدول أخرى مختارة		
الترتيب	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشر
31	قطر	0.851	01 (المرتبة الأولى)	النرويج	0.944
34	المملكة العربية السعودية	0.836	03	سويسرا	0.911
40	الامارات العربية المتحدة	0.827	05	الولايات المتحدة الأمريكية	0.914
46	الكويت	0.814	06	ألمانيا	0.911
55	ليبيا	0.784	14	المملكة المتحدة	0.892
65	لبنان	0.765	20	فرنسا	0.884
77	الأردن	0.745	26	إيطاليا	0.872
90	تونس	0.721	27	اسبانيا	0.869
93	**الجزائر**	**0.717**	62	ماليزيا	0.773
110	مصر	0.682	69	تركيا	0.769
129	المغرب	0.619	187(المرتبة الأخيرة)	النيجر	0.337

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2014: المضي في التقدم- بناء المنعة لدرء المخاطر-نيويورك، 2014، ص158-161.

يتضح لنا من خلال الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 93 عالميا من بين 187 دولة شملها المسح في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة، وبهذا تأتي الجزائر في المرتبة 11 عربيا، وفي المرتبة الثالثة في منطقة المغرب العربي وراء ليبيا التي احتلت المرتبة الـ64 متبوعة بتونس في المرتبة الـ 94. كما يتضح لنا كذلك أن الجزائر جاءت في مركز متقدم مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى كالمغرب الذي احتل المرتبة 129 ومصر التي احتلت المرتبة الـ110. وفي ضوء المرتبة التي حققتها الجزائر، يمكن القول أن الانجازات المحققة لا ترقى إلى مستوى الطموحات المنشودة، مقارنة بالإمكانيات الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر، فهناك العديد من الدول استطاعت أن تحقق مؤشرات تنمية عالية بإمكانيات جد متواضعة. وبالتالي فإن التجربة التنموية في الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة منها، خاصة مع استمرار الاعتماد على الريع البترولي، حيث تساهم المحروقات بنسبة 35%

من الناتج الداخلي و64 % من الإيرادات العامة للدولة و 98.5%من إجمالي الصادرات.

ثالثا – مساعي الدولة الجزائرية لتدارك الاختلال القائم بين النمو السكاني والتنمية:

أحست الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بضخامة الأزمة وتفاقم الاختلالات التي تعاني منها قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والتشغيل، خاصة وأن الشارع الجزائري أصبح في السنوات الأخيرة يسجل بصفة شبه دورية تشنجا واحتجاجات وقطعا للطرقات العمومية أو أعمالا تخريبية، تعبيرا عن عدم الرضا عن الوضعية التي يعيشها، حيث أظهرت دراسة مسحية للحركات الاحتجاجية في الجزائر لسنة 2003 أن 87.49%من المشاكل المطروحة من خلال هذه الاحتجاجات، هي ذات علاقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي كالسكن والبطالة وتوزيع المياه وتعبيد الطرقات والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، وهي مطالب تطرح بحدة مسألة أداء القطاع العمومي في الجزائر[18]. فضلا عن ذلك هناك صعود ملفت للاحتجاجات من طرف سكان الجنوب، بسبب الفوارق الكبيرة في التنمية بين الشمال والجنوب، خاصة في مجال الخدمات الصحية والسكن والتشغيل.

ولتدارك هذه الحالة المربكة، هناك جهود حثيثة في العقدين الأخيرين تبذل من طرف الدولة لتوسيع وتدعيم شبكة المنشآت المدرسية والصحية، وتوفير السكن ومناصب الشغل. ولبلوغ ذلك برمجت الحكومة الجزائرية برامج مستعجلة وطموحة.ولعل أبرزها، تخصيص غلاف مالي ضخم قدر بـ286 مليار دولار لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، حيث تمت برمجة إنشاء 5000 منشأة للتربية و600.000 مقعد بيداغوجي جامعي ورفع الطاقة الاستيعابية لإيواء الطلبة بـ 400.000 سرير وإنشاء 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين و1500منشأة قاعدية للصحة، منها 172 مستشفى و بناء مليوني وحدة سكنية وتخصيص مبلغ 350 مليار دج لتوفير مناصب شغل[19]. وفي نفس السياق، وفي سباق مع الزمن، أعلن وزير الصحة عن عزم الحكومة الجزائرية إنجاز 18400 سريرا في ظرف سنتين، تمثل ثلث القدرة الاستيعابية للمؤسسات الاستشفائية التي تملكها الجزائر منذ الاستقلال. وقد أعطيت تعليمات صارمة للمؤسسات التي أوكلت إليها أشغال الإنجاز هذا الكم الهائل من الأسرة، من أجل احترام آجال التنفيذ وتسليمها في المدة القانونية المقدرة بسنتين[20]. كما برمجت الحكومة الجزائرية إنجاز سبعة مراكز استشفائية جامعية CHU عبر الوطن، وتعتزم استحداث 15 مركزا جديدا لمكافحة السرطان في القريب العاجل.

خلاصة:

انطلاقا من كون الهدف من التنمية هو توفير الحياة الكريمة والرفاهية الاجتماعية للأفراد، من خلال توفير فرص عمل وسكن لائق ومستويات أفضل من الخدمات الصحية والتعليمية، يمكن القول أن الجزائر تشهد اختلالا بين النمو السكاني والتنمية، مع عجزها على تحقيق التوازن الضروري والدائم بينهما، فحقيقة أن الآثار المترتبة عن التغيرات السكانية متعددة و متنوعة ومعقدة ومتراكمة عبر الزمن، إلا أن النمو الديمغرافي في الجزائر،من المفترض أن لا يتحول إلى مشكلة، فبحكم شساعة المساحة والثروات الطبيعية التي تزخر بها، فإنّ الثروة البشرية تصبح الحاجة لها ماسة لتحقيق التقدم والرخاء. فإذا ما قارنا عدد سكان الجزائر بسكان دولة كالصين والهند، وبالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي

تتوفر عليها، فإنّ المسألة السكانية يفترض أنها لا تطرح أبدا ولا تشكل عائقا للتنمية، إلا أن الإشكال بالنسبة للجزائر هو وجود نمو ديمغرافي مرتفع وسريع لم ترافقه تنمية بنفس الوتيرة والسرعة، وبالتالي تحولت الثروة البشرية إلى عبء ثقيل وأصبحت تشكل مصدر إزعاج للسلطات باحتياجاتها الملحة والمتنامية.

فسكان الجزائر تضاعف ثلاث مرات تقريبا خلال 30 سنة، والملاحظ أن هذه الزيادة تتم بهذه السرعة في ظل غياب أية خطة لتغطية الاحتياجات الضرورية بصفة منتظمة، وفي ظل تقهقر شبه تام للإنتاج الوطني، وهذا ما أدى إلى وضع كارثي تقريبا في كل المجالات ليصبح الاكتظاظ –الذي هو علامة من علامات التخلف– قدرا محتوما على الجزائريين، إذ أصبحنا نرى اكتظاظا في المدارس و في المستشفيات وفي السجون و في الطرقات و في مكاتب البريد... وحتى في المقابر!

المراجـع:

1- علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،ط2، ص257.

2- منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص34.

3- محمد جميل عمر، المسألة السكانية والأبعاد الحقيقية لاختلال التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 2، جامعة دمشق، دمشق، 2000، صص 224–225.

4-ONS, Série statistiques rétrospectives 1962-1990.

5- ONS, Bulletin N° 496, Données Statistiques, 2008, P 11.

6- Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004, P 69.

7- Bilan Chiffré du Ministère de l'Education Nationale, Alger, 2005.

8-الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائري قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 1994، ص 210.

9-أوقاسي لونيس، أزمة الإدارة التربوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 13، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، 2000، ص26.

10-CNES: Rapport national sur le développement humain Algérie 2007, Alger, juillet 2008, P 29.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول علاقات العمل في سياق الاصلاح الهيكلي، الجزائر، أفريل 1998، ص 57.

12-ONS, in www.ons.dz ,janvier 2014.

13-CNES, Opcit, P 31.

14- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الجزائر، ديسمبر 2002، ص ص 131–134.

15-CNES, Note de conjoncture du premier semestre 2006, Alger, juillet 2006, P29.

16- الزبير عروس، الفقر في الجزائر، دفاتر مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، العدد 63، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2002، ص 84.

17- بقة شريف والعايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة– حالة الجزائر–، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة، ديسمبر 2008، ص109.

18- عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، ص20، على الموقع: http://pogar.org/localuser/pogarp/civil/md15-djabi.pdf 2011.08.18 بتاريخ.

19-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010، المتعلق ببرنامج التنمية الخماسي 2010–2014.

20- جريدة الخبر، العدد7385 الصادر بتاريخ 2014.03.27.

تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

علي بريمة
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

يعالج هذا المقال تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال وعلاقته بالتنمية الاقتصادية لمعالجة مؤشرات كفايته الإنتاجية واكتشاف مختلف التغيرات التي تعرض لها بعد الإصلاحات التربوية المتكررة. فهذا النظام مفتوح على البيئة، ويمكن تقويم أدائه وتحسينه بتطوير مدخلاته، عملياته ومخرجاته؛ خصوصا مع ظهور المنظور الاقتصادي للتربية المساهمة في التنمية الاجتماعية، حيث تقوم بإعداد أفراد ذوي كفاءات عالية بهدف تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفاتيح: النظام التربوي الجزائري، سوق العمل، التنمية الاقتصادية.

L'évolution du système éducatif algérien dans sa relation avec le développement économique depuis l'indépendance

Résumé

Cet essai analyse l'évolution du système éducatif algérien dans sa relation avec le développement économique depuis l'indépendance. Il examine les indicateurs qui déterminent l'efficience de sa productivité et l'effet des différents changements induits par les réformes successives. En effet ce système offre la possibilité d'améliorer ses performances à travers le développement de ses ressources, particulièrement depuis la confirmation d'une perspective économique de l'éducation, qui vise à préparer des individus hautement qualifiés pour la réalisation des exigences du développement économique.

Mots clés : Système éducatif Algérien, marché du travail, développement économique.

The Evolution of the Algerian Educational System in its Relationship with Economic Development since Independence

Abstract

This essay analyzes the evolution of the Algerian education system in its relationship with economic development since independence, to examine indicators of the efficiency of its productivity and discover the various changes it has undergone, especially after repeated educational reforms. This system has the ability to evaluate and improve its performance through the development of its resources, especially with the emergence of the economic perspective of education, through preparing highly qualified individuals in order to meet the requirements of economic development.

Keywords: Educational system of Algeria, labor market, economic development.

مقدمة

عندما يطرح موضوع التربية والمجتمع، فإنه يتبادر للذهن سؤال جوهري حول آليات إصلاح النظام التربوي ليتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية. فالتربية تعدّ من أفضل أدوات التنمية، حيث تقوم بتوفير الكفاءات البشرية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ولضمان ذلك لجأت العديد من الدول لتطوير هذا النظام سواء في خططها التنموية أو في مشاريع التعاون الدولي.

وبالرغم من معاناة قطاع التربية والتعليم في الجزائر من عدة مشاكل منذ الاستقلال، فإن القائمين عليه أدخلوا إصلاحات عديدة في مختلف جوانبه، بالرغم من قلة الإمكانيات المادية والبشرية. ولم تأت الدعوة إلى إصلاح هذا القطاع من فراغ، بل كانت نتيجة عجز مخرجات التعليم عن مسايرة خطط التنمية والاستجابة لمتطلباتها.

وبالرغم من الجهود المبذولة من الدولة، يلاحظ أن قطاع التربية ما زال يعاني من مشاكل عديدة، فالمردود المدرسي منخفض، إلى جانب انتشار ظواهر سلبية مثل التسرب والعنف المدرسي، بالإضافة إلى تدني الأداء التربوي للمعلمين وعدم مسايرة المناهج الدراسية للتغيرات الحاصلة في المجتمع.

بما أن قطاع التربية والتعليم يعدّ من أكثر القطاعات الاجتماعية في الجزائر اتصالا بالتنمية، إلى جانب كونه مرّ بتحولات وتغيرات منذ الاستقلال، بالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهته. وعليه سيتناول هذا المقال عرضا للتطور التاريخي لهذا النظام بعد الاستقلال، كما تهدف هذه المحاولة العلمية إلى التعرف على نتائج الإصلاحات الأخيرة التي عرفها في السنوات القليلة الماضية والكيفية التي ساعدت في تحسن وضعه، مع الإشارة إلى مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، من خلال دور مخرجاته في سوق العمل. وفي هذا السياق نطرح التساؤلات التالية:

- كيف كانت وضعية النظام التربوي الجزائري عند الاستقلال؟
- هل تحسن واقع النظام التربوي الجزائري بعد الإصلاحات التربوية الأخيرة ؟
- هل ساهم النظام التربوي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وظفت جملة من المقاربات النظرية والمنهجية، كالمنهج الوصفي الذي يصف ويحلل وضعية النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال، بالإضافة إلى توظيف تقنية التتبع التاريخي التي تصف التطورات التي تعرض لها هذا النظام، كما يتضمن ذلك الحديث عن مدى تحسن واقع التعليم في الجزائر ومدى إسهامه في التنمية الاقتصادية.

أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية:

أ- مفهوم التربية:

تعني التربية في اللغة: ربى؛ أي غذى الولد وجعله ينمو و أصلها ربا، يربو أي زاد ونما[1]، أما اصطلاحا فتعني:" تنمية شخصية الفرد اجتماعيا؛ بحيث تصبح مبدعة ومتطورة"[2]. إنها مرتبطة بإمكانيات الأفراد واستعداداتهم؛ حيث تسهم في تنمية شخصياتهم و تحسن علاقاتهم بمن حولهم، أو هي:"تهذيب ملكات النفس العقلية والأخلاقية لتؤدي وظيفتها التي خلقت لها وتهيئتها للحياة الاجتماعية"[3]. إنها عملية تقويم

لملكات النفس بتوجيهها نحو أداء الوظيفة التي خلقت من أجلها.

نقصد بالتربية في هذه الدراسة:"عملية إحداث تغييرات مرغوب فيها في سلوك الفرد من أجل تطور متكامل لشخصيته في جوانبها المختلفة، الجسمية والعقلية والاجتماعية" [4]. فهذا التعريف شمل العناصر الدالة بوضوح على معنى التربية.

ب- مفهوم النظام التربوي:

يعني النظام عند كوفمان **(Kaufman)**: "المجموع الكلي للعناصر التي تعمل بطريقة مستقلة أو سويا لتحقيق النتائج المطلوبة وفق حاجات أو متطلبات النظام ومن الأمثلة على ذلك النظام التربوي والتعليمي بجميع مراحله"[5]، إنه يضم عناصر وأجزاء لها وظائف محددة لإنجاز ما اتفق عليه من طرف صانعيه للوصول إلى نتائج أو أهداف محددة.

بالنسبة للنظام التربوي، فهو يتضمن: " معايير وقواعد و قيم محددة لأدوار القائمين بالعملية التربوية، بالإضافة إلى أساليبها و طرقها المتبعة في المجتمع" [6].

ج- مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من أشق العمليات وأحوجها إلى الإدارة القوية، " حيث تسعى لتغيير حياة الفرد والمجتمع نحو الأفضل، وتبرز الحاجة إليها في كل المستويات وإن كانت الحاجة إليها أشد في المجتمعات المتخلفة لوجود التفاوت بينها في درجات الثقافة والعمران والرفاهية"[7]، فهي تشمل مختلف المظاهر الاجتماعية، حيث تهدف لتطوير قدرات الإنسان وتحسين مستوى معيشته، وقد يرتبط معنى التنمية بالتصنيع أو بتوفير فرص التعليم ورفع المستوى الصحي؛ فعلماء الاجتماع والسياسة يرون بأنها عملية تمدين، بما تتضمنه من إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، في حين يميل الاقتصاديون إلى معادلتها بالنمو الاقتصادي، غير أن هيئة الأمم المتحدة قدمت تعريفا سنة 1955م على أنها: "تلك العملية الهادفة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، حيث تعتمد بقدر الإمكان على مشاركة المجتمع المحلي في تطوير البلاد" [8].

تعتبر التنمية عملية مقصودة و شاملة، حيث تهدف إلى إحداث تغيير حضاري لإشباع الحاجات المادية والروحية لكل فرد ليتكيف أكثر مع محيطه الاجتماعي.

د- مفهوم التنمية الاقتصادية:

يصف المنظرون الاقتصاديون الكلاسيكيون التنمية الاقتصادية كمؤشرات كمية يمكن أن تحدث خارج نمط الإنتاج الاجتماعي، فهي ليست سوى العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف كما ونوعا، فبموجبها تستخدم منطقة ما مواردها المادية و البشرية في تحقيق زيادات مستديمة في نصيب كل فرد من السلع و الخدمات المختلفة [9].

وتعرف التنمية الاقتصادية المرتبطة بمجال التربية و التعليم بأنها: " كيفية استغلال الموارد البشرية عن طريق التخطيط التربوي والتعليمي"[10]؛ فبها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

لقد أبرز هذا المبحث المعالجة المفهومية لموضوع الدراسة؛ في محاولة لتوضيح أهم المفاهيم الرئيسية، غير أن البحث العلمي يفقد الكثير من أهميته إذا لم يستند إلى الجانب التاريخي المتعلق بأهم التطورات التي تعرضت لها الظاهرة محل الدراسة، وهذا ما سيعرضه المبحث الموالي.

ثانيا، تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال:

تميزت المرحلة الأولى من استقلال الجزائر بتطورات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. فلقد رفع قطاع التربية والتعليم راية التحدي لضمان نشر التعليم عبر كامل القطر الجزائري؛ بالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهها، كما وضع ضمن أهدافه البعد الوطني، الديمقراطي والعصري، وهي اختيارات سترسم على أساسها الصورة النموذجية للشخصية الجزائرية المتحررة.

إن هذه التحديات التي اعترضت مسار المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال تدفعنا إلى محاولة معرفة كيف استطاع المسؤولون على هذا القطاع مواجهتها. و عليه سنعرض في ما يلي مراحل تطور هذا النظام؛ من حيث بنيته، وخصائص سياسته التعليمية.

أ- النظام التربوي الجزائري في الفترة (1962-1976):

واجهت الجزائر غداة الاستقلال نظاما تعليميا غير قادر على تلبية حاجات أبنائه والتكيف مع متطلبات البناء والنمو الضروريين للدولة الجديدة، بالنظر إلى ضرورة توفير الوسائل والأدوات الكفيلة بمواجهة التدفق الكمي الهائل لأعداد الجزائريين الراغبين في مزاولة تعليمهم. وبالرغم من تنصيب لجنة لإصلاح التعليم ووضع خطة تربوية في 1962/09/15، فإن ما حدث من تغييرات لم يكن في المستوى المطلوب، غير أن الجزائر استطاعت أن تخلق طلبا جماهيريا على التعليم ظل يتزايد باستمرار؛ بفعل الخلفيات الثقافية والآمال العريضة لأفراد المجتمع في التطور وكرد فعل طبيعي و عفوي لسياسة التجهيل التي مارسها الاستعمار على أبناء الشعب الجزائري. و لقد كان لكل هذا تأثير في بنية النظام التربوي الجزائري، والذي سنوضحه فيما يلي:

1- بنية النظام التربوي الجزائري:

اتخذت بنية النظام التربوي الجزائري في الفترة بعد الاستقلال الشكل التالي [11]:

1-1- مرحلة التعليم الابتدائي:

تمتد هذه المرحلة حتى السنة السادسة، حيث تتوج بمسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط.

1-2 - مرحلة التعليم المتوسط:

تلي مرحلة الابتدائي، حيث تتوج بشهادة التعليم العام والتي صارت تعرف بشهادة التعليم المتوسط، كما يلتحق التلاميذ الناجحون في هذه المرحلة بالتعليم الثانوي.

1-3- مرحلة التعليم الثانوي:

"حددت مدة الدراسة فيها بثلاث سنوات، حيث تدرس في ثانويات التعليم العام و التقني" [12]، حيث تتضمن شعب دراسية ذات طابع أدبي وعلمي و تقني، و" تقوم بتهيئة التلاميذ للحياة العملية، مما يساعدهم على اختيار المهنة أو الدراسة التي تناسبهم" [13]، وتتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي العام أو التقني.

إن بنية النظام التربوي الجزائري تبلورت من خلال سياسة تعليمية حاولت التوفيق بين الوضع الاجتماعي المتميز للمجتمع الجزائري والأهداف التربوية المتعلقة بنشر الوعي و الثقافة، وهذا ما سنوضحه في الجزء الموالي.

2- خصائص السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال:

تهدف السياسة التعليمية إلى " تحقيق تغير في الوضع الاجتماعي، فيستفيد نتيجة لذلك أغلبية أفراد المجتمع في حراكهم الاجتماعي"[14]، فهي تمثل "مجموعة اتجاهات ومبادئ منسجمة ومرتكزة على منطلقات روحية واجتماعية واقتصادية، بحيث يمكن من خلال ما تتضمنه من وسائل أن تحقق أهدافها "[15].

لقد قامت الجزائر المستقلة بالبحث عن حلول سريعة لمشاكل النظام التربوي، من بينها الاستعانة بالتشريع المدرسي الذي كان سائدا قبل الاستقلال، كما اتخذت تدابير إضافية لتغطية النقص الكبير في عدد الهياكل التعليمية مثل: تحويل دور الحضانة الى ما يشبه المدارس الابتدائية [16]، أما مشكلة توفير المعلمين فقد كانت هي الأخرى عقبة في طريق تسيير أول سنة دراسية، إذ لم يزد عددهم عن 23612 وكان من بينهم حوالي 10000 أجنبي[17]، في حين قدرت الاحتياجات الفعلية بأضعاف ذلك الرقم. و عليه قامت الجزائر بالتوظيف المباشر لمن له مستوى مقبول من التعليم للغتين الفرنسية والعربية والاستعانة بمعلمين أجانب، ورغم ذلك فإن العديد من التلاميذ بقوا من دون معلم، فسارعت عدة مؤسسات تعليمية إلى استعمال نظم بيداغوجية خاصة؛ كتجميع الأفواج في فوج واحد أو التناوب على حجرة دراسية عدة مرات في اليوم[18].

لقد شكل التعليم إحدى أولويات الدولة في خطط التنمية الاقتصادية التي اتبعتها مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، فالمواثيق والنصوص المرجعية التي اعتمدت عليها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي. ولقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 1970- 1980 إعداد ملفات لمشاريع؛ مثل إصلاح التعليم سنة 1974 الممهد لظهور الأمر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والذي وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري.

كان أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية هو سن القوانين التي تنظم قطاع التربية والتعليم وإنشاء هياكل الدعم؛ كالمعاهد المتخصصة، إضافة إلى تحديد الوظائف المتماشية مع الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد، " وكانت المشكلة الكبرى التي فرضت نفسها إلى جانب ذلك؛ جودة المردود التعليمي وسد الحاجيات المختلفة من هياكل استقبال وموارد بشرية وتكوين المسيرين والمعلمين الذين كان مستواهم التعليمي غير كاف لسد حاجة هذا القطاع"[19].

استطاعت الدولة الجزائرية في المرحلة(1962- 1976) أن تدفع بالنظام التربوي في الاتجاه الإيجابي، بتطبيق سياسة تعليمية حاولت الموائمة بين الوضع الاجتماعي المتدهور والأهداف التربوية المتعلقة بنشر العلم والمعرفة والثقافة، تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى. وكان من نتيجة ذلك ارتفاع عدد التلاميذ وتحسن الظروف الاجتماعية للمعلمين، لكن لم يقع تطوير و تقويم البرامج والأدوات التعليمية بالقدر الكافي في هذه المرحلة. ومع هذا، فإن النظام التربوي الجزائري بقي بحاجة إلى تعديلات أخرى أكثر عمقا،

خاصة ما تعلق بالجانب التشريعي الذي سنتطرق إليه في الفترة الزمنية الموالية.

ب- النظام التربوي الجزائري في الفترة (1976- 1990):

تميزت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر. وبالرغم من النقائص التي تميز بها هذا الأمر؛ فلا يمكن إنكار فضله في إرساء بعض المبادئ الأساسية و أنماط التنظيم التي ما تزال صالحة حتى اليوم، خاصة ما تعلق ببنية النظام التعليمي، التي سنوضحها في ما يلي.

1 – بنية النظام التعليمي الجزائري:

لم تطرأ في الفترة ما بين (1976- 1980) تغيرات على مرحلة التعليم الابتدائي، باستثناء تغيير تسمية امتحان السنة السادسة لتصبح "امتحان الدخول إلى السنة الأولى متوسط" ، كما شهدت هذه المرحلة استقلالية التعليم المتوسط الذي يمثل الطور الثالث من التعليم الأساسي، أما التعليم الثانوي فقد حددت فيه مدة الدراسة بثلاث سنوات، حيث يتوج باجتياز شهادة البكالوريا التي تؤهل التلاميذ للالتحاق بالتكوين الجامعي، كما حذف التعليم التقني قصير المدى.

فيما يخص الفترة ما بين (1980- 1990)، فقد صارت بنية النظام التعليمي الجزائري فيها كالتالي[20]:

1-1- التعليم التحضيري:

يعتبر هذا النوع من التعليم غير إجباري، حيث يحضر خلاله الأطفال الذين لم يبلغوا السن الإلزامية للتعليم المدرسي، كما تسعى هذه المرحلة لتنمية شخصية الطفل و إيقاظ الحس الجمالي لديه وإكسابه المهارات الحركية والتنشئة الاجتماعية.

1- 2- التعليم الأساسي:

تم تعميمه بشكل تدريجي حتى يتسنى لمختلف اللجان البيداغوجية تحضير البرامج والوسائل التعليمية، حيث حددت مدة الدراسة فيه بتسع سنوات، حيث يشمل ثلاثة أطوار دراسية، مدة الطورين الأوليين ست سنوات الابتدائي سابقا.

– أما مدة الطور الثالث فهي ثلاث سنوات؛ حيث كانت مدته في السابق أربع سنوات (التعليم المتوسط سابقا). ولقد تم تحديد أهداف هذا النوع من التعليم بمراعاة الأهداف العامة للمنظومة التربوية، إلى جانب إعلان جمسيان حول التربية للجميع المؤرخ في مارس 1990[21]، والمتعلق بتلبية الكفاءات التربوية المتضمنة أدوات التعليم الأساسية وهي الكتابة، القراءة، التعبير والحساب.

1- 3- التعليم الثانوي:

لم يشهد في هذه المرحلة تغيرات عميقة، رغم إسناده إلى جهاز مستقل (كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني)، كما أدخلت في برامجه الدراسية التربية التكنولوجية و التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية و رياضية، فن ... سنة 1984)، ثم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية، إضافة إلى فتح شعبة العلوم الإسلامية. أما بالنسبة إلى التعليم التقني، فلقد تم في مجاله فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على شهادة البكالوريا، إضافة إلى إدخال التعليم الثانوي قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية.

2- النظام التربوي الجزائري في المواثيق والدساتير الرسمية:

قامت الدولة الجزائرية منذ السنوات الأولى للاستقلال بإصدار نصوص و قوانين تنظم حياة الجزائريين، و كانت تجمع في أغلب الأحيان في مواثيق رسمية أولها بيان أول نوفمبر الذي من بين مبادئه الأساسية: الاستعانة بالدين الإسلامي والهوية الوطنية [22]، كما ميز البيان الشخصية الجزائرية عن طريق اللغة والإطار الجغرافي، إلى جانب احترام حريات المواطن الأساسية.

2-1- ميثاق عام 1976:

جاء بعد ميثاق أول نوفمبر و ميثاق 1964، حيث تضمنت المادة 66 منه ما يلي [23] :

- لكل مواطن الحق في التعليم المجاني والإجباري في إطار الشروط المحددة بالقانون.
- تنظم الدولة التعليم والتكوين المهني وتسهر على نشرهما بالتساوي أمام الجميع.
- ظهور المدرسة الأساسية ومدتها تسع سنوات.
- فتح شعب للتعليم الثانوي تراعي اهتمامات ومؤهلات المتخرجين منه وفق احتياجات سوق العمل [24].

لقد أشار هذا الدستور إلى أن التربية هي حجر الزاوية في بناء محكم يدعو إلى توجيه نظام التعليم في الجزائر والاهتمام بالتكوين العملي و البيداغوجي[25]، مع سعي الدولة للقضاء على مشكل التلاميذ المتسربين من المدرسة الأساسية عن طريق رفع عدد سنوات الدراسة الإلزامية.

2-2- دستور عام 1989:

جاء هذا الدستور بعد أحداث أكتوبر 1988، وهي بداية مرحلة عرفت الجزائر فيها أصعب أيامها، حيث ظهرت التعددية الحزبية والتفتح على العالم.

وكغيره من الدساتير فقد أكد على المبادئ العامة للأمة الجزائرية؛ بما في ذلك النظام التعليمي الذي أشار إلى طابعه الوطني والإسلامي، مع مسايرته للعلوم والبحوث التطبيقية.

2-3- دستور عام 1996:

وفر هذا الدستور لجميع فئات الشعب الجزائري تعليما مجانيا وإلزاميا تتكفل الدولة بتنظيمه؛ حيث ورد في سياسة التربية والتكوين الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني ما يلي[26]:

- إعادة الاعتبار للمنظومة التربوية، من حيث التنظيم، التوجيه، والتمويل والتطوير، إضافة إلى إجبارية التعليم و مجانيته، و اعتماد اللغة العربية في جميع مراحل التعليم إلى جانب الاهتمام باللغات الأجنبية.

أكدت هذه الدساتير على تمسك الدولة الجزائرية بالتعليم، إذ أعطته اهتماما كبيرا، كما أسهمت في إحداث تغيرات في مكوناته، خاصة ما تعلق بالتلاميذ والمعلمين الذين هم أساس العملية التعليمية.

لقد أدخلت في الفترة (1976- 1996) إصلاحات جذرية على النظام التربوي الجزائري في الاتجاه المتوافق أكثر مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ فلقد كرس الأمر السابق الذكر الطابعين الإلزامي والمجاني للتعليم، كما أرسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية؛ من حيث اعتبارها منظومة وطنية أصيلة بمضامينها

وبرامجها، إضافة إلى أنها ديمقراطية ومتفتحة على العلوم والتكنولوجية.

ج- النظام التربوي الجزائري في الفترة ما بين (1990-2011):

لقد شهدت هذه الفترة عدة تغيرات، خاصة ما تعلق ببنية نظام التعليم، التي سنعرضها في العنصر الموالي.

1- بنية النظام التعليمي الجزائري:

لقد اتخذت بنية نظام التعليم الجزائري في هذه الفترة الشكل التالي[27]:

1-1- مرحلة التعليم الابتدائي:

مدة الدراسة فيها خمس سنوات وجاءت لتعوض مرحلة التعليم الأساسي التي اعتمدت في فترة الثمانينات، حيث تنتهي السنة الخامسة منها بمسابقة الدخول إلى التعليم المتوسط.

1-2 - مرحلة التعليم المتوسط:

حددت مدة الدراسة فيها بأربع سنوات و تتوج بشهادة التعليم المتوسط.

1-3 - مرحلة التعليم الثانوي:

تشمل هذه المرحلة التعليم الثانوي العام والتقني؛ إذ تنظم السنة الأولى منه في شكل جذوع مشتركة ثلاث هي: آداب، علوم وتكنولوجيا، ويتفرع ابتداء من السنة الثانية والثالثة إلى: تعليم ذو طابع أدبي و علمي، حيث تتوج الدراسة فيه ببكالوريا عامة، أما التعليم الثانوي التقني فتتوج الدراسة فيه ببكالوريا التعليم التكنولوجي، و يدرس هذا النوع من التعليم في مؤسسات التعليم الثانوي.

2- أهداف النظام التربوي الجزائري:

أرادت الحكومة الجزائرية منذ حصولها على حريتها أن تقطع صلتها بالحقبة الاستعمارية، فقامت بعدة إجراءات لتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة من بينها:

2-1- سياسة التعريب:

بدأت الجزائر بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي، أما اللغة الفرنسية فقد اعتبرت لغة أجنبية ووسيلة للتخاطب [28]، إذ بموجب قانون تعميم استعمال اللغة العربية لسنة 1998 أصبح التعليم معربا في جميع المستويات الدراسية[29]، إنه انتصار آخر تحققه الجزائر في مسارها من أجل بناء صرحها الثقافي.

2-2- الجزأرة:

لقد أكد الكثير من المهتمين بالتربية أن انعدام الثقافة يجعل المجتمع مضطربا في تحديد مرجعيته الوطنية، و عليه كان لا بد من تعريف أبنائنا ببلادهم و تاريخهم وحضارتهم وهذا ما اصطلح عليه بالجزأرة: " والتي تعني جعل كل مضمون دراسي جزائري مائه بالمائة، مع إزالة الآثار الوافدة من ثقافات لا صلة لها بالجزائر والعروبة والإسلام"[30]. فلقد أرادت الجزائر أن تبعث الشخصية الجزائرية الأصيلة من واقع جزائري محض.

2-3- ديمقراطية التعليم:

شملت فتح أبواب التعليم بمختلف مراحله أمام الفئات الشعبية المختلفة، خصوصا الفئات المحرومة؛ بحكم وضعها الطبقي المتميز[31]، كما أن الغاية منها تمكين أبناء الطبقات الكادحة من الالتحاق بالمدارس والجامعات، وبالتالي المساهمة في القضاء على الأمية.

3-الإصلاحات التربوية الجزائرية:

شكلت لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية بقرار من مجلس الحكومة في 24 مارس 1998، مهمتها تقديم اقتراحات لوزير التربية

الوطنية تتعلق بترجمة الغايات التي تحددها النصوص المرجعة الأساسية للبلد إلى مبادئ وأهداف تربوية عامة[32]. ولقد قدمت الوزارة بتاريخ1998/11/11 إلى مجلس الحكومة مشروع القانون التوجيهي للتربية الذي صادق عليه. كما أنشئت اللجنة الوطنية للمناهج طبقا للقرار المؤرخ في 2002/11/11، حيث تمثلت مهامها في تقديم الآراء والاقتراحات للسيد الوزير بخصوص كل قضية تتعلق بالعملية التعليمية، كتعديل المناهج التربوية وتحسين الوضعية البيداغوجية للتلاميذ.

بالرغم من الجهود المبذولة في إطار عملية إصلاح المنظومة التربوية، فإن أكثر من مليون تلميذ سنهم ما بين 6 و15 سنة لم يلتحقوا بالمدارس، و حسب رأي اللجنة، فإن عدم تحكم التلاميذ في المعارف الأساسية للمواد الدراسية يرجع إلى عمليات تخفيف البرامج المتتالية[33]. ومن جهة أخرى فإن الطرائق المستخدمة في تدريس اللغات سواء العربية أو الأجنبية لم تحفز التلاميذ لمواجهة العولمة. أما طريقة تدريس الأمازيغية فهي الأخرى تشكو من مشاكل قانونية و تنظيمية، كما أن وضعية التعليم الثانوي ليست أكثر حظا.

لقد جاءت الإصلاحات التربوية الجزائرية في مرحلة أصبح فيها من الواجب إدخال تعديلات جذرية على واقع هذا النظام، و من أهم نتائجها:
– إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثالثة و تدريس مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي.
–إدراج أبعاد جديدة في محتوى البرامج التعليمية؛ كالبعد البيئي، الصحي و التاريخي.
– إدراج مادة الإعلام الآلي بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط، كما تم وضع هيكلة جديدة للتعليم الثانوي؛ بموجب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005 .

فيما يخص المناهج الدراسية، فقد قام مشروع إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية لعام 2000 باقتراح تغييرها وعصرنتها، حيث كشفت الدراسات التي قام بها المختصون أن هناك عدة مشكلات متعلقة بهذه البرامج تتطلب المعالجة، خاصة في المرحلة الثانوية، من بينها:[34]: جمود هذه البرامج بما تحتويه من كثرة المعارف التي لا صلة لها بمتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ضعف العلاقة بينها وبين متطلبات سوق العمل.

وحتى تستطيع الجزائر تجاوز هذه المشكلات، فقد وضعت استراتيجية لسياسة تربوية أساسها الربط بين البرامج التعليمية والواقع العملي، مع احترام الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، فالتركيز على نوعية هذه البرامج وتكاملها يساعد على إعداد أفراد قادرين على التكيف مع متطلبات المهن الموجودة في سوق العمل[35]، وبالتالي المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

لتكتمل الصورة العامة بإطارها المحدد يجب الإشارة إلى عوامل أساسية دفعت إلى إعادة النظر في واقع النظام التربوي الجزائري بعد الإصلاحات الأخيرة، من بينها: سياسة التعريب [*]، انهيار سعر النفط في منتصف الثمانينات والتفتح على الثقافات واللغات الأجنبية، كما ركزت هذه الإصلاحات في مجال التعاون الدولي على تبادل البعثات العلمية بين

العديد من الدول، إضافة لفتح المبادرة أمام القطاع الخاص[36].

يعاني النظام التربوي الجزائري من مشاكل موضوعية، وبالتالي فهو في أشد الحاجة إلى علاج ملائم ليتكيف مع واقع المجتمع، وذلك بإعداد مخرجاته ذهنيا و نفسيا لتقبل التغييرات الكبرى التي تحدث فيه. فالعولمة أضحت حتمية وأمرا واقعا نتعايش معه في حياتنا اليومية سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو المعرفي أو التكنولوجي، وعليه وجب على الجزائر أن توفر الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية اللازمة لمسايرة ركب الحداثة.

ثالثا، دور النظام التربوي الجزائري في التنمية الاقتصادية:

يتضح دور التربية في عملية التنمية بالنظر لأهمية رأس المال البشري بصفته عنصرا من عناصر الإنتاج، و يقتضي ذلك دراسة أسباب القصور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعيتها وكفايتها الإنتاجية للتقليل من الإهدار التربوي ومسايرة متطلبات العصر، إذ ينتج عنها عائد على الفرد والمجتمع في إطار مشروع اجتماعي استثماري [37].

تستمد المنظومة التربوية الجزائرية أهدافها من الغايات المرسومة لمخططات التنمية في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وهي بذلك مطالبة بالاستجابة لحاجات الأفراد كل حسب حوافزه و قدراته، وعليه وجب الإشارة إلى التطور الكمي لهذه المنظومة ومؤشرات كفايتها الإنتاجية لمعرفة مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

أ- التطور الكمي للنظام التربوي الجزائري:

سنتطرق في هذا المبحث للمعطيات الإحصائية الكمية المتعلقة بالتلاميذ والمعلمين والمؤسسات التعليمية التي تشير إلى التقدم الملحوظ للمنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية. فقد نتج عن الطلب المتزايد للمجتمع بخصوص التعليم المدرسي؛ ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، إلى جانب تطور الإمكانيات المادية و البشرية المخصصة له.

1- تطور عدد التلاميذ المتمدرسين في الجزائر:

لقد عرفت أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس منذ الاستقلال تطور كبيرا، و يرجع ذلك للزيادة السريعة في نسبة المواليد و تحسن ظروف المعيشة، إضافة إلى مجانية التعليم و إجباريته؛ والجدول التالي يوضح ذلك.

- الجدول رقم 01 يوضح تطور عدد تلاميذ الابتدائي و المتوسط في الفترة (1962-2002):

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
المسجلون	777000	1500000	2300000	3380000	4320000	5600000	6600000	7300000	7850000
نسبة النمو	/	%1.88	%1.53	%1.47	%1.28	%1.30	%1.18	%1.11	%1.07

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، 2002.

تشير القراءة الأولية لأرقام الجدول إلى ارتفاع أعداد التلاميذ من سنة لأخرى؛ مما يعني نجاح مجهودات التوسع الكمي في المجال التعليمي، كما تدل نسبة النمو على تضاعف الأرقام في المراحل الأولى للاستقلال؛ حيث بلغت نسبة التحاق التلاميذ بالمدارس في السنة الدراسية 81/80 حدود 80 % ذكور و 92 % إناث[38]، كما انتقلت الفئة العمرية ما بين (6 – 15 سنة) من 82.9 % سنة 1988 إلى 90.7 % سنة 2000 و 93.8% سنة 2004 لتبلغ خلال الموسم الدراسي 2011: 95.8 %، حيث استقبلتهم 18700 مؤسسة تعليمية، و يعود ارتفاع عدد التلاميذ المتمدرسين في هذه المرحلة إلى عدة عوامل منها: تمديد فترة الدراسة الإلزامية وإقامة المدارس في المناطق النائية، ويدل ذلك على الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة من أجل تحقيق الأهداف التربوية [39]، وهو نجاح في مواجهة التحدي يعاب عليه النقائص المسجلة في الجانب النوعي للتعليم.

ولقد صاحب ارتفاع عدد المتمدرسين منذ الاستقلال ارتفاع في عدد المعلمين، و هذا ما سنعرضه في العنصر الموالي.

2- تطور عدد المعلمين في الجزائر:

قدر عدد المعلمين الجزائريين عند الاستقلال بـ 2602 معلم، إضافة إلى نحو ألف معلم من أصل فرنسي، ويعتبر هذا العدد غير كاف أمام النسبة الكبيرة من الملتحقين بالمدارس. وهذا ما جعل الدولة تعتمد على عدة خطط استثنائية منها: التوظيف المباشر لمن له مستوى مقبول من التعليم باللغتين الفرنسية والعربية واللجوء إلى التعاون الثقافي بين الدول العربية المجاورة وحتى مع فرنسا لتزويد الجزائر بما يلزم من المعلمين.

لقد شكلت مسألة المكونين والمؤطرين التحدي الأكبر الذي واجه التوسع التعليمي الجزائري، حيث بدأ التفكير الجدي في بعث سياسة تكوينية تسمح بتوفير متطلبات المدرسة من الموارد البشرية التربوية والإدارية، فمن خلال المعطيات الإحصائية يتبين أن 68% من معلمي الابتدائي كانوا أجانب، ولمعالجة هذا النقص سارعت عدة مؤسسات تعليمية إلى استعمال نظم بيداغوجية خاصة؛ كتجميع الأفواج في فوج واحد والتخفيف من الحجم الساعي أو جعل معلم واحد يشرف على عدة أفواج دراسية[40]، ولقد بلغ مجموع المعلمين في السنوات اللاحقة ما يقارب 332000 معلم، و الجدول التالي يوضح ذلك:

- الجدول رقم 02 يوضح تطور هيئة التدريس مع معدلات النمو للفترة (63/62-02/01):

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/01
العدد الكلي للمعلمين	23000	37000	61000	92000	140000	228000	286	323000	332000
نسبة النمو	/	1.76	1.79	2	2.13	2.09	1.24	1.15	1.05

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، 2002.

تظهر بيانات الجدول الأعداد الكبيرة لهيئة التدريس التي كانت المدرسة الجزائرية بحاجة إليها، كما يلاحظ تزايدها خاصة في المرحلة المتوسطة مع ظهور المدرسة الأساسية، حيث يفرض ذلك تكوينهم، بإقامة المعاهد التكنولوجية للتربية، فلقد أولى الأمر رقم 76 – 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، و المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر عناية بتكوين المعلمين، حيث نصت المادة 49 منه على ما يلي: " التكوين عملية مستمرة لجميع المربين في جميع المستويات و مهمته... اكتساب أعلى مستوى من الكفاءة و الوعي الكامل بالرسالة التي يقوم بها المربي" [41]، وفي هذا الإطار فإن التكوين أثناء الخدمة يشكل أبرز الانشغالات التربوية في سبيل تطوير العملية التعليمية.

3- تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر:

لقد واجهت الدولة الجزائرية التدفق الهائل للمتمدرسين؛ نتيجة انفتاح أبواب التعليم للجميع وإلزاميته ومجانية خدماته[42]، بتوفير عدد كبير من المدارس؛ حيث تميزت فترة السبعينات والثمانينات بزيادة مستمرة لها، والجدول التالي يوضح ذلك:

- الجدول رقم 03 يوضح تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر مقدرة بالألف للفترة (02/01-63/62):

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/01
العدد الكلي للمؤسسات	2263	4752	7108	8989	10681	13655	16739	19564	21314
نسبة النمو	/	1.17	1.26	1.23	1.55	1.68	1.39	1.24	1.16

المصدر: وزارة التربية، الجزائر، 1999.

توضح أرقام الجدول الزيادة الهائلة في أعداد المؤسسات التعليمية، التي ساعد في ارتفاعها الوفرة الاقتصادية و تهيئة ظروف الاستقبال، حيث شهدت المدارس المتوسطة قسطا أكبر من التوسع بسبب النزعة نحو ضمان التعليم وتوسيع قاعدته، لتمثل فترة الثمانينات مرحلة ازدهارها. ولقد أنجزت الجزائر خلال ثلث القرن الماضي حظيرة هائلة من الهياكل التعليمية والمرافق البيداغوجية، حيث ضمنت تردد ربع سكان الجزائر على المدارس.

إن المعطيات الإحصائية المتعلقة بأطراف العملية التعليمية و المتمثلة في أعداد و نسب التلاميذ والمعلمين والمؤسسات التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال، تشير إلى التقدم الملحوظ للمنظومة التربوية الجزائرية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية. فقد نتج عن الطلب المتزايد للمجتمع على التعليم المدرسي تطور في الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة له، إضافة إلى تدني نسب الأمية و البطالة، إضافة إلى مؤشرات أخرى كالرسوب والتسرب والإعادة

لسنوات الدراسة والتي سنناقشها في المبحث الموالي.

ب- مؤشرات الكفاية الإنتاجية للنظام التربوي الجزائري:

تعدّ التربية المحدد الرئيسي للكفاية الإنتاجية للموارد البشرية، سواء في جانبها الداخلي أو الخارجي، وتعني الكفاية: "النسبة بين المخرجات والمدخلات التعليمية، حيث ترتفع تلك النسبة عند الحصول على مخرجات أكثر وأفضل بمدخلات أقل"[43]، فالتركيز على الكفاية الداخلية يبعد التعليم عن وظائفه الاقتصادية، كما أن الاهتمام بالكفاية الخارجية فقط يفرض مطالب اقتصادية لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، و تشمل النظرة المتكاملة لهذه الكفايات[44]: تغيير فلسفة التعليم وتعديل علاقته بالمجتمع، إضافة إلى تحقيق التوازن بين مكوناته وبين مدخلاته ومخرجاته، مع مراعاة احتياجات المجتمع؛ من حيث العمالة الماهرة.

من بين عوامل ضعف الكفاية الإنتاجية في الأنظمة التعليمية: الرسوب، التسرب المدرسي والإعادة لسنوات الدراسة وهي من أسباب الاهدار التربوي الذي يمكن تعريفه على أنه: "حجم الفاقد من التعليم نتيجة الرسوب والتسرب في أي مستوى دراسي، إضافة إلى أسباب أخرى..."[45]، وقد وفرت المدرسة الجزائرية كل إمكانياتها للتقليل من معدلات هذه العوامل الثلاثة، فبعد النجاح الملحوظ خلال فترة الستينات والسبعينات في توسيع قاعدة التعليم، ظهرت الحاجة إلى معالجة ظواهر قلة الكفاية الإنتاجية، فمن خلال الأرقام الآتية يتضح حجم المشكلة التي رصدت الحكومة الجزائرية للحد من آثارها الجهود الكبيرة.

فيما يخص مؤشر الإعادة، فالبيانات المتعلقة بمستوى التعليم المتوسط تدل على أن معدلاته ظلت ترتفع من سنة لأخرى رغم الجهود المبذولة لتصل حدود 35**%** مع نهاية السنة الدراسية (1999- 2000م) و هو معدل قياسي، كما أن المرحلة السابقة للمدرسة الأساسية حققت نجاحا معتبرا ، بحيث لم يتجاوز معدل الإعادة خلال الفترة: (1967-1987) حدود 9 **%**، بينما بلغ في نظام المدرسة الأساسية، وحتى نهاية 2000م سقف 31**%**، و هو معدل لا يعكس ما بذل من جهود في سبيل تطوير نظام التعليم الجزائري باستحداث المدرسة الأساسية ولا التصورات والأهداف التي سطرت لها. أما بالنسبة للتعليم بصفة عامة، فقد عرف مؤشر الإعادة قيمته القصوى في فترة التسعينات بمعدل تسارع مرتفع جدا للسنة الدراسية 1999-2000، حيث بلغ 2.35 نقطة للطورين الأول والثاني و5.03 نقطة للطور الثالث و الرابع[46].

فيما يخص مؤشر التسرب أو التخلي عن الدراسة، فإنه يعدّ أحد المؤشرات الهامة لقياس الكفاية الإنتاجية للتعليم، حيث بقيت هذه الظاهرة منتشرة حتى بداية التسعينات، خاصة في المرحلة المتوسطة والثانوية، تحت تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة، حيث استدعى علاجها اللجوء لعدة طرائق أهمها: توسيع قاعدة التكوين المهني، إلى جانب تعميم التعليم عن طريق المراسلة. لننظر في هذا السياق للجدول التالي الذي يوضح تطور نسب التخلي عن الدراسة منذ سنة 1968 إلى غاية 2011:

- الجدول رقم 04 يوضح تطور نسبة التخلي عن الدراسة بين السنة الدراسية (68- 69) و (2010-2011):

السنة	69/68	73/72	79/78	83/82	90/89	93/92	99/98	03/02	09/08	11/10
الخامسة ابتدائي	35,92	19,80	12,59	11,02	3,64	3,79	2,79	2,25	2,59	1,15
الرابعة متوسط	24,28	23,99	35,40	29,82	28,98	27,12	23,23	22,31	15,93	10,97
الثالثة ثانوي	/	/	59,95	55,84	52,27	41,36	31,98	21,58	22,41	19,01

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، 2011.

تظهر البيانات الإحصائية أن أعلى معدلات التخلي عن الدراسة تتمركز في نهاية المرحلة التعليمية، فقد سجلت السنة الدراسية (69/68) أعلى النسب في المرحلة الابتدائية:35,92، أما الحد الأدنى فكان في السنة الدراسية (2010-2011م): 1,15، كما سجلت نهاية المرحلة المتوسطة والثانوية معدلات عالية بلغت 22,31 و31,98 على التوالي، وفي الوقت الذي يتجه فيه المعدل العام للتخلي عن الدراسة نحو الانخفاض التدريجي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، نجده يتجه نحو الارتفاع في المرحلة الثانوية.

وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل توفير الوسائل المادية والبشرية، من خلال حل مشاكل التأطير والاكتظاظ فيما يخص المقاعد البيداغوجية، فإن معدلات الإعادة والرسوب والتسرب ظلت ترتفع. فقد تكللت جهود التكوين والتوظيف وتوفير المؤسسات والوسائل التعليمية بتحطيم أرقام قياسية لم تتحقق من قبل، ومع ذلك تظهر مؤشرات الرسوب والتسرب انخفاض الكفاية الإنتاجية؛ مما يحتم إعادة النظر في الجانب النوعي للنظام التربوي الجزائري لتحقيق التوازن المطلوب بين الكم والكيف.

رابعا- مدى مساهمة النظام التربوي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تطمح المنظومة التربوية الجزائرية إلى تحقيق أهدافها، من خلال الغايات المرسومة لمخططات التنمية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة خصوصيات المجتمع و متطلباته الطموحة إلى تحقيق تنمية شاملة تدفع إلى المزيد من الاستقلال والتحرر[47]، بتزويد المؤسسات التعليمية المختلفة بالموارد البشرية المدربة والقادرة على تحقيق التطور في المجتمع، فعلاقة النظام التربوي بالتنمية ذات طابع جدلي، و أن التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى نجاح السياسة التعليمية في تهيئة الإطارات الذين يمكن أن تستفيد منهم كل المشاريع التنموية، " ففي إطار تطوير قطاع التشغيل قامت الحكومة الجزائرية بفتح برنامج خاص بمخرجات التعليم الثانوي يسمى (عقد الإدماج المهني)"[48]، حيث يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الشباب على التكيف مع متطلبات المهن المختلفة في سوق العمل، من خلال برامج مهنية مدروسة.

إن المسألة الأساسية المتعلقة بالنظام التربوي في الجزائر وحتى في البلاد العربية وسائر البلدان النامية تتمثل في توسيع قاعدة التعليم

المدرسي وتنويعه، بحيث يلبي حاجة اليد العاملة، وأهم ما في هذا التنويع هو الاهتمام بالجانب التقني منه[49]. والواقع أن حاجة البلاد إلى الطبقة الوسطى من التقنيين يقابل حاجتها من ذوي المستويات العليا الذين لا بد من توفرهم حتى يصبح العامل منتجا[50]، حيث تشير إحدى الدراسات أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ليست في اعتمادها على العلماء والمهندسين دون المستوى العالي، بل في اعتمادها على مجموعة هائلة من المساعدين التقنيين ذوي الكفاءة المتوسطة[51]. وهناك من يرى أن مخرجات النظام التربوي تعدّ العمود الفقري للبناء الاقتصادي، وأن أي نقص في عددها يشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية لأن منهم الكتاب ومساعدي الممرضين ومساعدي المهندسين والعمال المهرة وغيرهم من ذوي الكفاءات المتوسطة[52].

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، لكن يرجع سبب تخلف النظام التربوي فيها إلى عدم قدرتها على استغلال هذه الموارد، مما يضطرها إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية، التي قد تؤدي دورا اختياريا يمكنها من التحكم في اقتصاد هذه الدول مما يشجع على زيادة تخلفها[53].

إن ارتفاع مستوى الخبرة والكفاءة لمخرجات النظام التربوي في الجزائر والبلدان النامية يتحقق عن طريق نظام تعليمي يكون كفيلا بأن يؤدي إلى إعداد قوى عاملة ذات مستوى و مهارة تقنية جيدة قادرة على استغلال الموارد الطبيعية لصالح المجتمع وفق متطلبات التنمية الاقتصادية.

- الخاتمة:

لقد تناول هذا المقال علاقة النظام التربوي الجزائري بالتنمية الاقتصادية وفق سياق تاريخي ابتدأ منذ الاستقلال، مبرزا أهم التطورات والتغيرات التي تعرض لها، فمساهمة التربية في تحقيق التنمية الاقتصادية أدى إلى سعي مختلف الدول النامية والمتقدمة إلى زيادة اهتمامها بالموارد البشرية، من خلال الاستثمار في التعليم من أجل تحقيق معدلات نمو أفضل، فمن خلال واقع التعليم المدرسي في الجزائر يتضح أن هدفه إنما هو البحث عن مستوى معيشي أفضل، من خلال إعداد مخرجات ذات كفاءة عالية، قادرة على التكيف مع متطلبات المهن في سوق العمل أو البرامج الدراسية في الجامعات، وعليه وجب إصلاح هذا القطاع وفق استراتيجية تهتم بمختلف جوانب العملية التعليمية، كما تراعي مصلحة كل الأطراف المشاركة في تحقيق أهدافها، فذلك يجسد بالفعل المنطلقات الأساسية لمعالجة النقائص ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بهذا النوع من التعليم، مع الاهتمام بالخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

- المراجع والإحالات

1- شبل البدران و أحمد فاروق محفوظ: **أسس التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 ، الطبعة الأولى، ص، ص: 15 – 16.

2- محمد حسن العمايرة: **أصول التربية**، دار المسيرة، عمان، 1999 ، الطبعة الأولى، ص: 11.

3- علي سعيد اسماعيل: **نشأة الفكر التربوي و تطوره**، عالم الكتب، القاهرة، 2002 ، الطبعة الأولى، ص:134 .

4- علي راشد: **مفاهيم و مبادئ تربوية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص: 17.

5- فاروق شوقي البوهي: **التخطيط التربوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص: 83 .

6- سميرة أحمد السيد: **مصطلحات علم الاجتماع**، مكتبة الشقري، المملكة العربية السعودية،1997، ص: 56.

7- محمد علي حافظ: **التخطيط للتربية و التعليم**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأنباء و النشر، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1965، ص: 68.

8- محمد عبد العزيز عجمية و الدكتورة إيمان عطية ناصف: **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2003 ، ص: 47.

9- نفس المرجع ، ص : 49.

10- نفس المرجع ، ص: 71.

11- أحلام مرابط: **واقع المنظومة التربوية** – دراسة ميدانية غير منشورة بالمؤسسات التربوية ببسكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004– 2005، ص: 85.

12- غياث بوفلجة : **التربية و التكوين في الجزائر**، دار الغرب، وهران، 2002، الطبعة الأولى، ص، ص: 39– 40.

13- صلاح عبد السميع: **تطوير منهج التاريخ بالمرحلة الثانوية على ضوء متطلبات الثقافة التاريخية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، قسم المناهج و طرق التدريس، 2000، من موقع: http:// www.minshawi.com، تاريخ الزيارة: 10– 11– 2010، الساعة: 10: 15.

14- محمد جواد رضا: **سياسات التعليم في الخليج العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص: 21.

15- همام بدراوي زيدان: **السياسة و سياسات التعليم**، دراسة تحليلية للمفاهيم و العلاقات، مجلة دراسات تربوية، ج 54، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مصر، 1993، ص: 112.

16- رابح تركي عمامرة: **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، الطبعة الثانية، ص: 405 .

17- عبد الرحمان بن سالم: **المرجع في التشريع المدرسي**، مطبعة قرفي، باتنة الجزائر،1992، ص: 17.

18- نفس المرجع ، ص: 416.

19- نفس المرجع، ص: 18.

20- نفس المرجع، ص: 32.

21- حسن بركة: **أبعاد الأزمة في الجزائر**: المنطلقات، الانعكاسات و النتائج، دار الأمة، الجزائر، 1997 ، الطبعة الأولى، ص: 118.

22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني: **دستور1976** ، الفصل الرابع: الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن، ص، ص: 29– 30.

23- نفس المرجع، ص، ص: 269 – 270 .

24- مصطفى زايد : **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر**، بين سنة (1962 – 1980) ، د م ج، الجزائر، 1986، ص، ص: 155 – 157.

25 - حسن محمد حسان: **التعليم الأساسي بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية، لبنان،1993 ، ص: 55.

26- رابح تركي: **أصول التربية و التعليم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، الطبعة الثانية، ص: .409

27- عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الحداثة و ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، الطبعة الثالثة، ص: 236 .

28- عبد الرحمن بن سالم، **المرجع في التشريع المدرسي**، المكتبة الوطنية و دار الهدى، الجزائر، 2000، الطبعة الثالثة، ص: 199 .

29- إبراهيم رماني: **مرايا و شظايا**، مقالات في الفكر و السياسة و الأدب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص، ص: 9 – 10.

30- علي السيد الشخيبي: **علم اجتماع التربية المعاصر**، دار الفكر العربي، مصر، 2002، الطبعة الأولى، ص، ص:241 – 242 .

31- إبراهيم عيسى: **نشاطات وزارة التربية الوطنية**، المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 52 ، الجزائر، جانفي، 2003، ص: 6.

32- نفس المرجع، ص: .5

33- نفس المرجع، ص: 6.

34- عبد الحميد زوزو: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، بين سنة (1830–1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 206.

35- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج 1، الجزائر، 1985، ص: 315.

(*) نعتبر اقدام الجزائر على تعريب التعليم و كذلك جزأرته من القرارات السياسية الجريئة في مجال التربية و التعليم في فترة السبعينات، حيث كانت أصابع الاتهام موجهة لفشل التعليم المعرب على حساب التعليم ذو الصبغة الفرنسية، حيث ترتب على تلك القرارات الكثير من النقاشات الحادة بين الأطراف الجزائرية المعربة و الموالية للفرنسية، لمزيد من الشرح في هذا الموضوع أنظر: د. عبد الله شريط: **نظرية حول سياسة التعليم و التعريب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

36- فاروق أبو سراج الذهب: **الجزائر...إلى أين؟** من الموقع:
http://www.almujtamaa.com/Detail.asp?InNEWstemID=149930.
تاريخ الزيارة : 15– 10–2010، الساعة: 9:30. بتصرف.

37- سميرة أحمد السيد: **علم اجتماع التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1413هـ، الطبعة الأولى، ص: 20.

38- تركي رابح: **أصول التربية و التعليم**، مرجع سابق، ص: 409.

39- محمد مزيان: **التربية في خدمة التنمية**، من كتاب التربية و التعليم في الوطن العربي و مواجهة التحديات، سلسلة إصدارات مخبر التربية و التنمية، دار الغرب للنشر، وهران 2002، الجزء الأول، ص ، ص: 100– 102.

40- تركي رابح عمامرة، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**، مرجع سابق، ص: 416.

41- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، **دستور1976** ، مرجع سابق، ص، ص: 269 – 270.

42- حسن بركة: **أبعاد الأزمة في الجزائر**: المنطلقات– الانعكاسات– النتائج، دار الأمة، الجزائر،1997 ، الطبعة الأولى، ص: 118.

43- د. فاروق عبده فُلّيه: **اقتصاديات التعليم**، مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، الطبعة الثانية، ص: 162.

44- محمد العربي ولد خليفة: **الجزائر المفكرة و التاريخية**، أبعاد و معالم، دار الأمة للنشر، الجزائر،1998 ، الطبعة الأولى، ص:283 .

45- عبد العزيز محمد الحر: **التربية و التنمية و النهضة**، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2003، الطبعة الأولى، ص: 84.

46– Abd El Kader Amir: **la déperdition scolaire**, les cahiers de L'I.N.R.E, Numéro spécial, J.N.R.E Alger, 2002, p : 26**.**

47- توفيق زروقي: **النظام التربوي في الجزائر**– محكات نقدية لواقع التوجيه المدرسي– ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الجزائر، ص: 79.

48- تصريح من رئيس مكتب الاحصائيات بمديرية التشغيل لولاية قالمة أثناء مقابلته، بتاريخ : 08– 11– 2012.

49- لخضر غول: **التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، أطروحة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009، ص: 292.

50- عبد الله عبد الدائم: **التخطيط التربوي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1972، الطبعة الثانية، ص: 589.

51- أحمد صيداوي و آخرون: **الانماء التربوي**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1982، ص: 46.

52- جيمس بيكيت: **الأسبقيات الاقتصادية و التعليم في دول إفريقيا النامية في التربية و بناء الأمة في العالم الثالث**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، القاهرة، 1977، ص: 126.

53- محمد منير مرسي: **التربية و مجالات التنمية في الانماء التربوي**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985، ص، ص:212-215.

تصور نظري لبناء برنامج أسري إرشادي سلوكي معرفي قائم على تنمية الكفاءات الوالدية اللازمة لخفض مشكلات الأطفال السلوكية

نبيل عتروس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة باجي مختار– عنابة

ملخص

تقترح هذه الدراسة تصورا عاما للإطار النظري لبرنامج إرشادي موجه للآباء والأمهات قائم على تدريبهم على مجموعة من الكفاءات اللازمة لخفض مشكلات أطفالهم السلوكية من منظور سلوكي معرفي. وتتحدد هذه الكفاءات بـ :

1- كفاءات الجانب المعرفي، وذلك من خلال تصحيح معتقدات الآباء الخاطئة المرتبطة بالوالدية ومساعدتهم على امتلاك أفكار أكثر عقلانية، وتبصيرهم بخصائص ومتطلبات المرحلة النمائية لأطفالهم، إلى جانب مهارة حل المشكلات.

2- كفاءات الجانب السلوكي، وتتضمن التدريب على مهارات الاتصال الفعال، ومهارة المشاركة وبناء علاقة إيجابية مع الطفل، ومهارة تعديل السلوك.

3- كفاءات التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية المختلفة، وذلك بتدريبهم على امتلاك استراتيجيات فعالة وبناءة لمواجهة الضغوط.

الكلمات المفاتيح: الكفاءات الوالدية، المشكلات السلوكية، الإرشاد الأسري، الإرشاد السلوكي المعرفي.

Un programme d'assistance familiale pour développer les compétences comportementales et cognitives des parents pour des réduire les problèmes comportementaux des enfants

Résumé

Cette étude suggère la conception d'un programme d'orientation qui vise les parents afin de les former et leur faire acquérir une gamme de compétences requises pour réduire les problèmes de comportement de leurs enfants d'un point de vue cognitif et comportemental. Il s'agit de leur faire acquérir les compétences suivantes:

1. les compétences cognitives: qui visent à corriger certaines idées erronées relatives à l'art d'élever les enfants, et développer d'autres plus rationnelles, ainsi que de leur faire prendre conscience des implications du développement de leurs enfants, et des compétences requises pour résoudre les problèmes.

2. Compétences comportementales qui impliquent une formation sur les techniques de communication efficaces et l'acquisition des compétences de participation et d'interaction afin de construire une relation positive avec l'enfant et les compétences d'ajustement comportemental.

3. des compétences pour faire face aux différentes pressions qu'exercent la famille et la vie à travers l'acquisition des stratégies efficaces et constructives pour faire face à ces pressions.

Mots clés :compétences parentales, problèmes de comportement, conseil familial, conseil cognitivo-comportementale.

A Cognitive Family Counseling Program Based on Developing Parenting Skills to Lower Children Behavior Problems

Abstract

This study suggests a general conception of a theoretical framework for a counselling programme for parents based on training them on a range of important competencies to reduce their children's behavioural problems from a cognitive and behavioural perspective. These competencies are determined as follows:

1 -Cognitive competencies which aim at correcting parents erroneous beliefs related to parenthood, helping them acquiring more rational ideas and making them aware of the characteristics and requirements of developmental stage of their children, as well as problem solving skills.

2 -Behavioural competencies which aim at the training on effective communication skills, the skill of participating and building a positive relationship with the child, and behaviour adjustment skills.

3 –Competencies that allow dealing with family and life pressures, by training the parents to acquire effective and constructive strategies to cope with the pressure.

Keywords : Parenting skills, Behavioral problems, Family counseling, Cognitive behavioral counselling.

مقدمة

تولي الدراسات والبحوث النفسية والتربوية الحديثة اهتماما خاصا بموضوع الطفولة لكونها تمثل مرحلة جوهرية في حياة الإنسان، حيث تتشكل فيها ملامح شخصيته – حسب الدراسات النفسية التحليلية–، وتظهر أهم قدراته واستعداداته، وترسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه في المستقبل؛ إذ دلت الأبحاث على أن ما يكتسبه الفرد من مكونات شخصيته في الطفولة المبكرة يميل إلى الثبات النسبي الذي يجعل عملية تغييره فيما بعد عملية صعبة. وقد بينت الملاحظات التي أجريت على الأطفال في معهد أبحاث (فلس) أن عددا من سمات الشخصية تتأسس وتستقر عند بلوغ الطفل عامه الخامس، بل قد تدوم وتبقى خلال فترة المراهقة والرشد[1]؛ مما يجعل الحاجة إلى توفير بيئة صحية للنمو أمرا لازما وضروريا. ويأتي في مقدمة ذلك البيئة الأسرية وعلى رأسها الوالدان، اللذان يتحتم عليهما اكتساب مجموعة من المهارات والكفاءات الوالدية، للتمكن من إتقان فنون التربية الأسرية، والتعامل مع مشكلات الأطفال المختلفة بكفاءة واقتدار، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى بسطه وتفصيله.

1 – الأسرة ومشكلات الطفل السلوكية

تؤكد الاتجاهات الحديثة في العلوم السلوكية أن شخصية الطفل نتاج لعوامل التنشئة الأسرية والاجتماعية وعوامل وراثية. ويعد فهم هذه العوامل، والإحاطة بها، ومحاولة التحكم فيها، وتوجيهها الوجهة السليمة، أمرا ضروريا لمساعدة الطفل على النمو السليم.

وبرغم تعدد المصادر التي تسهم في تشكيل شخصية الطفل كالمدرسة، والأصدقاء، ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، تبقى الأسرة الأساس ومركز الثقل في تشكيل شخصيته جسميا ونفسيا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا، بل هي التي تسهم في تحديد مدى تأثير باقي المصادر على شخصيته، باعتبارها الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الطفل، ويعيش فيها السنوات التشكيلية الأولى من عمره.

وقد أكدت الدراسات النفسية والتربوية أهمية الأسرة باعتبارها بيئة خصبة يتعلم فيها الطفل العادات واللغة والقيم والسلوك، ويتأثر بالجو السائد فيها، والذي يؤثر بدوره على توافقه النفسي. كما أن الخبرات المؤلمة والناجمة عن أساليب خاطئة في التنشئة تلازم الطفل حتى يكبر وتؤدي به إلى اضطرابات وأمراض نفسية تبعده عن حالة الأسوياء[2].

إن التنشئة الاجتماعية الخاطئة، وجهل الآباء بقواعد التربية السليمة، له آثار سيئة على شخصية الأطفال، ومن ذلك بروز صعوبات سلوكية ووجدانية مختلفة لديهم، سواء كانوا في مرحلة ما قبل المدرسة، أو في المرحلة الابتدائية أو في المرحلة المتوسطة، ويتضح ذلك في أغلب الدراسات التي أجريت على مشكلات الأطفال سواء في المجتمعات الأجنبية أو في البيئة العربية. فقد أظهرت نتائج بعض هذه الدراسات أن المشكلات السلوكية حصلت على أعلى التقديرات من قبل المعلمين وأولياء الأمور من بين مجالات عديدة للمشكلات النفسية عند الأطفال[3]. كما أظهرت نتائج دراسة النمو في (كاليفورنيا) أن كلا من الذكور والإناث يعانون بالمتوسط من خمس إلى ست مشكلات في أي وقت خلال مرحلة ما قبل المدرسة والمدرسة الابتدائية. وتنخفض درجة انتشار هذه الصعوبات السلوكية مع

التقدم في العمر بالنسبة للأطفال في سن المدرسة، لذا نجد أن الأطفال الأصغر الذين هم ما بين (6-8) سنوات يفوقون الأطفال الأكبر عمرا الذين هم ما بين (9-12) سنة في عدد المشكلات السلوكية، كما أن ظهور المشكلات السلوكية أكثر شيوعا بين الذكور منه بين الإناث[4].

ويقصد بالمشكلات السلوكية ذلك النوع من السلوك غير المرغوب فيه الذي يصدر عن الطفل، ويسبب إزعاجا وقلقا للمحيطين به، ويؤثر على تقديره لذاته وعلاقته بالآخرين، ويأخذ هذا السلوك طابع الثبات، ويظهر بشكل متكرر في المواقف المتشابهة، ولا يمكن للوالدين أو المدرسين علاج هذه المشكلات دون مساعدة من متخصصين في مجال العلاج والإرشاد النفسي[5].

كما تعرفها "سميرة علي" بأنها تصرفات تصدر عن الطفل بصفة متكررة أثناء تفاعله مع البيئة والمدرسة، ولا تتفق مع معايير السلوك السوي المتعارف عليه في البيئة الاجتماعية، ولا تناسب مرحلة نمو الطفل وعمره[6].

ويشير بعض الباحثين إلى وجود ارتباط بين السلوك المشكل والسلوك المضطرب، فكلاهما يعوق الفرد عن نموه المتكامل، بيد أن هناك فروقا بينهما في الدرجة، فالمشكلة (Problem) مرحلة أولية في الاضطراب (Desorder)، في حين يقرن بعض الباحثين الآخرين بين المشكلات والاضطرابات[7].

إن المشكلات السلوكية التي تحدث للطفل لا تحدث من العدم أو من الطفل وحده، بل هي نتيجة للتفاعل الذي يحدث بين الطفل والبيئة المحيطة به أي أن مشكلات الطفل السلوكية هي في معظمها رد فعل لما يعانيه في بيئته من نقص وحرمان لبعض حاجاته النمائية التي يلجأ في مقابلها إلى أنواع من السلوك تتلخص في محاولة التغلب على حرمانه، وإرغام من حوله على إشباع حاجاته الأساسية المختلفة، الأمر الذي يجعل الطفل يسلك بالطريقة التي يعتقد أنها ستمكنه من الحصول على ما يريد، حتى لو لم ينل هذا السلوك الاستحسان أو حتى لو كان سلوكه هذا مؤذ لغيره.

واستنادا إلى مفهوم الأسرة – حسب نظرية الأنساق أو الأنظمة العامة- والتي ترى أنها نسق يتكون من أفراد يرتبطون فيما بينهم بشبكة من العلاقات والتفاعلات، بحيث لا يمكن فهم سلوك الأسرة فهما كاملا من خلال دراسة كل فرد على حدى؛ لأنه سيكون شيئا منفصلا معلقا في فراغ، لذلك ينبغي أن يتم ذلك من خلال دراسة أجزاء هذا النسق في علاقتها بعضها ببعض، وفي علاقتها بالعملية الكلية للأداء[8]. فإنه من غير المقبول أن ينتزع الفرد من سياقه الأسري لتقدم له الخدمة النفسية التي يحتاج إليها، بل أصبحت الفرضية المطروحة بقوة – في ضوء نتائج البحوث العلمية والممارسات العملية معا – هي أن الأسرة هي الأسبق في الاضطراب من الفرد، وأن الأسرة ليست "ضحية" للفرد المضطرب، بل الأصح أن الفرد هو "ضحية" الأسرة "المضطربة"، وعادة ما يكون هذا الفرد أضعف حلقات الأسرة، وبالتالي فهو المرشح لأن يكون العضو الذي تعبر الأسرة من خلاله عن اضطرابها[9].

وفي هذا السياق، فإن المشكلات السلوكية والاضطرابات الانفعالية التي تصيب الطفل داخل أسرته تعكس وجود علاقات أسرية مضطربة، تخفي وراءها مجموعة من المشكلات تعد جذورا لما يعانيه الطفل. ومادامت الأسرة ضالعة في نشأة اضطراب الفرد، فإن النتيجة تقضي بأن تكون أيضا حاضرة

ومشاركة في عملية الإرشاد والعلاج، حتى يحدث في بنائها وفي أساليب تفاعلها التغيير المطلوب في الاتجاه السوي لتواكب وتعزز التحسن الذي يفترض أن يحدث عند عضو الأسرة؛ ذلك أن أي عمليات تقويم للأسرة ينبغي أن تنصب على عمليات التفاعل داخل النسق الأسري وجعلها تسير في الخط الصحيح والسوي[10].

1.1. نظام الوالدية والعوامل المؤثرة فيه

بناء على ما تقدم، فقد أصبح التركيز على نظام الوالدية من الموضوعات الأساسية في الدراسات التربوية والنفسية، وأضحى الاهتمام به في العصر الحديث – أكثر شمولا واتساعا في الرؤية، حيث ينظر إليه باعتباره النظام الذي تتفاعل فيه خصائص الطفل وخصائص الوالدين، وأحداث الحياة في آن واحد.

وعلى أساس هذا التناول تعد الأسرة منظومة تتفاعل داخلها العناصر المتعلقة بالطفل وبالوالدين وبأحداث أو ضغوط الحياة. ومن ثم يمكن تبيُّن تأثير الوالدية على الأطفال، انطلاقا من أن الذي يعاني ضغوطا بعينها فإن سلوكاته واتجاهاته سوف تتأثر تباعا بهذه الضغوط، ومن ثم تنتقل بدورها إلى كافة أفراد الأسرة الواقعة في دائرة التنشئة – وخاصة– الأطفال[11].

وباستقراء الأبحاث التي ركزت على المنظور التفاعلي بين الوالدين والطفل في عملية التنشئة الاجتماعية، تبين أن للأطفال تأثيرات على الراشدين مساوية لتأثيرات الراشدين على الأطفال، وبذلك لم تعد الاتجاهات الوالدية من المؤثرات الوحيدة في العلاقة، بل إن سمات الطفل وخصائصه تسهم بشكل فعال في تشكيل الاتجاهات الوالدية، أي أن كلا من الوالد والطفل يؤثر في الآخر ويتأثر به بشكل ديالكتيكي[12].

إلى جانب هذا، فإن الضغوط المفروضة على الوالدين، سواء الناجمة عن طبيعة الوالدين وخصائصهما، أو تلك الناجمة عن طبيعة الطفل وخصائصه، يحتم عليهما نوعا من التوافق في سياق هذا التفاعل[13]. وإذا كان أحد الأبوين يعاني من ضغط شديد فإنه سيكون غير قادر بالشكل الجيد الملائم على أن يكون والدا جيدا. ولسوء الحظ، كلما زادت مشاكل الطفل السلوكية كان الآباء أكثر عرضة للإجهاد الشديد، مما يؤدي إلى مزيد من الاضطراب للرعاية الوالدية، والتي يمكن بدورها أن تؤدي إلى مشاكل سلوكية أكثر للطفل؛ لهذا فإن توتر وإجهاد الآباء، والرعاية الوالدية الممزقة ومشاكل الطفل السلوكية من الممكن أن تؤثر على بعضها البعض بأسلوب دائري[14].

وتدعم نتائج الدراسات والبحوث هذه الحقيقة، فقد أجرى كوهين وآخرون (Cohen & all)[15] دراسة هدفت معرفة مدى تأثير اضطرابات الأمهات في ظهور المشكلات لدى الأطفال؛ حيث اتضح أن الأمهات اللاتي لديهن أطفال مضطربون كن يعانين من صراعات متعددة، واكتئاب وعدوانية، كما كان لديهن عدد غير قليل من أحداث الحياة الضاغطة، ويمكن من خلال سلوك الأمهات التنبؤ بالناحية الانفعالية للأطفال.

من جهة أخرى فإن الاتجاهات الوالدية تؤثر في طريقة تعامل الوالدين مع أطفالهم، والتي بدورها تؤثر على اتجاهات الأطفال نحوهم، وتؤثر على سلوكهم، وأن العلاقة بين الطفل ووالديه تعتمد أساسا على اتجاهات الوالدين. وهي مسألة يجهلها بعض الآباء الذين قلما يرون وجود علاقة بين سلوكهم

وسلوك أبنائهم اللاسوي، حيث يبدو أنهم غير واعين لأهمية الدور الذي تلعبه صفاتهم الشخصية في نمو وتطور أنماط من ردود الفعل اللاسوية عند أطفالهم. وبالتالي أمكن القول أنه وراء كل طفل مضطرب شخص أكثر اضطراباً، يدفعه إليه، كما أنه لا يوجد أبناء مشكلون ولكن هناك أباء مشكلون. وما يعانيه الأبناء من مشكلات سلوكية قد يكون في الواقع ترجمة وتعبيرا عن اضطرابات تعترى شخصيات الوالدين وقصور رعايتهم لأبنائهم.

وقد تناولت دراسات كثيرة الخصائص المتعلقة بالوالدين كأحد العوامل المؤدية إلى تعرض الأبناء للمشكلات السلوكية مثل اضطراب العلاقات بين الوالدين، كالخلافات الزوجية والشجار بين الزوجين، وصراع الأدوار، وعدم وجود الانسجام بينهما والأعراض العصابية لدى أحد الوالدين أو كليهما كالاكتئاب أو المخاوف المرضية أو التوتر الزائد ووفاة أحد الوالدين أو غيابه المتصل أو المؤقت وتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من العوامل. وسوف تركز الدراسة الحالية على بعض العوامل الأخرى، وهي أفكار الآباء ومعتقداتهم حول الوالدية، والتفاعلات الأسرية، وأساليب التنشئة الوالدية. وفيما يلي بسط لذلك.

1.1.1. معتقدات الآباء حول الوالدية

تؤثر المعتقدات والمعرفة عن التربية الأسرية على أسلوب التطبيق لمبادئها، إذ يخطئ الآباء أثناء تعاملهم مع أطفالهم بسبب بعض المعتقدات والأفكار الخاطئة عن المواقف الخاطئة التي يواجهونها مع أطفالهم.

إلى جانب هذا، فإن إحاطة الآباء بمراحل نمو أطفالهم ومتطلباتهم النمائية، واكتسابهم المعرفة الصحيحة من أهم العوامل التي تساعدهم في فهم سلوك أطفالهم وتقبلهم، وبمفهوم المخالفة فإن جهل الآباء بذلك أو تبنيهم أفكارا خاطئة عنه لا يساعدهم في فهم التغيرات الجسدية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية التي تحدث عند أطفالهم، كما أنهم يعجزون عن تفسير التغيرات السلوكية والتنبؤ بها، وبالتالي فإنهم يفقدون السيطرة عليها أو ضبطها، ويمارسون أنماطا سلوكية تعبر عن تربية أسرية سلبية مما يعرض الأطفال إلى مزيد من المشكلات[16].

2.1.1. التفاعلات الأسرية

تعتبر التفاعلات الأسرية والسلوكات الأبوية بشكل خاص من العوامل المهمة في تحديد أسلوب العلاقة مع الأبناء. وتشير الدراسات إلى أن الاتصال الفعال داخل الأسرة عامل حاسم في الرضا والتكيف الأسري، وأن عدم امتلاك الوالدين لمهارات الاتصال يؤدي إلى انخفاض مستوى التكيف الأسري، وأن الوالدين الذين يعتمدان على استخدام مهارات الاتصال في المناقشة والتعامل مع المشكلات المنزلية، يكون التكيف الأسري بينهما ايجابيا مقارنة بالوالدين اللذين لا يستخدمان ذلك.

وقد أشارت إلى هذا المعنى دراسة "داليا مؤمن"[17] التي هدفت إلى التعرف على طبيعة الأسر التي تسيء معاملة أطفالها بدنيا مقارنة بتفاعلات الأسر السوية، والتي تكونت عينة دراستها من (20) أسرة مناصفة بين الأسر المسيئة والأسر السوية، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن الأسر المسيئة أقل تواصلا من ناحية انفعالية وأقل اتصالا لحل مشكلاتها، وأقل رضى عن علاقاتها بأبنائها وأكثر صراعا بالنسبة لتنشئة الأطفال، وأكثر صراعا بالنسبة للتفاعل الأسري، وأقل تنظيما، وأقل تماسكا من الأسر غير المسيئة.

ويعد مستوى تواصل الأم – خاصة – مع طفلها ذا أهمية بالغة، إذ يرتبط ذلك بالشعور بالأمن والتعلق. وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقة بين تصنيفات تعلق الطفل بالأم وأنماط الاتصال بينهما؛ فالأطفال الذين نشئوا في جو من التعلق الآمن في مرحلة الرضاعة، يصبحون أكثر انفتاحا وطلاقة وتماسكا في تواصلهم مع أمهاتهم في عمر الرابعة والنصف. أما الأطفال الذين نشأوا في جو من التعلق غير الآمن في مرحلة الرضاعة، فيظهرون عدم انفتاح في تواصلهم مع أمهاتهم، ويمتازون بضعف التماسك والتوافق والعدوانية والملل والتناقض في الدور[18].

3.1.1. أساليب التربية الخاطئة وضعف المشاركة الوالدية

يعرف الباحثون المعاملة الوالدية بأنها كل سلوك يصدر من الأب أو الأم أوكليهما ويؤثر على الطفل وعلى نمو شخصيته سواء قصدا بهذا السلوك التوجيه أو التربية أو لم يقصدا [19].

وتتباين أساليب التنشئة الاجتماعية من حيث آثارها في تنشئة الطفل، فقد تبين أن استخدام الطرائق الإيجابية في معاملة الطفل وتشجيعه تنمي لديه شعورا قويا بالثقة بالنفس وتحمل المسئولية وتعوده الاستقلال والاعتماد على النفس[20]، في حين أن استخدام الأساليب الخاطئة في المعاملة لها تأثير خطير على الأبناء؛ حيث يؤدي شعور الكراهية والرفض إلى ظهور اضطرابات نفسية لا حصر لها.

وفي هذا السياق أجرت "هانم إبراهيم علي الشبيني"[21] دراسة حول السلوك المشكل لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته ببعض المتغيرات الأسرية، وخلصت الباحثة إلى أن العلاقات الأسرية السليمة الخالية من المشاحنات والشقاق مناخ مساعد لتنشئة اجتماعية سليمة، وأن العلاقات الأسرية المتصدعة، وعدم الوفاق بين الزوجين مناخ مساعد للسلوك المشكل للطفل، وأن جنس الطفل وترتيبه الميلادي قد يكونان عاملين مساعدين للسلوك المشكل للطفل إذا كان جو الأسرة مشحونا بالشجار؛ حيث يعوق هذا الأخير عملية التوحد السليمة مع الأب أو مع الوالد المخالف.

وباستقراء معظم الدراسات والبحوث السابقة في مجال دور الوالدين وأثره في تنشئه الأبناء؛ تبين أن ضعف المشاركة الوالدية للطفل والبعد العاطفي بين الأبوين والطفل قد تجعل مشاكل الأسرة والطفل تزيد وتتكاثف، وأن حضور الوالدين وقيامهما بالتفاعل الكافي، والمشاركة بشكل كبير في رعاية الأبناء هو بمثابة عامل واق ضد تعرض الأبناء ذكوراً أو إناثاً للمشكلات النفسية والسلوكية واضطرابات الشخصية.

2 – التدخلات الإرشادية القائمة على تحسين الكفاية الوالدية

تركز التدخلات الإرشادية الموجهة للآباء والأمهات لخفض مشكلات أطفالهم السلوكية على تدريبهم على مجموعة من الكفاءات والمهارات الوالدية وتحسين أدائهم في ذلك؛ إذ أن نقص المعلومات الوالدية حول مشكلات الأطفال السلوكية، تجعل الآباء عاجزين عن تفسير بعض سلوكات وانفعالات أطفالهم؛ مما يؤدي إلى شعورهم بالذنب وتضاؤل ثقتهم بأنفسهم ومقدرتهم على مساعدة أطفالهم؛ الأمر الذي يجعل الحاجة ماسة إلى مساعدتهم وتدريبهم لتحسين أدائهم في التعامل معهم. وكما أشار "جارندر" (Gardner,1974) فإن الآباء ليسوا بحاجة إلى المرشد أو المعالج ليضع اللوم عليهم أو يحاضر فيهم حول أخطائهم، وكيف

سببوا مشكلات أطفالهم. إنهم يطلبون معلومات وتوجيها ودعما ومهارات، إنهم لا يحتاجون تعميمات حول الوالدية الجيدة؛ بل إنهم بحاجة إلى اقتراحات محددة وعملية لكيفية إنجاح أو تنمية التكيف والصحة النفسية عند أطفالهم. (جيمس والكر وتوماس (James Walker & thomas Shea)[22].

1.2. برامج التدريب الوالدي وأهميتها

عرف "كروك وجلوفر" (Crockee & Glover)[23] برنامج تدريب الوالدين بأنه نشاط تدريبي هادف للآباء الذين يحاولون تطوير مهاراتهم الوالدية، بهدف تشجيع السلوك الإيجابي لدى أطفالهم. ويتضمن هذا البرنامج مجموعة من المفاهيم المحددة، التي تهدف إلى تزويد المشاركين بالمعلومات والمهارات، من أجل زيادة وعي الآباء لجوانب متعددة تتعلق بالوالدية.

وتشير الدراسات التي أجريت على الآباء والأمهات الذين يخضعون للتدريب على المهارات الوالدية إلى جدوى مثل تلك البرامج التدريبية وفاعليتها. فعلى سبيل المثال أظهرت الدراسة التي قام بها "مارتينيز وفورجاتش" (Martinez & Forgatch, 2001) أن التدريب على المهارات الوالدية المشتملة على تطوير ممارسات إيجابية كتشجيع الطفل والاهتمام الإيجابي به وحل المشكلات واستراتيجيات التعزيز الإيجابي وطرق تعديل السلوك الخاطئ بعيدا عن العقاب البدني، أدت إلى تحسن ملموس في طاعة الأطفال للأهل وخفض حدة الصراع معهم[24].

كما أجرى "ايميل إسحاق" [25] دراسة هدفت إلى معرفة فاعلية برنامج إرشادي لتحسين بعض المهارات الوالدية لدى الآباء والأمهات بغرض خفض المشكلات السلوكية لدى أطفالهم، تكونت العينة من (20) أسرة لديها أطفال يعانون من مشكلات سلوكية، قسموا بالتساوي إلى مجموعتين تجريبية وضابطة لقوام كل منهما (10) أسر: (10) آباء، (10) أمهات، و(10) أطفال. وقد توصلت الدراسة إلى فاعلية البرنامج الإرشادي في تحسين مستوى المهارات الوالدية لخفض المشكلات السلوكية لدى أبنائهم.

2.2. مفهوم الكفاية الوالدية

تعد الكفاية الوالدية من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد مخرجات التربية الأسرية، حيث تشير الكفاية إلى اعتقاد الأم والأب بأنهما قادران على التأثير إيجابيا في سلوك أبنائهم[26].

وتظهر التربية الأسرية الفعالة من خلال مجموعة من الممارسات السلوكية اليومية التي يمارسها الآباء أثناء تفاعلهم اليومي مع أطفالهم داخل وخارج المنزل، ومن الطبيعي أن تتأثر هذه الممارسات بالناحية المعرفية التي يمتلكها الآباء عن أطفالهم. وتتلخص أهم الكفاءات اللازمة لتحقيق تربية أسرية فاعلة فيما يلي:

1 – كفاءات الجانب المعرفي للآباء، وتتمثل في معتقدات الآباء عن الوالدية والتربية الأسرية، بالإضافة إلى مستوى معرفة الآباء عن أطفالهم من حيث مراحل النمو ومتطلباته النمائية.

2 – كفاءات متعلقة بالجانب السلوكي للآباء.

3 – فهم انفعالات الأطفال.

4 – فهم أسباب السلوك غير المرغوب فيه لدى الأطفال.

5 – مهارة تطبيق القواعد الأساسية في التربية الأسرية.

6 – مهارة الاستماع الجيد[27].

ويرى باندورا (Bandura) [28] أن الكفاية أو الكفاءة الذاتية الوالدية تتكون من ثلاثة أبعاد، هي:

1 – الكفاءة الذاتية السلوكية: والتي تدفع وتشجع على الاستمرار في مواجهة الصعوبات، وعلى المبادأة في سلوكات جديدة، ويمكن تقييمها من خلال المهارات الاجتماعية والسلوك التوكيدي.

2 – الكفاءة الذاتية المعرفية: وتشير إلى إدراك الفرد أن لديه قدرة على السيطرة على أفكاره ومعتقداته؛ حيث أن سلوكه يقاد من خلال أفكاره، وتقيم هذه الأفكار من خلال القدرة على السيطرة على الغرائز والأفكار الاكتئابية.

3 – الكفاءة الذاتية الانفعالية: وتشير إلى معتقدات الفرد حول قيامه بأفعال تؤثر على حالته الانفعالية ومزاجه، وإلى إحساس الأفراد الذين يبحثون عن علاج نفسي بسبب توقعاتهم واعتقاداتهم باستمرار اضطراباتهم، وأن مشاعرهم خارجة عن سيطرتهم، وتقيم هذه الكفاءة من خلال القدرة على السيطرة على المزاج أو المشاعر في مواقف محددة.

ومن العوامل المؤثرة في مزاج الوالدين وحالتهم الانفعالية، الضغوط الأسرية والحياتية المختلفة التي تعمل على تعطيل أدائهم وممارستهم، وتجعل نظرتهم سلبية لأطفالهم كما تجعلهم أقل رعاية لهم وغير قادرين على حل المشكلات مع سرعة الغضب وكثرة الانتقاد واستخدام العنف. وبالتالي فإن امتلاك الوالدين لأساليب مواجهة بناءة لتلك الضغوط المختلفة يساعد على اتزانهم الانفعالي ويعمق لديهم الشعور بالكفاية في تربية أبنائهم.

3.2. مكونات الكفاءة الوالدية لبناء برنامج إرشادي سلوكي معرفي

تركز النظريات المنضوية تحت هذا الاتجاه على إدخال العقل والمنطق في الإرشاد والعلاج النفسي وتغيير الأفكار الخاطئة أو اللامنطقية التي تبناها المسترشد. على أساس أن سبب المشكلات والاضطرابات النفسية يرجع إلى تلك الأفكار والمعتقدات الخاطئة، كما يرى هذا الاتجاه أن الاضطراب النفسي عندما يحدث لا يشمل جانبا واحدا من الشخصية فحسب، بل يمتد ليشمل أربعة جوانب هي: السلوك الظاهر (الأفعال الخارجية)، والانفعال (التغيرات الفسيولوجية)، والتفكير (طرق التفكير والقيم)، والتفاعل الاجتماعي (العلاقات بالآخرين) [29].

ويقوم الإرشاد الأسري السلوكي المعرفي على افتراض أساسي هو أن السلوكات والإدراكات المرضية أو المشكلة متعلمة، وتستمر من خلال تكرار أنماط من التفاعل والتي تشتمل: التقليد، والإشراط الإجرائي، والإشراط الكلاسيكي، أواشتراك هذه الأنماط معا.

وتعد الأسرة ذات خلل وظيفي عندما ينخرط أفرادها بأنماط سلبية من التفاعل والسلوكات فيما بينهم، كما يسود وجود الإدراكات والأبنية المعرفية السلبية، حيث يتم الاختبار السلبي للمواقف، ويتضمن وجود أنماط خاصة من التوقعات والعزو والافتراضات ومعايير متعلقة بالعلاقات الأسرية، والتي تعمل على استمرارية أنماط السلوكات السلبية في الأسرة، كما يظهر في هذه الأسر الأبنية المعرفية السلبية المرتبطة بالانتباه الانتقائي للنقاط السلبية لدى الآخرين، والقيام بالعزو الشخصي للسلوكات السلبية، ويعزى السلوك الإيجابي للمواقف الخارجية أي أن الفرد مسؤول عن السلوك السلبي، والسلوك الإيجابي هو ناتج عن الموقف نفسه، وليس عن سلوك الفرد الإيجابي، إلى جانب تبني توقعات سلبية حول أفراد الأسرة الآخرين، ووضع افتراضات

حول كيفية جعل العلاقات الأسرية تتناسب معهم، ووضع معايير حول طريقة جعل العلاقات في الأسرة متناسبة قد لا يوافق عليها أفراد آخرون في الأسرة[30].

بناء على ما تقدم، فقد اعتمدت الدراسة الحالية تقسيم الكفاءات الوالدية إلى ثلاثة جوانب هي:

- كفاءات الجانب المعرفي.
- كفاءات الجانب السلوكي.
- كفاءات التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية المختلفة.

1.3.2. كفاءات الجانب المعرفي

وتتضمن جانبين أساسين هما:

1.1.3.2. تصحيح معتقدات الآباء الخاطئة المرتبطة بالوالدية

وذلك من خلال مساعدتهم على امتلاك أفكار أكثر عقلانية. ويتم بـ:

- تحديد الأفكار اللاعقلانية المرتبطة بالوالدية.
- شرح العلاقة بين أفكارنا ومشاعرنا وسلوكنا والتأكيد على دور الأفكار في تحديد مشاعرنا وسلوكنا.
- استبدال الأفكار اللاعقلانية بأخرى أكثر نفعا وفائدة[31].

وقد أكدت "إيمان الخطيب" [32] فاعلية إعادة البناء المعرفي في دراستها التي هدفت إلى التعرف على أثر تغيير المفاهيم الوالدية الخاطئة في تحسين الكفاءة الوالدية لدى الأمهات المسيئات لأطفالهن وخفض الإحساس بالتهديد لديهم، تكونت عينة الدراسة من(50) من الأمهات المسيئات لأطفالهن ممن تتراوح أعمارهن بين (20 – 40) سنة، تم توزيعهن عشوائيا على مجموعتين متساويتين عدد كل منهما (25) أما، إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية، حيث استفادت هذه الأخيرة من برنامج تدريبي يستند إلى النظرية المعرفية السلوكية. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة على مقاييس الكفاءة الوالدية والأمن النفسي والمفاهيم الوالدية الخاطئة في تربية الأبناء، وذلك لصالح المجموعة التجريبية مما يدل على وجود أثر لتغيير المفاهيم الوالدية الخاطئة في تحسين الكفاية الوالدية لدى الأمهات المسيئات لأطفالهن وخفض الإحساس بالتهديد لديهم.

2.1.3.2. تبصير الوالدين بخصائص ومتطلبات المرحلة النمائية لأطفالهم

تعتبر معرفة الآباء بمراحل النمو ومتطلباتها النمائية من أهم العوامل التي تساعدهم في فهم سلوك أطفالهم وتقبلهم؛ لأنها تساعدهم في فهم التغيرات الجسدية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية التي تحدث عند أطفالهم وتفسير التغيرات السلوكية والتنبؤ بها، وبالتالي ضبطها والسيطرة عليها، كما أنها تساعد الآباء في فهم الفروق الفردية لدى الأطفال وتبني توقعات تتناسب وقدرة الأطفال الفعلية، وبالتالي ممارسة أنماط سلوكية تعبر عن تربية أسرية إيجابية؛ الأمر الذي سيزيد من قدرة الأطفال على التكيف والنمو[33].

وإلى هذا أشار" تشرشيل" (Churchill) [34] في دراسته إلى أن زيادة مهارات الآباء في معرفة الخصائص النمائية لأطفالهم ساعدهم على اكتساب مهارات لحل المشكلات التي تواجه أطفالهم.

3.1.3.2. مهارة حل المشكلات

وتعتبر مهارة حل المشكلات من المهارات الأساسية في التفكير العقلي المنظم، وتشكل هذه

المهارة المحور الأساسي في برامج الإرشاد الأسري المختلفة؛ لأنها تهدف إلى مساعدة الأسرة في تحديد المشاكل وإيجاد البدائل والتفكير في نتائج الحلول الممكنة واختيار الحل الأمثل ثم تنفيذه وتقييم الأمور بعد ذلك للتأكد من أن المشكلة قد حلت فعلا، وكذا تطبيق عملية حل المشكلات من جديد على أي مشكلات متبقية[35].

وتشير نتائج الدراسات إلى فاعلية هذه المهارات؛ حيث أجرى " تومبسون" وآخرون(Thompson & All)[36] دراسة هدفت إلى تدريب الوالدين على مهارات الاتصال مع الأبناء، وقد استند البرنامج التدريبي على مبادئ أنظمة التعلم الاجتماعي. تكونت العينة من(34) من الآباء الذين وضعوا ضمن مجموعة واحدة، وتم تعريضهم لاختبارين قبلي وبعدي، ومن ثم قياس المتابعة، وتم تطبيق قائمة حل المشكلات وقائمة الاتجاهات الوالدية، وقد تم تدريب الوالدين على مهارات التفاعل الوالدي مع الأبناء ولعب الدور وحل المشكلات ومقابلات فردية مع المدربين وواجبات منزلية والاتصال تلفونيا لمناقشة الموضوعات الأسرية. واستمر تطبيق البرنامج لمدة (8) أسابيع بمعدل ساعتين لكل جلسة. وأشارت النتائج إلى تحسن مستوى الوالدين في التفاعل مع الأبناء من خلال تعلم مهارات حل المشكلات وانخفاض مستوى التوتر في العلاقات الأسرية وتحسن وجهات نظر الوالدين في إدراك طبيعة السلوكات المشكلة لأبنائهم.

2.3.2. كفاءات الجانب السلوكي

يعد تقديم السلوكات الإيجابية البديلة عن أنماط السلوك المحافظ على استمرارية المشكلة التي ألفتها الأسرة واعتادت على ممارستها أمرا ضروريا، خاصة بالنسبة للأسر التي تعاني من مشكلات سلوكية متمركزة حول الطفل، أو مشكلات انفعالية عاطفية.

ويتم التركيز خلال التدخل الإرشادي على معرفة النمط الوالدي الذي يمثله المسترشد، ونوع الأسلوب الذي يتعامل به مع الطفل، وبيان أثر ذلك من الناحية السلوكية والانفعالية والاجتماعية، وهو ما يستدعي منه بعد ذلك تصحيح مساره ووضعه ليكون أبا ومربيا فاعلا، وذلك من خلال التدريب على المهارات التالية:

1.2.3.2. مهارات الاتصال الفعال

يرى" كايزر وهانكوك" (Kaiser & Hancock)[37] أن تعليم الوالدين مهارات الاتصال له تأثير وفاعلية عالية، ويركز في ذلك على مهارة الإصغاء الفعال التي تتضمن فهم انفعالات الأطفال وعكس مشاعرهم والسماح لهم بالتعبير عنها حتى يشعروا أنهم متقبلون من قبل آبائهم رغم مشاكلهم وانفعالاتهم السلبية، مما يسهل عليهم التعامل مع الموقف المشكل الذي يكونون فيه. ويدرب الآباء على أن يوجهوا كامل انتباههم لحديث أطفالهم، مع توجيه أسئلة لهم تدل على الاهتمام والمتابعة لما يقولونه من ناحية، والحرص على معرفة ما وراء هذا الحديث ومدلولاته من ناحية أخرى، وبالتالي تشجيعهم على الإفضاء بمكنونات قلوبهم.

ومن الدراسات التي تدعم فاعلية هذه الكفاءة دراسة " نيلسون وليفنت" (Nelson & Levant) [38] التي هدفت إلى تدريب الآباء على مهارات الاتصال ضمن برنامج تدريبي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (34) أسرة لديها مشكلات في التواصل والتفاعل الأسري، وقد تم تقسيم العينة إلى مجموعتين تجريبية وضابطة، تلقت المجموعة التجريبية تدريبا على مهارات التواصل

والاتصال وكيفية تطبيقها في المواقف الأسرية وتتضمن مهارات المشاهدة والإصغاء والاستجابة وعكس المشاعر والوعي الذاتي والقواعد الأسرية والاجتماعات الأسرية، وتم استخدام لعب الدور والمناقشات والواجبات المنزلية في التدريب على تلك المهارات، في حين لم تتلق المجموعة الضابطة أي تدريب، وأشارت النتائج إلى تحسن مستوى العلاقات الأسرية والرضى الأسري عن طريق التواصل والتفاعل بين أفراد الأسرة، كذلك أشارت التقارير التي قدمها الآباء إلى تحسن طبيعة العلاقة بينهم وبين أبنائهم، وانخفاض مستوى الحساسية والتوتر داخل الأسرة وازدياد مستوى التماسك الأسري لصالح المجموعة التجريبية.

2.2.3.2. مهارة المشاركة وبناء العلاقة الإيجابية

يرى "رودولف درايكرز"(Rodolf Driekurs) أنه لا يمكن لأي تدريب أن يكون فعالا إذا لم تتوفر الرغبة في بذل الجهد والوقت لبناء العلاقة الإيجابية مع الأطفال وإنما يتحقق ذلك من خلال توفير الآباء لركائز تلك العلاقة الأساسية والمتمثلة في: الاحترام المتبادل وتوفير وقت للمتعة والمرح وإيصال الحب والتشجيع، وقد اتفق خبراء الأسرة والطفل على النطاق العالمي أن عملية المشاركة وبناء العلاقة الإيجابية مع الطفل مهم جدا للنمو النفسي السليم، ومن ثمة فإن تدريب الآباء على اكتساب هذه المهارة بجدولة أنشطة إيجابية لقضائها مع الطفل في جو عامر بالحب والحنان والتشجيع، وبناء علاقات جيدة، والتركيز على سلوكات إيجابية بشكل دوري له بالغ الأثر على الطفل[39].

وتشير دراسة "كيفن ماك دونالد" (Macdonald, K) إلى مشاركة الوالدين في اللعب البدني مع طفلهم وعلاقته بالمكانة السوسيومترية للطفل، والتي كانت عينتها مجموعة من الأطفال بعمر(3-5) سنوات، أن آباء الأولاد المهملين أقل مشاركة في لعب بدني مثير للانفعالات مع أبنائهم مقارنة بآباء الأولاد المحبوبين، كما أشارت النتائج إلى أهمية تنظيم الانفعال للجدارة الاجتماعية[40].

3.2.3.2. مهارة تعديل السلوك

يتطلب تعديل سلوك الأطفال ذوي المشكلات السلوكية أن يتغير أولا سلوك الآباء المسؤولين عن هؤلاء الأطفال، وهي حقيقة توصلت إليها دراسات كل من فورهاند، كينج، بيد، ويودر، لوبتز، وجونسون (Forehand, King, Peed,Yoder :1995, Lobitz, Johnson :1979)[41].

وقد دفعت هذه النتيجة الباحثين إلى دراسة أنماط سلوك الآباء واستراتيجيات الضبط السلوكي التي يستخدمونها للتعامل مع مشكلات أطفالهم، لما لهذه الأساليب من مكانة مهمة في تكوين شخصية الأبناء من حيث أنماط تكيفهم ومفهومهم لذواتهم وقدرتهم على مواجهة مشكلات الحياة اليومية ومستوى شعورهم بالأمن، ولعل من أكثر الأبعاد الأسرية التي حظيت باهتمام الباحثين – وبخاصة في ميدان علم نفس النمو– أنماط سلوك الآباء واتجاهاتهم نحو أبنائهم، وتشتمل على ثلاثة أنماط رئيسية هي: التسلط والدكتاتورية والتسامح والتساهل والحزم والثبات.

وقد لخص "ماكماهون وفوهاند" (Macmahon & Fohand) أهم قواعد تعديل السلوك التي يحسن بالآباء التدرب عليها واكتسابها على النحو التالي:

1 – مكافأة السلوك المرغوب فيه.

2 – تجاهل السلوك غير المرغوب فيه.

3 – تصحيح ومعاقبة السلوك غير المرغوب فيه[42].

وهي النتيجة نفسها التي توصلت إليها "وفاء أبو عواد" [43] في دراستها التي هدفت إلى الكشف عن فاعلية برنامج تدريبي في تعديل السلوك في زيادة مهارات الأمهات في حل مشكلات أطفالهن السلوكية داخل المنزل ومدى انعكاس ذلك على تقليل عدد وشدة مشكلات أطفالهن السلوكية. تألفت عينة الدراسة من (26) أما لديهن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين (6–12) سنة، وقسمت العينة عشوائيا إلى مجموعتين متساويتين، مجموعة تجريبية تلقت التدريب على البرنامج وأخرى ضابطة، وقد تم استخدام "مقياس المهارة في حل مشكلات الأطفال السلوكية" الذي أعدته الباحثة ومقياس "إيبرج لمشكلات الأطفال السلوكية" الذي طوره إيبرج (Eyberg :1977). استغرقت مدة التدريب(9) جلسات بمعدل جلسة واحدة أسبوعيا. وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا

بين المجموعتين التجريبية والضابطة بالنسبة للقياس القبلي والقياس البعدي لصالح المجموعة التجريبية على مقياس المهارة في حل مشكلات الأطفال السلوكية وعلى مقياس إيبرج لمشكلات الأطفال السلوكية، حيث زادت مهارات الأمهات في المجموعة التجريبية في معرفة العوامل المؤثرة في صحة الأطفال النفسية داخل الأسرة، و زاد مستوى فهمهن لسلوك أطفالهن وأسباب تطور مشكلاتهم السلوكية، وزادت مهاراتهن على اكتساب واستخدام كل من مهارات وإجراءات تعديل السلوك، مما ساعدهن على حل مشكلات أطفالهن، كما أدى إلى حدوث نقص دال في عدد ومشكلات أطفال المجموعة التجريبية مقارنة بأطفال أمهات المجموعة الضابطة، كما أشارت النتائج إلى أن أمهات المجموعة التجريبية احتفظن بزيادة مستوى مهاراتهن في حل مشكلات أطفالهن السلوكية خلال فترة المتابعة واستمر أطفالهن يظهرون نقصا في مشكلاتهم السلوكية بشكل أكثر دلالة عما كانت عليه في القياس البعدي مقارنة بأمهات المجموعة الضابطة اللواتي تراجع مستوى مهاراتهن في حل مشكلات أطفالهن مما أدى إلى زيادة هذه المشكلات لدى أطفالهن.

3.3.2. كفاءات التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية

حظي موضوع كيفية مواجهة الضغوط أو التعايش معها بالكثير من اهتمام العلماء. ويشير لازاروس (Lazarus,R) [44] إلى مفهوم المواجهة بأنه "المجهودات التي يبذلها الفرد في تعامله مع الأحداث سواء أكانت هذه المجهودات موجهة نحو الانفعال أو المشكلة."

ويعرفها "لطفي عبد الباسط" [45] بأنها مجموعة من النشاطات أو الاستراتيجيات الدينامية – سلوكية أو معرفية– يسعى من خلالها الفرد لمواجهة الموقف الضاغط أو حل المشكلة أو تخفيف التوتر الانفعالي المترتب عنها.

وقد أشارت الدراسات إلى وجود نوعين من استراتيجيات المواجهة والتكيف مع الضغوط هما: **أولا:** الأساليب الذاتية: وتتضمن التفكير في المواقف الضاغطة، وذلك لتغيير إدراك الفرد نحو الموقف، أو إيجاد حل لذلك الموقف. إلى جانب الاسترخاء الفكري والعضلي الذي يساعد على ضبط الانفعالات والتحرر من المشاعر المصاحبة للتوتر والقلق.

ثانيا: أساليب خارجية المصدر، وتتمثل في الدعم الاجتماعي الوارد من أشخاص خارج الأسرة، كالأصدقاء والجيران والأخصائيين والمرشدين.

ومن الدراسات التجريبية التي اهتمت بخفض مستوى ضغوط الوالدين، دراسة جيمس هاسلي (Haessly ,James) [46] التي هدفت إلى مقارنة فاعلية كل من برنامج تدريب الآباء على تعديل السلوك المعرفي – السلوكي وبرنامج تدريب الأباء على التعديل السلوكي في خفض ضغوط الوالدين والمشكلات السلوكية لدى الأطفال. تكونت العينة من (21) أبا ممن لديهم طفل يعاني من مشكلات سلوكية، وتتراوح أعمارهم بين(4–6) سنوات، وتم تقسيمهم بطريقة عشوائية إلى مجموعتين إحداهما تم تدريبها على البرنامج المعرفي السلوكي، والأخرى تم تدريبها على برنامج إدارة سلوك الطفل. واستخدم في الدراسة مقاييس تقدير الوالدين، التقارير الذاتية للوالدين، قائمة المشكلات السلوكية للطفل، ومقياس الضغوط الوالدية. وأسفرت النتائج عن فاعلية كل من البرنامج المعرفي السلوكي والبرنامج السلوكي في خفض ضغوط الوالدين والمشكلات السلوكية لدى أطفال ما قبل المدرسة.

خاتمـة

إن النظرة الشاملة والعميقة لمشكلات الطفل السلوكية، تيسر فهم واقع الأسرة، وتساعد على تشخيص اضطرابها، كما تساعد في بناء فرضيات صحيحة أثناء عملية التقييم العام لوضع الأسرة، والذي يسهم بدوره في تحديد التدخلات الإرشادية الملائمة والمناسبة.

وبالتعاون مع أفراد الأسرة، يتم ترجمة هذه التدخلات إلى ممارسات فعلية في إطار برنامج إرشادي إجرائي يتضمن مجموعة من الأنشطة والمواقف والتدريبات، التي تستخدم فيها فنيات وأساليب سلوكية ومعرفية متنوعة، تكون متبوعة بواجبات بيتية لترسيخ المبادئ والمفاهيم، والتمكن أكثر من الأداء العملي للكفاءات التي يتم تعلمها والتدرب عليها خلال الجلسات الإرشادية والتي تهدف إلى تحقيق التوافق والاستقرار داخل الأسرة وإشاعة الحب والدفء والتواصل الفعال بين أفرادها وهو ما بينته الكثير من الدراسات التي أكدت فاعلية الإرشاد الأسري في تحقيق هذا الهدف، ففي بحث قام به غلادنج (Gladding, 2003) تناول فيه تحليل نتائج (250) دراسة تتعلق بفاعلية الإرشاد الأسري، أظهرت نتائج التحليل أن أشكال الإرشاد الأسري المتنوعة كانت أكثر فاعلية، ولم تظهر أية دراسة وجود آثار سلبية ناجمة عن أي شكل من أشكال الإرشاد الأسري[47].

ويوصي الباحث في خاتمة هذه الدراسة بما يلي:

1 – تكثيف خدمات الإرشاد الأسري للآباء والأمهات وبخاصة تلك التي تركز على البرامج التدريبية المختلفة، سواء تلك التي تهدف إلى تحقيق الجوانب النمائية والوقائية من جهة، أو تلك التي تهدف إلى تحقيق الجوانب العلاجية من جهة أخرى، وذلك من خلال فتح المراكز والمؤسسات التي تعنى بتقديم هذه الخدمات؛ لأن وجود هذه المراكز يساعد الآباء والأمهات على التعامل مع المشكلات الزواجية والأسرية المختلفة.

2 – التأكيد على ضرورة إشراك الآباء مع الأمهات في برامج التدريب لما لذلك من أثر فعال.

3 – إجراء دورات تدريبية للأزواج الحديثين كبرنامج تأهيلي ووقائي، بحيث يتم تدريبهم على مهامهم الوالدية قبل أن يصبحوا آباء، ولزيادة وعيهم بما

سيواجهونه من مشكلات الأطفال السلوكية، وتأهيلهم للتعامل معها بفاعلية أكثر.

4 – إعداد الكوادر الكافية في مجال الإرشاد الأسري والزواجي من خلال طرح برنامج تخصص الإرشاد الأسري والزواجي على مستوى الدراسات العليا في الجامعة يؤهل هذه الكوادر للتعامل مع الأزواج والأسر المختلفة.

المراجع والهوامش

1 – منيرة الغصون، **السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية والذكاء بمدينة الرياض**، رسالة دكتوراه ، كلية التربية للبنات، الرياض، 1992، ص2.

2 – محمد عبد المؤمن حسين، **مشكلات الطفل النفسية** ، دار الفكر، القاهرة ، 1980 ، ط 1 ، ص19–20.

3– صلاح أبو ناهية، **بناء قائمة المشكلات السلوكية لدى الأطفال في البيئة الفلسطينية، قطاع غزة**، مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي، غزة، 1993،عدد1، ص7.

4 – شارلز شيفر وهوارد ميلمان (2001): **مشكلات الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها**، ترجمة نسيمة داود ونزيه حمدي، الجامعة الأردنية، عمان، ط 2، ص1.

5 – راشد السهل، **استخدام الإرشاد السلوكي الجمعي مع الأمهات اللاتي لديهن أطفال يعانون من مشكلات سلوكية في الروضة**، المجلة المصرية للدراسات النفسية، القاهرة ، 1999، العدد 23، المجلد 9، ص64.

6 – سميرة علي جعفر أبو غزالة ، **تعديل أكثر المشكلات السلوكية شيوعا لدى أطفال المدرسة الابتدائية باستخدام برنامج إرشادي في اللعب**، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 1992، ص12.

7 – عبد الستار إبراهيم وعبد العزيز عبد الله الدخيل ورضوى إبراهيم، **العلاج السلوكي للطفل – أساليبه ونماذج من حالاته**–، عالم المعرفة، الكويت، 1993،العدد 180، ديسمبر، ص23–27.

8 – علاء الدين كفافي، **الإرشاد والعلاج النفسي الأسري**، المنظور النسقي الاتصالي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ط1، ص83–84.

9 – علاء الدين كفافي، **الإرشاد والعلاج النفسي الأسري**، المرجع السابق، ص5.

10 – علاء الدين كفافي، **الإرشاد والعلاج النفسي الأسري**، المرجع السابق، ص136.

11 – إيمان محمود عبد الفتاح القماح، **العلاقة بين الضغوط الوالدية كما تدركها الأمهات وبين مفهوم الذات لدى الأطفال، دراسة مقارنة**، دراسات نفسية، 1994، مج4، ع2، أفريل، ص288.

12 - Kanffman, James , **Characteristic of children's behavior disorders,** Charles.E, Merril publishing, Columbus, Toronto, London company, 1985, third edition.

13 – فيولا الببلاوي، **مقياس ضغوط الوالدية**، دليل الاختبار، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988، ص4.

14 – محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة علي حسن، **تدريب الأطفال ذوي الاضطرابات السلوكية على المهارات النمائية**، دليل الآباء و المعالجين، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ط1، ص62.

15 - Cohen.S, Bromet.E, **Maternal predictors of behavioral disturbance in preschool children "A Research Note",** journal of child psychology and psychiatry, New York, 1992, 33, 5,P 941-946.

16 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **الإرشاد الأسري**، عمان ، 2010، ط1، ص22.

17 – داليا مؤمن، **الإساءة البدنية للأطفال وعلاقتها بالتفاعلات الأسرية**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 1997.

18 - Carasso. A, Alakalay.S, Gini. M, Ziv. Y, and Oppenheim. N, (2000): **Communication upon reunion between mothers and their children at four and a half seven years: relation with attachment in infancy**, from
www. Isiweb. Org/2000 programs.

19 – علاء الدين كفافي، **التنشئة الوالدية والأمراض النفسية**، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، 1989، ص56.

20 – صباح حنا هرمز ويوسف حنا ابراهيم، **علم النفس التكويني** ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، العراق، 1996، ص404.

21 – هانم إبراهيم الشبيني، **السلوك المشكل لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقتها ببعض المتغيرات الأسرية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1985، ص337.

22 - James walker & Thomas Shea, **Behavior modification,** a pratical approach for education, , the cv, Mosly company,T, Louis Toronto, London, 1980, 2nd ED, pp 100-127.

23 - Croake, J. W & Glover, K.E , **A History and evaluation of parent education** , family coordinator, 1977, 25, pp151-158.

24 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المرجع السابق، ص7–8–69

25 – إميل إسحاق عبد السيد ، **فاعلية برنامج إرشادي لتحسين بعض المهارات الوالدية فى خفض المشكلات السلوكية لدى الأطفال**، رسالة دكتوراه، جتمعة عين شمس، القاهرة، 2003.

26 - Gutman L, Sameroff A, & Cole R (): **Academic growth curve trajectories from 1st to 12 th grade, effects of multiple social risck factors and preschool child factors**. Developmental psychology, 2003, 39, pp777-790.

27 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المرجع السابق، ص18.

28 - Bandura Albert ,**Self efficacy**, The exercise of control, W.H.Freemon, New York, 1979.

29 – عادل عبد الله محمد ، **العلاج المعرفي السلوكي، أسس وتطبيقات**، دار الرشاد، د ت، مصر، ص59.

30 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المرجع السابق، ص251

31 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المرجع السابق، ص21.

32 – إيمان عبد الله عمر الخطيب، **أثر تغيير المفاهيم الوالدية الخاطئة في تحسين الكفاءة الوالدية للأمهات المسيئات إلى أبنائهن وخفض الإحساس بالتهديد لديهم**، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء، الأردن، 2010.

33 – سامي ملحم ، **مشكلات طفل الروضة**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص32.

34 - Churchill, D.N, **Evaluation of amodified systematic training for effective parenting (STEP) program**.P.H.D, dissertation, California state university, dissertation abstract international, 1991, vol, 29, n°3, pp 488.

35 – محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة علي حسن، المرجع السابق، ص105.

36 - Thompson. R, Grow. C, & Ruma, **Evaluation of pratical parenting program with middle and low- income families**, family relation , Minneapolis, USA , 1993, 42, pp 21-25.

37 - Kaiser, A. P., & Hancock, T. B. **Teaching parents new skills to support their young children's development.** Infants and Young Children, Philadelphia,USA, 2003, 16,pp 9-21.

38 -Nelson. B, & Levant. E, **The problem of communication and interaction of family**. Journal of family, 2001, 2, pp33–44.

39 – محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة علي حسن، المرجع السابق، ص86.

40 – عادل محمد هريدي، **اتجاهات الوالدين نحو لعب الأطفال، دراسة عبر ثقافية**، مجلة علم النفس، مصر، 1997، ع43 يوليو، اغسطس، سبتمبر، ص 99.

41 - Forehand Rex, **The efficacy of parent training with martially distressed and non distressed mothers**, A multimethod assessment, behavioral research therapy, 1985 , vol 23 pp,291-296.

42 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المرجع السابق، ص45.

43 – وفاء خليل يوسف أبو عواد ، **فاعلية برنامج تدريبي في تعديل السلوك في زيادة مهارات الأمهات في حل مشكلات أطفالهن السلوكية داخل المنزل**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، عمان، الأردن،1995.

44 - Lazarus. R, **Toward better research on stress and coping**, journal of american psychologist, 2000, 55, 6, pp 665-673.

45 – لطفي عبد الباسط، **عمليات تحمل الضغوط فى علاقتها بعدد من المتغيرات** النفسية ، مجلة مركز البحوث التربوية – جامعة قطر، 1994 العدد (5) يناير ، ص105.

46 - Haessly ,James E : 1995 An evaluation of the effectiveness of two parent training programs for reducing parent stress and child conduct problems. Diss.Abst.Inter.VOL5, n.11(B),p5060.

47 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المرجع السابق، ص7–8.

" العنف في الوسط المدرسي: إشكالية المفهوم واستراتيجية العلاج"

زينة بن حسان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

ملخص

تعتبر ظاهرة العنف في الوسط المدرسي إحدى الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها المؤسسات التربوية، لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت هذه الممارسات تزداد حدة وخطورة يوما بعد يوم، سواء من الناحية الكمية أو من حيث نوعية الأساليب المستعملة في ممارستها، والتي بلغت حد القتل، كالعنف الجماعي المنظم، الهجوم المسلح والتخريب المتعمد. تطرح ظاهرة العنف المدرسي العديد من الإشكاليات منها الإشكال المطروح حول كيفية تحديد طبيعة هذه الظاهرة وتعريفها، وكذا كيفية تحديد إستراتيجية واضحة لمواجهة العنف المدرسي. وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال التطرق أولا إلى تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، ثم تقديم عرض نقدي لبعض تصنيفات العنف المدرسي، لنصل بعد ذلك إلى التعرف على دور المؤسسة التربوية من خلال عرض مختلف الآليات والميكانيزمات، ومدى فعاليتها في التقليل من العنف المدرسي.

الكلمات المفاتيح: العنف، العنف في المدرسة، العنف الرمزي.

"La violence en milieu scolaire: problématique de concept et stratégies de traitement"

Résumé

La violence en milieu scolaire est l'un des graves phénomènes dont souffrent les établissements éducatifs, il s'est accru au cours des dernières années où des nouvelles pratiques ont vu le jour telle que la violence en groupe organisé, les attentats à main armée, les destructions préméditées voire même l'assassinat. Plusieurs questions se posent autour de ce sujet, certaines sont relatives à sa nature, d'autres à une façon de définir une stratégie claire pour y faire face.

Mots clés: Violence, violence scolaire, violence symbolique.

"Violence in Schools: defining the Concept and Finding Solution Strategies"

Abstract

Violence in schools is considered as a serious issue that is worsening every year. Its practices are diverse and vary in methods like killing, organized group violence, armed robbery, and premeditated destruction. Despite the intense interest in school violence, questions regarding its definition, an analysis of its mechanisms, and its solutions have still no answers. Several theoretical approaches have dealt with this phenomenon in order to identify its real dimensions and suggest appropriate strategies to face it

Keywords: Violence, school violence, symbolic violence.

إشكالية البحث:

يعد العنف ظاهرة اجتماعية خطيرة، تعرفها مختلف المجتمعات البشرية بأشكال ودرجات متفاوتة. ومما زاد في خطورة الظاهرة اتساع مجالات ممارستها، حيث نجدها تمارس في الوسط الأسري، وسائل الإعلام، الملاعب الرياضية، أماكن العمل، و تمارس كذلك في المؤسسات التربوية.

فعلى الرغم من وظيفتها التربوية والتعليمية، ودورها في تحقيق الأمن والانضباط وغرس القيم الأخلاقية والاتجاهات الايجابية، إلا أن المدرسة أصبحت مكانا خصبا للكثير من الممارسات العنيفة والخطيرة ، وعند مختلف أطراف العملية التعليمية. حيث لم يعد العنف مجرد حالات فردية استثنائية مقتصرة على بعض التلاميذ، تتطلب إجراءات آنية من طرف المدرسة والأسرة، بل امتدت هذه الممارسات لتشمل عدة فاعلين من الوسط المدرسي: كالأساتذة، والإداريين.

ومن جهة أخرى، تبرز خطورة هذه الظاهرة في طبيعة المظاهر والأشكال التي تمارس من خلالها، حيث لم تعد تقتصر على الأشكال الظاهرة التي يمكن قياسها وتحديد نوعيتها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، بل تأخذ أشكالاً أخرى خفية لا يمكن ملاحظتها.

وقد اختلفت المقاربات النظرية وكذا الدراسات المختلفة في تحديد هذه الظاهرة من حيث معناها وطبيعتها، ذلك لما تنطوي عليه من ملابسات ودلالات مختلفة، إذ لم يتفق الباحثون والمختصون حول طبيعة ومجال ممارسة هذه السلوكات ومؤشرات قياسها سواء بين المجتمعات أو حتى داخل المجتمع الواحد بين المؤسسات التعليمية.

على هذا الأساس طرحت العديد من التساؤلات حول طبيعة هذه الممارسات، أبعادها الحقيقية، مظاهرها وأشكالها الظاهرة منها والخفية. وكذا دور المؤسسة التربوية في احتوائها. ويمكن تحديد هذه التساؤلات في ما يأتي:

- ✓ما هي طبيعة العنف الممارس في الوسط المدرسي ؟
- ✓ما هي أشكاله ومظاهره ؟
- ✓ما هي إستراتيجية المدرسة في مواجهة هذه الظاهرة ؟

أولا– المفاهيم الأساسية: سنتطرق في هذا العنصر إلى تحديد مفهومين رئيسيين: العنف، العنف المدرسي من خلال عرض نقدي لأهم التعريفات.

1 –**مفهوم العنف:**

تعد ظاهرة العنف من أكثر الظواهر الاجتماعية التي استقطبت اهتمام الباحثين والمختصين، نظرا لما تتصف به من تعقيد وتداخل بين مختلف صورها وأبعادها، وذلك لما تنطوي عليه من ملابسات ودلالات عديدة، هذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى طرح تساؤلات حول ماهية العنف والمقصود منه، خاصة أمام وجود بعض الإشكاليات الابستيمولوجية والمنهجية التي تصعّب من عملية تشخيص واقع العنف بالمدرسة.

ورغم صعوبة الإحاطة بدقة بطبيعة هذا المفهوم والوصول إلى قاعدة تعريفية محددة حوله، إلا أننا سنحاول توضيحه من خلال تحليل نقدي لجملة من التعريفات.

أ **العنف لغة:** جاء في معجم لسان العرب أن: "العنف هو الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، والعنيف الذي لا يحسن الركوب ليس له رفق بركوب. وأعنف الشيء أي أخذه بشدة، واعتنف الشيء: كرهه، والتعنيف: التوبيخ واللوم "[1].

ويعرف المعجم الوسيط العنف بأنه :" عنف يعتنف تعنيفا وعنفا: استخدام القوة استخداما غير

مشروع أو غير مطابق للقانون والعنيف هو من يأخذ غيره بشدة وقوة " [2]. أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة عنف "violence" تعود ايتمولوجيا إلى الكلمة اللاتينية "violentia" والتي تشير إلى طابع غضوب، شرس، جموح وصعب الترويض [3].

و قد أشارت مادلين قرافيتز **Madleine Grawitz** إلى أن كلمة عنف ترتبط بكلمة " vis " وتعني القوة، وفي معناها الأول ترجع إلى القوة المادية...يمكن أن تمارس فرديا أو جماعيا(اعتداء، حرب) [4].

من خلال التعاريف اللغوية السابقة يتبين أن كلمة عنف تتضمن معاني الشدة والقسوة، اللوم والتقريع وكذلك تتضمن معاني القوة وممارستها ضد شيء ما.

ب- العنف اصطلاحا: هناك بعض التعريفات الاصطلاحية للعنف تتجاوز الدلالات اللغوية:

- **تعريف قاموس الخدمة الاجتماعية:** "هو القوة والممارسة المكثفة للقهر والقوة، وعادة ما ينتج عنها إصابة أو تدمير. والتعبير -جرائم العنف-، يتعلق بهذه الجرائم التي يحدث فيها أذى جسمي أو تهديد أو القتل العمدي أو الاغتصاب أو الهجوم أو الضرب" [5].

كما يعرف عالما الاجتماع الأمريكيان هـ. جراهام وت. جير: العنف على أنه "سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم، بغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا " [6].

- **كما يعرفه ارنست فان دين هاغ** بأنه " استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات"[7].

يتضح من خلال ما سبق أن هناك اتفاق بين الباحثين حول العناصر الأساسية لتشكيل مفهوم العنف وتتمثل أساسا في: - الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها.

- الإجبار والإكراه للآخرين.

- إلحاق الأذى والضرر المادي بالذات، بالأشخاص الآخرين وبالممتلكات.

إن التعريفات السابقة من خلال تركيزها على الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو حتى التهديد باستخدامها (أي السلوك الفعلي إلى جانب السلوك القولي) قد حصرت مفهوم العنف في الأضرار المادية الظاهرة التي يمكن قياسها وملاحظتها، وبذلك أعطت نظرة ضيقة للعنف وأسقطت من تركيبته المفهمية أبعادا أخرى غير ملاحظة يمكن أن تقدم مدلولا حقيقيا لهذه الظاهرة، وتتجلى هذه الجوانب من خلال بعض التعريفات الأخرى التي تنتمي لحقول معرفية متنوعة.

ورد في مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري تعريف شامل للعنف من حيث آثاره، طريقة ممارسته، وحتى ضحاياه : "كل فعل مادي أو معنوي يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويستهدف إيقاع الأذى البدني أو النفسي أو كليهما بالفرد (الذات والآخر، أو الجماعة أو المجتمع بما يشمله من مؤسسات مختلفة، ويتخذ العنف أساليب عديدة ومتنوعة معنوية كانت مثل : التهديد والترويع والنبذ أو مادية مثل: التشاجر والاعتداء على الأشخاص والممتلكات والانتهاك الجسدي، أو معنوية جسدية في آن واحد"[8].

وبرؤية نفسية واجتماعية يعرف ايسنارد العنف بأنه شكل من أشكال السلوك " وهو نتاج مأزق علائقي بحيث يصيب التدمير ذات الشخص في نفس الوقت الذي ينصب فيه على الآخر لإبادته فتشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر"[9]

في نفس الاتجاه انتقد إريك ديباربيو "" Eric Debarbieux " النموذج النظري الذي قدمه J.C.Chesnais والذي قدم من خلاله مفهوما أقل ما يقال عنه أنه مفهوم صعب و مقيد للعنف (العنف المادي الخطير)، أما العنف المعنوي (السلوكات اللاأخلاقية) و كذا العنف الاقتصادي (الموجه ضد الممتلكات) لم يؤخذ بعين الاعتبار في هذا النموذج[10].

كما نجد قارفر "Garver" يخرج المفهوم من دائرته المادية ويعرفه على أساس أنه " المساس بسلامة الشخص وقد يكون المستهدف هو جسمه أو قدرته على اتخاذ قرارات مستقلة ويمكن أن يمارس عبر أشكال الإكراه الفردية أو المؤسسية" [11].

وهناك من وسع من دائرة العنف إلى أبعد الحدود بالنظر إليه على أنه تعدٍّ على حق من حقوق الإنسان في الوجود، لذلك فإن "آرون وبيرو" عندما اعتبرا العنف مساسًا بالحرية، فإنهما أبرزا العلاقة التي تربط العنف بانتهاك حقوق الإنسان. ليعرفه آرون بأنه " كل فعل يمثل تدخلا خطيرا في حرية الآخر وحرمانه من التفكير والرأي والتقرير وتحويله إلى أداة أو وسيلة لتحقيق أهدافه دون أن يعامله كعضو كفؤ " [12].

من خلال التعريفات السابقة يبدو أن مفهوم العنف قد أخذ يتسع تدريجيا، فبعد أن كان محصورا في الأفعال المضرة ماديا، اتسع ليشمل أبعادا مختلفة نفسية، لفظية، معنوية، رمزية، ثقافية وأصبح يمس حتى الحرية الإنسانية مشكلا بذلك إذلالا للغير واعتداء على شخصه و سلبا لحريته .

ومما زاد في صعوبة تحديد مفهوم العنف ارتباطه بالمنظومة القيمية والمعيارية للمجتمع، لذلك يختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى. فما هو عنف في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، في هذا السياق يوصف العنف بأنه:" تركيب اجتماعي متغير حسب تغير المعايير الاجتماعية في مجتمع ما وفي مرحلة ما.

وفي نفس السياق يرى" ميشو" أن التعريفات الضيقة للعنف والتي تحصره في فعل مباشر بهدف تدمير الأشخاص والممتلكات لم تأخذ بعين الاعتبار المرجعيات المعيارية، ويقر بأن أي تعريف للعنف لابد أن يحدد في الزمان والمكان، وأن إدراك العنف يتوقف على المعايير القائمة بين الجماعات والمجتمعات والتي تميز بين السوي واللاسوي. وتوصل في النهاية إلى أنه لا يوجد تعريف عام وشامل للعنف وإنما هناك تعريفات يضعها كل مجتمع لتبرير أفعاله باتجاه ترويض هذا العنف [13].

ويقول ميشو في تعريفه للعنف: " يوجد العنف في وضعية تفاعل عندما يقوم أحد أو مجموعة من الفاعلين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بصفة فردية أو جماعية بالمساس بأحد أو بمجموعة وبدرجات متفاوتة سواء تعلق الأمر بسلامتهم المادية أو المعنوية أو بممتلكاتهم أو بمساهمتهم الرمزية أو الثقافية" [14].

من خلال هذا التعريف يبدو أن ميشو تناول مفهوم العنف بشكل أكثر توسعا، حيث تطرق إلى مختلف أبعاده: الاقتصادية، الاجتماعية، المادية، المعنوية والرمزية. كما أنه ربط فعل العنف بالوضعية التي يحدث فيها، وذلك من خلال إشارته إلى تفاعل ثلاثة عناصر أساسية: الفاعل، الضحية والوضعية.

إن اتساع دائرة العنف إلى الحدود التي أشارت إليها التعريفات السابقة يوحي بجملة من التساؤلات نذكر البعض منها: هل نقصر العنف على إلحاق الأذى بسلامة الإنسان الجسدية للحصول على تعريف واضح محدد المعالم، وإقصاء أشكال أخرى

قد تندرج ضمن أعمال العنف ؟ أم نعتمد على التعريفات الموسعة إلى حد عدم التفريق بين العنف واللاعنف ؟ ونصبح بذلك أمام مفهوم فضفاض غير محدد وغير دقيق، ولا يصلح كأداة فكرية لفهم الواقع. ثم كيف نحدد السلوك السوي من غيره؟ وأين تنتهي حدود السلوك السوي لتبدأ حدود السلوك اللاسوي؟ ومن له الكفاءة ليحدد معايير السلوكات السوية واللاسوية ؟ ومنه من يحدد إن كان هذا السلوك عنفا أو ليس عنفا؟.

ثم هل يحدد السلوك العنيف بالرجوع إلى فعل العنف في حد ذاته، أم كذلك في علاقته بوضعيات أخرى؟.

2 – **مفهوم العنف المدرسي:**

قبل البدء في عرض وتحليل بعض تعريفات العنف المدرسي لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات:

-إن الحديث عن العنف في الوسط المدرسي لا يخرج عن إطار العنف عامة، فالإشكاليات المنهجية المطروحة حول هذا المفهوم تتجلى بوضوح عند تحديدنا لمفهوم العنف المدرسي، باعتباره إحدى مجالات ممارسة العنف.

– رغم تطور الاهتمام بظاهرة العنف المدرسي خلال السنوات الأخيرة، وكثرة استخدام هذا المفهوم في العديد من الدراسات التربوية، النفسية والاجتماعية، إلا أن هناك نقصًا في التعريفات التي صيغت له.

– من خلال قراءة بسيطة لهذه التعريفات نلاحظ الاختلاف الموجود بين الباحثين، انطلاقا من عدة معايير، سواء من حيث مصادر ممارسة العنف، ضحاياه أو مظاهره وأشكاله، أو حتى أماكن ممارسته. وهذا ما سيتضح من خلال بعض التعريفات الآتية، والتي يمكن عرضها من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: يحدد العنف المدرسي في العنف الممارس من طرف التلاميذ داخل الوسط المدرسي: حيث يعرف بأنه: " نمط من السلوك يتسم بالعدوانية يصدر من تلميذ أو مجموعة من التلاميذ ضد تلميذ آخر أو مدرس ويتسبب في إحداث أضرار مادية أو جسمية أو نفسية لهم" (15).

أما أحمد حويتي فيقدم تعريفا إجرائيا يتضمن: "التصرفات العنيفة من التلاميذ اتجاه التلاميذ أو من التلاميذ اتجاه المعلمين أو من التلاميذ اتجاه المدرسة، وبمعنى آخر هو مجموع السلوك غير المقبول اجتماعيا بحيث يؤثر على النظام العام للمدرسة، ويؤدي إلى نتائج سلبية بخصوص التحصيل الدراسي ونحدده في العنف المادي كالضرب، والمشاجرة والسطو على ممتلكات المدرسة، والتخريب داخل المدارس والكتابة على الجدران والاعتداء الجنسي والقلق والانتحار وحمل السلاح الأبيض، والعنف المعنوي كالسباب والشتم والسخرية والاستهزاء والعصيان وإثارة الفوضى بأقسام الدراسة"(16).

وهناك من يعتبر ظاهرة العنف المدرسي لا تخرج عن كونها امتدادا للعنف في المجتمع، من خلال ربطها بفعل الخروج عن القيم والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع، لكن يبقى دائما محصورا في عنف التلاميذ، كالتعريف الذي قدمه فؤاد زكريا بقوله:" هو سلوك هدام خارج على سلوك المجتمع وتقاليده يقوم به التلميذ لإلحاق الأذى بزميل له أو شخص آخر عن طريق الجرح أو من خلال السخرية من هذا الشخص، ويتصف هذا السلوك بأنه سلوك هدام، وهو يكشف عن الرغبة في إيذاء الآخرين وفرض النفوذ عليهم. وله جانبان: مادي وآخر معنوي" (17).

وفي اتجاه آخر مخالف للاتجاه الأول، تعتبر بعض التعريفات أن التلميذ ليس في كل الحالات مسؤول عن العنف، فقد يكون كذلك ضحية قبل أن يكون فاعلا، وهو ما يعلن عنه التعريف الآتي :" الممارسات التربوية للمعلم أو أية سلطة مدرسية أخرى داخل الفصل أو داخل المدرسة، فيقومون بسلوكات تربوية منافية للقواعد التربوية المعمول بها في إطار التربية الصحيحة". [18].

إذن من خلال ما سبق نلاحظ أن العنف في الوسط المدرسي لم يعد يقتصر على عنف التلاميذ، – وإن كان ذلك يمثل جزءا مهمًا من هذه الظاهرة–، إلا أنه تعدى ذلك ليشمل ممارسات السلطة المدرسية ممثلة في سلطة الأستاذ و الإداري وحتى سلطة النظام التربوي ككل، أو ما يعرف بالعنف المؤسسي. فعلى الرغم من غياب هذا الأخير (العنف المؤسسي) في العديد من الدراسات والأبحاث، إلا أنه أصبح يمثل حقيقة اجتماعية واقعية لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن العنف في الوسط المدرسي، خاصة وأن عنف المؤسسة التربوية قد يكون هو الدافع لممارسة أنواع أخرى من العنف داخل المدرسة أو خارجها.

إن التعريفات السابقة حددت العنف المدرسي في العنف الممارس داخل المؤسسة التربوية، من طرف أفراد لهم علاقة مباشرة بها_ وإن اختلفت في تحديد الطرف: تلاميذ، السلطة المدرسية...)، غير أن هناك فريق آخر يعتبر أن هذه الظاهرة قد تمارس خارج الوسط المدرسي وتشمل أفرادا ليست لهم علاقة مباشرة بالمؤسسة التربوية، كالأهل والأقارب. في هذا الصدد يحدد كل من يحي حجازي وجواد دويك العنف من قبل الأهالي كنوع من أنواع العنف المدرسي يمارس إما بشكل فردي أو بشكل جماعي بالاعتداء على نظام المدرسة والإدارة والمعلمين مستخدمين أشكال العنف المختلفة، بل هناك من يضيف أيضا ما "طاله الإرهاب من اعتداءات على المؤسسات التعليمية وانتماء المعلمين إلى الجماعات الإرهابية"[19].

إن هذه الآراء لم تضع حدودًا واضحة بين العنف المدرسي والعنف المجتمعي ضد المدرسة بمختلف مكوناتها المادية والبشرية، وهي بذلك أخرجت العنف المدرسي من حدوده وأفقدته معناه الواقعي لنصبح أمام مفهوم فضفاض وغير دقيق، لا يمكن التحكم فيه وضبطه، وهو ما يؤثر على بقية مراحل تناول هذه الظاهرة.

وعلى مستوى آخر من التحليل، يرى إريك دي باربيو "Eric Debarbieux" أن البحث حول العنف في الوسط التربوي لابد أن لا يقتصر على الجرائم والجنح والمخالفات، أو الضحايا الأكثر خطورة، بل لابد من دراسة كل هذه الأشياء الصغيرة التي تفسد الحياة المدرسية ... وهو ما يسميه علماء الإجرام "السلوكات اللاأخلاقية" [20].

فمن خلال متابعته المستمرة لهذه الظاهرة توصل إريك دي باربيو "Eric Debarbieux إلى أن أغلب الأبحاث والدراسات المنجزة في هذا المجال تركز على الأحداث الأكثر خطورة كالقتل، محاولة القتل، العنف الجسدي، الحرائق المتعمدة، في حين هناك ممارسات يومية تبدو بسيطة وعادية إلا أنها تدرج كأعمال عنف.

يتضح من خلال ما سبق أنه من الصعب صياغة تعريف دقيق وموحد لهذا المفهوم، سواء من حيث طبيعة ومجال ممارسة العنف المدرسي، أو من حيث مصادر ممارسته، فالبعض يعتبر أن العنف المدرسي يمارس من طرف الفاعلين التربويين والمدرسة ككل ضد التلاميذ، في حين هناك من يرى أنه سلوك متبادل بين الأساتذة، والإداريين والتلاميذ.

ليصبح العنف وسيلة للتفاعل والتواصل، ولغة التعامل بين مختلف أفراد العملية التعليمية.

وهناك فريق ثالث يعتبر أن كل خروج عن قانون أو نظام المؤسسة التعليمية هو عنف مدرسي، أي أن المرجعية في تحديد العنف هو القانون أو النظام الداخلي للمدرسة، والذي يمثل امتدادًا للنظام الاجتماعي ككل، كالتعريف الذي قدمه "جاك دو باكييه" :" تعد قاس على نظام المؤسسة المدرسية وخرق للقواعد المتبعة في الحياة الاجتماعية "[21].

يرجع بعض المهتمين الاستخدام غير الدقيق لمفهوم العنف المدرسي إلى ارتباطه بالكثير من الظواهر الشخصية والاجتماعية المتداخلة والتي يصعب تحديدها وترتيبها، إما أنها تساهم في تشكيل ظاهرة العنف أو أنها تمثل إحدى نواتجها كظاهرة العقوبة المدرسية، الغياب...الخ. لذلك يمكن القول أن الحديث عن ظاهرة العنف في النظام التعليمي يمثل مشكلة لم تتم دراستها بصورة متكاملة.

في هذا الصدد يقول روزاريو أورتيجا ريوز:"وباختصار، فليس لدينا حتى الآن إطار مفاهيمي سليم لتفسير الطبيعة النفسية والمؤسسية والاجتماعية، لمشكلة العنف في المدرسة." [22]

وأمام صعوبة الوصول إلى إطار مفاهيمي دقيق للعنف المدرسي، فقد اتجه الباحثون إلى طرح العديد من التساؤلات بغية إزالة الغموض عن هذا المفهوم ومحاولة تحديده:

- ما هي حدود السلوك العادي و السلوك المرضي (pathologique)؟
- كيف يمكن التمييز بين العنف المدرسي المعاقب عليه والعقوبات التربوية القانونية؟
- كيف نميز بين العنف داخل المدرسة والعنف خارجها (كحالات الشجار أمام أبواب المؤسسة)؟
- هل يمكن وضع حدود بين فاعلي العنف وضحاياه [23] ؟

كما أن هناك تساؤلات أخرى ترتبط بالرؤية الشاملة والضيقة للعنف المدرسي من بينها:

هل أضحى عند عامة الناس وحتى عند الفاعلين التربويين أن الفعل العنفي كمفهوم يدل على ظاهرة مرضية، يعني إلحاق الأذى الجسماني بالآخر فقط، وما دونه من الأفعال الرمزية مثل إلحاق الأذى بسمعة الشخص، لا تعتبر أفعالا عنفية ؟ وهل أفعال الإقصاء والتهميش وإلغاء الرأي الآخر من مجال المشاركة لا تعد أفعالا عنفية؟ وهل البيئة التعليمية وما تحتويه من برامج، مناهج دراسية و وسائل التلقين لا تحمل رموزا عنفية؟ [24].

إن الاعتماد على النظرة الضيقة للعنف المدرسي (البعد المادي واللفظي...) تسقطنا في لغة الأرقام المجردة حول هذه الظاهرة والتي أبعدت عن تركيبتها المفهمية مؤشرات أخرى غير مرئية يصعب تصنيفها، لكنها تقدم دلالات حقيقية لا يمكن إغفالها في فهم وتحليل ظاهرة العنف المدرسي. ومن بين هذه المؤشرات نذكر: التغيب غير المبرر و الطرد التعسفي، الإقصاء من المشاركة، عدم التحكم في المادة الدراسية، العنف في استعمال السلطة كسلطة الأستاذ، الإدارة، البرنامج، التوقيت وغير ذلك من الدلالات المرتبطة بالعنف الرمزي.

إن أية محاولة لتحديد واضح ودقيق للعنف المدرسي لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التساؤلات السابقة، كما أن الإحاطة به وفهمه وتفسيره تتطلب أساسا تناول: وضعية فاعليه وممارسيه، والضحايا، والظروف التي يتم فيها هذا الفعل وكذلك البيئة الثقافية المحيطة به. أي أن معنى العنف لا يتحدد بفعل العنف في حد ذاته أو الآثار التي يتركها، بل من خلال وضعية هذا الفعل وعلاقاته سواء

بممارسيه أو بالآخرين. مثلا توجد بعض السلوكات تمارس ضد تلميذ (ذكر) لا تصنف على أنها عنف، في حين ممارسة نفس السلوكات ضد تلميذة (أنثى) تعتبر عنفًا ويعاقب عليه سواء من طرف المدرسة أو المجتمع الخارجي.

إن عملية تحديد فعل العنف ترتبط بمسلمة نسبية المعايير والقيم المعتمدة في هذا التحديد، لأن التمثلات المنتجة من طرف فاعلي هذا السلوك تختلف حسب الرموز الخاصة بكل فئة عمرية من جهة والخاصة بالنوع من جهة ثانية والوسط الاجتماعي من جهة ثالثة.

من خلال هذه الجولة عبر تعريفات العنف، العنف المدرسي، يتضح أن هذه الظواهر الاجتماعية رغم أنها كانت محل اهتمام الباحثين، وأثارت جملة من التساؤلات المنهجية، إلا أنها مازالت من الناحية المفهمية – على الأقل– محل جدال ونقاش، وتطرح العديد من الإشكاليات المعرفية والمنهجية, وأية محاولة لتحديد هذه المفاهيم لابد أن تأخذ بعين الاعتبار تعقد المفهوم، تعدد جوانبه وأبعاده، واعتبارها عناصر أو موضوعات لبحث سوسيولوجي متعدد المداخل والمقاربات المنهجية والنظرية.

ثانيا: دراسة نقدية لتصنيفات العنف المدرسي:

تختلف تصنيفات العنف في الوسط المدرسي باختلاف المعايير المعتمدة، وكل تصنيف يبرز أشكالاً ومظاهر مختلفة، سنحاول عرض هذه التصنيفات فيما يأتي:

❖ **التصنيف الأول للعنف المدرسي:**

يقسم الباحثون العنف إلى قسمين، كل قسم يحوي أشكالاً معينة:

1 –**العنف المدرسي من حيث كونه وسيلة:**

– العنف الجسدي: هو سلوك موجه نحو الذات أو الآخرين لإحداث أذى وضرر للآخرين باستعمال الضرب أو الدفع، وشد الشعر والعض.

– العنف اللفظي: وسيلة العنف هي الكلام، ويهدف إلى التعدي على حقوق الآخرين بإيذائهم عن طريق الألفاظ السيئة، وهو عادة ما يسبق العنف الجسدي.

– العنف الدلالي أو الرمزي: يسمى عند علماء النفس بالعنف التسلطي، وذلك للقدرة التي يتمتع بها الفرد مصدر هذا العنف، والمتمثلة في استخدام طرق تعبيرية أو رمزية تحدث نتائج نفسية وعقلية واجتماعية لدى الشخص الموجه ضده، وهو يمثل التعبير بطرق غير لفظية كاحتقار الآخرين أو الامتناع عن النظر إليهم[25].

اعتمد هذا التصنيف على الوسيلة المستعملة في ممارسة العنف، فقد تكون هذه الوسيلة ظاهرة ويمكن ملاحظتها كالضرب والسب، وقد تكون خفية كالاحتقار والتمييز والسيطرة.

2 – **العنف المدرسي من حيث كونه طريقة:**

– العنف المباشر: هو العنف الموجه نحو الشخص المثير للاستجابة العدوانية مثل: الأستاذ أو الإداري أو التلميذ بوصفهم مصدرا أصليا للاستجابة العدوانية.

– العنف غير المباشر: وهو العنف الموجه إلى رموز الموضوع الأصلي، فعندما يثير الأستاذ أو الإداري تلميذًا يتسم بالعنف لا يستطيع هذا الأخير الرد عليه، عندئذ قد يوجه عنفه إلى شيء خاص بالأستاذ أو الإداري أو حتى الممتلكات[26].

❖ **التصنيف الثاني للعنف المدرسي:**

لم يحظ العنف الذي يتعرض له التلميذ داخل المؤسسة التعليمية بالاهتمام الكافي من طرف الدراسات الاجتماعية والنفسية، لذلك اتجه بعض

الباحثين إلى تصنيف هذا النمط من العنف من خلال تقديم بعض الممارسات والضغوط المادية والمعنوية التي يتعرض لها التلميذ ومنها[27] :

– **العنف الجسدي** : بالنسبة للعنف الجسدي لا يوجد هناك اختلاف كبير ومتباين من حيث التعاريف التي تناولته. فهو يعني(استخدام القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين من أجل إيذائهم وإلحاق أضرار جسمية بهم, وفي المجال المدرسي يدل على العقوبة الجسدية التي توقع بالتلميذ إذا اخترق بعض القواعد التنظيمية للمدرسة، أو إذا تخلى عن التزاماته التربوية عمدا أو سهوا، وذلك كوسيلة عقاب غير شرعية, ومن مظاهره : الدفع والخنق والحرق بالنار والضرب باليد أو بالأدوات.

ويعتبر العنف الجسدي ضد التلميذ وسيلة غير إنسانية وغير شرعية تمارس من طرف السلطة المدرسية، باعتباره يترك آثارا سلبية ظاهرة ومخفية ليس على المستوى الجسدي فقط، بل كذلك نفسيا، بل إن خطورة العنف الجسدي ضد التلميذ تتمثل في كونه قد يتعدى الضرب والجرح ليصل إلى حد الموت و يصنف كجريمة يعاقب عليها القانون.

– **العنف النفسي:** قد يأخذ العنف مظهرا آخر لا يمكن ملاحظته يتمثل في العنف في بعده النفسي، يبرز من خلال القيام بعمل ما أو الامتناع عن قيام بعمل معين. بحيث يترك آثارا نفسية، سلوكية، وجدانية، ذهنية أو جسدية، ومن مظاهره : حرمان أحد الأساتذة التلاميذ من الاستراحة بين الحصص الدراسية , الرفض وعدم قبول التلميذ لشخصه وإهانته وتحقيره وتخويفه وتهديده وعزله وإهماله وتجاهله وتهميشه والاستهزاء به والسخرية من آرائه وأفكاره ، نعته بصفات مؤذية، القسوة في التخاطب معه، التمييز بين التلاميذ، كما قد يبرز العنف النفسي في الإهمال الصحي والتعليمي والعاطفي للتلميذ.

من خلال عرض هذين النوعين يبدو أن هناك خلط بين العنف النفسي والعنف الرمزي، أو كما يسميه البعض بالعنف الإيديولوجي أي محاولة فرض الآراء على الآخرين بقوة واعتبار آراء الآخرين دائما ناقصة وغير مكتملة النضوج. حيث يصعب وضع حدود واضحة بين هذين المظهرين فهما يمثلان وجهين لعملة واحدة[28].

العنف التواصلي: يقصد به التأثيرات السلبية التي يتعرض لها التلميذ أثناء الفعل التعليمي وأثناء تواصله داخل الفصل مع التلاميذ أو مع الأستاذ داخل المؤسسات التعليمية، فالغالب على طرق التدريس التقليدية في العالم غياب الحوار بين العناصر المكونة للمنظومة التعليمية، إذ يصبح اللاحوار عنفًا تواصليًا أي أن التلميذ لا يستطيع التعبير عن أفكاره وأطروحاته وتصوراته مما يجعل من الصعب عليه تقبل الآخر (الأستاذ أو الإدارة). مما يزيد في تفشي هذا السلوك داخل الفصل الدراسي هو ضيق الوقت وكذلك الكم على مستوى المناهج والمقررات الدراسية.

العنف الجنسي: يتدرج هذا العنف من استعمال كلمات ذات دلالة جنسية، إلى الملامسة الشاذة لبعض أجزاء الجسم وصولا إلى التحرش. ويمكن تحديد مظاهره فيما يأتي:

– كشف الأعضاء التناسلية– إزالة الملابس والثياب عن التلميذ – ملامسة أو ملاطفة جنسية – التلصص على التلميذ

– تعريضه لصور جنسية أو أفلام – أعمال مشينة غير أخلاقية كإجباره على التلفظ بألفاظ جنسية– اغتصاب [29].

❖ **التصنيف الثالث للعنف المدرسي:**

صنف بعض الباحثين أنواع العنف المدرسي حسب الأطراف الأساسية التي تدخل في معادلة ممارسة العنف، والتي تبرز في شكل محاور علائقية بين أطراف العملية التعليمية، وكل نوع منها يتضمن بعض المظاهر كالآتي:

_التلميذ في علاقته بالتلميذ: تتعدد هذه المظاهر لكنها تتنوع حسب درجة الخطورة فهناك أفعال عنف بسيطة وأخرى خطيرة تتمثل مظاهرها في:

اشتباكات بين التلاميذ، الضرب والجرح، إشهار السلاح الأبيض أو التهديد باستعماله أو حتى استعماله، التدافع الحاد والقوي بين التلاميذ، إتلاف ممتلكات الغير، ممارسة العنف عن طريق الإيماءات والحركات.

_ التلميذ في علاقته بالأستاذ: وهنا يكون الأستاذ هو الضحية والتلميذ هو الفاعل.

_ التلميذ في علاقته بالإداري: يرى عبد المالك أشبهون أن الإداري هو الآخر قد يكون موضوعا لفعل العنف من طرف التلميذ، إلا أن مثل هذه الحالات قليلة جدا باعتبار أن الإداري يمثل السلطة عند التلميذ[30].

❖ **التصنيف الرابع للعنف المدرسي:**

يصنف العنف على أساس المكان إلى نوعين:

➢ **عنف من خارج المدرسة:** يشمل كل أنماط العنف الممارس أمام المدرسة أو في محيطها الخارجي، وقد اعتبر بعض الباحثين هذا النوع من العنف هذا النوع من العنف امتدادا للتصرفات العنيفة الخارجية وليس بالضرورة عنفا مدرسيا. وقد يمارس العنف الخارجي من مصدرين:

عنف من قبل جماعة أشرار: يمارس هذا العنف من خارج المدرسة إلى داخلها على أيدي مجموعة من البالغين ليسوا تلاميذ ولا أهال، في أوقات الدراسة أو عند الخروج من المدرسة.

عنف من قبل الأهالي: إما بشكل فردي أو جماعي(مجموعة من الأهالي)، من خلال الاعتداء على نظام المدرسة، السلطة المدرسية ممثلة في الإدارة والأساتذة.

➢ **عنف من داخل المدرسة:** يعبر عن سلوكات موجهة ضد النسق المدرسي مباشرة (المدرسة، الأساتذة، التلاميذ). ويضم العنف بين التلاميذ أنفسهم، العنف بين المدرسين، العنف بين المدرسين والتلاميذ، التخريب المتعمد للممتلكات.

❖ **ومن خلال الدراسة التي قام بها شتيوي ربيع، وسمايلي محمود، بعنوان: العوامل المدرسية المؤدية إلى العنف لدى تلاميذ المرحلة الثانوية – دراسة حالة تلاميذ ثانوية–:** تم تحديد أشكال العنف الممارس من طرف التلاميذ، ومظاهر هذا العنف، كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): يوضح أشكال العنف ، تصنيفاته ، ومظاهره

أشكال العنف	تصنيفاته	مظاهره
العنف اللفظي	**بين التلاميذ والأساتذة**	_ عدم الانضباط والالتزام داخل القسم _ عدم احترام الأستاذ والتعليق على كلامه _ الفوضى وسوء الأدب والتلفظ بالكلام الفاحش _ عرقلة السير الحسن للحصة من خلال محاولة التأثير على بقية التلاميذ _عدم احترام المادة المدرسة من خلال انجاز واجبات وتمارين خاصة ببعض المواد الأخرى خارج توقيتها
	بين التلميذ والإدارة	_ عدم إحضار الأدوات المدرسية _عدم انجاز الواجبات _التأخر في الالتحاق بالأقسام الدراسية _ الفوضى وسوء الأدب اتجاه المساعد التربوي _رفض وعدم احترام تعليمات القانون الداخلي للمؤسسة _أحداث الشغب أثناء أوقات الراحة _التشويش أثناء أوقات المداومة والمطالعة
العنف الجسدي	**بين التلميذ والتلميذ**	_الشجار داخل المؤسسة _الاعتداء على الجنس الآخر بشتى الوسائل المتاحة (النار، مفرقعات، الركل، شد الشعر)

المصدر: شتيوي ربيع، سمايلي محمود، **العوامل المدرسية المؤدية إلى العنف لدى تلاميذ المرحلة الثانوية الجزائرية: دراسة حالة تلاميذ ثانوية،** المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العددان 2 و3، جوان 2007، منشورات جامعة جيجل (الجزائر)، ص84، 85

يتضح من الجدول أن العنف الأكثر تداولا بين الفاعلين في العملية التربوية هو العنف اللفظي بين التلميذ والأستاذ أو التلميذ والإدارة، بنسبة 20, 97 % من مجموع الحالات المسجلة.

وقد عرفت الدراسة العنف اللفظي بأنه:" تلك الإشارات والملاحظات الشفوية التي تصدر عن الأطراف المتفاعلة فيما بينها، بحيث تتجلى مظاهره فيما يلي:

– التوبيخ غير التربوي: كاللجوء إلى تصحيح خطأ بطرقة سلبية: مثل السخرية، الإهانة والتحقير.

– التأنيب المستمر: وهي عملية مصاحبة أحيانا لمختلف العمليات التعليمية: كأن يؤخذ التلميذ بأخطاء قد ارتكبها من قبل (توابع الماضي).

– الاعتداء المعنوي: يحدث هذا الشكل عندما يتعدى المربي حدود النظام التربوي، كأن يهاجم التلميذ مثلا عن طريق الآباء، بنقل المسؤولية التربوية للأولياء، أو الإهانة والتمييز عن طريق السمات الجسمية والنفسية له [31].

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة السابقة بخصوص أشكال ومظاهر العنف المدرسي،

يتبين أن هناك خلط بين مظاهر العنف اللفظي والمعنوي، إذ أن حدود العنف اللفظي واضحة لا خلاف حولها تتمثل في: السب والشتم أي المظهر القولي للعنف، أما العنف المعنوي فتختلف مظاهره بين الباحثين، ولا يوجد اتفاق على حدود هذا النوع من العنف. فمثلا عدم إحضار الأدوات المدرسية، التأخر في الحضور، عدم انجاز الواجبات كلها مظاهر للعنف المعنوي الذي يمارسه التلميذ اتجاه الأستاذ ولا علاقة لها بالعنف اللفظي.

بالإضافة إلى أن هذه الدراسة، حصرت مظاهر العنف في العنف الجسدي واللفظي، في حين أغفلت مظاهر أخرى تعرف انتشارًا كبيرًا في الأوساط المدرسية ولها تأثير خطير، كالعنف الرمزي والذي سنحاول توضيحه من خلال ما يأتي:

❖ **العنف الرمزي في الوسط المدرسي:**

يعرف العنف المدرسي بأنه": كل السلوكيات العنيفة المادية كالضرب والجرم وكذلك السلوكيات المعنوية العنيفة كالإهانة والتحقير، التجسس، التهميش و السلطوية في عملية التعليم والتعلم" [32].

يتضح من خلال هذا التعريف البعد الرمزي للعنف، والذي يمارس بشكل خفي وغير ملاحظ في الأوساط المدرسية، رغم ذلك توجد بعض المؤشرات والدلالات التي يمكن أن تدل عليه نذكر منها: التغيب غير المبرر، الطرد التعسفي، التعسف في استعمال السلطة، سواء سلطة المربي، الولي، أو الإدارة، البرنامج أو التوقيت المدرسي، التخلي عن الدراسة، الإقصاء من كل أشكال المشاركة، الطريقة البيداغوجية المتبعة في المدرسة، وكذا عملية التقييم المدرسي، ولاسيما الامتحانات.

تمارس الامتحانات بطريقة تنفيذها الراهنة عنفا رمزيا في حق التلاميذ، بالإضافة إلى عملية التقييم التي تعد فرصة أخرى لاستعمال التعسف الرمزي، ليتحول التقويم التربوي إلى درجة عليا من العنف الرمزي.

بالنسبة لبيار بورديو وباسيرون فإن العنف الرمزي هو "السلطة الخفية التي تفعل فعلها في توجيه السلوك الإنساني نحو مواطن الرضوخ والإذعان والقبول الثقافي لكل معطيات ودلالات الحياة الفكرية والثقافية للسلطة السائدة في دائرة العلاقات الطبقية القائمة في المجتمع"[33]

إن العنف الرمزي بهذا المعنى يمارس سلطة معنوية خفية من خلال فرضه للأفكار و المعاني بطريقة مشروعة. يقول بورديو: " إن أي نشاط تربوي هو موضوعيا نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصفه فرضا من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافي معين".[34].

يتضح من خلال هذا المفهوم أن:

_ العنف الرمزي يأخذ صورة سلطة تفرض نفسها على نسق من الأفراد.

_ هذه السلطة تفرض نظاما من الدلالات والقيم والمعاني الرمزية.

_ و أن هذا العنف يأخذ طابعا رمزيا اعتباطيا.

في هذا السياق يرى بورديو أن " أن النظام التعليمي، يقوم على العنف الرمزي، فهو يقمع ضمنا إيديولوجيا جميع الأفكار التي لا تتناسب مع نظامه وكمثال على ذلك، العنف الرمزي الذي قد يمارسه المعلم على التلميذ عندما يلجأ إلى عزله وحرمانه من بعض الامتيازات، نتيجة تمرد التلميذ على أفكار ومعلومات يرفضها. ويضيف بورديو أن العنف الرمزي على التلميذ قد يكون أعمق تأثيرا وأطول أثرا في حياة التلميذ من أي عنف جسدي كالضرب والصفع[35].

اختلفت هذه التصنيفات في تحديد أنواع العنف في الوسط المدرسي، فالبعض منها اقتصرت على جزء فقط من الممارسات التربوية العنيفة التي

يمارسها التلاميذ داخل الوسط المدرسي، سواء اتجاه زملائهم، أو اتجاه السلطة المدرسية بمختلف عناصرها، بما في ذلك الممتلكات المدرسية باعتبارها تمثل سلطة المدرسة في نظر التلميذ، في حين اتجهت تصنيفات أخرى إلى اعتبار أن العنف المدرسي يتعدى هذه العلاقة لتشمل الممارسات السلطوية التي تمارسها السلطة المدرسية اتجاه التلميذ، وهو ما أشارت إليه بعض التصنيفات الأخرى.

أما بالنسبة لأشكال ومظاهر العنف، فنلاحظ مدى التنوع والتعدد في مظاهر، وأبعاد ومكونات السلوكات العنيفة المدرسية، بل والتداخل الذي يمكن أن نجده فيما بينها ، مما نتج عنه تعدد وتنوع في التصنيفات وعدم وجود تعريف شامل يتفق عليه كل الباحثين في هذا المجال.

فالبعض صنف هذه السلوكات حسب الشكل والدرجة، ومنهم من راعى طبيعة السلوك العنيف في التصنيف ، ومنهم من رتبها حسب المسؤولين عنها، ومنهم من أخذ بعين الاعتبار في هذا التصنيف المكان الذي تمارس فيه... إلخ.

من جهة أخرى لم تضع هذه التصنيفات حدودًا واضحة بين بعض المظاهر خاصة غير الملاحظة منها، حيث يوجد خلط كبير بين حدود العنف اللفظي والنفسي و كذا العنف الرمزي، و إن اتفقوا على تحديد العنف الجسدي كعنف ظاهر وملاحظ.

وعلى العموم يبدو أن أية محاولة لتصنيف العنف المدرسي ينبغي أن تحاط بدقة أكثر، فهذا النوع من العنف يعتبر من أعقد الظواهر لارتباطه بعوامل متعددة، لذلك فهو أحوج إلى محاولات تصنيفية كفيلة بأن تزيح عنه شيئا من الغموض وعدم التحديد، منطلقة من وضعية العنف، واقع وثقافة المؤسسة التي يمارس فيها، وكذلك المجتمع الذي تنتمي إليه.

ثالثا: إستراتيجيات مواجهة العنف المدرسي:

أمام الانتشار الواسع والخطير لظاهرة العنف بالمؤسسات المدرسية، طرحت العديد من التساؤلات حول دور المؤسسة التربوية في مواجهة هذه الظاهرة: فهل تتوفر المؤسسة التربوية الجزائرية على آليات كفيلة بالتقليل من هذه الممارسات اللا تربوية؟ وما مدى فعالية هذه الآليات؟ وهل تعتمد المدرسة في دورها هذا على استراتيجية واضحة المعالم من شأنها أن تخفف من حدة هذه الظاهرة ؟

سنتطرق في هذا العنصر لبعض النماذج الغربية في كيفية مواجهة الظاهرة، لنتطرق بعد ذلك إلى تصنيف الآليات المستعملة من طرف المدرسة الجزائرية، وذلك من خلال نظرة تحليلية نقدية نقف من خلالها على مدى نجاحها في التقليل من الظاهرة.

1.الآليات المطبقة لمواجهة العنف في بعض المدارس الغربية:

❖ **جهود المملكة المتحدة:** اتبعت الإدارات المدرسية عدة إجراءات وسياسات في مواجهة العنف المدرسي، كان منها: إعطاء المدارس سلطة حجز التلاميذ الممارسين للعنف بعد اليوم الدراسي دون موافقة الأولياء، وفصل التلميذ 45 يوما، عدم الاعتراف بالتلميذ (عدم قيده في المدرسة)، إلا بعد توقيع الأولياء اتفاقية (المدرسة _المنزل)، وتم إتباع مجموعة من الخطوات تفرض على المدارس التي تعاني من مشكلات سلوكية، تتمثل هذه الخطوات في:

الخطوة الأولى: مناقشة المشكلة مع منسق الاحتياجات التربوية الخاصة (كالأخصائي

الاجتماعي و النفسي)، ووضع خطة أو جدول زمني لمقابلة ونصح هؤلاء التلاميذ.

الخطوة الثانية: متابعة عمل المنسق، والتدخل في حالة فشله في مواجهة الظاهرة من خلال الاستعانة بخبراء خارجيين مثل أخصائي علم النفس التربوي و مستشاري التوجيه.

الخطوة الثالثة: تستعمل في حالة قلة عدد التلاميذ الممارسين للعنف، من خلال تطبيق نوع من التقييم المتعدد الأنظمة، ذو المسحة القانونية.

الخطوة الرابعة: يتم فيها متابعة التلاميذ الذين لم يستجيبوا لخطوات العلاج السابقة.

بالإضافة إلى استعمال **آليات أمنية** مثل: تأمين الدخول و الخروج من المدرسة، زيادة ضباط الأمن، وضع كاميرات مراقبة، استخدام أجهزة الكشف عن المعادن، وتدريب المعلمين لكيفية التعامل الجيد مع عنف التلاميذ[36].

❖ **جهود الولايات المتحدة الأمريكية:**

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الاستراتيجيات والمداخل لمواجهة العنف في الوسط المدرسي. نذكر من بينها[37]:

1_ جعل مقاومة العنف هدف تربوي قومي:

حددت الأهداف التربوية الأمريكية عام 2000 بأن تكون كل مدرسة أمريكية عام 2000 آمنة ومنضبطة، خالية من العنف والمخدرات.

2_ الجهود الإقليمية للتشخيص المبكر للعنف والمواجهة:

استعانت المراكز الإقليمية للخدمات، بالتربويين والمشرعين وممثلي المجتمع، للتقليل من العنف المتزايد خاصة بين التلاميذ، وأجريت عدة دراسات تشخيصية، حيث اقترحت إحدى الدراسات: التشخيص المبكر لدى التلاميذ الذين لديهم استعداد للعنف، من خلال إنشاء قاعدة معلومات يتم فيها تسجيل بعض الملاحظات حول التلاميذ الذين يظهرون بعض السلوكات العنيفة، وتصنيفهم إلى عدة أصناف: التلاميذ المعروفون بالعنف والسلوكات العدائية (لديهم تاريخ في ذلك)، التلاميذ المتصفون بالعنف اللفظي، التلاميذ الممارسون للعنف بلغة التهديد، والذين سبق لهم إحضار الأسلحة إلى المدرسة، والذين تعرضوا لعقوبات صارمة في المدرسة أو حتى من قبل الشرطة، التلاميذ الذين لديهم سوابق في تعاطي المخدرات، والتلاميذ المهملون من طرف أوليائهم أو ضحايا الإهمال والعنف المنزلي، والتلاميذ الذين لديهم ميل لمشاهدة البرامج التلفزيونية العنيفة.

3_ قوانين الأمان المدرسي:

تتمثل في اعتماد إجراءات قانونية، مثل إخلاء منطقة المدرسة من الأسلحة، قوانين تغريم الوالدين. بالإضافة إلى إجراءات أخرى: مثل مشروع طرق آمنة إلى المدرسة، مركز وساطة الأقران، المدارس البديلة، تكوين فرق الأزمات، استعمال أجهزة الكشف عن المعادن، الزي المدرسي الموحد، الشرطة المدرسية، مؤسسات البحث والتدريب التي تعمل على التحكم ومنع العنف.

الملاحظ على هذه الآليات والإستراتيجيات أنها مخصصة لمواجهة العنف الممارس من طرف التلاميذ، دون الاهتمام بالعنف من أطراف أخرى كعنف ممثلي السلطة المدرسية.

2.استراتيجيات مواجهة العنف المدرسي في الجزائر:

❖ **الآليات المستعملة: أنواعها وطبيعتها:**

من خلال الاطلاع على بعض المناشير والقرارات الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، بخصوص ظاهرة العنف في الوسط المدرسي، وردت بعض الإجراءات التي تعبر عن الملامح العامة

لإستراتيجية المدرسة في مواجهة هذه الظاهرة، يمكن إبرازها فيما يأتي[38]:

على مستوى إدارة المؤسسة التربوية:

_ قيام كل مؤسسة تربوية تحت إشراف مديرها بعقد جلسات مع كافة العاملين بها لتحديد أدوارهم، وتزويدهم بالنصوص القانونية المتعلقة بظاهرتي العقاب البدني والعنف اللفظي، وتحسيسهم بمسؤولياتهم والتبعات المترتبة عن مخالفتها.

_ توجيه المعلمين إلى استغلال الدروس المقررة في البرامج، لاسيما برامج التربية الإسلامية والخلقية والمدنية لغرس قيم التسامح ونبذ العنف في نفوس التلاميذ.

_ إنشاء فضاءات للأنشطة المختلفة كالنوادي العلمية والأدبية والمجلات والإذاعة المدرسية وغيرها، بما يسمح للتلاميذ التعبير عن ذواتهم، وتوجيه طاقاتهم نحو العمل المثمر، وبناء علاقات يسودها التعاون والتشاور واحترام الآخرين.

_ تفعيل دور مستشار التوجيه المدرسي للقيام بدوره في التكفل النفسي بالتلاميذ، الذين يلاحظ عليهم القلق والاضطراب، عن طريق الاستماع إليهم. ومد جسور التعاون بينه وبين مختلف العاملين في المؤسسة وأولياء التلاميذ قصد تمكين هؤلاء التلاميذ من تجاوز مشكلاتهم النفسية.

_ إعطاء المؤسسة القدر الكافي من الاهتمام بما يضفي عليها مسحة جمالية تبعث على الاطمئنان والراحة.

على مستوى التفتيش:

_اللقاءات مع المعلمين: تتناول تشخيص الوضعية وتبادل الرأي حول أنجع الأساليب التربوية لمواجهة السلوكات الشاذة التي تظهر لدى بعض المتعلمين.

_ إعداد مذكرات بمشاركة الأساتذة، تتضمن دروسا نموذجية لبعض المواضيع الواردة في المقرر الدراسي، ذات الصلة بالتسامح و الحوار، وتوزيعها على الأساتذة.

_ إشعار المفتشية العامة للبيداغوجيا عن طريق تقرير بكل حالة من الحالات المتعلقة بالعقاب البدني أو العنف اللفظي، تجاه التلاميذ على مستوى المقاطعات.

يتضح من خلال الإجراءات السابقة، أن الاهتمام بكيفية مواجهة العنف المدرسي يقتصر على البعد المادي واللفظي فقط، في حين توجد مظاهر أخرى للعنف لها آثار بعيدة المدى سواء على التلميذ، أو على المؤسسة التربوية. هذا التقليص من أبعاد العنف يترك فراغا في إعداد هذه الإستراتيجية ويؤثر سلبا على فعاليتها.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها والخاصة بظاهرة العنف عند التلاميذ وانعكاساته على التحصيل الدراسي، تبين أن المدرسة الجزائرية تتوفر على بعض الآليات لمواجهة هذه السلوكات، وقد قمنا بتصنيف هذه الآليات كما يأتي:

1- الآليات الوقائية والعلاجية: يركز كل مشروع خاص بالوقاية والعلاج من هذه الظاهرة في إطاره الواسع على الآليات الآتية:

أ- النصح والتوجيه: يعتبر من الأساليب التربوية الفعالة، لما له من آثار إيجابية على حياة التلميذ وسلوكاته، حيث يؤدي إلى خفض التوترات الانفعالية وخلق جو من الهدوء والأمان وتكوين علاقات تربوية إيجابية مع الآخرين سواء مع الأساتذة، الإدارة أو الزملاء، مما يعزز لديه روح الانتماء والابتعاد عن السلوكات العنيفة.

لقد توصلنا من خلال دراستنا الميدانية إلى أن 27,52% من الفاعلين التربويين يستعملون أسلوب النصح والتوجيه ، وإذا كان هذا الأسلوب له فعالية أكثر من غيره في جميع الحالات والأوقات ومع

جميع التلاميذ، فهو بصفة أخص يفيد مع التلاميذ ذوي السلوكات اللاسوية، فالتلميذ في مرحلة المراهقة يحتاج إلى أسلوب الحوار والإقناع، التوعية والتوجيه بدلا من العنف والقوة، و يؤثر ذلك على العلاقة التربوية بين التلميذ والفاعلين التربويين، فتصبح أكثر إيجابية و تقوم على الثقة والاحترام، مما يدفع التلميذ إلى تعديل سلوكياته. إلا أن هذا الأسلوب لا يحقق في أغلب الحالات فعاليته، وذلك لأن نجاحه مرتبط بمدى كفاءة الفاعلين التربويين في اختيار الوقت المناسب والأسلوب الملائم لاستعماله (عن طريق مقابلة فردية مع التلميذ)، وهو ما لا يقوم به أغلب الفاعلين التربويين، خاصة وأن المقابلات الفردية لها إيجابياتها فقد أكد القليل من المبحوثين أن التحاور مع التلميذ بمفرده يجعل منه شخصا آخر ويكشف عن أن العنف ليس من صفاته الطبيعية[39].

ب- التواصل في الوسط المدرسي: ويكون على جهتين: التواصل داخل المدرسة و تواصل المدرسة مع الأسرة.

❖ **التواصل داخل المدرسة:** كيف يمكن استغلال وظيفة التواصل في مواجهة العنف المدرسي؟

- النظر إلى التلميذ كمحور للعملية التربوية- إعطاء دلالة للمكتسبات والدروس.

- اعتبار التلميذ شريكًا في الفعل التربوي - حق التلميذ في توفير الأمن وحقه في الطفولة.

- تسهيل عملية التفاعل في المدرسة- تكوين الفاعلين التربويين من أساتذة ومؤطرين. - دعم فضاءات وأعوان التواصل والوساطة في المدرسة.

❖ **التواصل بين الأسرة والمدرسة:**

باعتبار أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل قبل وصوله للمدرسة، ولها تأثير كبير على شخصيته وسلوكياته، كما أنها تساهم بدرجة كبيرة في توجيه الطفل وعلاج سلوكياته اللا تربوية، لذلك تحرص المدرسة على توثيق الاتصال بالأسرة وذلك بقصد توعيتها بطرق التعامل السليمة مع أبنائها خاصة المراهقين منهم، وكذلك حثها على ضرورة التعاون مع المدرسة للتعرف على طبيعة التصرفات التي يمارسها التلاميذ داخل المؤسسات التربوية ومدى خطورتها.

فالاتصال بين هاتين المؤسستين التربويتين يمكن من الاكتشاف المبكر لبعض السلوكات والمظاهر التي يمكن أن تكون بداية لممارسة العنف، كالغياب المتكرر، التأخر، التدخين.... وهو ما يساعد على وضع حد لها قبل تفاقمها وتزايد انتشارها ومخاطرها، حيث بينت دراستنا الميدانية أنه من بين الآليات التي تستعملها المدرسة الاتصال بالأسرة بنسبة 33,03 %، واستعمال هذا الأسلوب يدل على أن الفاعلين التربويين يؤكدون على أن علاج ظاهرة العنف ليست مسؤولية المدرسة فحسب بل يتم بالتعاون مع الأسرة، وذلك من خلال اطّلاع الأولياء على سلوكات أبنائهم وعلاقاتهم بالفريق التربوي وبزملائهم من التلاميذ، والهدف من هذا الاتصال حسب المبحوثين هو محاولة مواجهة الظاهرة في بدايتها قبل أن تتطور بشكل خطير.

واتصال المؤسسة التعليمية بالأسرة يكون عادة عن طريق استدعاء يرسل عن طريق البريد أو بواسطة التلميذ، غير أن ما هو ملاحظ وجود صعوبات تعيق أو تؤخر تحقيق هذا الاتصال لعدة أسباب كعدم وصول هذا الاستدعاء، أو عدم اهتمام الأسرة بالموضوع، فتضطر المؤسسة إلى مواجهة الظاهرة لوحدها مما يقلل من احتمالات نجاحها، أما بقية المبحوثين فلا يستعملون هذه الآلية لاعتقادهم عدم فعاليتها على اعتبار أن أغلب الأسر تحمل المدرسة مسؤولية تصرفات أبنائهم.

ج- الإجراءات الأمنية:

في إطار محاولات التصدي لظاهرة عنف التلاميذ تلجأ المدارس إلى استعمال تقنيات وإجراءات أمنية عن طريق تنظيم ترتيبات أمنية داخل الوسط المدرسي، وفي هذا السياق لجأت المدارس الأمريكية إلى استخدام أعوان الأمن، آلات التصوير والتحكم في مداخل ومخارج المدارس.

كما لجأت الكثير من المدارس إلى الاتصال والتعاون مع الشرطة للاعتقاد في فعاليتها في التصدي لمثل هذه السلوكات.

أما بخصوص واقع المدرسة الجزائرية فقد استخدمت هذه الإجراءات لكن ليس بنفس النوعية والدرجة، حيث لجأت بعض المدارس إلى عمليات تفتيش للتلاميذ وتفقد أدواتهم في محاولة للتصدي لظاهرة حمل السلاح، ورغم أهمية هذه الإجراءات إلا أنها قد لا تكون فعالة خاصة أمام الأساليب التي يلجأ إليها هؤلاء التلاميذ لإخفاء هذه الأدوات الخطيرة، كما أنه يصعب التحكم في مراقبة التلاميذ بصفة دورية ومستمرة. أما عن تدخل الشرطة، فقد أعلن مسؤولو القطاع عن الشروع في وضع شرطي أمام كل مؤسسة تربوية، وكذا توظيف مرافقين تربويين لحماية التلاميذ، ومنع الاعتداءات والآفات الخطيرة "[40]. غير أن المتعاملين مع التلاميذ من المرافقين التربويين يفتقدون للتكوين المخصص في كيفية التعامل مع مثل هذه الظواهر، كما أن تواجدهم يكون بشكل مؤقت لا يمكنهم من متابعة هذه الحالات.

د- النشاطات التحسيسية:

إن الفترة التي يمر بها التلميذ في مرحلة المراهقة تتطلب تقديم برامج ونشاطات تحسيسية تربوية، وقائية وعلاجية، تهدف من خلالها المدرسة إلى التقليل من ظاهرة العنف في الوسط المدرسي.

وتنتظم هذه النشاطات في جمعيات، نوادي وتعاونيات تحت هيئة عامة تدعى: " اتحادية الأعمال المكملة للمدرسة"، حيث ينص المرسوم رقم 71/76 في المادة 16/15- في إطار التشريع المدرسي الجزائري- على ما يأتي: " تنظيم أحوال حياة المجموعة التربوية اعتمادا على نشاطات ثقافية، فنية، رياضة وأعمال إنتاج فردية وجماعية وفترات ترويح، ولابد أن تساعد هذه النشاطات على خلق جو ومحيط ملائم لاستمرار ازدهار استعدادات التلاميذ ومواهبهم، ويضع مدير المؤسسة بالتعاون مع الجماعات المحلية والمنظمات الجماهيرية ولاسيما جمعية أولياء التلاميذ، البرنامج السنوي للنشاطات الثقافية والفنية والرياضية، ومخطط المشاركة في الأعمال الإنتاجية " [41].

وفي هذا المجال ترى منظمة اليونسكو أن غرس ثقافة السلم واللاعنف عند تلاميذ المرحلة الإكمالية يعتمد على حقوق الإنسان والطفل خاصة، والتعريف بها عن طريق الندوات، حملات التوعية الإعلامية، وهو ما بدأت في تطبيقه منذ عام 1953، في مختلف أنحاء العالم. وعلى إثر الإستراتيجية التي اتبعتها اليونسكو، والتي ترتكز أساسا على سياسة " نشر السلم واللاعنف حيال أطفال العالم"، بادرت الجزائر إلى تسطير برنامج ونشاطات كإلقاء درس نموذجي حول الموضوع في كل المؤسسات التربوية وتوزيع بيان 2000 على التلاميذ وتوقيع أوليائهم على الاستمارة [42].

وتهدف المدرسة من خلال هذه الدروس إلى توعية التلاميذ والفاعلين التربويين بكيفية التعامل مع العنف، ومنع استعماله في المدرسة، إعطاء معنى وفعالية للمعارف العلمية التي تساهم في تهذيب شخصية التلاميذ وتدريبهم على خدمة المحيط المدرسي والاجتماعي لتحقيق المنفعة العامة.

وقد اتضح من خلال دراستنا الميدانية أن أكثر النشاطات التحسيسية المتوفرة بالمؤسسة التربوية تتمثل في الدروس التحسيسية، والتي تهدف إلى غرس القيم الإيجابية التي تبعد التلاميذ عن السلوكات المنحرفة ومحاولة تحسيسهم بخطورة مظاهر العنف وآثارها السلبية، وكذلك توعيتهم بكيفية الوقاية منها وعلاجها، فأغلبية المبحوثين يؤكدون على أهمية هذه الدروس باعتبارها تمثل أسلوبا وقائيا وعلاجيا في الوقت نفسه. وتمثل الدروس التحسيسية أعلى نسبة تقدر بـ44،69%. كما أشار بعض الفاعلين التربويين إلى إلقاء المحاضرات وتنظيم الندوات بنسبة 67،16% حيث يفيد هذا النوع من النشاطات في توثيق الاتصال بين الفاعلين التربويين لمناقشة وتقييم أوضاع التلاميذ السلوكية والتعليمية، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للسلوكات والظواهر الخطيرة التي تعيقهم عن أداء أدوارهم التربوية والتعليمية وتعرقل المسار الدراسي للتلاميذ. وقد أشار بعض المبحوثين إلى توفر الملصقات والتي قد تكون فعالة خاصة وأن التلاميذ يميلون إلى هذا النوع من الأعمال في شكل رسومات أو صور، إلا أنها تستعمل في حالات قليلة كما أن وجودها مؤقت في فترات محددة.

إذن فأول خطوة تقوم بها المؤسسة التربوية في مواجهة العنف المدرسي، تتمثل في الطريقة الوقائية العلاجية وذلك لما يمكن أن تؤديه من نتائج إيجابية في التقليل من هذه الظاهرة، إلا أن ما يلاحظ في المدرسة الجزائرية هو عدم كفاية هذه الآليات، مما يؤكد ضرورة اللجوء إلى نوع آخر من الآليات والتي قد تكون لها نتائج ايجابية وتتمثل في:

2- الآليات الردعية:

وهي جملة الإجراءات التي تتخذها المؤسسة التربوية لمعاقبة وردع التلاميذ،" فهي إجراء يتخذ ضد التلميذ الذي يأتي عملا أو قولا يخالف تعاليم المدرسة وقوانينها، وهو إطار مرجعي نحذر من خلاله و نمنع بواسطته ما قد يصدر عن الفرد مما هو ممنوع أو مخالف للأنظمة المعمول بها "[43].

وتتمثل أنواع العقوبات المدرسية فيما يأتي:

أ- العقوبات المعنوية: تصدر هذه العقوبات عن السلطة المدرسية ممثلة في "المعلم، المدير، المساعد تربوي"، وتحدد العقوبة المدرسية في المؤسسات التربوية الجزائرية حسب المراسيم و المناشير الوزارية فيما يأتي:

- العلامة السيئة أو الحرمان من فترة الراحة وتخويف التلميذ بالتقارير أو مجلس التأديب.
- الإنذار الشفوي ثم المكتوب.
- استدعاء الولي واطلاعه على التصرف غير التربوي الذي يصدر من الابن مع التوقيع على وثيقة الالتزام التي يتحمل فيها ولي التلميذ – وذلك في حالة استمرار ابنه على هذه الحالة- كل العقوبات التي يمكن أن تلحق بالتلميذ، بالإضافة إلى العقوبات التشجيعية الناتجة عن مكافأة التلميذ المجتهد فهي تمثل عقابا غير مباشر للتلاميذ الآخرين.

وإذا لم تحقق هذه الأساليب أهدافها، وازدادت هذه التصرفات خطورة و انتشارا، عندئذ تلجأ المؤسسة إلى آلية أخرى من آليات العقاب و الردع وتتمثل في:

مجلس التأديب: والذي يستعمل كحل أخير بعد كتابة تقرير من طرف الأستاذ أو الإدارة حسب الطرف الذي يتعامل معه التلميذ، وذلك حسب المواد القانونية من القرار الوزاري رقم 778 المؤرخ في 1991/10/26 المتضمن نظام الجماعة التربوية في المؤسسات التعليمية والتكوينية و الذي يقضي بأن الإخلال بالنظام العام، أو بالقانون الداخلي

للمؤسسة يؤدي قانونيا حسب خطورة الحالة إلى مثول التلميذ المخالف أمام مجلس التأديب طبقا لأحكام المواد رقم 40، 50، 58، 63 من القرار الوزاري السابق.

وتصنف العقوبات التي يقرها المجلس عند ثبوت المخالفة لأحكام القانون وفقا لخطورة المخالفة إلى:

- ✓ **عقوبات من الدرجة الأولى:** الإنذار المكتوب أو التوبيخ إذ يحق للمدير استخدام هاتين العقوبتين دون استشارة المجلس.
- ✓ **عقوبات من الدرجة الثانية:** وتتمثل في الإقصاء المؤقت إلى ثلاثة أيام، الإقصاء المؤقت من 4 إلى8 أيام في حالة العنف اللفظي الحاد، العنف الجسدي حسب المادة 10 المذكورة سابقا.
- ✓ **عقوبات من الدرجة الثالثة:** الإقصاء من النظام الداخلي، الإقصاء من المؤسسة مع اقتراح التحويل إلى مؤسسة أخرى، الإقصاء من المؤسسة دون اقتراح التحويل إلى مؤسسة أخرى في حالات تشمل حمل السلاح الأبيض، الأدوات الخطيرة وهو ما تنص عليه المادتان 12، 13 من القانون الداخلي للمؤسسة التربوية.

رغم أهمية المجلس التأديبي كآلية ردعية في الحد من العنف عند التلاميذ، إلا أن سوء استعماله قد يؤثر سلبا على فعاليته، كأن يستعمل دون مراعاة نوعية الحالة وخطورة تطورها.

ب- العقوبات المادية: لقد بحث الفلاسفة والمفكرون في مجال التربية مسألة العقاب في المدرسة وخاصة العقاب المادي، وقد اختلف المربون حول هذه العقوبات بين من يحبذ استعمالها، لاعتقادهم في نجاعتها ودورها في توقيف سلوكات العنف، وبين من يرفضها لما تخلفه من آثار سلبية على عملية التعلم.

ومن خلال دراستنا الميدانية، تم استجواب المبحوثين عن مدى استعمالهم للآليات الردعية فتبين أن نسبة كبيرة تحبذ استعمال الأساليب الردعية العقابية، التي تظهر في استعمال العنف المادي والمعنوي، الإنذار واللجوء إلى المجلس التأديبي. – حيث تتوزع هذه الأساليب الثلاثة ما بين 09،10%، 76،13% و15,60%. ويبررون ذلك بان بعض التلاميذ ينظرون إلى أسلوب التوجيه والنصح على أنه ضعف وعجز من الأستاذ أو الإداري، لذلك يتمادون في هذه التصرفات اللاسوية. واستعمال الردع والعقاب حسب المبحوثين هدفه التوجيه والتأديب وليس العقاب من أجل الانتقام والإهانة [44].

وقد برز إشكال بين الباحثين حول مدى فعالية العقوبة المدرسية، خاصة أمام وجود منظومة قانونية تمنع استعمال العنف ضد التلاميذ، حيث ينص القرار 171/92 المؤرخ في 1 جوان 1992 على منع العقاب البدني كالضرب والشتم و كل ما من شأنه أن يلحق أضرارا مادية أو معنوية بالتلميذ، كما تنص المادة رقم 73 من القرار الوزاري رقم 778 على ما يلي:" يعد التأديب البدني أسلوبًا غير تربوي في تهذيب سلوكات التلاميذ، وتعتبر الأضرار الناجمة عنه خطأ شخصيًا يعرض الفاعل الموظف إلى تبعة المسؤولية الإدارية والجزائية التي لا يمكن للمؤسسة أن تحل محل الموظف في تحملها"[45]. وذلك باعتبار أن العملية التربوية الناجحة أساسها التحفيز والاحترام المتبادل بين التلميذ والأستاذ.

رغم الهدف المنشود من هذه القوانين والمتمثل في حماية التلاميذ وتعميم أسلوب الحوار والاحترام، وكذلك حماية الأستاذ والإداري من الوقوع في الأخطاء، إلا أنها في الوقت نفسه تقيد الفاعلين التربويين، وتجعلهم في موقف لا يجيدون فيه الدفاع

عن أنفسهم عند حدوث تجاوزات من طرف التلاميذ. إن كيفية تنظيم أو صياغة مثل هذه القوانين يجعلها تحيد عن تحقيق الهدف المرجو منها، مما يجعل التلاميذ يستغلون مثل هذه التعليمات للتطاول على الأساتذة والإداريين، لذلك فقد كان هذا القانون محل انتقاد سواء من طرف الفاعلين التربويين، أو الباحثين والمهتمين.

يتضح مما سبق أن ظاهرة العنف في المدرسة الجزائرية قد أخذت منحى خطيرًا، تمتد تأثيراته سواء على المدرسة أو المجتمع ككل، وهو ما استدعى تدخل عدة أطراف لمحاولة التقليل من هذه الظاهرة من خلال تسطير برامج وإصدار قوانين هدفها حماية الوسط المدرسي من الظواهر الخطيرة، غير أن ذلك أدى إلى طرح العديد من الإشكالات حول طبيعة هذه الآليات، إذ ما يلفت الانتباه هو أن أغلب الإجراءات التي تعتمدها المدرسة أو التي هي بصدد استعمالها يطغى عليها الطابع الردعي العقابي أي أن التدخل يكون بعد وقوع الحادثة، في حين أنه من المفروض التفكير في حماية المدرسة بكل مكوناتها من هذه الظواهر قبل وقوعها أي ضرورة تبني البرامج الوقائية.

والإشكال المطروح لا يتعلق فقط بطبيعة هذه الآليات، بل كذلك حول كيفية استعمالها من طرف الفاعلين التربويين، فأغلبهم يستعملها دون مراعاة الظروف والأولويات، خاصة في ظل غياب الكثير من الضوابط الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية داخل المجتمع، والتي قد تبرر إلى حد كبير الكثير من الممارسات العنيفة للتلاميذ – هذا لا ينفي وجود قلة من المبحوثين يستعملون هذه الآليات على مراحل وبعد محاولة دراسة الأوضاع المحيطة بالتلميذ وذلك حسب نوعية الحالة وخطورتها-. بالإضافة إلى أنه لا توجد متابعة مستمرة لكيفية تطور هذه السلوكات مما يمكن من تشخيصها والتقليل من خطورتها على الأقل، وكذا الاستعمال العشوائي و المؤقت لمثل هذه الآليات.

هذه النقائص وغيرها تؤثر سلبا على دور المؤسسة التربوية خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر مشروع أو إستراتيجية واضحة المعالم، لضبط وحفظ النظام داخل المدرسة كمؤسسة اجتماعية تعمل على إنتاج وتفعيل ثقافة السلم والانضباط بدلا من إنتاج ثقافة العنف والفوضى، تعتمد هذه الإستراتيجية على الرؤية المستقبلية لواقع الظاهرة، وبالتالي التخطيط لكيفية مواجهتها قبل تطورها. بالإضافة إلى اعتمادها على البعد الوقائي بالدرجة الأولى، ثم البعد العلاجي، أما اللجوء إلى الآليات العقابية الردعية فيجب أن يكون مرتبطا بسلسلة عقوبات واضحة ومحددة، تنتمي إلى مجموعة قوانين مترابطة، وفي نفس الوقت لابد من التمييز بين العقاب التربوي كوسيلة مساعدة وموجهة، والعقاب السلبي المبالغ فيه والذي يترك مضاعفات خطيرة.

إن التفكير في هذه الإستراتيجية بهذه المعالم والخصائص يتطلب دراسات معمقة لهذه الظاهرة تأخذ بعين الاعتبار تركيبتها المعقدة وبالتالي تعدد المداخل المنهجية والمعرفية لفهمها. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن دور المدرسة لا يكفي وحده للتخفيف من حدة العنف، فالظاهرة ظاهرة مجتمع وبالتالي فإن التقليل منها يتطلب تدخل جميع الأطراف: المدرسة والمجتمع المحيط بها سواء الأسر، وسائل الإعلام، المجتمع المدني كجمعية أولياء التلاميذ.....الخ.

الهوامش وقائمة المراجع:

1 الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، المجلد التاسع، دار صادر، بيروت، 1968، ص257-258.

2 إبراهيم أنيس، و آخرون، " **المعجم الوسيط**"، مجمع اللغة العربية، قطر، 1985، ص 631.

3- La rousse, **Grand dictionnaire de la langue française**, vol 7, paris, 1989.p 6489-6490.

4- Grawitz, Madeleine, **Lexique des sciences sociales**, 8e édition, Dalloz, paris, 2004, p416.

5 السكري، أحمد شفيق، **قاموس الخدمة الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 558.

6 عبد الناصر، حريز، **الإرهاب السياسي**، ط1، مكتبة مدبولي، ، مصر، 1996، ص 44.

7 إبراهيم، حسنين توفيق، ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه(17)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 1999، ص 42.

8 معتز سيد عبد الله، " **العنف في الحياة الجامعية: أسبابه ومظاهره والحلول المقترحة لمعالجته**"، منشورات مركز البحوث والدراسات النفسية، القاهرة، 2005، ص 37، 38.

9 ايسنارد، " **سيكولوجية الجريمة**"، باريس، 1963، ص 300.

10- Eric Debarbieux ,**La violence en milieu scolaire :état des lieux** , in http://cas .INRP.FR. DU 09 /05/2008 à 14 :00, p1

11- Gillioz.L, Définition de la violence.in : www.eurowrc.org/06.contributions/2.25/12/2002

12 بورنو، فيليب وآخرون، **المجتمع والعنف**، ترجمة إلياس زحلاوي، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1975، ص153.

13 -بلعادي، إبراهيم، **العنف: المفهوم و الأبعاد** ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول العنف و المجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10/09/مارس 2003، ص16.

14- Yves, Michaud, **violence et politique**, Gallimard, paris, 1978, p 20.

15 طه عبد العظيم حسين، " **سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 262.

16 -حويتي، أحمد، **العنف المدرسي** ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول العنف و المجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 10/09/مارس 2003، ص 235.

17 محمد محمد الشامي، "**المداخل التربوية لمواجهة العنف المدرسي: دراسة تقويمية**"، رسالة ماجستير، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، 2006م، في:

www.kfsc.edu.sa/does/journal،28/05/2008 a 10.

18 بولحبال، نوار مربوحة ، **الممارسة التربوية في المؤسسة التعليمية و إشكالية العنف المدرسي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد رقم 02، منشورات جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008 ، ص ص 148-173.

19 يحيا حجازي و جواد دويك،" **العنف المدرسي**" in:

www.pcc-ier.org/school violence-htm.11/9/2005, p 8

20- Debarbieux, Éric(2005), La violence en milieu scolaire", in: www.cndp.fr/revenue.vet/ns1/debarbieux hs1 jet.19/10/2005,p79-80.

21 صعب، إلين ، **التربية و التعليم و العنف المدرسي** "in:

www .Alkomate.net/vb/showthread.11/9/2005,p7.

22 روزاريو أورتيجا ريوز، " **عدم الانضباط أم العنف**"، ترجمة أسعد حليم، مجلة مستقبليات، عدد رقم 108، مجلد 28، اليونسكو ، ديسمبر 1998، ص 592.

23- Cécile, Carra. Faggianalli, Daniel, **Ecole et violences**, la documentation française, Paris, 2002, p20.

24 -علي سموك، **إشكالية العنف في المجال المدرسي الجزائري** ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الجريمة والانحراف، جامعة باجي مختار، عنابة، 2001/11/26، ص 20.

25 -الكنوني، عادل ، في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp.p5. (2009)

26 -حسين محمد الطاهر، **الأساليب التربوية الحديثة في التعامل مع ظاهرة العنف الطلابي**، إدارة التطوير والتنمية، وزارة التربية، الكويت، 1997، ص3.

27 -شوقي طريف، **علم النفس الاجتماعي**، مركز النشر بجامعة القاهرة، 1994، ص 122.

28 -عادل الكنوني، مرجع سابق، ص 2، 3.

29 -بولحبال، نوار مربوحة، مرجع سابق، ص 154.

30 -عادل الكنوني، مرجع سابق، ص 2.

31 – عبد المالك اشبهون، **العنف المدرسي: المظاهر، العوامل، بعض وسائل العلاج، ، مجلة فكر و نقد**، عدد 56، دار النشر المغربية، السنة السادسة، ، فيفري 2004، ص 92.

32 -شتيوي ربيع، سمايلي محمود، **العوامل المدرسية المؤدية إلى العنف لدى تلاميذ المرحلة الثانوية الجزائرية: دراسة حالة تلاميذ ثانوية، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، العددان 2 و3، منشورات جامعة جيجل (الجزائر)، جوان 2007، ص 86.

33 -بيار بورديو ، جان كلود باسيرون،" **إعادة الإنتاج : في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**"، ترجمة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص 428. نقلا عن علي اسعد وطفة، **مجلة إضافات**، العدد الخامس، شتاء 2009، ص 179.

34 -بيار بورديو، " **العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)**، ترجمة نظير هامل، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، لبنان ، المغرب، 1994، ص 7.

35- Bourdieu. P, passeron. j.c, **Les héritiers,** Edition de menuit, paris, 1964, pp 98-123.

36 -محمد السيد حسونة، محمد توفيق سلام، عادل عبد الله الشرقاوي، **العنف في المدرسة الثانوية: مشكلة تعرقل مسيرة التعليم والتربية**، الجزء الثالث، سلسلة الدراسات: المشكلات السلوكية في المؤسسات التربوية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2011، ص .89

37 -المرجع نفسه، ص ص 89_91.

38 -وزارة التربية الوطنية، **التعليمة الخاصة بالتصدي لظاهرة العقاب البدني و العنف اللفظي تجاه التلاميذ**، رقم 1881، م،ع،ب، 2012.

39 -بن حسان، زينة، **عنف التلاميذ و انعكاساته على التحصيل الدراسي** ، اكماليتي بارة لخضر و 05 جويلية 1962 بولاية قالمة نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، فرع خدمة اجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2007.، ص 214.

40 -إسماعيل، س، **شرطي أمام كل مؤسسة ومرافقون تربويون لحماية المتمدرسين**، الخبر، العدد رقم 5622، 30 أفريل 2009، ص 2.

41 -بن سالم، عبد الرحمن ، **المرجع في التشريع المدرسي الجزائري** ، ط3، دار الهدى، الجزائر،2000، ص 272

42 -وزارة التربية الوطنية ،**ثقافة السلم واللاعنف** ، سلسلة موعدك التربوي، المركز الوطني للوثائق التربوية، عدد خاص، الجزائر ، 1999، ص ص 19_25.

43 -شكور، جليل وديع ، **العنف و الجريمة**، ط1 ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1997، ص 98.

44 -بن حسان زينة، مرجع سابق، ص 214.

45 -بن سالم، عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 201-202.

" الآثار السلبية للعقوبة في المؤسسات التعليمية –العقوبة البدنية أنموذجا –

سميحة عليوات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص

قد يتحول العقاب عن أهدافه التوجيهية التأديبية إذا مورس بشكل غير مدروس، بحيث يتلقى التلميذ أنواعا عديدة من العقوبات البدنية _أهمها الضرب_ والتي تخلف في نفسه وجسده آثارا سلبية قد تحول دون رجوعه لمقاعد الدراسة إلى الأبد، ولا تتوقف الآثار السلبية على التلميذ فحسب بل قد لا يسلم منها ممارس الفعل العقابي نفسه(المدرس)، حيث تزيده توترا واضطرابا مما يضعف عطاءه وبذله، وقد تتعدى تلك الآثار فتمس كل أطراف المحيط المدرسي وهو ما قد يجعل أهداف العملية التعليمية لا تتحقق.

الكلمات المفاتيح: الضرب، العقاب، الآثار، العملية التعليمية، المحيط المدرسي.

Les effets négatives des châtiments de l'école

Résumé

La punition scolaire pourrait dévier de ses objectifs et s'avérer incorrecte si elle se pratique sans être convenablement étudiée par rapport aux objectifs du processus pédagogique, notamment quand l'élève est exposé à des châtiments corporels qui le poussent parfois à rejetter l'école et refuser d'y retourner. Ce type de sanction infligé à l élève freine également les capacités de l'enseignant qui devient angoissé et déstabilisé et détourne ainsi le champ scolaire de ses objectifs nobles, établis en relation avec la bonne éducation et les valeurs pour lesquelles ce champ est conçu.

Les Mots Clés: Punition scolaire, processus pédagogique, châtiment corporel.

The negative effects of school punishment

Abstract

Punishment is meant to be educational. It may however, if not well thought, drift away from its initial goals . Learners can be the victim of many physical punishments, like beating hich is the most severe of them and can have many negative effects on the learner motivation of learning; the teacher performance may also be affected as he is part of the educational process. Hence, the whole school sector which aims are to instill positive values and a know-how to learners becomes inable to promote them.

Keywords: Corporal punishment, educational process, ocean school

مقدمة:

يعد العقاب إفرازا لواقع اجتماعي معين بما يخلق هذا الواقع من قيم وتناقضات، فهو مبني على نسق اجتماعي تحكمه معايير وقيم اجتماعيه بل يعد امتدادا وتمثيلا لمختلف هذه القيم، ولقد أوجد المجتمع وسائله العقابية التي يمارسها بوجه كل من يخالف أو يحيد عن معاييره وقيمه و تعاليمه المتفق عليها ليحافظ على كيانه وعلى استمرار نظامه الاجتماعي، وليجبر المخالف على تقويم سلوكه وعلى التوافق والانتظام من جديد، ومن المعروف أن العقاب يتنوع حسب طبيعة الخطأ، وتقترن شدته بمستوى تلك المخالفة، والمدرسة هي جزء من هذا الواقع ومرآة عاكسة له أوجدها المجتمع وأسند إليها مهاما في غاية الأهمية، منها تحويل الأهداف الاجتماعية وفق فلسفة تربوية إلى عادات سلوكية تضمن النمو المتكامل والسليم للأجيال الناشئة، كما تساهم في تكيفهم وحاجات المجتمع المختلفة، فهي إذن كفيلة بأن تسهر على عملية تربية النشء، وصياغة العقول التي تأخذ على عاتقها صياغة المستقبل بحسب ما تزود به هذه العقول و تنشأ عليه.

ولقد أجمعت آراء المربين على سوء نتائج العقاب النفسي والبدني للتلاميذ في المدارس وما يترتب عنه من اضطراب في شخصية الطفل، وهو قادم إلى المدرسة لكي يكون شخصية متكاملة من جميع النواحي العقلية، النفسية، الجسدية، الانفعالية والعاطفية، ولكي يصبح فردا صالحا في مجتمعه، ولذلك نادى الغالبية العظمى منهم بمنعه في المدارس، وحجتهم أن بناء الشخصية لا يتم عن طريق الترويع والضرب والتجريح، وعلى رأس أولئك المفكرين ابن خلدون و ابن سيناء حيث اتفقا على أن القسوة المتناهية تعود الطفل على الخور والجبن والهروب من تكاليف الحياة...إلخ.

أمام كل تلك المعطيات أصبح من الضروري تشخيص مختلف الآثار السلبية للعقاب على المدرس باعتباره المسؤول المباشر في إيقاع العقوبات، وعلى التلميذ باعتباره متلقي العقوبة، وذلك بعد تحديد مفهوم العقاب.

أولا: تحديد مفهوم العقاب:

عالج كثير من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم موضوع العقوبة، وتبرز معانيه كالآتي:

أ- لغة: تشتق العقوبة من فعل **عاقب** و معناه **الأخذ بالذنب أو المدرك بالثأر**، وهي مأخوذة من **العقبى** إذ كان المعاقب يمشي بالموجزات له أثر عقابه، وتكون العقوبة بعقاب الذنب، إذ يعاقب الفرد بعد ارتكابه فعلا غير مقبول اجتماعيا وهو ما يصطلح عليه بالذنب، أي أن رد فعل من طرف المجتمع أو الهيئة المتخصصة في الردع يصدر بعد قيام فرد بذنب أو جرم ما ردعا له و تأديبا [1] .

ب- اصطلاحا: تباينت التعريفات حول مفهوم العقاب لارتباطه بعدد من التخصصات مثل: علوم التربية، علم الاجتماع، علم النفس والقانون، وقبل التعمق في الجانب الاجتماعي لابد من التعرض لمفهومه القانوني الذي لا يختلف كثيرا عن المفهوم الاجتماعي حيث تعرف على أنها" أذى يلحق بالجاني زجرا له".

أما من الناحية الاجتماعية فتعد العقوبة " نظاما اجتماعيا و أسلوبا من أساليب التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم حيث لازم العقاب المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور و هو أقوى آليات الضبط الاجتماعي"[2].

ويقسم العقاب من ناحية **الشكل** إلى: **عقاب بدني أو جسدي** ويكون بالضرب مثل: وضع جسم صلب بين الأصابع والضغط عليها أو شد الشعر

والأذن أو الركل بالأرجل أو المنع من الطعام أو التكليف بأعمال مرهقة...الخ، و**عقاب معنوي أو نفسي** و يكون بالإهانة أو التجاهل، أو جرح الكرامة بالتوبيخ و التشهير والشتم ،...إلخ.

وكما اتضح فإن العقوبة ترتبط بمفاهيم أخرى عديدة تشكل معا نظاما قائما بذاته مثل التعزيز السلبي، ويقابله في المعنى مفهوم **الثواب** و الذي يعرف على أنه " حالة من التجربة السارة التي يسفر عنها نمط معين من السلوك يصدر بفعل عوامل خارجية أو داخلية، من شأن هذه الحالة أن تكون عامل تشجيع على معاودة النمط السلوكي الذي أدى إلى بعض الرضى والسرور في نفس الفرد"، وهو أيضا مادي و معنوي[3].

ثانيا: الآثار السلبية للعقوبة البدنية على المدرس:

بما أن المدرس هو الطرف الأكثر احتكاكا بالتلميذ، ولذلك يعتبر المنفذ الأول للعقوبات، كما يعتبر من الأطراف المتأثرة سلبا بالعقوبات التي يمارسها، ومنها ما يلي:

1- الإصابة بخيبة الأمل [4] **:**

إن المربي- والدا كان أو مدرسا- هو أول من يحس بأن استخدامه للعقوبة البدنية لم يثمر، ولم يكفل له النجاح في مهمته التربوية، و يترتب عن ذلك إحساسه بخيبة الأمل، حتى ولو أوهم نفسه بأن المستقبل كفيل بتحقيق أمانيه، وقد يعود ذلك سلبا على كفاءته، حيث يفقد روح الابتكار والتجديد، فيعيد إنتاج معارفه كل عام ويفتر و تخور قواه العلمية ويصاب بالضعف على مستوى الإلقاء والتعليم بشكل عام، وذلك طبعا يؤثر سلبا على تحصيل التلاميذ، حيث أن الروح الانهزامية التي تنتج عن الإحباط الذي يعيشه المدرس ستضعف رغبته في العطاء، فيتلقى على إثر ذلك التلاميذ مادة معرفية ضعيفة مما تجعلهم يتخلفون عن باقي الزملاء من الأقسام الأخرى، ذلك أن العامل النفسي هو الدافع نحو الإنجاز والإبداع.

2- فقدان المكانة الاجتماعية:

إن المدرس الذي يشتهر بالعنف في الوسط التربوي يلقى معارضة الإدارة أو التلاميذ و أوليائهم أو بعض زملائه، و قد تتحول تلك المعارضة لدى التلاميذ و أوليائهم إلى تكوين صورة سيئة أو بناء موقف عدائي ضده، مما قد يقلل من احترامهم له ويجعله محل تشهير عندهم، كما قد تظهر لديهم نزعة الانتقام منه، و ذلك ما يفسر وقوع حوادث الاعتداءات على المدرسين، ثم إن استخدام المدرس للضرب خير دليل على فقدانه التحكم في زمام الأمور، واهتزاز صورة المدرس كمثل أعلى يقتدي به التلاميذ يساهم في فقدانه لمكانته داخل القسم بشكل خاص وداخل المدرسة بشكل عام، وذلك ما أكده **جليل وديع الشكور** عند ذكره لآثار العقاب، حيث رأى اهتزاز صورة المدرس كمثل أعلى بعدما يحس التلاميذ بالنفور منه [5].

3- الخصم من المرتب أو الفصل و التحويل من المؤسسة [6] **:**

قد يعاقب المدرس لتماديه في الضرب، و قد تتمثل العقوبة في الإنذار والتوبيخ والتحويل أو الخصم من المرتب إلى أن تصل إلى الفصل النهائي في حالات رفع الأولياء الشكاوى المتكررة بحقه، لأنه سيسيء إلى المدرسة و مهنة التعليم بشكل عام .

ولقد تعدت إحدى المدرسات بالضرب على ثلاث تلميذات حاولن على إثر ذلك الانتحار، ووقعت الوزارة خصم شهرين من راتب المدرسة، وخمسة عشر يوما من راتب المديرة، كما قامت مدرسة بضرب تلميذة ثم طردتها من المدرسة فتم خصم شهرين من راتبها وخصم شهرين من راتب المديرة

حسب تصريح بعض المستجوبين، كما قامت مدرسة في الابتدائي بدهن وجه تلميذة كعقاب لها، و تم خصم شهرين من راتبها.

4- صعوبة التعود على بديل عن الضرب :

يجد المدرس بعد خيبة أمله أنه ليس ثمة أمل في أن يعثر على بديل عن العقوبة البدنية للاستعانة به في تقويم وإصلاح شخصية التلاميذ، و من ثم فإنه يتمادى في الإيذاء مما قد يعرض التلميذ المعاقب للإصابة بعاهات مستديمة، وكلما أحس المربي بالفشل في العثور على طريقة أفضل من الضرب، فإنه يزداد تمسكا به وتماديا في استخدامه بل وتعميمه مع جميع من يقع تحت سطوته.

5- الإصابة بالتوترات النفسية :

إن الكثير من المدرسين الذين يعتمدون العقوبة البدنية يصابون بالاضطرابات النفسية مثل:الاكتئاب التوتر كرد فعل على خيبة الأمل في العثور على وسيلة أكثر نجاعة من الضرب، ولأنهم دائمو الانفعال نظرا لاحتكاكهم المتواصل مع التلاميذ فإنهم يصابون بالصداع الدائم وسرعة الغضب وقلة التحكم في النفس، و هذا ما أكده **مصطفى أبو سعد** حين ذكر آثار العقاب على المدرس حيث قال: مخاطبا (المدرس)" إن العقاب بشتى أساليبه لا يجعلك تركز على الحلول بقدر ما يكون شفاء للغليل أو إفرازا لتوتر ما..." [7].

من خلال ما تقدم من آثار سلبية تعود على موقع العقاب فإن الصحة النفسية للمدرس تتحدد وفق أساليبه في التنشئة المدرسية، فكلما ابتعد عن التعنيف و القسوة كلما وفر لنفسه جوا مريحا صالحا لعملية التعليم و التعلم وتوقيع العقوبات والعكس.

ثالثا: الآثار السلبية للعقوبة البدنية على التلميذ [8]

إن العقاب البدني والمعنوي له مساوئ عدة على التلميذ كل منها مرتبط بالآخر ارتباطا سببيا، نذكر منها ما يلي:

1- فقدان الثقة في النفس: إن استخدام الضرب في التربية لا يسمح للطفل أو المراهق من الوثوق في نفسه، بل يحمله على الشعور بالخوف والتشكيك في قدراته، بل إنه ينتظر إلى حين يحركه ويوجهه فرد ما من خارج نطاقه، فهو لا يصدر سلوكه برغبة وإرادة من جانبه، بل يكون سلوكه مجرد صدى لرغبات وإرادات الآخرين الذين يضغطون عليه، ويوجهونه إلى المناحي التي يريدونها له، وذلك يؤدي به عن الإحجام عن الأمور كلها ومن ثم التقوقع حول الذات والخوف من الخطأ و تلقي المزيد من الإهانات، فيركن إلى الابتعاد عن الصف ويكون حضوره بجسمه فحسب، مما يعيق تحصيله الدراسي ويساهم في إخفاق العملية التعليمية.

ولقد وصف " **والن**" حالة الأطفال الذين تعرضوا للتوبيخ اللفظي القاسي الذي جعلهم يشعرون بالنقص كحالة ملازمة لهم على الرغم من النجاحات التي أصابوها، حيث روى أحد التلاميذ تجربته قائلا:" لقد اعتبرت نفسي غبيا دوما و لم أكن أثق بقدرتي على الحصول على علامات عالية أو التوصل إلى إنجاز طيب في المدرسة، ... وهذا الشعور بالنقص قد تشكل حين كنت تلميذا في الصف الثالث، حيث كانت لي معلمة كنت أكرهها، إنها من النوع الذي يسخر من التلاميذ، وتنعتهم بشتى الصفات، وكانت تضحك من امتصاصي لإبهامي، وقد كانت تقول لي: أني شرير وغبي وغير قادر على إنجاز عملي، وقد أبقتني في الصف الثالث ثلاث سنوات متتاليات، وعلى الرغم من انتقالي إلى مدرسة أخرى فإني ثابرت على الشعور بأني غبي فلقد تعمق الشعور بالنقص في نفسي" [9].

إذا فالعقاب السلبي قد لا يجعل الفرد يقوم بأفعاله

عن قناعة، و إنما بتأثير الجماعة التي توجهه، وبذلك يصبح فردا مسلوب الإرادة لا يقدر قيمة نفسه ولا مدى مساهمتها في التأثير في الآخرين.

وقد يتولد عن ضعف تقدير الذات و فقدان النفس الطاعة العمياء للمدرس، فقد يطيع بعض التلاميذ مدرسيهم ويمتثلون لأوامرهم لا لشيء إلا لأنهم لا يرغبون في تخطي المشاكل بدلا من أن يكون الحافز في ذلك هو الرغبة في التعاون والعمل المشترك والاحترام المتبادل، وذلك لأنهم فاقدون لآليات التصدي للمشاكل وفاقدون للهمة[10].

2- عدم القدرة على التوافق الاجتماعي داخل الفصل:

إن العزل الذي يعيشه البعض من التلاميذ الممارس عليهم العقاب البدني يجعلهم لا يشاركون في الصف، وبالتالي لا يتزودون بالمعايير الاجتماعية الخاصة بالنظام التعليمي فيكونون أقل قدرة على التعبير، وبالتالي أقل قدرة على التوافق مع الآخرين، وذلك ما ينتج عنه هجر الدروس والتغيب المستمر، وإضافة إلى ذلك فإن التلميذ قد يفقد القدرة على التوافق مع الجو المدرسي ويتشكل لديه تناقض في السلوك، وقد يولد ذلك الملل والفشل الدراسي أو ثورة وتمردا، ولأن الطفل يتأثر بالاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وبطبيعة الجو الاجتماعي في الأسرة، فإنه لما يجد مدرسا قاسيا يلجأ للعقاب، فإن ذلك النمط التسلطي للمدرسة يصطدم بما اعتاد عليه في المنزل [11].

3 - كره المدرسة و المدرس والتغيب عن الدروس:

لكل فعل رد فعل والطفل أو المراهق عندما يجدان أنهما أضعف من أن يردا على ضرب الكبير لهما بضرب مماثل، فإنهما يوجهان الانتقام إلى السبب الذي يسبب لهما ما يحسان به من ألم، وما يستشعرانه من خوف، فيجدان أن العلم والتعليم والمدرسة والمدرسين هم المصدر الذي تسبب فيما يعانيان منه، و من ثم يرغبان في الانتقام، ويكرهان الكبار عامة و يعلنان عما سوف ينتقمان به منهم عندما يكبران، و قد يقدمان على حرق و إتلاف كل ما يذكرهما بالمدرسة والمدرسين حتى بعد أن يكبرا. وتختلف أسباب هذه المشاعر فمنها ما يكون نتيجة الإساءة النفسية من المدرس أمام الزملاء، أو التكليف بأعمال فوق الطاقة و أن يشعر التلميذ بأنه مظلوم...إلخ.

وقد تعد عملية التقويم مشكلا لدى التلميذ يكون سببا مباشرا في مشاعر الكره الذي يحملها للمدرسين أيضا، فقد تبين من استطلاع قامت به جريدة الخبر مع المتعلمين أن نسبة **51.86%** من المستجوبين لا يحصلون على العلامات التي يستحقونها، وهو ما ولد لديهم الإحساس بالتمييز... إلخ، كما قد يكون تصريح المدرس بكرهه لوظيفة التعليم سببا في كره التلميذ للمادة وللمدرس وللمدرسة عموما، فحسب الاستطلاع نفسه فإن نسبة**14.81%** فقط من المستجوبين يرغبون في الالتحاق بسلك التعليم الذي فقد قداسته واهتزاز مكانة المدرس الذي فقد الرغبة في ممارسة هذه الوظيفة [12].

والغياب عن المدرسة مشكلة عويصة تواجه المدرسة في الوقت الراهن، و لها أثر خطير على التلميذ، ويمكن أن تكون المشاكل التي تواجه التلميذ داخل الفصل سببا فيها، فالتلميذ الذي يتعرض للعقاب المستمر- لاسيما إن كان متعسفا- وسواء كان من المنطوين أو المتمردين سيكره تدريجيا كل ما يتعلق بالمدرسة، و يعجز عن التوافق مع مدرسه وزملائه فيشعر بالضيق والضجر ويحس أنه دون زملائه قيمة وغير مرغوب فيه، فيلجأ إما إلى التشويش وإحداث الفوضى، أو التفكير في طريقة

تريحه من هذا الجو الذي صار سجنا له، فيلجأ إلى الانقطاع الجزئي بكثرة التغيب.

ولقد صور ذلك **خالد إسماعيل غنيم** حين وصف ذعر التلميذ من المدرس القاسي ومحاولة الهروب من عصاه من خلال التغيب فقال: " عندما يلاقي التلميذ معلما بجسم ضخم يقف أمامه صارخا أحيانا متبرما ساخطا بيده عصا طولها متر، يخاف الطفل ويخشى المجابهة و يفكر في التغيب عن المدرسة وربما ترك المدرسة..."[13]

إذا الأسلوب القاسي يجعل التلميذ يتغيب لأن المدرس لا يفقه قوانين التعليم، فقد نادى "**ثورنديك**" بضرورة تطبيق أشهر قوانين التعليم في أوائل هذا القرن، وهو" **قانون التشويق**" أو قانون"**الانشراح**"، وفحواه أن الفرد إذا ما اقترن عمله بما يشرح صدره كالثواب تمكن هذا العمل في نفسه ورسخ في ذهنه، أما إذا اقترن بما ينقبض له كالعقاب فإن هذا العمل لا يتمكن في نفسه و لا يرسخ في ذهنه، وذلك على اعتبار أن الفرد يميل دائما إلى ما يثيره، وهذا تماما ما ينطبق على التلميذ الذي تحول الجو الدراسي لديه إلى جو مكهرب ومنغص لتعرضه للعقاب فيفضل الانسحاب منه بالتغيب أو الانقطاع الكلي[14].

ولقد تطور هذا القانون في السنوات الأخيرة واقتصر العلماء فيما يتعلق بالانشراح والثواب، حتى أن ثورنديك نفسه أقلع عن الشق الثاني المتعلق بالانقباض والعقاب، بعد أن تحقق بالتجارب أن العقاب لا يحمل المعاقب على تجنب العمل الذي يعاقب من أجله.

وفي دراسة لـ **أبو العباس وديب** عن ظاهرة الغياب عن المدارس المتوسطة بالكويت وجد أن هناك عوامل عديدة تؤثر في غياب التلاميذ و هي:

* المعاملة القاسية لبعض المعلمين والتمييز في المعاملة، و هي جميعها آليات من العقوبة التي قد يعتمدها المدرس وفق درجة الفعل الخاطئ الذي يرتكبه التلميذ، وأيضا حسب الحالة النفسية للمدرس...إلخ [15] .

وقد أضاف **أحمد عبد المجيد الصمادي** محللا لسلوك التغيب عند التلاميذ تحليلا نفسيا فقال: "سلوك التغيب والهروب من الجو المدرسي هو السلوك المضبوط لتجنب وتحاشي الألم، هذا الهرب يكون هروبا نفسيا يتمثل في عدم الانتماء والشرود الذهني داخل غرفة الصف، وقد يتعدى ذلك إلى الهروب الجسدي الذي يتمثل في الغياب عن المدرسة أو الخروج مبكرا إلى عالم العمل" [16] .

كما بين"**والن**" في دراسة له و بالضبط عن سؤاله لمجموعة من الأطفال العاملين بالشوارع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12-15 سنة عن أسباب تركهم للمدرسة فأجاب **64%** منهم أن المدرسين كانوا السبب الرئيسي في ذلك، وذلك من خلال ما كان يصدر منهم من نعوت سيئة وأوصاف مهينة ناهيك عن القسوة و الشدة في التعامل[17] .

وما يشجع غياب التلاميذ إضافة إلى كره الجو المدرسي عموما هو عدم تعاون الأولياء مع المدرسين، حيث أكد المتعلمون في استطلاع لجريدة الخبر ذلك، إذ بلغت نسبة استجابة الأولياء للاستدعاء الخاص بالغياب **37.67%** وهي استدعاءات تفرض الحضور [18].

إذا فالعقاب السلبي يجعل التلميذ ينبذ المدرسة فيفكر في الغياب، كما أنه قد يوصل التلميذ إلى عقوبات قد تصل إلى الفصل النهائي من المدرسة، وسيصطدم بعالم الفساد والانحراف إن لم يجد من يوجهه، فالعلاقة قوية بين العقاب البدني وجنوح الأحداث.

4- توليد السلوك العدواني:

ذكرت سامية كفيري أن الإفراط في استخدام العقاب البدني على وجه الخصوص يؤدي إلى اضطرابات ومشكلات سلوكية عديدة لدى الأطفال بشكل عام والتلاميذ بشكل خاص، فيخلق شخصيات عدوانية مضادة للمجتمع ولكل مصادر السلطة واتجاه العالم الخارجي كله، فيسلك التلميذ سلوكا سيئا مثل: النفاق والعنف، ويحاول إزعاج المدرس المتسلط ويخالفه **(19)**، فضلا عن أنه يقتل كل طاقات الإبداع من تلقائية ومبادرة واستقلالية، نظرا لانخفاض درجة تقدير الذات لديهم على حد تعبير **عبد الرزاق السيد**، فتكون لهم الرغبة في الخروج عن القواعد العامة، و نوبات عنيفة للغضب، والرغبة في أخذ ممتلكات الغير فيحسون بالدونية ويقررون الانسحاب **(20)** .

وينتج عن أسلوب القسوة الذي يتبعه المدرس المستبد أحد السلوكين: **العدواني أو الانطوائي**، ففي حالة اصطدام أسلوب القسوة مع شخصية قوية نشأت على قيم الحرية والتعبير فغالبا ما يخلف ذلك عنادا ناتجا عن انفعال شديد، وفي حالة العكس أي اصطدامه (الأسلوب القاسي) بشخصية ضعيفة انهزامية متعودة على الصمت والإنصات ينتج عن ذلك حالة خضوع واستسلام شديدين، وكما هو ملاحظ فكلا ردي الفعل الأول(العدائي) والثاني(الانطوائي) هي انفعالات غير سوية تحول دون السير الحسن للعملية التعليمية و كذا التربوية، و إذا دققنا في الأمر فإن الانفعال العدائي هو الغالب، ذلك أن الزمرة الثانية التي تتمظهر بالخضوع يكون ذلك سلوكها في حضرة القائد الأوتوقراطي فقط، وفي حالة غيابه يلجأ الأطفال أو التلاميذ إلى التنفيس من ضغط المدرس في شكل سلوك تخريبي تدميري، مثل الاعتداء على أثاث القسم أو على الزملاء، لاسيما الذين يحضون بمعاملة خاصة من المدرس، وقد يتحول الأمر إلى كرههم أيضا، ويكون ذلك محاولة لإثبات الذات والاعتزاز بالنفس والاندفاع نحو الاستقلال **(21)** .

كما أنه على إثر إيمان المدرس بأن التعلم لا يكون إلا بالعنف والقهر، وقيامه بمجموعة من السلوكات التي تثير حفيظة التلميذ، فقد يلجأ هذا الأخير لارتكاب أعمال عدوانية، ومنها: التسلط المفرط في المعاملة، التثبيط من عزيمة التلاميذ لأنهم لا يفهمون إلا بالعنف، الحط من قيمتهم أمام الزملاء، و مثل هذه التصرفات تنمي روح الحقد والانتقام في نفوس التلاميذ وتتجسد في شكل عدواني، مثل تكسير الأثاث المدرسي أو الكتابة على الجدران أو السرقة أو الشجار مع المدرس أو التلاميذ.

ويؤكد كل ذلك: **جابر عبد الحميد جابر** حين قال: " العقاب الذي يقوم به صاحب السلطة كثيرا ما يؤدي إلى مقدار أكبر من السلوك العدواني" **(22)**. وأضافت **رائدة سالم** أن الطفل المعاقب يستغل فرصة لإطلاق طاقاته المكبوتة بالعدوان على المجتمع، وقد يؤدي به ذلك إلى ارتكاب جريمة تضعه تحت طائلة العقوبات الخاصة بالأحداث**(23)**.

والعقاب البدني يكشف للتلميذ عن أسلوب التعامل الذي هو في طبيعته عدواني، ومن ثم يقف المدرسون بأسلوبهم ذلك قدوة عدوانية يحاكيها تلاميذهم، و قد تكون حجة المدرسين في توقيع العقاب البحث عن مصلحة التلميذ، لكن في الواقع العقاب الذي يعود سلبا على نفسية التلميذ أو جسمه لا يكون في صالحه مطلقا، و ذلك ما أكدته "**إديل فابر**" حين تتحدث عن تجربتها في الفصل الدراسي، فحول عبارة" إننا نقوم بذلك لمصلحتكم" والتي يرددها

مدرسوها، كتبت تقول" لا زلت أتذكر ما كنت أشعر به و أنا صغيرة عندما أستمع إلى تلك الكلمات، أستطيع أن أؤكد أني لم أتعلم أي درس نتيجة العقاب، ولم يجعلني العقاب أفكر مرة في أن يتحسن أدائي في المستقبل، أتذكر فقط أني كنت أشعر بالغضب وأتخيل أني أنتقم منهم، سوف أنتقم منهم حتى يتوقفوا عن إيذائي، وسأفعل ما نهوني عنه مرة أخرى، ولكنهم في المرة القادمة لن يتمكنوا من الإيقاع بي" **(24)** .

هذا القول يبين أن العقاب يولد الشعور بالعداء والرغبة في الانتقام لدى التلاميذ، بل و يعلمهم أساليب المراوغة والخداع ليتمكنوا من الإفلات من العقاب.

وبالتالي فإن العقاب البدني بشكل خاص قد يرهب التلميذ لوقت محدد، لكنه في الوقت نفسه يكون له سلوك عنيف، ولذلك اعتبره **كارل سميث (25)** سلاحا ذو حدين، فكلما تكرر السلوك العنيف من قبل المدرس كلما ظهر سلوك مماثل لدى التلميذ، فلقد أكدت الدراسات أن السلوك العنيف يزداد تدريجيا في سلسلة المواقف **(26)**.

لكن نجد في المقابل أن أسلوب التسامح المفرط يقلل من شعور الطفل عموما بالخوف من العقاب، كما يقلل من شعوره بالذنب، و بالتالي يقل امتناعه عن مواصلة سلوكه العنيف، و يعتبر الطفل بذلك اتجاه التسامح والقبول من الكبار كضمان للإذن بإظهار السلوك العنيف، وذلك ما أكدته الدراسة نفسها.

5- قتل الاستعدادات و المواهب و تبديد الطاقات:

يقول **يوسف ميخائيل أسعد** عن خطر الضرب على قدرات وطاقات الطفل: " إن ألد أعداء الاستعدادات والقدرات والمواهب ما يشيع في القلب من خوف، وذلك نتيجة استخدام الضرب في التربية والتعليم والتدريب، من هنا فإن الجريمة الشنعاء التي يمكن أن يقترفها الوالدان أو المدرسون هي استخدام الضرب في علاقاتهم بالناشئة، فهم يعملون بهذا على حرمان الفرد والمجتمع من الكنوز النفيسة المخبوءة في شخصيات من يستخدمون معهم الضرب، مما يحمله في إطاره من إرهاب وتخويف"**(27)**.

كما أن الطاقة الذهنية للطفل التي كان بإمكانه استثمارها في التعويض عما قصر فيه، تستهلك في البكاء أو المعاناة من الألم أو في التعبير عن مشاعر الكراهية والأحاسيس الانتقامية والبحث عن الوسائل التي تمكنه من تجنب الضرب مستقبلا.

6- الإصابة بالأمراض النفسية:

يصاب التلاميذ الذين يتعرضون للعقوبة البدنية بأمراض نفسية منها**(28)**:

* **القلق:** وهي حالة عدم ارتياح نفسي و جسمي يتميز بخوف مستمر و شعور بعدم الاطمئنان، ولقد رأت **كارين هورني** أن الطفل الذي يشعر بالعدوان أو القسوة أو التوتر أو مشاعر الكراهية يفقد قدرته على التوجه للآخرين، لأنه يخاف فقدان الحب.

* **الاكتئاب:** وهو مرض نفسي يصيب التلاميذ الذين يتعرضون لعقاب بدني أو نفسي شديدين، فيفقد الثقة بنفسه والآخرين، ويفقد الإحساس بالمتعة والمرح .

* **العناد** إن العناد سلاح يستخدمه التلميذ دفاعا عن نفسه ضد من يقوم بعقابه، فحينما يرى المدرس حريصا على إحضار التلاميذ لأدواتهم و كتبهم، لا يبالي ولا يهتم فلا يحضرها، وبالتالي فالأمر الذي يطلبه المدرس يخالفه التلميذ المعاند ليغيض مدرسه، وقد يتعرض التلميذ مرة أخرى للضرب لكنه لا يبالي، فالمهم أن يغيض المدرس ويخالف أوامره، و يتلهف لرؤيته في قمة ثورته، و هذا السلوك وليد عقد نفسية كونها الضرب في وجدان التلميذ، وقد

تكون لا شعورية.

***الكبت:** يشعر التلميذ المعاقب – لاسيما بدنيا– بالتردد أحيانا والخوف والجبن، فالتلميذ الذي يتعرض للعقاب يبدو ذليلا منطويا، فإذا أحس بأي حركة من المدرس قريبة منه ينكمش و يضع يديه على وجهه أو رقبته لأن ذلك يتم بإحساس داخلي منه (الخوف) حيث يتوقع الصفع أو الضرب، وقد يفعله دون وعي منه.

7- ضعف التحصيل الدراسي:

إن ما يتعرض له التلميذ من آثار سلبية للعقوبة تجعله لا يتوافق مع الجو المدرسي، ومن ثم يكره المدرس و المادة والمدرسة، و ما يساعد ذلك بما يظهر من أمراض نفسية، يقلل طاقته و يبددها ويقتل روح الابتكار والمناقشة والمشاركة، و كل ذلك يعود سلبا على النتائج التي يتحصل عليها، حيث بينت دراسة "**كارويل**" سنة 1990 عن المعدلات المئوية لاستخدام العقاب بين مجموعات طلابية محددة تبين أن لاستخدام العقاب مردود سلبي على التحصيل الدراسي للتلاميذ، و تتبعت النتائج من خلال الدرجات التي تحصل عليها التلاميذ خلال العام الدراسي، فاتضح أن التلاميذ الذين يتعرضون للعقاب تنخفض درجاتهم في المواد الدراسية التي تلقوا عقابا من قبل مدرسيها، و من ثم فإنه يوجد ارتباط بين تقبل التلاميذ للمادة الدراسية و المدرس الذي يقوم بتدريسها، وبين المستوى التحصيلي لهم**(29)**.

وإذا ما أردنا الوقوف على آثار أكثر العقوبات تداولا بين المدرسين، فيمكن حصر آثار كل من الشتم، السخرية، التهديدات، تحميل التلميذ ما لا يطيق من أعمال و أوامر، التأنيب و اللوم كعقوبات نفسية، ثم الضرب كعقوبة بدنية في ما يلي **(30)**:

أ- الشتم: إن الشتم كمظهر نفسي للعقوبة له آثار سلبية واضحة على التلميذ، ويتضمن ذلك عادة تلفظ المدرس بكلمات وأوصاف سلبية تجرح معنويات التلميذ، وقد يقتنع هذا الأخير بتلك النعوت والأوصاف فتنعكس في سلوكه، إضافة إلى أن الشتم يعلم التلميذ البذاءة و سوء الخلق، ويجعله ضحية لآفات اللسان.

ب- السخرية: إن السخرية كسلوك عقابي تعود بآثار سلبية على التلميذ وحالته النفسية والانفعالية، فهي بما تتضمنه من ضحك واستهزاء تفقد التلميذ ثقته بنفسه، كما تقنعه بعدم قدرته على التخلي عن سلوكه المزعج...إضافة إلى أنها تحطم معنوياته وتضعف كيانه، وقد تجعله منطويا على ذاته بعيدا عن التفاعل مع محيطه بشكل إيجابي مستقل، وقد تجعله غير متحكم في أفعاله ثائرا منتقما.

جـ- التهديدات: إن التهديدات بكل أنواعها (المباشرة وغير المباشرة، اللطيفة والعنيفة) لا تساهم في حل المشكلات أو إبعاد الطفل عن السلوك المزعج، وإن بدا أنه يتركه فإن ذلك يكون بشكل مؤقت، كما يكون بدافع الخوف من التهديد لا من خلال قناعات ومعتقدات ودوافع داخلية.

د- التكليف بأعمال إضافية: إن المدرس قد يلجأ إلى هذه العقوبة غير المباشرة من خلال كثرة الأوامر والواجبات، لاسيما إذا كانت دون إقناع، فهي سلوك سلبي يحول التلميذ إلى آلة لتنفيذ الأوامر، كما تجعل منه شخصا انقياديا مستسلما لا كيان له.

هـ- التأنيب واللوم: إن كثرتهما توغر قلب التلميذ وتفكك العلاقات والروابط بين المدرس وتلميذه، وتبعد القلوب وتقتل المشاعر الإيجابية من الطرفين.

و- الضرب : إن للضرب مساوئ لا حصر لها على الرغم مما قد يعود به من إيجابيات فورية ما تلبث أن تزول، نوجزها في ما يلي:

* **الضرب مناف للحرية الفردية:** إن استخدام الضرب كوسيلة من وسائل العقاب مناف للحرية الفردية، فسلوك الفرد مبني في الأساس على مبدأ المحاولة و الخطأ، فالطفل لا يستطيع تعلم السلوك غير الصحيح إلا إذا أخطأ، وهنا تنصب مسؤولية المدرسين والوالدين على تقويم السلوك بالتوجيه اللين.

* **الضرب حل مؤقت:** الضرب يخفي السلوك ولا يزيله، ذلك أنه لا يؤثر في العوامل التي تتسبب في إحداث السلوك الذي يريد المربي القضاء عليه، بل يؤثر فقط في النتائج التي تؤدي إليها تلك العوامل فهو يشبه المسكن الذي يخفف من المرض لكنه لا يقضي عليه.

* **الضرب يساعد على تنمية المراوغة و الكذب:** الضرب يقضي على المظاهر السلوكية الخارجية التي لا تعجب المربي، ولذلك يحاول الطفل جاهدا إرضاء الذين يضربونه فيلجأ إلى الخداع و المراوغة بإخفاء السلوك غير المرغوب فيه وما أن يختفي أو ينشغل يعود إليه، وهو بذلك يلعب أدوار الممثل وهذا السلوك سمي بالازدواجية السلوكية **(31)** .

وفي ذلك يقول **هايم جي جينوت:**" لا يشكل العقاب رادعا عن السلوك، إنه فقط يجعل الطفل أكثر حذرا عند ارتكابه جريمته التالية وأكثر براعة في إخفاء آثارها، وأكثر مهارة بالإفلات بفعلته، وعندما يعاقب فإنه يعزم أن يكون أكثر حرصا في المرة القادمة، وليس أكثر استقامة أو تحملا للمسؤولية" **(32)**.

بالطبع هذا الكلام يبقى نسبيا يصدق بدرجات متفاوتة، ويتوقف على طبيعة شخصية الطفل و كذا طبيعة العقوبة وكيفية تطبيقها، إلا أنه لا يمكن إنكاره.

* **تأثير الضرب يقتصر على المظاهر الحركية فقط:**

إن استجابة الطفل لما يقع عليه من ضرب لا يتعدى الجانب الحركي الخارجي، أما باقي مناحي السلوك فلا تتأثر ومنها الجانب العقلاني، الوجداني والإرادي، و حتى إن تأثرت فسيكون ذلك بشكل مؤقت، وبعد انتهاء العقوبة فإن الآثار التي نجمت عنها سرعان ما تتلاشى و يعود الحال إلى ما كان عليه، ذلك أن الطفل غير مقتنع به، فالغالبية العظمى من الذين تعرضوا للضرب من معلميهم قد كرهوا العلم و لم يقتنعوا بأهميته، كما كرهوا المدارس وبيئتها ساءت العلاقة بينهم و بين مدرسيهم، ومن ثم فقد أفضى بهم الضرب إلى التوقف عن التحصيل العلمي.

وبالتالي يخفق الضرب كوسيلة دافعة، أي أنه يخفق في توجيه السلوك ما لم يصحبه التوجيه الإيجابي، كما أنه يعرقل تكوين علاقة إيجابية بين المعلم والمتعلم، وكل هذا التعنيف يجعل العملية التعليمية فاشلة حيث لا يستطع المعلم إيصال المعارف، كما لا يستطيع التلميذ كسبها.

* **الضرب لا يفلح مع جميع الأطفال:** إن الضرب لا يفلح مع جميع الأطفال، فالشديد الحساسية منهم ليس في حاجة لإيقاع الألم بجسده حتى يحس بالخطأ، ويكتفي بالإيحاء له عن طريق تقطيب الحاجبين مثلا.

* **الضرب قد يؤدي إلى الجرح أو تعطيل عضو:** بالنسبة للأثر العضوي الجسدي للضرب فقد يتراوح بين الإصابة بالإغماء، الجرح وإسالة الدم، تكسير عظم، تعطيل وظيفة عضو، وقد تصل درجة ذلك إلى محاولة الانتحار، فلقد تعرضت تلميذة في الطور الابتدائي إلى الضرب على مستوى القفا من طرف مدرستها جعلها لا تستطيع المشي مدى الحياة

(33).

والإصابة بالعاهة هي في حقيقة الأمر قتل لجزء من الجسم كما أنها قتل لشخصية المضروب أيضا، والكثير من العاهات لا تظهر لأن العاهات نوعان:

*عاهات ظاهرة للعيان منها فقء العين أو قطع جزء من الأذن، أو بتر ذراع.

*عاهات غير ظاهرة منها إصابة الأذن من الداخل بسبب الضرب بالكف على الوجه فوق الأذن، أو إصابة المخ بتلف نتيجة الضرب على الرأس**(34)**.

وهذا النوع من العقاب أدى إلى القتل النوعي و حتى القتل الحقيقي باسم التربية.

ويمكن اختصار كل تلك الآثار التي لا تلبث أن تؤثر سلبا بطريقة غير مباشرة على الأداء التربوي للطرفين، على النحو التالي:

1- يفشل العقاب كوسيلة دافعة للتحصيل، أي أنه يخفق في توجيه سلوك الفرد ما لم يصحبه توجيه إيجابي.

2- يعرقل العقاب الشديد التلميذ عن تكوين علاقة موجبة بين المدرس والتلميذ، و يحول دون توحده مع مدرسه.

3- العقاب الشديد يجعل التلميذ يكف عن المحاولة والتجريب و يعيق عمليات المناقشة و التعبير، مما يجعل التلميذ يلعب دور المستمع الخائف، و يشل حس المبادرة الفردية لديه و يكبت كل استعداد للتعلم والاستفهام والإبداع، و من ثم يتم الحكم الجائر على التلميذ غير المشارك بالضعف.

4- يساهم العقاب غير المدروس في اهتزاز المثل الأعلى و يشوه الصفات المستحبة التي يجب أن تكون مجسدة بتصرفات المدرس.

5- العقاب غير الموضوعي يحبط التلميذ و يجعله يعيش أجواء الرعب مما يربك دينامية الاتصال بين المدرس وتلاميذه، و يظل هذا الرعب يرافق الأبناء حتى في المنزل طالما أن الأهل مستعدون لتهديد الطفل بالمدرسة .

6- قد ينفذ التلاميذ المعاقبون سلوكا غير مقبولا يكون بمثابة ردود فعل (أحيانا تكون هستيرية)، أو القيام بحركات كاريكاتيرية تجعل المدرس فرجة للتلاميذ، مما يؤدي إلى تراكم الأخطاء التربوية.

7- يؤدي توقيع العقاب المستمر إلى شحن الصف بأجواء التوتر والانفعال، مما يؤدي إلى اضطراب واختلال في الوضعية التربوية.

8- يجعل العقاب التلميذ ينفر من المدرس لأنه مصدر خوف، و تفتر العلاقة بين الاثنين، و يعقب ذلك كراهية للمادة بسبب عدم فهم ما يعطى فيها، والخوف من الاستفسار عن أمور غير مفهومة مما يوصله إلى الفشل فيها، وبفعل الخوف والفشل المتراكمين يصبح الهروب من المدرسة أو التسرب النهائي أمرا محتملا جدا.

9- العقاب يوسع الهوة بين التلميذ وباقي زملائه، كونه وصف بالكسول وغير المجدي..إلخ، فيتحفظ زملاؤه في التعامل معه و قد يقاطعوه، أو يقاطعهم التلميذ المعاقب لأنهم محل إعجاب المدرس واهتمامه، أو لأنهم سخروا منه وأعانوا المدرس على تحقيره.

10- ممارسة العقاب القاسي يضغط على التلاميذ مما يولد الفوضى عند مدرس على حساب مدرس آخر، كما يتشكل لدى التلاميذ قاموس لغوي مرفوض تربويا نتيجة أجواء الترهيب والتعنيف.

11-إن لجوء المدرس إلى العقاب (النفسي أو البدني) في حد ذاته إشارة إلى عدم أهلية المدرس وإشارة إلى فقدانه لأساليب التعامل الناجحة.

12- يساهم العقاب في إكساب التلميذ صورة ضعيفة عن ذاته تولد لاحقا العجز و الدونية مما يدفعه إلى أن يعوض عن قصوره بممارسة أسلوب السيطرة

والتسلط على من هم أضعف منه، أو يجعله فاقدا لثقته بنفسه معزولا منطويا، في حين أن نجاح العملية التربوية تتطلب تلميذا سوي الشخصية.

3- الآثار السلبية للعقوبة البدنية على العملية التعليمية: (35)

إن ما يلحق بالمدرسين من إحباط وعدم الحماس للتدريس جراء تصرفات بعض التلاميذ التي تنم عن كراهيتهم للمدرسة وعدم الرغبة في التعلم، يجعلهم يميلون للتخلص من كل ذلك باستعمال أساليب التشدد والصرامة، وقد يتناسون أن مثل هذه الإجراءات المتعصبة قد تعيق العملية التعليمية، ذلك أن إتباع أسلوب الشدة والعنف مع الطلبة لدفعهم للتعلم يولد لدى هؤلاء رد فعل معاكس، خاصة إذا ما استخدم العقاب البدني، وقد يرون في أسلوب المدرس القاسي معهم عائقا أمام قيامهم بواجبهم، فيلجأون إلى السلوك غير المقبول كالغش في الامتحانات وإشاعة الفوضى داخل الصف، الأمر الذي يصرف جهود المدرس وطاقته عن معالجة ذلك بدلا من استغلالها وصرفها على تعليم التلاميذ، وفي هذا تدمير للعملية التعليمية.

وإذا ما استمر الوضع كذلك فإن الأمر يتحول بين التلميذ ومدرسه إلى صراع شخصي يتم بطريق مباشر أو غير مباشر، بحيث يحاول كل طرف الفوز على الآخر، ويصبح الأمر التربوي والتعليمي هامشيا في نظر الطرفين، وعندها يتخذ الصراع شكل دائرة مغلقة، فالتلميذ يكثر تمرده وعصيانه ويقل تعلمه وإنجازه الدراسي والمدرس تشتد غلظته وقسوته، وبذلك يصبح التعلم والتعليم أمرا ثانويا إزاء هذا التحدي، ويساهم كل ذلك في فتور العلاقة بين الطرفين .

4- الآثار السلبية للعقوبة البدنية على المحيط المدرسي:

لا أحد ينكر أن للعقاب آثار سلبية تمس ممارسها ومتلقيها بالدرجة الأولى، كما تؤثر في المحيط المدرسي بشكل عام، فلقد أصبح للعقاب فلسفة جديدة في مدارسنا اليوم نتيجة تنامي ظاهرة العنف المدرسي، والتي أصبحت متسعة النطاق، فالعنف الذي يمارسه المدرس يولد عنفا آخر لدى التلميذ وهذا الأخير يحاكي سلوك العنف مع زملائه والمساعدين التربويين والمراقبين والموظفين وحتى مع الحارس، والذي يشجع على ذلك كله هو ابتعاد المناهج والأساليب التعليمية الحديثة على الاعتدال، فلم تعد آثار العقاب تقتصر على التلميذ فحسب، وإن كان هو المتضرر المباشر، وأصبح المساعدون التربويون والمراقبون و حتى المدير، ضحايا لأشكال العنف النابعة من التلاميذ وأوليائهم، و لقد أصبحت هذه الظاهرة مبعث قلق عند عمال القطاع التعليمي. ولقد نشرت جريدة الخبر مقالا عن هذا الموضوع تبين فيه تفاقم هذه الظاهرة بـ ولاية معسكر(36) وأرجعت السبب في ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الأولياء لا يقتنعون بما ينسب لأبنائهم من أخطاء وينكرون ما قاموا به، ويصفون المدرسين بشكل خاص والمدير والمراقبين بالظلم، لاسيما إن كان العقاب الذي تلقاه التلميذ أكبر من حجم الخطأ في نظرهم، أو كان عقابا بدنيا خطيرا ترك آثاره، فهنا الكل سيتعرض للعقوبة من قبل التلميذ و أهله، حيث قد ينتقل العنف على المدرس أو الموظف...إلخ إلى خارج المدرسة، فيتابعون بالقذف بالحجارة أو الضرب أو التجريح وكتابة ذلك على الجدران والمضايقات، أو تعريض الممتلكات كالسيارة إلى التخريب.

وقد يتعرض هؤلاء للعنف اللفظي من قبل التلاميذ، فحسب المصدر نفسه، أصبحت فئة معينة من التلاميذ تلصق أسماء معينة بشريحة معينة

لأساتذتهم، لاسيما المدرسين الذين يلجأون للعنف اللفظي حيث يقابلون برد فعل من جنس أعماهم.

وقد يلجأ أولياء التلاميذ إلى رفع شكاوى– وهو الحل المناسب إذا كان المدرس أو أحد العمال قد تعدى على التلميذ بشكل يوجب العقوبة من مديرية التربية والتعليم، لكن حالة الغضب التي تنتاب التلميذ و أهله تجعلهم لا يفرقون بين ممارسة حقهم في رد الاعتبار والخروج عن القوانين بإحداث العنف والفوضى، فإن بعض الأولياء غير المنصفين يتحايلون لتبرير براءة أبنائهم، حيث ذكرت الجريدة أن غالبية ضحايا العنف اللفظي والتهديد هم من الموظفين الإناث لأنهم الطرف المباشر الذي يستقبل هؤلاء التلاميذ قبل طلبهم اللقاء بالمدير أو المدرس، أما ضحايا الجرح والضرب العمدي فهم المساعدون التربويون.

وتتلخص أسباب العنف الذي يلجأ إليه التلاميذ – خاصة في المرحلة المتوسطة والثانوية– لشعورهم بالبلوغ ونزعة التمرد على المعلم القاسي والذي أهانهم بعقابه لهم، وكذا الانتقام من المدرسة – إذا كانوا يرون أن موظفيها –ابتداء بالمدير وانتهاء بالحارس قد ظلموهم– والعديد من الأسباب الاجتماعية والمادية الأخرى.

وقد أرجع المختصون– حسب المصدر– العنف الممارس من قبل التلاميذ وأوليائهم إلى عوامل منها سوء معاملة المدرسين للتلاميذ خاصة الأكبر سنا والذين غالبا ما يكونون من المعيدين.

خاتمة

يتضح من كل ما سبق أن العقوبة البدنية لا تعد الوسيلة الناجعة في التأديب، بل إنها من الوسائل الرديئة بجميع المقاييس، ولذلك فعلى التربية الحديثة أن تتأكد من تحقيق الانضباط الذاتي للتلميذ و يمكن تنمية هذا النوع من الانضباط بطرق مختلفة من أهما الطريقة المعرفية العقلانية التي توضح للتلميذ أن سلوكه لا يتفق مع قواعد النظام في الفصل، ويكون ذلك بعيدا عن الصراخ والتوبيخ والنعت بالأوصاف السيئة حتى لا يخرج هذا الأسلوب عن نطاق التربية، وفي الوقت نفسه على المدرس أن لا يكثر من العفو عن التلميذ و لابد من تقويمه باللين بعيدا عن القسوة والقهر اللذان يضيقان على نفس التلميذ ويفقدانه نشاطه.

ولذلك وجب على المدرسين أن يبحثوا عن الوسائل الناجعة التي لا تترك نتائج نفسية سيئة وأن يتحلوا بالصبر ويعالجوا الأمور بروح ودية تبعث على الأمن لا الخوف، وبذلك يساهمون في تطوير المناهج والاهتمام بالأنشطة المدرسية وتطوير الأبنية التعليمية.

الهوامش:

1 - القرضي: **الجريمة و الشريعة الإسلامية**، مكتبة النهضة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1987، ص 42.

2 - نوار الطيب: **جرائم القتل في المجتمع الجزائري**، دراسة العوامل و الآثار و طرائق العلاج، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، 1996–1997، ص328.

3 - مواهب إبراهيم عياد: **إرشاد الطفل و توجيهه في سنواته الأولى**، دار المعارف، الإسكندرية، دون سنة، ص149 .

4 - يوسف ميخائيل أسعد: **آثار الضرب في البيت والمدرسة**، دار غريب،1999، القاهرة، ص31.

5 - جليل وديع الشكور: **الطفولة المنحرفة**، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1998، ص 15.

6 - المرجع نفسه، ص17.

7 - مصطفى أبو سعد: **الوالدية الإيجابية من خلال استراتيجية التربية الإيجابية**، مركز الراشد، الكويت، سنة2003-2004، ص09.

8 - يوسف ميخائيل أسعد، مرجع سابق، ص 12.

9 - فاروق جاسم محمد العراوي :**طلاب ضحايا التوبيخ اللفظي القاسي**، موقع أنترنيت .googl.ae

10 محمد عبد الرحيم عدس: **مع المعلم في صفه**، مرجع سابق، ص158.

11- مصباح عامر: **التنشئة الاجتماعية و السلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية** ، شركة دار الأمة، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة2003، ص 133.

12- ع زهير: **العنف قي المدارس ناتج عن انتقال كراهية التلميذ من الأب إلى المعلم**، جريدة الخبر، العدد4565، السنة السادسة عشر، ص12.

13- خالد إسماعيل غنيم ، مرجع سابق، ص 73.

14- جورج شنهلا و آخرون: **الوعي التربوي و مستقبل البلاد العربية**، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، سنة 1982، ص 117..

15- محمود عبد الحليم المنسي وآخرون: **أسباب غياب التلاميذ و التلميذات عن المدارس في ضوء آراء تلاميذ وتلميذات المرحلة المتوسطة (دراسة نفسية تربوية)**، سنة 1984، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم التربوية، المجلد الثالث، 1990، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص306

16- أحمد عبد المجيد الصمادي: **المدرسة كما تتصورها نظرية الضبط**، جامعة اليرموك، الأردن، المجلة العربية للتربية، مجلة محمكة نصف سنوية تصدر عن المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، المجلد العاشر، العددان 1و2، ديسمبر سنة 1990، ص57.

17- فاروق جاسم محمد العراوي ، مرجع سابق.

18- ع زهيرة: مرجع سايق، ص12.

19- سامية كفيري: **الإفراط في استخدام السلطة التربوية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة**، جريدة اليوم، العدد1999،11 سبتمبر 2005،ص 15.

20- خالد عبد الرزاق السيد: **سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة**، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، سنة 2002، ص249

21- محمد عبد الرحيم عدس، **مع المعلم في صفه**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص158

22- مصباح عامر: مرجع سابق، ص 150

23- رائدة سالم: **المدرسة و المجتمع**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2006، ص208.

24- إديل فابر، إلين مازليش: **كيف تتحدث بحيث يستطيع الأطفال التعلم منك في البيت والمدرسة**، مكتبة جرير، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص83

25- أحمد السيد محمد إسماعيل: **مشكلات الطفل و أساليب معاملة الوالدين**، دار الفكر، الجزائر ، ط1998،2، ص 133.

26- عبد الرحمن العيسوي: **سيكولوجية الجنوح**، دار النهضة العربية، د/ط، د/سنة، ص 366.

27- يوسف ميخائيل أسعد: مرجع سابق، ص 12.

28- إسماعيل غنيم، **مشكلات تربوية معاصرة**، مرجع سابق، ص 81

29- صلاح الدين المتبولي: مرجع سابق، ص 14.

30- مصطفى أبو سعد: **الوالدية الإيجابية من خلال استراتيجية التربية الإيجابية**، مرجع سابق، ص ص 7-8.

31- محمد بن عبد المحسن التويجري: **الضرب في المدارس بين مؤيد و معارض، موقع** ، *samakhsc.maktoobblog.com* **11/05/2012، السعة الثامنة والربع مساءا.**

32- مصطفى أبو سعد: **الوالدية الإيجابية...**، مرجع سابق، ص 09.

33- جليل وديع الشكور: مرجع سابق، ص 99.

.يوسف ميخائيل أسعد: مرجع سابق، ص 47 - **34.**

53- السيد سلامة الخميسي: **التربية والمدرسة والمعلم، قراءة اجتماعية ثقافية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص238.

36- نور الدين بن ناصر:**العنف المدرسي خطر جديد يتنامى في المجتمع الجزائري**، العدد 4494، السنة الرابعة عشر، ص13. فاروق جاسم محمد العراوي ، ص 13.

التقنيات الجديدة لتحرير التقرير الصحفي في المدرسة الفرنسية
دراسة حالة يومية"لوموند" الفرنسية (2008-2011)

فاطمة الزهراء مشتة
قسم علوم الإعلام والاتصال – جامعة الجزائر3

ملخص

تبحث هذه الدراسة في الجديد الذي طرأ على فنيات تحرير التقرير الصحفي من خلال جريدة "لوموند" الفرنسية ، فتحاول معرفة كيفية تحرير هذا النوع الصحفي الأكثر استخداما في اليوميات الإخبارية. وهي الدراسة التي انطلقت من اختلاف توظيفه في الجرائد اليومية مع ما هو متعارف عليه من خصائص تحرير التقرير . تركت التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال بصمتها على الصحافة المسموعة والمرئية والمكتوبة، ومنه تبحث الدراسة في تأثير هذه الأخيرة على خصائص التقرير الصحفي(كالآنية والإخبار)، من خلال استخراج الخصائص الجديدة التي بفضلها تحافظ الجريدة على استمرارها أمام سرعة هذه الوسائل.

الكلمات المفاتيح: التقرير الصحفي، جريدة Le Monde"لوموند" الفرنسية، التحرير الصحفي.

Les nouvelles techniques de rédactions du compte rendu dans l'école française
Etude de cas du journal "Le Monde "(2008-2011)

Résumé

Cette étude cherche à déceler les nouveautés qu'ont subies les techniques de rédaction du compte rendu dans le journal français « Le Monde » à travers l'analyse d'un échantillon publié durant la période 2008-2011. L'impact des nouvelles technologies de l'information et de la communication sur la presse audio-visuelle et écrite nous a incités à déterminer son mode d'influence sur les caractéristiques du compte rendu.

Mots clés : Techniques de rédaction journalistique, compte rendu, Le Monde.

New Writing Techniques of journalistic Reports in French School:
Study case of the French Newspaper Le Monde (2008-2011)

Abstract

This study aims to detect the changes that have affected the different modes of writing, modes that the Arab press is still lagging behind through the use of obsolete writing arts that are outdated. New information and communication technologies have enforced their rules on all old and slow technologies. This article aims to study the impact of these technologies on writing modes in the French newspaper "Le Monde" through the analysis of some review samples published between 2008 and 2011.

Keywords: Journalistic writing, French newspaper Le Monde, Reports.

مقـدمــة

يرى الدارسون لفنيات التحرير الصحفي أن الأنواع الصحفية أبعدت من ساحة التفكير العلمي والمهني في الفضاء العربي، وهو ما ترتب عنه وهن الكتابة الصحفية وضعفها واختلاط المفاهيم والتعريفات، وتداخلها وتباينها بين الممارسة والنظريات، إن هذا الأمر أدى إلى النقص الواضح في المراجع. وان وجدت فهي قديمه أو في طبعات منقحة لا تحمل الجديد.

يرى الباحثون في المجال بأن هناك عدة أسباب وراء تغيب التفكير في أشكال الكتابة الصحفية وأهميتها، ومن بين العوامل أن المهنيين في القرن الماضي كان لديهم الوقت الكافي للتفكير قبل كتابة ما سينشر[1]، عكس ما يحدث اليوم في عصر تعددت فيه وسائط الاتصال، وذلك بسب تسارع الأحداث وقوة وسائل الإعلام التي أصبحت تطيح بأنظمة برمتها في ساعات قليلة. وتدخل السرعة كعامل أساسي في جعل الصحفي لا يفكر كثيرا فيما يكتب، وقد يفلت منه الشكل الخارجي والهيكلة النظرية لموضوعه أمام السيل الغزير للتفاصيل.

يرجع السبب الجوهري لغياب التفكير في أشكال ما يكتب في الصحافة العربية اليوم إلى النظرة التبسيطية لوسائل الإعلام ونشاطها، ويمكن تعليل عدم التفكير في أشكال الكتابة وعدم الاكتراث للنوع الصحفي وتأثيره في القارئ، بما يحدث في قاعات التحرير التي لا تناقش في ندواتها الإخبارية النوع الصحفي الذي ينبغي أن تعالج به هذا الموضوع أو ذلك، وخاصة في الصحف اليومية التي تتعامل مع الخبر والتقرير كنوعين وحيدين في معالجة الأحداث، وهو ما يقره العديد من الممارسين وما يمكن أن نؤكده من خلال ممارستنا الإعلامية في الجرائد اليومية والإذاعة.

يمكن التدليل على ذلك بالروبورتاج الذي ما زال لحد الآن في الصحافة العربية نوعا غير صالح لتغطية الأحداث السياسية والإعلامية. إنه ذلك الجنس الصحفي الذي يولد بعد وفاة الخبر والتقرير والتعليق[2]، ولا يمكن أن يكون نوعا صحفيا آنيا يصلح لتغطية وقائع حالية، بل هو مرتبط بوقائع مبسطة تميل إلى التسلية والاكتشاف.

إن إهمال الظروف السياسية والتاريخية التي تشكلت فيها الصحافة العربية، والدور التجنيدي لوسائل الإعلام التي أصبحت تلعبه بعدما بسطت الدولة سيطرتها عليها، عامل غيب في دراسة مدى تأثير هذه الحقيقة على أشكال التعبير في مختلف البحوث العلمية، ولعل الإهمال الكبير لاستخدام بعض الأنواع الصحفية في الصحافة العربية هو الاعتقاد السائد بأنها أشكال ضعيفة العوائد السياسية والأيديولوجية، وهو ما يجعلنا نتساءل عن صحة هذا الاعتقاد، وما إذا كان سوء فهم وتوظيف واستخدام هذه الأشكال هو سبب إهمالها. لأن البحوث الحديثة في علم اللسانيات تبين تفاوت مفعول الأنواع الصحفية السردية وتلك القائمة على التعليق والتأويل، فالأنواع الصحفية الفكرية تحاول أن تفرض على القارئ أفكارا معينة مسبقا، وتوجهه لفهم الموضوع على نحو معين. كما أن هذه الأنواع تطرح للقارئ نمطا في التحليل يجعله حذرا أثناء القراءة، خلافا للأنواع التعبيرية والسردية التي لا يمكن للقارئ أن يحس فيها بالتوجيه. لأن الرسالة لا تكون بغتة، بل تأتي في طي الأحداث من خلال سرد الوقائع كما وردت. فالسرد ليس محايدا ولا بريئا بل إن طريقة عرض الأحداث في حد ذاتها موجهة، وتحدث تأثيرا على القارئ دون أن يشعر من خلال السرد والوصف وزاوية المعالجة التي يختارها الصحفي.

إن كل هذا يجعلنا نبحث ما إذا كانت الأنواع الصحفية في تطور وتغير مستمر من حيث طرق الكتابة، ومن حيث مدى توافق اللون الصحفي مع الموضوع، وأهداف الرسالة وفق متطلبات العصر، وخاصة الإملاءات التكنولوجية. كما نبحث إذا ما أسست الممارسة لنفسها أنواعا ترفض كل علاقة مع ما هو نظري قديم، كالقوالب الفنية المتعارف عليها في التحرير الصحفي والتي قد يراها البعض وخاصة المبتدئون من الصحفيين بمثابة قيود.

إن هذه الدراسة تبحث في الجديد الذي طرأ على طرق الكتابة، والخصائص الجديدة لبعض الأنواع الصحفية، لاسيما الإخبارية منها كالتقرير، لكون هذا الجنس الصحفي هو النوع الأكثر استخداما في الصحافة المكتوبة اليومية، التي تعتمد على وظيفة الإخبار بالدرجة الأولى، وهي الوظيفة التي يحققها التقرير الصحفي بفضل خاصيتي الآنية والموضوعية في سرد التفاصيل.

الإشكالية والتساؤلات:

انطلاقا من كل ما سبق ذكره تبحث هذه الدراسة في الإشكالية التالية: **ما هي تقنيات تحرير ومميزات التقرير الصحفي في عصر التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

ما هي الموضوعات التي يغطيها التقرير الصحفي؟

ما هي الخصائص والمميزات الجديدة للتقرير الصحفي؟

ما هي التقنيات الجديدة لتحرير التقرير الصحفي؟

وما هي الطرق الحديثة المستخدمة في إخراجه؟

كيف أثرت التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال على التقرير الصحفي من حيث الخصائص والتحرير والإخراج؟

نجيب على هذه التساؤلات والإشكالية من خلال تحليل عدد من التقارير التي نشرت في يومية "لوموند" الفرنسية. وذلك باختيار عينة عشوائية مكونة من 100 تقرير من الفترة ما بين 1 جوان و31 ديسمبر 2008، وهي المرحلة التي عرف فيها العالم أزمة مالية لم تنته بعد، بالإضافة إلى الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية 2008 التي تنافس فيها (Jean McCain)جون مكين و(Barack Obama) باراك أوباما، وبالتالي هي الفترة التي تحوي الكثير من الأحداث الآنية والمهمة، كما أضفنا إلى العينة عينة عشوائية من الفترة التي تزامنت والربيع العربي(جانفي وفيفري2011) والذي كان فيها للوسائل الحديثة للإعلام والاتصال دور بارز ومهم في تغطية الأحداث والتأثير فيها، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية نظرا لكون عناصر مجتمع البحث متجانسة.

إن تحليل طرق تحرير التقرير الصحفي يمكننا من استخراج تقنيات جديدة ومعايير مستحدثة في كتابة هذا الجنس الصحفي، وكذا التعرف على كيفية معالجة الأحداث، بالإضافة إلى معرفة الموضوعات التي تستخدم فيها التقرير دون نوع آخر، وما هي العناصر التي أدخلت عليه ليحافظ على أهميته بما يتماشى مع إملاءات عصر التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال.

أهمية الدراسة:

تنبع أصالة هذا البحث من الجديد الذي ستضيفه نتائجه لعلوم الإعلام والاتصال عموما، ولفنيات التحرير على وجه التحديد، وذلك من خلال القوالب الفنية الجديدة لتحرير"التقرير الصحفي"والخصائص الحديثة التي أدخلت على هذا النوع خلافا لخاصيتي السرد والموضوعية.

تكمن أهمية الدراسة أيضا في أن نتائجها يمكن أن تكون بمثابة إضافة في المكتبات العربية في مجال الكتابة الصحفية، فتمكن غير العارفين باللغة الفرنسية من الاطلاع على فنيات التحرير في المدرسة الفرنسية، من خلال صحيفة Le Monde"لوموند" الفرنسية ذات الباع الطويل في عالم الصحافة حيث صدر أول عدد لها في عام 1944 وتصل مبيعاتها إلى أزيد من 14 دولة أجنبية 'بالإضافة إلى النسبة المرتفعة لمقروئيتها على الشبكة العنكبوتية، فخلافا لعديد الصحف الفرنسية التي باتت تخشى على نسختها الورقية من الزوال؛ إذ تكتلت في تحالف واحد على شبكة الانترنيت في جانفي 2011، رفضت جريدة "لوموند" الانضمام إلى هذا التحالف بالنظر إلى إمكانياتها الكبيرة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إزالة اللبس والخلط لدى طلبة الإعلام والاتصال والصحفيين المبتدئين. إذ أثبتت الممارسة الإعلامية من خلال العمل في الإذاعة وتغطية أهم الأحداث لنشراتها والاحتكاك بالصحفيين، بالإضافة إلى تدريس مقياس فنيات التحرير في قسم علوم الإعلام والاتصال بكلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر3، أن التفريق بين الأنواع الصحفية، وتوظيفها بمعايير وتقنيات صحيحة شبه غائب.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طرق الكتابة من خلال كشف خصائصها، وضوابطها والطرق الجديدة في تحرير التقرير الصحفي.

سمات التقرير الصحفي في جريدة"لوموند" الفرنسية:

1/ موضوعات التقرير الصحفي:

تستخدم الجريدة التقرير الصحفي في تغطية الحملات الانتخابية، وهي الأحداث التي يشكل فيها عنصر الآنية القيمة الأولى، وقد تابعت الجريدة الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية 2008 عن كثب من خلال تقارير المراسلين في مختلف الولايات الأمريكية على هيئة مراسلات. ومع كل الاهتمام الذي أولته الجريدة للحدث إلا أن عنصر الآنية لم يلق الاهتمام ذاته، إذ تنشر الجريدة تقارير المراسلين عن مجريات التجمع أو اللقاء الذي ينشطه المرشح بتواريخ متأخرة، ما قد يجعلنا نقول أن الجريدة محل الدراسة أسست للتقرير الصحفي قواعد مغايرة تسقط عن التقرير ذلك التعريف القائل بأنه السرد الموضوعي لحدث آني.

تحرر جريدة "لوموند" التقرير اعتمادا على مضمون نتائج أنية لدراسات أو تقارير سنوية لهيئات دولية تضطلع بإجراء دراسات وبحوث في موضوعات متنوعة كالموضوعات الإنسانية والاقتصادية.

2/ خصائص التقرير الصحفي:

أ/التقرير الصحفي ليس آنيا وليس موضوعيا

كثيرا ما يتخلى كاتب التقرير في الجريدة محل الدراسة عن موضوع الندوة أو المؤتمر أو اللقاء بذكر تفاصيل قليلة، ويدعمها بتصريحات أو تعليقات لشخصيات حاضرة في مكان الحدث، إلا أن تصريحاتها وآرائها كانت في مناسبات سابقة، كما يلجأ المحرر إلى تدعيم التقرير بآراء شخصيات وتوظيف شهادات لأشخاص أو هيئات ذات صلة بالموضوع، غير أنها غير حاضرة في موقع الحدث، وأحيانا يلجأ إلى التذكير بموضوعات تم نشرها من قبل الجريدة في أعداد سابقة، أو حوارات أجرتها الصحيفة مع توضيح تاريخ العدد، والنوع الصحفي أو الموضوع، وهي خاصية تسقط عن التقرير صفة الآنية.

يعيد المحرر بناء الموضوع أو الحدث انطلاقا من الأمور المهمة فيها، وذلك بشرحها وتفسيرها

بالاعتماد على المختصين وفي حالات أخرى يطلق الصحفي بعض الآراء الشخصية والتعليقات، وهو ما يجعل التقرير الصحفي ليس موضوعيا.

ب/الشرح والتحليل

يبحث الصحفي في التقرير الصحفي عن تفاصيل أكثر للموضوع من خارج الحدث، فيدخل نوعا من التحليل، وهذه الخاصية تجرد التقرير عن مهمته الإخبارية بالاستغناء عن السرد ، وتضفي عليه خاصية جديدة وهي وظيفة التحليل والشرح من خلال عرض الشواهد و الأدلة.

إن الصحفي لم يعايش الحدث وإنما أعاد بناءه انطلاقا من حدث آني بالاستناد إلى وثائق ذات صلة بالموضوع. كما يلجأ الصحفي إلى شرح الموضوع من خلال آراء وتحليلات المهتمين والمختصين من خارج مواقع الأحداث.

ج/ الصحفي في التقرير ليس شاهد عيان

من خلال بعض الموضوعات التي تستخدم فيها الجريدة التقرير الصحفي، لا يضطر الصحفي إلى التنقل لمكان الوقائع ، خصوصا في تحرير نتائج الدراسات واستطلاعات الرأي، بل يعتمد على الإنترنيت في أخذ المعلومات، كما يرجع الصحفي إلى المواقع الالكترونية لمختلف الهيئات التي يكتب عنها، والشخصيات الصانعة للأحداث لا سيما في حالات الحملات الانتخابية. وهو ما يستشهد الصحفي به في نص التقرير.

إن التعريفات المختلفة للتقرير الصحفي تشترك في اعتبار تواجد الصحفي في مكان الحدث وكونه شاهد عيان ميزة وضرورة في هذا اللون الصحفي[3]، ولكن جريدة Le Monde"لوموند" تحرر التقرير من خلال موضوعات لا يكون الصحفي فيها طرفا في الحدث ولا شاهدا عليه.

تقنيات تحرير التقرير الصحفي:

1/ تستخدم جريدة Le Monde"لوموند" التقرير الصحفي لتغطية الاحتجاجات والمظاهرات التي تنظمها التنظيمات العمالية والنقابات وغيرها من المؤسسات التابعة للمجتمع المدني، لكن الجديد في طريقة التحرير هو استغناء المحرر عن تحديد مكان الاحتجاج والمشاركين فيه، وانصرافه إلى سرد التفاصيل التي تشرح أسباب الإضراب أو الاحتجاج وتداعياته مستقبلا، وتقديم بعض الأرقام ذات العلاقة بالحدث. إلا أنها أرقام لم يتحصل عليها الصحفي يوم الحدث. ثم يهيكل المحرر التقرير في شكل نص واحد فيعرف بالموضوع ويعرض أسبابه ويشرح تداعياته ويعرض مخلفاته، مع استخدام مفردات وتصريحات لشخصيات الحدث.

2/ يحرر التقرير في الجريدة من خلال استهلاله بمثال عن موضوع التقرير أو عرض نموذج لا حدث. ثم يسرد المحرر التفاصيل عن المثال في سياق موضوع معين، فيصف ويقدم الأرقام والنسب ويستشهد بكلام الشخصية النموذج، وهذا النوع من التقارير يقارب إلى حد بعيد الروبرتاج. لأنه في البداية يسلط الضوء على ظاهرة معينة من خلال المثال الذي يتطرق إليه في البداية، ولكن الصحفي يخرج بعد ذلك عن جو الوصف وأسلوب الروبرتاج، ليسرد تفاصيل قضية معينة، ويعرض إلى حيثياتها، ويشرحها بالأرقام والنسب مستندا فيها إلى أقوال شخصيات الحدث.

3/ إذا كان التقرير الصحفي يتناول نتائج دراسة ما، فإن الصحفي يبدأ تقريره بطرح السؤال أو الإشكالية نفسها التي انطلق منها البحث أو الدراسة، دون أي مقدمة ويبدأ بالإجابة مباشرة انطلاقا من نتائج الدراسة، وبالاستناد إلى ما جاء فيها، وإلى الأرقام والمعلومات التي وردت فيها بالتركيز على

زاوية معالجة وحيدة، مع الاستشهاد بأقوال صاحب الدراسة أو الهيئة الوصية ،أما خاتمة التقرير في هذه الحالة فهي نفسها النتيجة التي توصلت إليها الدراسة.

4/لا ينشر التقرير الصحفي في اليوم الموالي، بل بعده بيومين، فالمحرر ينطلق في تقريره من الحدث والتذكير به وبتاريخه، ومن ثمة يذهب إلى سرد تفاصيل لم تحدث في يوم الحدث، ولكنها ذات علاقة به. بمعنى ذكر بعض الأحداث السابقة التي تشرح الموضوع كأن يقدم أرقاما أو تصريحات لمسؤولين أو لصاحب الخطاب في حد ذاته في حالة الخطابات داخل ندوة أو تجمع. ويكون ذلك التصريح قد تم في مناسبات سابقة. بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الوثائق وأرشيف الجرائد. ولكن سرعان ما يعود المحرر في تقريره إلى الحدث وسرد تفاصيل متعلقة به، والاستشهاد بأقوال الشخصيات الصانعة له، ووصف الجو العام، ثم العودة مرة أخرى إلى الاستشهاد وتوضيح الموضوع، وذلك باستخدام تفاصيل خارجة عن الحدث، كما يمكن أن يختم المحرر تقريره بحكم شخصي؛ ما يضفي نوعا من الذاتية في نهاية التقرير.

5/ يمكن أن يكتب التقرير أكثر من محرر، ومن أكثر من مكان حول حدث يشكل حديث الساعة أو حول واقعة لم تحدث بعد وذلك بأسلوب موضوعي، من خلال تجميع حقائق حول الحدث، والربط بينها دون التعليق عليها. بل سردها بطريقة تشكل وحدة موضوعية، غير أن التقرير في حد ذاته لا يخضع للوحدة العضوية. ويمكن فصل فقراته بعضها عن بعض بفضل عدد الصحفيين المشتركين في إعداده، فهو بمثابة تقرير مركب إذ يضاف إلى الحقائق الاستدلال بشهادات أو آراء الخبراء، وهنا تم إشراك شخصيات غير صانعة للحدث بل شخصيات ساعدت على توضيح الحدث. وقد لجأ إليها الصحفي ليقدم المزيد من التفاصيل عن الموضوع. وفي النهاية يحرر تقريرا مفصلا يحتوي على كم هائل من التفاصيل ذات الترابط الوثيق، بزاوية معالجة واحدة.

تقنيات إخراج التقرير الصحفي:

1/عناوين التقرير الصحفي:

لا نجد في جريدة Le Monde "لوموند" عنوانا ثابتا للتقرير، وهو العنوان الذي يعرفه بعض الدارسون بأنه كلمة تقرير يومي أو أسبوعي أو شهري[4] فالجريدة لا توضح النوع الصحفي إلا في التحقيق والروبرتاج والبورتري.

تعنون الجريدة تقاريرها بعنوان رئيسي واحد، يتضمن فكرة وحيدة تعبر عن مضمون التقرير سواء بجمل اسمية أو فعلية كما يأخذ في بعض الحالات من كلام أحد شخصيات الحدث.

في التقارير التي يعدها أكثر من صحفي، تكتب مقدمته في الصفحة الأولى من الجريدة مع الإشارة إلى أسماء الصحفيين المعدين للتقرير في نهايتها، ورقم الصفحة التي يوجد فيها. إلا أن العنوان الصادر في الصفحة الأولى يكون مغايرا للعنوان الصادر في الصفحة التي نشر فيها التقرير الكامل، ويفسر هذا بأن التقارير من هذا النوع تحمل الكثير من الأفكار، مع المحافظة على زاوية المعالجة الوحيدة، وهو ما يتطلب أكثر من عنوان.

لا ترفق جريدة Le Monde"لوموند" التقارير بصور عن الحدث- في كل الأحوال- حتى في الأحداث ذات الأهمية البالغة وفي المقابل يحل الكاريكاتير محل الصورة. بالإضافة إلى الجداول الإيضاحية والرسوم البيانية والخرائط والمخططات.

يرافق التقرير في جريدة Le Monde "لوموند" افتتاحية أو تعليقا عن موضوعه ويبين ذلك أسفل

المقدمة، وذلك في الحالات التي ينشر فيها التقرير في الصفحة الأولى بكتابة (اقرأ البقية في الصفحة.....والافتتاحية في الصفحة...) وفي حالات أخرى؛ يرفق التقرير بحديث صحفي مع أحد الشخصيات التي صنعت حدث التقرير.

في بعض الحالات يرفق التقرير في جريدة Le Monde " لوموند" بأخبار متفرقة على صلة بموضوع الحدث، ويشار إلى ذلك في الصفحة الأولى من الجريدة بعبارة اقرؤوا أخبارنا في الصفحة..... فالجريدة تجعل الأخبار المتفرقة التي تتحدث عن الموضوع نفسه بمثابة تفاصيل تدعم بها التقرير وتكون كلها في صفحة واحدة.

التقرير الصحفي في جريدة"لوموند" خلال ثورة تونس2011:

كان من الضروري في هذه الدراسة أن لا نهمل فترة تاريخية مهمة، وهي الربيع العربي الذي تزامن مع فترة البحث لنتعرف على كيفيات كتابة التقرير الصحفي وفنيات تحريره وإخراجه في المدرسة الفرنسية وما الذي وظفته وما الذي تم التخلي عنه وإبعاده في الكتابة.

يعرف أن التقرير هو الجنس الصحفي المناسب لتغطية المظاهرات والاحتجاجات [5]. فارتأينا أن نبحث في هذه الفترة التي ميزتها مظاهرات واحتجاجات. إذ تحمل هذه الفترة تغييرا على مستوى الصحيفة شكلا ومضمونا. فجريدة Le Monde "لوموند" تغير وتجدد باستمرار شكلها ومظهرها وطرق تلبيسها.

إن أهم خاصية ميزت التقارير الصحفية في جريدة Le Monde"لوموند" خلال هذه الفترة من الدراسة، هي زاوية المعالجة المحددة بدقة. فبالرغم من كثرة التفاصيل عن الحدث، إلا أن كل التقارير كانت تحمل قصة متماسكة، ذات وحدة موضوعية قوية، فيها الكثير من الأحداث والحيثيات، ولكنها غير مملة ومترابطة غير مشتتة، إذ كان محرر التقرير الصحفي لا ينتقل من شهادة أحد صناع الأحداث إلى آخر دون وجود رابطة بين الاثنين ليكون التقرير الصحفي في شكل قصة لها بداية ونهاية، والأهم من ذلك أنه وبالرغم من تناول وسائل الإعلام المختلفة والفضائيات على وجه التحديد للأحداث لحظة بلحظة، إلا أن تقارير الجريدة كانت تأتي بالجديد للقارئ والذي لم تتناوله الفضائيات بل هو مادتها في معرض الصحف، وذلك من خلال تحديد زاوية معالجة دقيقة منذ البداية، وهي السمة الأساسية البارزة في التقرير الصحفي في المدرسة الفرنسية.

بالرغم من أن الجريدة كانت ترجع إلى الأحداث التي باتت معروفة لدى العام والخاص، إلا أن المحررين يضفون عليها الجديد، وذلك بإدراج عنصر التحليل. مع التذكير فقط بالمهم والبارز. ومثال ذلك عدم ذكر تفاصيل هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي في اليوم الموالي، وإنما التذكير في سياق النص أنه ذهب إلى المملكة العربية السعودية، بحيث يصبح الحدث عنصرا توضيحيا في التقرير، فالمحرر انصرف بعدها لتقديم معلومات مقتضبة عن محمد الغنوشي الذي تولى السلطة ليوم واحد والسيناريوهات المتوقعة في ظل هشاشة البدائل دون إغفال الوضع الميداني، وكانت هذه هي الزاوية التي اختارها محرر التقرير لمعالجة حدث الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي" في تونس[6].

تأثير التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال على التقرير الصحفي:

تظهر السرعة التي تميز هذا العصر بشكل واضح في جريدة Le Monde" لوموند"، من خلال

الاختصار وقصر الجمل، ومن خلال مكان نشرها بطرق تسهل على القارئ عملية القراءة، وأخذ ما يريد من معلومات في أقل وقت ممكن، فقارئ هذا العصر لا يستغرق مع النسخة الورقية للجريدة الكثير ما جعل أسلوب الكتابة في هذه الصحيفة يشبه إلى حد بعيد الأسلوب السمعي البصري، فقراءة التقرير المكتوب قراءة إذاعية كان أمرا واردا في كثير من الحالات، وفي أغلب التقارير التي تم تحليلها في هذه الفترة من الدراسة.

كما تتجلى تأثير التكنولوجيا في الآتي:

1/السهولة:

تميزت اللغة المستخدمة في نقل الأحداث والوقائع والأفكار بالقرب الشديد من الفهم والتوجه المباشر إلى المقصود والابتعاد عن التعقيد الذي لا يؤدي المعنى الذي يريده المحرر، وتحقق ذلك من خلال:

-عدم استخدام الألفاظ الصعبة واللجوء أكثر إلى العبارات المألوفة إعلاميا.

-توظيف عبارات جذابة تجسد المعنى وتوضح الفكرة ساعدت في كل مرة المحرر على نقل القارئ إلى جو الأحداث و الابتعاد عن المحسنات اللفظية.

-تطابق الوصف الذي كان يستخدم بشكل كبير وصحيح مع الموصوف وهو أجواء الاحتجاجات وكل أحداث الفترة.

-عدم الإكثار من الإحصائيات والأرقام التي تجعل من الجمل إحصائيات دون معنى وتوظيفها فقط عند الضرورة.

2/التركيز:

نقصد به أن يؤدي اللفظ المكتوب المعنى المقصود على قدر المضمون وأهميته وقد تحقق هذا في تقارير جريدة" Le Monde لوموند" من حيث الآتي:

- الإيجاز في التعبير والاختصار في الجمل والفقرات.
- دقة العبارات وتماسكها
- تجنب التكرار اللفظي بإعطاء الكلمة ومرادفها في آن واحد أو تأكيدها لفظيا أو معنويا.
- التوجه مباشرة بالقارئ إلى الموضوع دون إسهاب في سرد التفاصيل أو الفوضى اللفظية.
- الابتعاد عن التعابير الإنشائية والأسلوب الأدبي إلا في حالات الوصف المقتضب.

3/الوضوح:

ويقصد به هنا أسلوب معالجة الفكرة أو الموضوع وطريقة عرضه وتناوله، وهو ما سهله الأسلوب المعتمد في الجريدة والذي لا يفرض على القارئ قواعد لمعالجة موضوعه، ويترك له كل الحرية في اختيار زاوية المعالجة [7] وعلى هذا الأساس جاءت التقارير من حيث هذا المعيار (الوضوح)كالآتي:

- الأفكار واضحة والتقارير مفهومه ولا تحتاج إلى إعمال الفكر والجهد الكبير لفهمها.
- وجود توازن بين الكلمات الدالة على الحدث أو المعنى المقصود والتعبيرات الدالة على وصفه وتصويره.
- الابتعاد عن الرمزية والإشارات إلا في حالات نادرة وضرورية من باب التجميل والتحسين.

4/التنوع:

المقصود به اختلاف وتنوع وتعدد مستويات الأسلوب، وعدم رتابته مما يؤدي إلى جاذبية الكتابة وسحرها وخلوها من الجمود، وذلك أن الموضوع أو النص الذي يكتب بأسلوب واحد من البداية إلى النهاية، وتخضع فيه العبارات لنموذج لغوي واحد يعد نصا رتيبا مملا سرعان ما يجعل القارئ يلقي بالجريدة ويتخلى عن قراءتها، لا سيما قراء اليوم الذين يجدون عن النسخة الورقية آلاف البدائل

لاسيما الالكترونية منها وقد تحقق هذا التنوع في جريدة Le Monde"لوموند" من خلال:

– الانتقال من طريقة إلى أخرى عند عرض الجوانب المختلفة للفكرة وما تعرضه من الموضوع الواحد وذلك حسب طبيعة الفكرة وما تفرضه من طرق معالجة.

– تغيير العناصر اللغوية والكلمات والألفاظ وعدم تكرارها في التقرير الواحد والابتعاد عن الكلمات الفضفاضة، دون كثرة استعراض الألفاظ الرنانة المغرقة في الفوضى اللفظية، كما يترك المحرر دائما الفضاء مفتوحا في نهاية الفقرة، ما يجعل القارئ ينتظر ما الذي يريد قوله الصحفي، فينهي الفقرة بسؤال وهو الأسلوب الأكثر استخداما أو يبدي تعجبا أو يمهد لشهادة شخصية معينة.

5/التشويق:

هي سمة مهمة وأساسية في التحرير الصحفي وبدونها تصبح الكتابة جافة رتيبة ومن غير روح وقد تحققت هذه الأخيرة في تقارير جريدة Le Monde "لوموند" في الفترة محل الدراسة من خلال الآتي:

– المحافظة على تلقائية الكتابة وجعل الجمل تنساب في سلاسة ولطف دون تكلف أو إجهاد الفكر في البحث عن الألفاظ والكلمات القوية أو الغريبة –لأن هذا الأمر يبعد القارئ ولا يقربه– بتوظيف اللفظ الشائع المألوف والابتعاد عن تكرار الكلمات أو مرادفاتها والابتعاد عن الجمل الاعتراضية مع الحفاظ على أجزاء الفكرة الواحدة.

– الحفاظ على ذروة التشويق داخل التقرير من خلال المحافظة على ترابط الجزئيات المكونة له والتي يفضي بعضها إلى بعض بطريقة تلقائية بالاعتماد على السؤال "ثم ماذا؟".

6/اللفظ المستحدث:

هي صفة استحدثتها الكتابة الصحفية نتيجة اتصالها المستمر بوسائل الإعلام الأخرى والتكنولوجية منها، وكثيرا ما يحدث أن تظهر ألفاظ معينة جديدة في الصحيفة نتيجة ظروف معينة أو أحداث خاصة مثل ما حدث في هذه الفترة من الدراسة خلال ثورتي تونس ومصر وقد ظهرت في تقارير جريدة Le Monde "لوموند" في هذه الفترة عدة ألفاظ جديدة تتناسب مع الأحداث، كما وظفت الجريدة كلمات من اللهجة التونسية العامية في كثير من المرات وأيضا استعملت بعض المفردات البذيئة أثناء الوصف والاستشهاد، وأثناء وصف مضمون اللافتات التي كان يحملها المتظاهرون، وكانت تترجم هذه الألفاظ إلى الفرنسية بعد ذكرها كما جاءت في العامية التونسية.

وقد تميزت تقارير جريدة "لوموند" من حيث التحرير بسمتين مهمتين نركز عليهما أكثر من أي سمات أخرى:

1/سمة الدرامية:

تتجلى هذه السمة في التقارير التي تمت دراستها في عرض حالات الإصابة و القتل والأضرار الناجمة عن إطلاق النار على المتظاهرين، وذلك من خلال الأسلوب الدرامي الذي يرتكز على القصة الخبرية في سرد الأحداث ببداية وذروة ونهاية.

توقف نجاح المحررين في الجريدة في استخدام هذا الأسلوب على عامل أساس وهو الدخول إلى ميدان الأحداث، والتوغل فيه بشكل كبير لا يتوقعه القارئ، والحرية الكبيرة التي يتمتع بها الصحفي في هذه الصحيفة والتي لا تضع له القيود في التعامل مع الحدث[8] وهو ما يلمس فعلا من خلال قراءة التقارير التي تعطي انطباعا قويا أن الصحفي غاص

بشكل جيد وكبير في المدن، ولم يكن تجوله في البحث عن المعلومات تجولا سطحيا .

2/سمة التحليل:

هي أهم سمة قلبت موازين التقرير الصحفي وغيرت تقنيات تحريره، ففي وقت سابق كان إدخال التحليل على التقرير يعد خروجا عما هو متعارف عليه. لأن التحليل يعتبر جانبا ذاتيا يتنافى مع مميزات التقرير الذي يعد سردا موضوعيا للأحداث. كما أن هذه الصفة تتميز بها أنواع الرأي، فيما ينتمي التقرير حسب الدارسين لخانة الأنواع الصحفية الإخبارية، ويقصد بالتحليل أن يحمل تقييما معينا بجمع الحقائق وتركيبها ثم الاستشهاد بآراء المهتمين بالأحداث والمحللين وليس بالضرورة بآراء صناع الإحداث وهي من الميزات الجديدة في كتابة التقرير الصحفي في جريدة Le Monde "لوموند" .

إن إدخال التحليل على التقرير كان نتيجة تخلي هذا الأخير عن صفة السرد، وهو الأمر الذي فرضه الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، فهذه الأخيرة أصبحت توفر للقارئ تفاصيل عن الأحداث لحظة وقوعها، بفضل مواقع التواصل الاجتماعي، ومن هنا تخلى التقرير عن خاصية السرد وأصبح يقدم للقارئ شرحا وتفسيرا للأحداث.

الخلاصة

يمكن حصر نتائج هذه الدراسة في الآتي:

لم يعد التقرير الصحفي ذلك الجنس الإخباري الذي يقوم على الرواية الموضوعية للأحداث من خلال تواجد الصحفي في عين المكان، ومن ثم سرده للوقائع وفق تسلسلها، إن التقرير الصحفي وفقا لنتائج هذا البحث تخلى كثيرا عن ميزته الإخبارية كميزة أساسية وجاء التحليل كعنصر بديل من خلال إعادة بناء الأحداث لا سردها ومن خلال إعادة تركيب الوقائع وعرض آراء شخصيات مهتمة بالحدث لا صانعة للحدث بعرض أقوالها أو الاستدلال بأرشيف ووثائق لها علاقة بالحدث، بالإضافة إلى إمكانية عرض آراء الذين صنعوا الأحداث ولكن بعرض آراء وأقوال لهم كانوا قد ذكروها في مناسبات سابقة وليس في يوم وقوع الحدث.

لم تصبح الآنية العنصر الركيزة في التقرير الصحفي من خلال تغطية وقائع آنية ونشرها في اليوم الموالي، بل إن التقرير بمفهومه الجديد حسب نتائج هذه الدراسة لا يهتم بما حدث ولا يسرد التفاصيل، بل يذكر بالحدث بعد يومين على أكثر تقدير.

ينصرف التقرير إلى إعادة بناءه وفق زاوية معالجة محددة بدقة تحمل الجديد الذي لم يسمع عنه ولم يشاهده القارئ، وهي الخاصية التي أملتها التكنولوجيات الحديثة على وسائل الإعلام والاتصال، إذ لا جدوى في الجريدة من إعادة سرد أحداث ووقائع أصبح القارئ يعرف كل تفاصيلها، بل إنه محتاج لمن يشرح له ما حدث ويقدم له نظرة المهتمين والعارفين إلى تطور الوقائع في المستقبل وسيناريوهاتها المحتملة.

أصبحت الدرامية صفة يمكن أن ننسبها للتقرير الصحفي –حسب نتائج هذه الدراسة – بعدما كانت صفة خاصة ببعض الأنواع التعبيرية، وذلك من خلال أسلوب القصة الذي يكتب به والذي يقدم الأحداث وفق قصة لها بداية ونهاية، وتحمل عنصر التشويق دون إفراط في استخدام اللغة الأدبية بل بالحفاظ على اللغة الإعلامية الإخبارية.

يكتب التقرير الصحفي عدد من المحررين قد يتجاوز الاثنين، مع إمكانية تواجدهم في مناطق مختلفة، فيزود كل محرر نص التقرير بمعلومات

عن الموضوع في المكان المتواجد فيه، وبالرغم من ذلك فإن النص ككل يكون موحدا، ويتمتع بوحدة عضوية متماسكة وأسلوب واحد في التحرير.

أصبح التقرير الصحفي وفقا للمدرسة الفرنسية لا يضع في أولوياته تواجد الصحفي في عين المكان، وأصبح الصحفي يحرر تقريره من مقر الجريدة أو مكان آخر، وذلك بالنسبة للموضوعات المتعلقة بنتائج الدراسات والأبحاث، وهي الخاصية التي أتاحتها التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال التي توفر كما من المعلومات التي تتجاوز وقت الصحفي، وتغرقه في سيل من الأحداث، لكنها قد تغنيه عن التنقل إلى عين المكان في مثل هذه الحالات.

يتكون التقرير الصحفي من حيث الهيكل وفقا للمدرسة الفرنسية من عنوان ومقدمة مستقلين عن العنوان والجسم في الصفحة الداخلية. وهذا في الحالات التي يشار فيها إلى التقرير في الصفحة الأولي، إلا أن هذه الاستقلالية عضوية لا موضوعية، فالموضوع يبقى ذاته وزاوية المعالجة أيضا، إلا أن العنوان يتغير في الصفحة الداخلية، وينطلق المحرر مباشرة في كتابة الجسم، أما في الحالات التي لا يشار فيها إلى التقرير الصحفي في الصفحة الأولى فإن الصحيفة تستغني عن المقدمة وتعنون التقرير في الكثير من الحالات بعنوان رئيس واحد بدل عنوانين، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض مقدمات التقرير في الكثير من الأحيان تبدأ بسؤال يدل على وجود التحليل.

أصبح التقرير وفقا للمدرسة الفرنسية يشابه بعض الأنواع الصحفية كالعمود والافتتاحية من حيث مكان الصدور، فمكان ظهور التقرير في الجريدة في المدرسة الفرنسية ثابت وهي خاصية جديدة لم يكن يتميز بها هذا الجنس الصحفي، كما لم يتم التنظير لها من طرف الدارسين لفنيات التحرير لاسيما في فترات قديمة، وحتى الجريدة محل الدراسة وهي جريدة Le Monde "لوموند" الفرنسية، وإلى غاية العام 2008 لم يكن فيها مكان صدور التقرير ثابتا، ما يعني أن التقنيات في تغير متواصل.

تتخلى التقارير الصحفية عن الصورة المعبرة عن الموضوع والتي قد يلتقطها المصور بحكم تواجده في عين المكان، وقد يعوضها برسوم توضيحية أو رسم كاريكاتيري، وفي هذه الحالة هو يؤكد سقوط سمة الموضوعية عن التقرير الصحفي ويعزز أكثر سمة الذاتية التي لم تكن من سماته، إذ كان في وقت سابق الرواية الموضوعية للحدث، وذلك أن الرسم الكاريكاتيري رؤية للحدث من منظور ذاتي، زد على ذلك أن عدم تلخيص الموضوع في صورة واحدة قد يفتح مجالا أوسع للقارئ لقراءة الوقائع وتحليلها في بعض الأحيان التي ترى الجريدة فيها أنه لا بد من ذلك.

التوصيات

في ختام هذه الدراسة يمكن التركيز على جملة من التوصيات التي قد تخدم الصحفيين المبتدئين بالدرجة الأولى، كما يمكنها أن تخدم التحرير الصحفي في الصحافة العربية الناطقة باللغة العربية استنادا إلى ما استحدثته المدرسة الفرنسية من قواعد ومعايير في فن التحرير الصحفي، كسرت نوعا ما القواعد المتعارف عليها وحينتها وفقا لمتطلبات عصر التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال ، وأدخلت تقنيات جديدة لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها، والإصرار على الكتابة بالطرق القديمة، لأن هذا لن يكسب الجريدة شيء بقدر ما سيجعلها غائبة عما يحدث في الساحة الإعلامية العالمية.

ضرورة إدراج هذه التقنيات الجديدة في فنيات التحرير في المناهج الدراسية الخاصة بالصحافة، وعدم الإصرار على التقيد بالتقنيات القديمة التي تجاوزها الزمن، والتي يرى فيها الطلبة – خاصة - تقييدا لقدرات الكتابة و التحرير الصحفي.

أثبتت الدراسة التي قمنا بها على فترات متباعدة أن فنون التحرير والأنواع الصحفية عموما في تغير وتطور مستمر، إلا أن الدراسات المصاحبة لهذا التغيير تكاد لا تعد -على الأقل في الجامعة الجزائرية-، وهو ما يحتاج إلى دراسة من نوع آخر، وهنا نوصي بتكثيف الأبحاث في هذا المجال نظرا للأهمية التي يكتسيها التنوع الصحفي في الجريدة وفي إيصال الرسالة الإعلامية.

ضرورة إجراء دراسات من هذا النوع في المدرسة الأنجلوسكونية، للتمكن من استخراج تقنيات التحرير الموظفة في جرائد هذه الدول في مرحلة أولى، ثم المزاوجة بين جديد المدرسة الفرنسية والمدرسة الانجليزية– إن وجدت معايير جديدة– في مجال فنون التحرير الصحفي، وتوليد معايير هجينة.

المراجع

1 - لعياضي ن، اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، ص:47، ط2،2007، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2- لعقاب م، الصحفي الناجح، ص:89، ط2، 2003، دار هومه، الجزائر.

3- رزاقي ع، التقارير الإعلامية، ص:89، ط1، 2008، دار الصباح الجديد، الجزائر .

4-Agnès, Y, Manuel de journalisme écrire pour le journal, P139, Média-Plus, Paris.

5- Le Monde, Le Style du Monde, P50, 2002, Edition Le Monde, Paris.

6- Le Monde, op, cit, p52.

7- Voirol,P, Guide de la rédaction, p134,1984,Cfpj, Paris.

8- Le Monde, op, cit, p53 .

تطبيقات التفاعلية في صحافة الانترنت :دراسة مسحية تحليلية لعينة من الصحف الالكترونية الجزائرية (النهار– الشروق–لوسوار دالجيري–الوطن–المجاهد–الخبر نموذجا)

سمية بورقعة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة باجي مختار عنابة

ملخص

وفرت شبكة الانترنت بيئة جديدة أحدثت تغييرا جذريا في نماذج الاتصال التقليدية، وبرزت التفاعلية بين المصدر والمتلقي كأبرز سمة في هذا الإطار. وفي ضوء هذا التطور شرعت وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الصحف الالكترونية بالعمل على إيجاد مكان لها في هذه البيئة للاستفادة من سماتها الاتصالية التفاعلية المتنوعة. ويناقش المقال الحالي مدى مسايرة الصحف الجزائرية لهذا التطور ومدى توفر التطبيقات التفاعلية على مواقعها عبر دراسة ستة مواقع منها بتحليل مضمونها.

الكلمات المفاتيح: الصحافة الإلكترونية، التفاعلية.

Les applications interactives dans la presse électronique Etude analytique d'un échantillon de la presse électronique algérienne (Le Soir d'Algérie, El Moudjahid, El Nahar , El Watan , El Chourouk , El Khabar)

Résumé

Les modes traditionnels de communication ont connu d'importants changements depuis l'apparition de l'internet; l'interactivité née entre la source et le récepteur en a été la meilleure représentation. Différents médias et journaux ont tenté de se trouver une place dans cet environnement afin de bénéficier de ses divers aspects communicatifs et interactifs; le présent article a pour objectif de démontrer à quel point la presse algérienne suit ce développement et mets en œuvre les applications interactives sur leurs sites et ce à travers l'analyse de six sites.

Mots clés : Presse électronique, interactivité.

Interactive Applications in the E- press – Analytical study of some Electronic Algerian Newspapers ,(study case of samples taken from Le Soir d'Algérie, El Moudjahid , El Nahar, El Watan, El Chourouk, El Khabar)

Abstract

Since the advent of the internet, traditional modes of communication have witnessed a lot of changes. The new environment that was characterized mainly with interactivity has created a sort of relationship between the source and the receiver. In the light of this development, various media including electronic journals began to work in order to find a place for them in this environment and benefit from its various interactive and communicative aspects, this article deals with how and to which extent the Algerian press is attempting to follow this development and the availability of interactive applications on their websites through the analysis of the content of six sites.

Keywords: E-press (electronic press), interactivity.

مقدمة

لاشك أن التطور الحاصل في البنية الاتصالية لوسائل الإعلام الجديد فرض طابعا جديدا على الرسالة الإعلامية واتجاهات التعامل معها في إطار متغيرات العلاقة الاتصالية مع الجمهور، استنادا على إفرازات هذا التطور الذي نشهده يوميا، فقد شهد العصر الحالي سرعة فائقة في صناعة وسائل الاتصال وتطويرها وخاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والمعلومات الإلكترونية، وتجسدت ثورة الاتصال من خلال اندماج وتزاوج ظاهرة تفجر المعلومات وتعدد أساليبها، بمعنى أنه قد تم المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية تمتلكها أكثر من وسيلة لتحقيق الهدف النهائي وهو توصيل الرسالة والاتصالية وهي ما أطلق عليها التكنولوجيا التفاعلية [1] .

ولعل جوانب هذه التكنولوجيا التفاعلية هي ما يمثل السمات الاتصالية لشبكة الانترنت التي باتت تعد أبرز ما تمخضت عنه تطورات تكنولوجيا الاتصال الحديثة، والبيئة التي تتسارع إليها وسائل الإعلام التقليدية لإيجاد حضور لها، مستفيدة من ميزاتها وسرعتها في نقل المعلومة. ففي ظل الثورة الاتصالية التي يشهدها العالم الآن، أصبحت ظاهرة الانترنت واسعة الانتشار، وتطرح مداخل جديدة في فاعلية الجمهور، وطبيعة المضمون، ورجع الصدى، حيث لم يعد الاتصال عملية أحادية الاتجاه بل عملية تفاعلية، ولم يعد المستقبل متلقيا سلبيا، بل يلعب دورا ايجابيا ومؤثرا في الفعل الاتصالي [2].

كما أن إتاحة الخدمات، الإخبارية خاصة، من قبل المواقع الإخبارية في إطار متغيرات البيئة الالكترونية الجديدة وتحدياتها، وبشكل مباشر، غير إلى حد ما من اعتبارها وفق المفهوم التقليدي وسيلة إعلامية غير مباشرة لا تملك حضورا ونسخة ورقية وبالتالي لا تعد من وسائل الإعلام الأكثر جماهيرية.

وتعد الصحف من أبرز وسائل الإعلام تأثيرا على الصعيدين الداخلي والخارجي لدى أي مجتمع، وهي المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه وسائل الإعلام الجماهيرية على اختلاف أنواعها وسياساتها وأشكالها، ومع تطور تكنولوجيا الاتصال وظهور الانترنت كوسيط إعلامي فاعل، اتجهت كما ذكرناه سابقا، إلى نشر أخبارها على مواقع خاصة بها، أو من خلال مواقع البحث العالمية مستفيدة من مزايا البيئة الاتصالية والتقنيات الحديثة، حيث لم يعد دورها قائما على العلاقة مع الحيز الجغرافي أو المشتركين الذين تزودهم بالأعداد، إنما تعدى ذلك إلى توفير خدمات للقارئ في إطار ما وفرته الانترنت من عناصر التفاعلية التي تعد أبرز سماتها ولا يخفى أن الجزائر شهدت منذ عام1996 تحرير شبكة الانترنيت بعد نضال طويل من طرف وسائل الإعلام خلال صيف1997 بأحداث ما يمكن أن نسميه بثورة الناشرين أين أصبح امتلاك موقع الكتروني على الانترنيت ضرورة تسمح بضمان حضور الجريدة على المستوى العالمي عن طريق الواب ويسمح أيضا بتفادي أي رقابة وحذف من شأنها منع نشر مقال أو توقيف إصدار الجريدة وهو أمر غذته تعددية وسائل الإعلام وانتشارها ارتباطا بالتعددية الحزبية آنذاك فقبل وقت مضى لم تكن هناك تعددية على مستوى المصادر الإعلامية، وكانت الانترنت غير متاحة للجميع إلا في حدود حيث عرفت الجزائر دخول الانترنيت في مارس 1994بالربط مع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقنيCERIST وتوالى الربط مع هيئات أخرى بقدرات وطاقات عالية وكذا المصادقة في الحكومة

على مرسوم تنفيذي رقم98.25 والذى حدد شروط الاستثمار في ميدان الانترنيت والذى سمح بإنشاء موزعين و وسطاء خواص على غرار مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وبهذا تم رفع احتكار الدولة(لذلك أوجد هذا النمو في بيئة الانترنت مجالا رحبا وخصبا لانطلاق أنواع متعددة من الوسائل الإعلامية.

وتتنوع طرق الاستفادة من خصائص البيئة الاتصالية الجديدة وتكنولوجيا الاتصال الحديثة من وسيلة لأخرى، بفعل عوامل مختلفة تقف في مقدمتها مدى توفر إمكانات التعامل مع التقنيات الحديثة، والتنوع في طرق عرض ونشر المادة الإعلامية، ليس في نطاق الخصائص الاتصالية لشبكة الانترنت فحسب، إنما عبر تقنيات وتطبيقات حديثة لتقديم الخدمة الإخبارية، تسعى هذه المواقع والصحف الالكترونية إلى توفيرها للمشتركين.

وهنا تتجسد أهمية التطبيقات الإعلامية الحديثة في ضوء التطورات الحديثة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات الالكترونية، لاسيما على شبكة الانترنت، وتبرز في هذا السياق خيارات متعددة في العلاقة بين المستخدم والوسيلة الإعلامية تتجلى في السمة الأكثر استخداما الآن لتعزيز هذه العلاقة وهي خيار التفاعلية الذي باتت وسائل الإعلام تتبناه في تعاملها مع مستخدمي شبكة الانترنت .

مفهوم التفاعلية Interactivity

لقد حدد الباحثون والمختصون في مجال الصحافة الالكترونية عدداً من الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من الصحافة عن تلك التقليدية، مثل الترابطية النصية، Hypertextuailty والوسائط المتعددة Multimedia والتفاعلية interactivity.

وتعد العملية التفاعلية بين المستخدم والمادة الإعلامية أحد أكثر القضايا بحثا في مجال وسائل الإعلام، وقد انتشر استخدام مصطلح التفاعلية مطلع تسعينيات القرن الماضي وانهمك الباحثون في الدراسات الإعلامية التي تستكشف كيفية تفاعل الناس من خلال وسائل الإعلام، وطبيعة المحتوى الإعلامي التفاعلي، ورغم أنه ينظر للتفاعلية على أنها السمة الجوهرية للإعلام الجديد، إلا أنه لا يمكن القول أن جميع وسائل الإعلام الجديد تفاعلية، بقدر أهمية فهم ما يجعلها وسائل تفاعلية[3] حيث لا تعد التفاعلية سمة للوسيلة بقدر ماهي عملية ترتبط بالاتصال نفسه، وهي في وسائل الإعلام الالكترونية بمثابة نقطة التقاء بين الاتصال المباشر والاتصال الوسطي والاتصال الجماهيري[4]. ولقد تم تعريف مفهوم التفاعلية من قبل الباحثين على أنه أحد إمكانيات القوى الدافعة نحو انتشار استخدام وسائل الإعلام الجديد، فعملية التفاعل في الاتصال تسمح للجمهور باستخدام الوسيلة الإعلامية كأحد وسائل المشاركة الاجتماعية خاصة عندما تتيح هذه الوسيلة الإعلامية تدعيم ميلهم أو نزعتهم للتفاعل مع الآخرين والتفاعلية في الصحافة الالكترونية تعني إتاحة الخيارات أمام المستخدمين للاستجابة والتفاعل وتكييف المادة الإعلامية، فهي تسمح للجمهور باختيار ما يرغبونه، والأهم من ذلك أنها تسمح لهم بالمساهمة في شكل المحتوى، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في وسائل اتصال أخرى كالراديو والتلفزيون والصحيفة، وبعض الباحثين يقسم التفاعلية على الإنترنت الى مستويات ثلاثة :

التفاعلية الملاحية–التفاعلية الوظيفية – التفاعلية التكييفية .

أما استاذة الاعلام التفاعلي في جامعة مشيغان الامريكية هيتر Heeter Carrie فقد حددت

للتفاعلية ستة أبعاد نتعرض لها بشئ من التفصيل لأهميتها في الدراسة الحالية، فضلا عن أن دراسات عديدة اعتمدت معاييرها في الكشف عن مدى توافر المادة التفاعلية في المواقع الصحفية [5]وهذه الأبعاد تشمل:

إتاحة الاختيارات المتعددة complexity of choices available :

الجهد المبذول من قبل المستخدم efforts users must exerts

الاستجابة لرغبات المستخدمين responsiveness to the users

مراقبة الموقع على الإنترنت Monitoring system use

سهولة إضافة المعلومات إلى الموقع من قبل المستخدمين Ease of adding information

سهولة الاتصال الشخصي بين جمهور الوسيلة الاتصالية الواحدة Facilitation of interpersonal communication .

الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث

في ضوء تطور تقنيات الاتصال، لاسيما ما يتعلق ببيئة الاتصال الجديدة الانترنت، وانعكاس ذلك على وسائل الإعلام بصورة عامة التي أوجدت في البيئة الالكترونية فرصة للتنوع الاتصالي ومواكبة الأحداث من خلال الاستفادة من سماتها المتعددة التي وفرت أشكالا جديدة من الاتصال التفاعلي كأبرز سمة يمكن وصفها للإعلام الجديد، وفي ظل تزايد المواقع الالكترونية الإعلامية الجزائرية، حددت الدراسة الحالية الصحف الإلكترونية الآتية: النهار، الوطن، المجاهد، لو سوار دالجيري، الخبر،الشروق كعينة للدراسة .

أين تكمن مشكلة البحث في السؤال التالي :

هل وظفت المواقع الصحفية الالكترونية الجزائرية السمات الاتصالية لشبكة الانترنت متمثلة بتطبيقات التفاعلية؟ وماهي أبرز السمات الاتصالية التفاعلية المتاحة على مواقعها كدلالة على التنوع ومواكبة التطور الحاصل في هذا المجال؟ .

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

التفاعلية :في ضوء مراجعة التعريفات الواردة في التراث البحثي الإعلامي، تتعدد تعريفات التفاعلية ولعل دراستها تختلف بحسب الأبعاد التي ينطلق منها الدراسة، حيث لم يتبلور تعريف محدد وواضح لها وبحسب حدود الدراسة الحالية وأهدافها، فإن مفهوم التفاعلية انطلق من المراجعة النظرية للدراسات السابقة بالإضافة إلى ملاحظة المواقع عينة الدراسة، للوقوف على السمات التفاعلية فيها وتحديد فئات التحليل المناسبة، إذ يقترب التعريف الإجرائي للدراسة الحالية بشكل كبير من الأبعاد الستة للتفاعلية التي طرحها Heeter وتم استعراضها في مدخل الدراسة الحالية، فضلا عن إضافة بعد سابع يتمثل بالخدمات الإعلامية الداعمة للموقع أو فئة أخرى لغرض توسيع شمولية الفئات أن وجدت، وهو ما ساعد في صياغة فئات التحليل التي سيتم قياس الأبعاد من خلالها والتي سيتم توضيحها في منهجية البحث.

الصحافة الالكترونية: ترى الباحثة أنه لابد من تحديد الإطار المفاهيمي والمهني لهذا المصطلح في ضوء متطلبات البحث الحالي، نظرا لوجود الكثير من المواقع الإعلامية الالكترونية الجزائرية التي تقدم خدماتها وفق توصيف" موقع إخباري " ولكن عند ملاحظة واجهة استخدامه وجدت الباحثة أن بعضها يفتقد لخصائص الأداء المهني في ظل بيئة الصحافة الالكترونية لاسيما من ناحية التحديث والآنية في مواكبة الأحداث وبعض المعايير

المؤسساتية التي تكشف عن طبيعة عمل الموقع ووجودها المادي والمعنوي أو الجهة التي تقف ورائها.

التعريف الإجرائي للصحف الالكترونية الجزائرية:

هي الصحف الالكترونية الإعلامية التي لها نسخة ورقية وتشتمل خدماتها على تنوع إعلامي وتقني قائم على خصائص الصحافة الالكترونية ويقوم هذا التوصيف على معطيات مهنية ومؤسساتية صريحة من ناحية سياستها ووجودها وتقديم خدماتها سواء وفق نظام التشفير أو الإتاحة المجانية للمواد الإعلامية ".

أهمية البحث

يرى بعض الباحثين أن سمات التفاعلية في وسائل الإعلام الجديد أحد مؤشرات الإتجاه نحو حرية التعبير والرأي في المجتمعات الحديثة، وهي ميزة وفرتها خصائص الإعلام الالكتروني الجديد بشكل فاعل ومؤثر، ومدى توفرها يبرز دور الإعلام في بناء الحريات، لذلك فإن دراستها وتسليط الضوء على مدى تمتع وسائل الإعلام بها يعد مساهمة في هذا الاتجاه، كما تكمن أهمية البحث في محاولته الوقوف على مدى استفادة الصحف الالكترونية الجزائرية من السمات الاتصالية لشبكة الانترنت وبما يعطي مؤشرات عن واقع هذا التواجد ومدى تطوره. وتأتي أهمية البحث أيضا من ندرة الدراسات التي تتناول المواقع الإعلامية الجزائرية على الإنترنت لاسيما فيما يتعلق بالتطبيقات التفاعلية في بيئة الاتصال الالكترونية و مدى استفادتها منها.

منهجية البحث وإجراءاته

تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الوصفي، وتم في إطار هذا المنهج استخدام أداة تحليل المضمون لغرض جمع البيانات الخاصة بالدراسة، حيث تم تصميم استمارة لتحليل مواقع الصحف الالكترونية الجزائرية تتضمن الأبعاد الستة للتفاعلية التي تمت صياغتها بناء على النموذج النظري لـ (Heeter) ومدى توفر كل بعد منها .وقد اعتمد ت الباحثة الصفحة الرئيسية للموقع the homepageكوحدة تحليل بما تتضمنه من عناصر وخدمات أو تطبيقات تفاعلية متوفرة على الصفحة تمثل فئات تكشف عن التفاعلية وأشكالها ضمن كل بعد من الأبعاد الستة التي تم استعراضها مسبقا .

لذلك فإن تحديد فئات التحليل جاء بعد زيارات متكررة قامت الباحثة بها للمواقع الالكترونية الآتية: النهار، الوطن، المجاهد، لو سوار دالجيري، الخبر، الشروق، بواقع مرتين في الأسبوع خلال فترة شهرين من15/9/2013 ولغاية 15/11/2013 لتقييم قياس ستة أبعاد بالإضافة إلى بعد سابع يتمثل بالخدمات الإعلامية الساندة أو فئة أخرى تم إضافته بغرض شمول فئات لا تدخل في الأبعاد الستة المذكورة لكنها تنطوي على خدمات تتيح الاتصال التفاعلي بين المصدر والمتلقي، وبناء على ذلك تم تحديد سبعة أبعاد لقياس التفاعلية في المواقع الصحفية الالكترونية الجزائرية وتحديد فئات التحليل الفرعية، حيث تم إعطاء (درجة واحدة) كمقياس لتوفر كل فئة ضمن كل بعد ودرجة(صفر) في حالة عدم توفره، ولابد من ذكر أن دراسات عديدة استخدمت الأبعاد التي طرحها Heeter لقياس التفاعلية والمقاييس التي وفرتها، فضلا عن الدراسات التي قام بها باحثون آخرون لهذه الأبعاد لغرض إيجاد فئات تحليل قابلة للقياس مثل دراسات Kenny et al و McMillan [6] وشملت الأبعاد السبعة التي تم قياسها في الدراسة الحالية ما يلي :

تنوع الخيارات المتاحة : وتم قياس هذا البعد وفق مقياس مكون من 11 درجة(الجدول رقم 01 يوضح ذلك).

الجهد المبذول من قبل المستخدم :وتم قياسه من خلال مقياس من خمس درجات(الجدول رقم 02 يوضح ذلك). الاستجابة لرغبات المستخدمين :وتم قياسه من خلال مقياس من اربع درجات(الجدول رقم 03 يوضح ذلك).

مراقبة الموقع على الانترنت :وتم قياسه من خلال مقياس من ثلاث درجات(الجدول رقم 04 يوضح ذلك).

إمكانية إضافة معلومات إلى الموقع من قبل المستخدمين :وتم قياسه من خلال مقياس من ست درجات(الجدول رقم 05 يوضح ذلك).

إمكانية الاتصال بين المستخدمين :وتم قياسه من خلال مقياس من خمس درجات(الجدول رقم 06 يوضح ذلك).

الخدمات الإعلامية الساندة أو فئة أخرى :وتم قياسها من خلال مقياس من ثماني درجات(الجدول رقم 07 يوضح ذلك).

عينة البحث

تم إخضاع عينة من مواقع الصحف الجزائرية على شبكة الانترنت وجرى اعتمادها بناء على توصيفات مهنية على مواقعها، بما يعكس معيار العمل المؤسساتي مثل توفر حالة الإفصاح عن هوية الصحيفة وسياستها وأهدافها ومعايير العمل التي تعتمدها وشبكة مراسليها وطرق الاتصال بها وكل ما يتعلق بشروط ممارسة مهنة العمل الصحفي ومعاييرها المعلنة على موقعها، فضلا عن اعتبارات تتعلق بتنوع خدماتها وكذا شعبيتها لدى القارئ الجزائري وسمعتها لديه.

واعتمدت طريقة اختيار عينة البحث من خلال البحث في موقع دليل المواقع الجزائرية على شبكة الانترنت المتوفر على العنوان التالي :www algerian-newspaperstm ..html./الى رابط الشبكات الاخبارية الجزائرية الذي يضم مواقع جزائرية متنوعة من بينها الصحف الالكترونية. وشملت عينة البحث مواقع ستة مواقع اخبارية جزائرية الكترونية كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول يمثل عينة البحث ومواقعها الالكترونية

ت	الصحيفة	الموقع على شبكة الانترنت
1	النهار	http://www.ELNNAHAR.COM
2	الوطن	http://www.ELWATAN.COM
3	المجاهد	http://EL-MOUDJAHID-DZ.COM
4	لو سوار دالجيري	http://www.LESOIRDALGERIE.COM
5	الخبر	http://www.ELKHABAR.COM
6	الشروق	http://www.ECH-CHOROUK.COM

المصدر:موقع دليل المواقع الجزائرية على الأنترنت

الدراسات السابقة:

يرى كثير من الباحثين أن الدراسات العربية في مجال الصحافة الالكترونية لازالت قليلة ولا ترتقي إلى مستوى الكم البحثي عند الغرب، ويعزو البعض ذلك إلى حداثة هذا النوع من الصحافة وأسباب تتعلق بحدود انتشار الانترنت في العالم العربي، وهو ما ينطبق على المستوى المحلي في الجزائر أيضا.

وبحسب ما تيسر للباحثة الاطلاع عليه من دراسات في هذا الشأن، فإنه و على مستوى الجزائر، هناك مقالات تناولت الصحافة الالكترونية فى الجزائر وقدمت بعض الدراسات كشفا تفصيليا لعدد المواقع الصحفية الجزائرية على شبكة الإنترنت وعرضت تأريخا نشأتها الإعلامية والسياسية وموقفها من الأحداث الجارية على الساحة الإعلامية فى الجزائر وقيّمت تلك التحليلات عبر بيان مواقفها وتعاملها مع الأحداث وطريقة مسايرتها للبيئة الإعلامية الجديدة، وحللت البعد الجديد لافتتاحيتها فى مضامين ودلالات ومراسيم إعلامية. (7) وجاءت غالبية هذه الدراسات على شكل مقالات لا غير.

ولعل الباحثة تجد أن الدراسات المتعلقة باستخدام التفاعلية تكاد تكون معدومة في التراث البحثي الجزائري ، ماعدا إشارات في مضامين مداخلات ومقالات فى بعض الكتب والبحوث.

أما على المستوى العربي فهناك دراسة علمية للباحثة مها عبد المجيد صلاح في قسم الإعلام بجامعة القاهرة وجاءت تحت عنوان" المتغيرات المؤثرة على التفاعلية في النشر الصحفي على شبكة الإنترنت – دراسة تحليلية وشبه تجريبية"وكشفت الدراسة عن المتغيرات المختلفة التي تؤثر في مستوى التفاعلية الذي تقدمه، والربط في دراسة التفاعلية بين المنظورين الرئيسيين لتناولها وهما التفاعلية الموضوعية التي تقدمها المواقع الإعلامية والتفاعلية كما يدركها الجمهور، فضلا عن دراسة المتغيرات المختلفة التي يمكن أن تؤثر في التفاعلية المدركة كمتغير تابع، ثم دراسة تأثيراتها كمتغير مستقل على مخرجات عملية الاتصال واستخدام المواقع الإعلامية .أما على مستوى الدراسات الأجنبية في هذا المجال فإن هناك باحثين ركزت دراساتهم على تحديات الإعلام الجديد بالنسبة للصحف الالكترونية، والهيمنة التي لازالت تمارسها بعض الصحف التى مازالت تعطى نفس النسخة الورقية الجامدة فى موقعها الإلكتروني، نذكر منهم أستاذ الصحافة الأمريكي أوليفر بويد باريت (Oliver Boyd Barret) في دراساته عن وسائل الإعلام والاتصال في ظل الانترنت .

الإطار النظري للبحث وسائل الإعلام في ظل الإعلام الجديد .

تشكل تكنولوجيا الاتصال الحديثة حجر الزاوية في الثورة التي تشهدها وسائل الإعلام الجماهيري في الوقت الراهن، حيث يعود الفضل إلى هذه التكنولوجيات في حالة التزاوج التي شهدتها وسائل الإعلام لأول مرة في التاريخ الإنساني بين الوسائل المطبوعة والوسائل المسموعة والمرئية، الأمر الذي انعكس على شكل الاتصال ومحتواه وأساليب إنتاجه.

وفي ظل هذه الثورة حرصت غالبية المؤسسات الإعلامية على إنشاء مواقع الكترونية تقوم على تعدد الوسائط والتي تتيح لمستخدميها إمكانية البحث بداخلها وحفظ وطباعة صفحاتها. (8)

وتوفر هذه الخصائص خدمات اتصال تفاعلية مختلفة، يختلف تواجدها من موقع إعلامي لآخر،

مثل خدمات البريد الإلكتروني، واستطلاعات الرأي، ومجموعات الحوار، وغرف المحادثة، وخدمة رجع الصدى، وخدمة الربط بمواقع أخرى، وخدمة (RSS)، وخدمة البحث، وخدمة الأرشيف، والخدمة الصورية والصوتية والفديوية، فضلا عن خدمات إعلامية ساندة مثل خريطة الموقع وأحوال الطقس وأسعار العملات وغيرها [9].

ومع تطور انتشار شبكة الانترنت ظهرت تطبيقات جديدة تجمع خصائص وسائل الاعلام بمختلف أنواعها مثل المستعرضات وآلات البحث التي تقدم خدمات إخبارية بالنص والصورة والصوت، كمستعرضي نتسكيب Netscape ومايكروسوفت إكسبلورر Microsoft Explorer اللذان يقدمان خدمة إعلامية تغطي اهتمامات مختلفة .كما أن هناك مواقع إعلامية تجمع كل أشكال الإعلام بنفس القوة مثل فوكس نيوز Fox news الذي يعتبر هجين من كل التطبيقات الاتصالية فلا هو صحيفة ولا هو وكالة أنباء ولا هو قناة تلفزيونية بل هو موقع إخباري استفاد من خصائص ومزايا النشر في الانترنت[10].

لقد أدت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية إلى وضع الصحافة المعاصرة أمام تحديات جديدة أتاحت لها فرصا لم يسبق لها مثيل سواء كان ذلك في غزارة مصادر المعلومات، أو في سرعة نقلها أو في استخدامها وانعكست هذه التطورات على أساليب جمع وإنتاج وتوزيع المعلومات في أجهزة الإعلام الرئيسة الثلاث المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك خلقت هذه التطورات جمهورا جديدا متميزا يعتمد على الانترنت وشبكات نقل المعلومات الالكترونية في تلقي المعلومات، وسارعت بالتالي أجهزة الصحافة العصرية إلى استقطاب هذا الجمهور الجديد عن طريق إضافة شبكة الانترنت إلى وسائلها التقليدية في نقل وتسويق النتاج الصحفي.

وتمثل الوسائط المتعددة :Multi-Media أحد أشكال التفاعلية على شبكة الانترنت، من خلال اندماج تقنيات الصوت والصورة والنص وهي واحدة من أهم ميزات الشبكة في دمج معظم الوسائط المتعددة وتقديمها عبر موقع واحد.كما أن النصوص الفائقة :Hypertexts توفر ميزة الروابط links لمصممي مواقع الإنترنت، وربط الزوار بالعديد من المواقع ذات الصلة، أو تحويلهم لملفات تفصيلية ضمن محتويات الموقع بكل انسيابية، وهذه الميزة التي توفرها تقنية النصوص الفائقة hyperlinks تسهل على الزائر، ومصمم الموقع عدم الإغراق في التفاصيل في حدود مساحة الشاشة المتاحة، وفي الوقت ذاته تعين المتصفح على الانتقال –اختيارياً – إن رغب إلى الملفات التفصيلية التي قد تحوي ملفات نصوص وصورة أو لقطات فيديو .كما يعد التحكم : Control ميزة فريدة في خيارات الوسيلة وطريقة، ومكان، وزمان استقبال الرسالة، وخاصية التحكم هذه تمتد أيضاً من حرية الاختيار بين عدد وفير من المواقع التي تقدم ذات الخدمة، إلى القدرة على التواصل مع كثير من هذه المواقع والخدمات دون الحاجة إلى طرف ثالث.

توظيف تطبيقات التفاعلية في مواقع الصحف الالكترونية الجزائرية

نتائج تحليل المضمون (جدول رقم 1) يمثل البعد الخاص بتعدد الخيارات المتاحة في الموقع

ت	البعد والعناصر التفاعلية	اسم الصحيفة الالكترونية							المجموع	النسبة
اولا	تعدد الخيارات المتاحة	النهار	الوطن	المجاهد	الخبر	الشروق	le soir d'algérie			
1	التحديث	1	1	1	1	1	1		6	100%
2	الصور	1	1	1	1	1	1		6	100%
3	الفديو	1	1	1	1	1	X		5	83.3%
4	خدمة سمعية	x	X	X	X	X	X		0	0%
5	خدمة البحث	x	1	1	1	1	x		4	66.6%
6	الارشفة	1	1	1	1	1	1		6	100%
7	الاعلانات	1	1	1	1	1	1		6	100%
8	روابط ضمن الخبر	x	X	X	X	X	X		صفر	0%
9	تعدد اللغات	x	x	1	X	1	X		2	33.3%
10	قائمة محتويات الموقع	1	1	1	1	1	1		6	100%
11	خدمة التحكم بحجم اللون او الخط	1	1	1	1	1	x		5	83.3%
المجموع		7	8	9	8	9	5		46	69.69%

المصدر :الدراسة الحالية

يتضح من الجدول أن الصحف الالكترونية محل الدراسة وفرت عدة تطبيقات للتفاعلية منها : خاصية التحديث بنسبة 100% وهو مؤشر يدل على المتابعة والآنية بينما حضرت خدمة الفيديو في كل المواقع، فيما لم تستخدم وصلات النص الفائق أو روابط داخل الأخبار، أما الخدمة السمعية أو الصوتية فغابت في كل المواقع واستخدمت 33.3% من المواقع أكثر من لغة على واجهتها، ونفس النسبة لخدمة التحكم بحجم اللون أو الخط للمادة الخبرية وكانت ابرز اللغات العربية والانكليزية والفرنسية و الإسبانية.

وفرت 100% منها صورا مرافقة للمواد المنشورة على الواجهة، فضلا عن استخدام قائمة محتويات الموقع الرئيسية التي تعطي وصفا موضوعيا للموقع، فيما حققت المساحات الإعلامية نسبة استخدام بلغت63.6%

جدول رقم (2) الخاص بالجهد المبذول من قبل المستخدم

ت	البعد والعناصر التفاعلية / الجهد المبذول من قبل المستخدم	اسم الصحيفة الالكترونية							النسبة
ثانيا		النهار	الوطن	المجاهد	الخبر	الشروق	le soir d'alg	المجموع	
1	دليل الفهرس	1	1	1	1	1	1	6	100%
2	اداة البحث المتقدم	X	1	1	1	1	X	4	66.6%
3	خدمة الاخبار العاجلة / الشريط المتحرك	1	X	1	1	1	X	4	66.6%
4	خدمة الرسائل القصيرة عبر الهاتف المحمول	X	X	1	1	1	X	3	50%
5	RSS	1	1	1	1	1	X	5	83.3%
المجموع		3	3	5	5	5	1	22	73.33%

المصدر:الدراسة الحالية

يتضح من الجدول أعلاه أن مقاييس البعد من خلال عناصره التفاعلية حققت مايلي: توفر دليل فهرس الموقع في جميع الموقع بنسبة.100% بينم خدمة الشريط العاجل للأخبار فبنسبة 66.6% أما خدمتي الرسائل القصيرة و ال RSS فتوفرتا بنسبتي% 50 و 83.3% على التوالي.

جدول رقم (3) الخاص ببعد الاستجابة لرغبات المستخدمين

ت	البعد والعناصر التفاعلية	اسم الصحيفة الالكترونية							النسبة
ثالثا	الاستجابة لرغبات المستخدمين	النهار	الوطن	المجاهد	الخبر	الشروق	le soir d'alg	المجموع	
1	الاتصال البريدي بالموقع	X	1	1	1	1	1	5	83.3%
2	رابط التعريف بالموقع	1	1	1	1	1	1	6	100%
3	ادوات خدمة المساعدة	X	X	1	1	1	1	4	66.6%
4	رسائل الإشعار بحدوث خطأ	X	X	X	X	X	X	صفر	0%
المجموع		1	2	3	3	3	3	15	62.5%

المصدر :الدراسة الحالية

ويكشف الجدول أن مواقع الصحف الجزائرية الالكترونية تتيح الخيارات التفاعلية التالية في البعد الخاص بالاستجابة لرغبات المستخدمين:فغالبية المواقع حققت نسبة كاملة من ناحية وضعها لعنوان بريدي يتيح الاتصال بين الموقع والمستخدم، فضلا عن توفير رابط التعريف بالموقع فيما66.6 %منها وفرت خدمة المساعدة help للمستخدم وتمثل بعضها بإتاحة بريد الكتروني لهذا الغرض، فيما انعدم وجود خدمة رسائل الاشعار بالخطأ عند الاستخدام الخاطئ من قبل المستخدم لخيارات الموقع. ويشير الجدول إلى أن مواقع الصحف الالكترونية أتاحت إمكانية المراقبة على الموقع من خلال الخيارات التفاعلية التالية 83.3%: من المواقع استخدمت عدادات لزائري الموقع، ونفس النسبة لخدمة تسجيل الزائرين فيما لم تستخدم أي صحيفة ملفات الكوكيز. cookies filkes

جدول رقم (5) اضافة معلومات من قبل المستخدم

ت	البعد والعناصر التفاعلية	اسم الصحيفة الالكترونية							النسبة
خامسا	إضافة معلومات من قبل المستخدم	النهار	الوطن	المجاهد	الخبر	الشروق	le soir d'alg	المجموع	
1	إضافة اعلانات	1	1	1	1	1	1	6	100%
2	مدونات	X	1	X	1	X	1	3	50%
3	استطلاعات رأي	1	1	X	1	1	1	5	83.3%
4	رسائل الى المحررين	1	1	1	1	1	1	6	100%
5	التعليقات	1	1	1	1	1	1	6	100%
6	روابط لآراء القراء	X	X	X	X	X	X	0	0%
المجموع		4	5	3	5	4	5	26	38.88%

المصدر :الدراسة الحالية

تشير نتائج الجدول إلى أن مواقع في هذا البعد وفرت عناصر تفاعلية متفاوتة وكما يلي:

100%وفرت في 3 أبعاد و هي :إمكانية إضافة إعلانات للراغبين بذلك من المستخدمين حيث وفرت مساحات لهذا الغرض فيما ،رسائل للمحررين بإنشاء بريد الكتروني شامل لهذا الغرض ولكل محرر بعينه.

وفرت 50% خدمة إنشاء مدونات.ولعل ذلك يعود لطبيعة الانفتاح الإعلامي الواضح مؤخرا .

أما استطلاعات الرأي فكانت بنسبة.83.3% فيما انعدمت روابط لآراء القراء

جدول رقم (6) البعد الخاص بالاتصال بين المستخدمين والموقع

ت	البعد والعناصر التفاعلية	اسم الصحيفة الالكترونية							النسبة
سادسا	الاتصال بين المستخدمين والموقع	النهار	الوطن	المجاهد	الخبر	الشروق	le soir d'alg	المجموع	
30	بريد الكتروني للمحررين	1	1	1	1	1	1	6	100%
31	منتديات حوار	X	X	X	X	X	X	0	0%
32	غرف محادثة	X	X	X	X	X	X	0	0%
33	التغذية المرتدة	X	X	X	X	X	X	صفر	0%
34	توفر رقم هاتف مباشر	1	1	1	1	1	1	6	100%
	المجموع	2	2	2	2	2	2	12	40%

المصدر:الدراسة الحالية

وفرت مواقع على الانترنت التطبيقات التفاعلية التالية في هذا البعد:

غابت تماما كل من منتديات الحوار،غرف المحادثة والتغذية المرتدة.

100%وفرت عنوان بريد الكتروني لغرض الاتصال بمحرري الموقع ورقم هاتف مباشر بينما

جدول رقم (7) فئة) أخرى (أو الخدمات الإعلامية الساندة للموقع

ت	البعد وعناصر التفاعلية	اسم الصحيفة الالكترونية							النسبة
سابعا	فئة) اخرى(	النهار	الوطن	المجاهد	الخبر	الشروق	le soir d'alg	المجموع	
1	روابط بمواقع اخرى	1	X	X	X	1	X	2	33.3%
2	حالة الطقس	X	X	X	1	1	X	2	33.3%
3	خارطة الموقع	X	X	X	X	X	X	0	0%
4	أسعار العملات	X	X	X	X	X	X	0	0%
5	خيار طباعة أو حفظ الخبر	1	1	1	1	1	1	6	100%

6	خيار المقالات الاكثر قراءة	X	1	1	1	1	1	5	83.3%
7	سجل الزوار	1	1	1	1	1	X	5	83.3%
8	خيار ارسال المادة الخبرية لصديق	X	1	1	1	1	1	5	83.3%
المجموع		3	4	4	5	6	3	25	52.08%

المصدر :الدراسة الحالية

تبين نتائج الدول الخاص بهذه الفئة أن المواقع عينة الدراسة أتاحت الخيارات التالية لمستخدميها، وتمثلت وفق الآتي: جاءت خدمات التعريف بحالة الطقس بنسبة و33.3% و خدمة روابط بمواقع أخرى أيضا، فيما غابت خدمتي أسعار العملات أو السوق وتقديم خارطة بالموقع، فيما توفرت خدمات المقالات الأكثر قراءة أو أكثر زيارة أو شعبية حسب توصيفات كل موقع، وسجل الزوار الذي يسجل المستخدم رأيه في الموقع، وأخيرا خدمة إرسال المادة المنشورة إلى شخص آخر بنسبة 83.3%.

جدول رقم (8) يمثل مقياس تجميعي لتوافر الفئات التفاعلية في عينة الدراسة

الأبعاد التفاعلية	درجة المقياس المستخدم	الدرجة المتحققة حسب توافر عناصر كل بعد في موقع الصحيفة							نسبة الدرجة المتحققة لكل بعد في كل المواقع
		النهار	الوطن	المجاهد	الخبر	الشروق	le soir d'alg	مجموع الدرجة المتحققة	
تعدد الخيارات المتاحة	11	7	8	9	8	9	5	38	69.69%
النسبة		63.63%	72.72%	81.81%	72.72%	81.81%	45.45%		
الجهد المبذول من قبل المستخدم	5	3	3	5	5	5	1	22	73.33%
النسبة		60%	60%	100%	100%	100%	20%		
الاستجابة لرغبات المستخدمين	4	1	2	3	3	3	3	15	62.5%

النسبة		25%	50%	75%	75%	75%	75%	
المراقبة المستمرة للموقع	3	2	صفر	2	2	2	2	55.55%
							10	
النسبة		66.66%	0%	66.66%	66.66%	66.66%	66.66%	
إضافة معلومات من قبل المستخدم	6	4	5	3	5	4	5	38.88%
							26	
النسبة		66.66%	83.33%	50%	83.33%	66.66%	83.33%	
الاتصال بين المستخدمين والموقع	5	2	2	2	2	2	2	40%
							12	
النسبة		40%	40%	40%	40%	40%	40%	
بعد) اخرى (او الخدمات الاعلامية الساندة	8	3	4	4	5	6	3	52.08%
							25	
النسبة		37.5%	50%	50%	62.5%	75%	37.5%	
المجموع	42	22	24	28	28	31	21	61.10%
							154	
النسبة		52.38%	57.14%	66.66%	66.66%	73.80%	50%	

المصدر :الدراسة الحالية

يتضح من جدول رقم (8) الذي يجمع الدرجات المتحققة ونسبها لكل بعد من الأبعاد السبعة المستخدمة في الدراسة من حيث توفر العناصر أو التطبيقات التفاعلية من عدمه في مواقع عينة البحث أن البعد الخاص بالجهد المبذول حقق أعلى نسبة من توفر العناصر التفاعلية وفق المقياس المستخدم لهذا البعد حيث حقق نسبة73.33%، يليه البعد الخاص بتعدد الخيارات المتاحة التي يوفرها الموقع للمستخدم بنسبة 69.69% ، يليه ثالثا البعد الخاص بالاستجابة لرغبات المستخدمين بنسبة 62.5% ، وجاء بالمرتبة الرابعة المراقبة المستمرة للموقع بنسبة 55.55 %، ثم جاء بالمرتبة الخامسة البعد الخاص بفئة أخرى أو الخدمات الإعلامية الساندة للموقع بنسبة وفق مقياس مكون من 8 درجات وكلاهما البعد 52.08% وأخيرا جاء البعد الخاص بإمكانية إضافة معلومات من قبل المستخدمين بالمرتبة السادسة بنسبة 40% ويليه البعد الخاص بإضافة معلومات من قبل المستخدم حيث حقق نسبة توفر عناصر تفاعلية بلغت38.88%.

أما المقياس الذي يجمع نسبة ما حققته كل صحيفة على حدى حسب كل بعد تفاعلي والمقياس المستخدم له –إذ أن مجموع كل المقاييس المستخدمة 42 =درجة –فكان كمايلي :

حققت صحيفة الشروق أون لاين النسبة الأعلى من توافر العناصر التفاعلية حيث جمعت 31 درجة من مجموع المقياس الجمعي البالغ 42 درجة وبنسبة 73.80% في كل الأبعاد تليها ثانيا كل من صحيفتي المجاهد و الخبر اللتان جمعتا 28 درجة وبنسبة66.6%، وبنسبة متقاربة تأتي بالمرتبة الثالثة صحيفة الوطن ب 24 درجة وبنسبة 57.14%، ثم رابعا جريدة النهارو التي جمعت 22 درجة وبنسبة 52.38% و في المرتبة السادسة والأخيرة وبنسبة متقاربة جريدة لوسوار دالجيري التي جمعت 21 درجة وبنسبة 50% .

أما النسبة المتحققة لكل الأبعاد السبعة وفي كل الصحف الإلكترونية الجزائرية فقد كانت61.10% ، حيث أن مجموع الدرجات المتحققة لكل المواقع في توظيف فئات القياس للتفاعلية بلغ 154 درجة علما أن أقصى درجات قياس التفاعلية هي مجموع درجات مقاييس الأبعاد السبعة مضروبا بعدد مواقع العينة 252 =6 × 42 درجة.

الاستنتاجات

من خلال نتائج تحليل المضمون يمكن القول أن توظيف الخدمات أو التطبيقات التفاعلية المتنوعة في مواقع الصحف الجزائرية على شبكة الانترنت كما مثلتها عينة الدراسة المكونة من ستة مواقع، جاء بشكل لابأس به و أظهر تفاوتا في الاستخدام أو التوظيف من صحيفة لأخرى ومن كل بعد لآخر، لكنه يعطي مؤشرا مقبولا في ظل حداثة تعامل وسائل الإعلام الجزائرية مع الانترنت مقارنة بالدول الأخرى و تشير معطيات النتائج إلى أن مواقع الصحف الجزائرية تتوجه إلى المستخدمين من القراء بالإضافة إلى عملها التقليدي في توفير خدماتها إلى المشتركين من وسائل الإعلام، وهي معطيات تدعم الرأي في الاتجاه الحديث لمواقع الصحف الالكترونية نحو الجمهور والمشتركين معا، كما أشير إلى ذلك في الإطار النظري للبحث، فبحسب معطيات الدراسة الحالية فإن هذا الاتجاه توفر من خلال تحقيق نسب متفاوتة في الأبعاد الخاصة لقياس التفاعلية بين الموقع والمستخدم مثل توافر عنصر استطلاعات الرأي فى كل مواقع العينة، فضلا عن سجلات الزوار، وخيار إضافة تعليقات على المادة الخبرية، وكذلك توفر بريد الكتروني ومدونات– رغم قلتها – وهو أمر يمكن من خلال التوصل إلى استنتاج يكشف عن حرص المواقع على معرفة اتجاهات وتفضيلات الجمهور أو المستخدمين والعمل في ضوئها لغرض التطور والتحسين .

وتشير بعض المعطيات التفصيلية لقياس كل بعد تفاعلي من جانب آخر إلى غياب خدمات تفاعلية مهمة مثل الخدمة السمعية، اذ انعدم توافر هذا النوع من تطبيقات المالتيميديا في أي موقع من عينة الدراسة وهو مؤشر سلبي يكشف عن ضعف المواقع لجزائرية في توفير هذا النوع من التطبيقات، وبحسب النتائج أظهرت مواقع الصحف الجزائرية على الانترنت نسبة كاملة من حضور خاصية التحديث الفوري للأخبار، حيث رصدت الباحثة ذلك يوميا طيلة فترة الدراسة.

وأشرت الدراسة التحليلية غيابا كليا لأي وجود للروابط الفائقة ضمن الأخبار hyperlinks التي تحيل المستخدم لموضوعات أخرى ذات صلة بالمادة المنشورة، لذلك فإن غياب هذا النوع من التفاعلية

الإبحارية يعد انخفاضا في مستوى التفاعلية وتمكين المستخدم من الاحاطة بالموضوع المنشور.

وتستنتج الباحثة أيضا عدم حرص مواقع الدراسة على التنويع في خيارات المحتوى وتعدديته للمستخدم في واجهة الموقع homepage باعتبار صفحة الواجهة بوابة الموقع وعنوان كفاءته بالنسبة للمستخدم، وتحرص المواقع الالكترونية على كافة أنواعها على توفير خيارات هذا البعد إلى أقصى حد ممكن لأغراض إعلامية وفنية مختلفة، فيما جاء خيار الاستجابة لرغبات المستخدمين أو لا على مستوى توفير عناصر التفاعلية الخاصة به التي اقتصرت على تحقيق نسب متكاملة من ناحية وجود اتصال بريدي بالموقع ووجود رابط التعريف بالموقع.

ويستنتج البحث بشكل عام مما سبق أن اهتمام الصحف الالكترونية الجزائرية ينصب في اتجاه توفير أو توظيف أنواع الخدمات التفاعلية، لكن ذلك يقتصر على جوانب دون أخرى، مثل الاهتمام بتوفير خدمات استطلاعات الرأي أو التحديث أو الصور، ووجود تعدد اللغات أو خيارات البحث والأرشفة بنسب عالية ومقبولة، و الخدمات الفديوية وتعزو الباحثة مثل هذا التفاوت كون الخدمات التفاعلية التي توفرها تطبيقات المالتيميديا multimédiaتحتاج إلى قدرات وإمكانات فنية ومالية عالية قد لا تتوفر لدى مواقع الصحف الجزائرية.

الخاتمـة

تؤشر الدراسة الحالية مدى توفر العناصر التفاعلية في مواقع الصحف الجزائرية على شبكة الانترنت، وهي في الوقت ذاته ليست بالضرورة تعطي مؤشرا نهائيا لمستويات التفاعلية فيها ومدى كفاءتها، فما تم استخراجه من نسب وأرقام هي مؤشرات لتوافر تلك العناصر في هذه المواقع، ولا تعطي مؤشرات إلى أي مدى أو إلى كيفية الاستفادة منها، لذا فإن" معنى التفاعلية ليس مجرد توافر عناصرها على الموقع، إنما هو أرقى من أن يكون مجرد نقرة بالماوس.

وتأمل الباحثة أن تقدم هذه البيانات الوصفية والكمية لعينة الدراسة مؤشرات لدراسات أوسع في هذا المجال تتضمن:

– دراسة التفاعلية في مواقع الصحف الالكترونية من وجهة نظر المستخدمين للتعرف على آراءهم إزاء المواقع أو المادة الإعلامية التي توفرها وفق خصائص الاتصال التفاعلي.

– دراسة مضامين الصحف الالكترونية شكلا ومضمونا وهى فى الحقيقة دراسة الباحثة فى أطروحة الدكتوراه خاصتها ومدى تأثرها ببيئة الاتصالات الحديثة المتمثلة بالانترنت والوقوف على اتجاهاتها.

– دراسة اقتصاديات الصحف الالكترونية الجزائرية على الانترنت وتأثير ذلك على توفر الخصائص التفاعلية فيها.

– دراسة كيفية تأثير الخصائص التفاعلية على تحرير المادة الخبرية لمواقع الصحف الالكترونية ومحرري الأخبار في الصحف الالكترونية ومدى تأثرهم بالخصائص التفاعلية التي توفرها شبكة الانترنت بالنظر إلى الواقع الإعلامي الجديد الذي نعيشه بكل تكنولوجياته و كذا تطبيقاته.

قائمة المراجع

1- اللبان، شريف درويش،الصحافة الالكترونية- دراسات في التفاعلية و تصميم المواقع – الدار المصرية اللبنانية المكتبة الاعلامية 2005.

2- حسن محمد نصر،الانترنت و الإعلام الصحافة الالكترونية- مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ط1 2003.

3- سعيد الغريب النجار- التفاعلية في الصحف العربية على الانترنت أبحاث الإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة لعالم جديد البحرين 2009.

4 -Jean marie charan et patrick le floche- la presse en ligne – collection repères culture communication 2011.

5 -Heeter implications of new interactive tecnologies for conceptualizing comm – Lawrence 1989.

6- S.J.Mcmillan who pays for content Funding in interctive media Journal of Mediated comm vol 4 n 1 2008.

7- د. جمال بوعجمي و بلقاسم بن روان الصحافة الالكترونية في الجزائر واقع و افاق – مؤتمر صحافة الانترنت- جامعة الشارقة 2005.

8- د. عبد الرحمان الشامي الاعلام الجديد بين الشتيت و التجميع- مجلة جلوبال مديا جورنال القاهرة- الجامعة الامريكية عدد 01 2005.

9- فرانك كيلش – ثورة الانفو ميديا – الوسائط المعلوماتية و كيف تغير ط2- القاهرة سلسلة عالم المعرفة 2000.

10- حسن عماد مكاوي – تكنولوجيا الاتصال الحديث في عصر المعلومات- الدار المصرية اللبنانية 2003.

دور المقاربة الاتصالية في إنجاح التغيير التنظيمي

سمية بن غضبان
كلية الإعلام والاتصال والسمعي البصري
جامعة قسنطينة 3

ملخص

تواجه المنظمات اليوم تحدي التغيير من أجل البقاء والتكيف مع متطلبات بيئتها الخارجية، إلا أن تطبيقها لعمليات التغيير التنظيمي كحركة انتقال جذري أو تدريجي من واقع راهن إلى حالة جديدة تختلف عن سابقتها لا يحدث بسهولة,حيث يتعرض للمقاومة العمالية التي من الممكن أن تفضي إلى حدوث نزاعات وصراعات في المنظمة، وتتزايد خطورتها في ظل عدم توفر ثقافة تنظيمية ملائمة للتغيير. وعلى ذلك يتوجب على المنظمة تبني المقاربة الاتصالية التي تعتمد على الاتصال الفعال إلى جانب الاتصال المخطط، حيث تقوم على جهود المدراء وخبراء العلاقات العامة، وتهدف إلى إيجاد المناخ اللازم لإضعاف المقاومة وتكوين ثقافة بديلة.

الكلمات المفاتيح:التغيير التنظيمي، المقاربة الاتصالية، المقاومة، الثقافة التنظيمية.

L'approche communicative pour un changement organisationnel réussi

Résumé

Les organisations se trouvent aujourd'hui face à un défi celui de s'adapter aux exigences de l'environnement extérieur, toutefois l'application d'un changement organisationnel qu'il soit graduel ou radical ne peut survenir aisément vu la résistance des travailleurs qui risque de s'accroitre en raison de l'absence d'une culture organisationnelle (puissante et adaptative) du changement. Par conséquent, l'organisation doit adopter une approche communicative basée sur une communication efficace et planifiée. Cette dernière a pour objectif de créer l'atmosphère nécessaire et une culture puissante et adaptative pour réduire la résistance.

Mots clés : Changement organisationnel, approche communicative, résistance, culture organisationnelle.

The Communicative Approach and its Role in a Successful Organizational Change

Abstract

The challenge that organizations face today is that of the change needed in order to respond to the requirements of external environment, this however may not be easy to achieve because of workers resistance, such a resistance may increase because of the lack of an organizational culture, therefore a communicative approach based on efficient communication should be adopted in order to create the suitable atmosphere and an adaptive culture in order to reduce this resistance.

.

Keywords: Organizational change, communicative approach, resistance, organizational culture.

مقدمة:

لقد"أصبحت قضية التغيير والتطوير من القضايا الهامة والملحة في بيئة الأعمال الحديثة، وفي ظل العولمة والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، ولما كانت أي منظمة تعتبر من النظم المفتوحة والتي يجب أن تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، حتى تستطيع البقاء والاستمرار والنمو، فإنه من الطبيعي على مديري هذه المنظمات التأقلم والتكيف مع هذه العوامل البيئية المتغيرة باستمرار، وتعمل على تبني منهج إدارة التغيير والتطوير باستمرار بغرض اقتناص الفرص في البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة، والتكيف مع التهديدات والمخاطر التي تقف أمام التغيير والتطوير...، وكذلك بغرض دراسة عوامل القوة والضعف في البيئة الداخلية لهذه المنظمات لتعمل على تعظيم عناصر القوة لديها، وكذلك معالجة نقاط الضعف باستمرار"[1]. وعند قيام المنظمات بعمليات التغيير التنظيمي، فإنها تواجه "العديد من المشكلات الناجمة عن عدم الاستعداد لدى الأفراد العاملين بقبول التغيير، حيث يتحول ذلك الشعور أو الإحساس بعدم القبول إلى مواقف عدائية وعنيفة، قد تؤدي بالمنظمة إلى الفشل في تحقيق أهدافها"[2]، "لأن التغيير يعتمد أساسا على مشاركة العاملين مع الإدارة في إحداثه"[3]، كما يتوقف على المناخ التنظيمي الملائم، الذي يعد "من أكثر العوامل أهمية في تحسين وتطوير كفاءة الأداء للمنظمة"[4]، ويلعب الاتصال دورا هاما في ذلك، حيث أن " شبكات الاتصال وأنماط التفاعل السائدة بالمنظمة من شأنها أن تعزز روح التعاون والثقة المتبادلة بين العاملين، لاسيما إذا اتسمت سبل الاتصال المعتمدة بفعالية تزويد البيانات والمعلومات والآراء والمفاهيم ...الخ بدقة وثقة وأسهمت في تنمية بواعث البعد الاجتماعي والإنساني بين العاملين على الصعيدين الفردي والجماعي، إذ أن هذه الأساليب غالبا ما تحقق درجة عالية من الانسجام والتفاهم والتقارب بين الإدارة والعاملين وتدعيم سبل الولاء المنظمي بشكل هادف"[5]. "إن وجود علاقة جيدة بين الإدارة والعاملين يعتبر أفضل وسيلة لاستمرارية وتطوير المؤسسة وارتقائها"[6]، وعلى ذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى الاتصال الفعَال، والمخطط الموجه نحو التخفيف من حدة المقاومة وإدارة ثقافة المنظمة، لكي تصبح أكثر تماسكا ورغبة في التغيير، وهو ما يجسد المقاربة الاتصالية التي تمثل الجسر الذي يكوَن العلاقة بين كل الأطراف في المنظمة، مما ينعكس بالإيجاب على مشاركة العاملين مشاركة فاعلة في تحقيق التغيير التنظيمي بنجاعة.

ضمن هذه الأفكار، يندرج مقالنا الذي نسلط فيه الضوء على دور المقاربة الاتصالية في إنجاح التغيير التنظيمي.

أولا: التغيير التنظيمي ومشكلة المقاومة العمالية

1. مفهوم التغيير التنظيمي:

"تعبَر عملية التغيير التنظيمي بصورة عامة، عن حركة الانتقال الجذري أو التدريجي من واقع راهن إلى حالة جديدة تختلف عن سابقتها أو عن الحالة القائمة"[7].

ولقد تفحص أحمد يوسف دودين العديد من التعريفات حول التغيير التنظيمي، واستنبط منها عدة جوانب للتغيير التنظيمي وتتلخص في[8]: كونه يمثل خطة طويلة الأجل ويتم إحداثه لحل المشاكل وتجديد الممارسات، كما أنه جهد تعاوني للإداريين، وهو يتأثر ببيئة المنظمة، ويحتاج أحيانا إلى التدخل

الخارجي،الذي يعني به الأطراف الخارجية للمنظمة مثل مكاتب الاستشارات الإدارية وأساتذة الإدارة المختصين في هذا المجال، فضلا عن أنه يستند إلى التطبيق العلمي للعلوم السلوكية.

أما مصطفى عشوي فيرى بأن التغيير التنظيمي قد يكون استجابة ضرورية للتغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع ككل كنتيجة لتغير ثوري مثلا، كما قد يكون التغيير التنظيمي خطوة من خطوات التغيير بواسطة اتباع استراتيجية الانتقال من الجزئي إلى الكلي (الفرد– المنظمة– المجتمع)، وذلك حسب تصور التغير التطوري، أو بهدف إعادة التوازن للمنظمة عقب حدوث اضطرابات أو أزمات اجتماعية أو اقتصادية تستدعي إجراءات خاصة وذلك كالتقشف بسبب ندرة المواد الخام أو المركزية الناجمة عن قلة الإطارات الإدارية والتقنية[9].

وهناك من يعرف التغيير التنظيمي على أنه: "تغيير موجه ومقصود وهادف وواع، يسعى لتحقيق التكيف البيئي (الداخلي والخارجي)، بما يضمن الانتقال إلى حالة تنظيمية أكثر قدرة على حل المشكلات... وهو تغيير ملموس في النمط السلوكي للعاملين وإحداث تغيير جذري في السلوك التنظيمي ليتوافق مع متطلبات مناخ وبيئة التنظيم الداخلية والخارجية"[10].

" ويمكن القول أن التغيير التنظيمي هو عملية تسعى إلى الفعالية التنظيمية وتحسين الأداء، وذلك بغرض تحقيق المواءمة والتكيف مع التغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسة"[11]. "ويعرفه بينس Bennis بأنه إستراتيجية متطورة للتعليم تستهدف تغيير العقائد والاتجاهات والقيم وكذلك الهياكل التنظيمية، لتتناسب مع الاحتياجات الجديدة، وتستطيع التعايش مع التحديات التي تفرضها التغيرات الهائلة في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية"[12].

2. مستوياته:

هناك أربعة مستويات للتغيير هي[13]:

أ المعرفة: وهي أن يتم التعرف على الفكرة أو المشروع التغيري وأبعاده المختلفة وجوانبه المتعددة.

ب –التوجيه: وهنا لابد من الاقتناع بالتغير، حتى يصبح لدى الفرد توجيه إيجابي وحماس لهذا التغيَر.

ج – السلوك الفردي: وهو ذلك السلوك الذي يدل على الإيمان بالتغيير والاقتناع به والإصرار على تحقيقه.

د – السلوك الجماعي: حيث تتبنى المجموعة فكرة التغيير والمطالبة به والعمل بمقتضاه، ومن ثم يصبح التغيير سلوكا جماعيا.

"ومن الطبيعي أن تثير عملية التغيير كظاهرة وكنتائج كثيرا من ردود الفعل الإرادية واللاإرادية... فكل جديد يجد من يؤيده كما يجد في نفس اللحظة من يقاومه"[14].

مفهوم المقاومة العمالية للتغيير التنظيمي وتجلياتها:

"هو سلوك طبيعي إنساني يظهر عدم الرغبة في القيام بالتغيير وبالتالي الكف عن مساندته ودعمه"[15]، كما تعرف بأنها: "استجابة عاطفية وسلوكية تجاه خطر حقيقي أو متوقع يهدد أسلوب العمل الحالي"[16]، "وتعتبر المقاومة من المشاكل أو المعوقات الرئيسية التي تواجه القائمين على إدارة التغيير"[17].

وتتجسد مقاومة العاملين للتغيير التنظيمي فيما يلي[18]:

1. الانتقال من المشادة الكلامية إلى الإحجام عن العمل وعدم التعاون (الإضراب).

2. قيام الفرد بالتهجم على أي فكرة أو رأي جديد.
3. توجيه العديد من الأسئلة، بعضها ليس له صلة بالتغيير.
4. يلعب الفرد دور الصامت ولا يتفوه بشيء.
5. يظهر الفرد أنه منزعج وغير قادر على اتخاذ قرار بشأن التغيير المقترح.
6. يقوم الفرد بسرعة بتحويل المناقشة إلى مجادلة فكرية ويحاول تحليل لماذا يعتقد بأن الأسلوب الحالي هو الأفضل.
7. يصر الفرد على أن التغيير ليس عدلا.
8. يثير الفرد نتائج سلبية للمقترحات المقدمة، حتى وإن كانت هذه النتائج ليست لها صلة بالتغيير.
9. يقلل الفرد من الحاجة للتغير.
10. يظهر الفرد موافقته الشديدة ولكنه يعبر عن نقد معذور كأن يقول "يالها من فكرة رائعة... ولكن".
11. يقترح الفرد حلا سريعا لا يشكل في حقيقة الأمر أي تغيير.

أسباب المقاومة العمالية للتغيير التنظيمي:

من أهم مصادر مقاومة التغيير التي أشار إليها شارمر هورن Shermer Horn وزملاؤه مايلي[19]:

1. الخوف من المجهول.
2. الحاجة للأمن والاستقرار.
3. عدم وجود عوز وحاجة للتغيير.
4. تهديد المصالح والمزايا المكتسبة.
5. التفسيرات المتباينة.
6. التوقيت السيء.
7. الافتقار للموارد.

أما كريتنار Keritner وكينيك Kinicke فيذكران أن الأسباب التالية هي التي تدعو الأفراد لمقاومة التغيرات[20]:

1. المفاجئة والخوف من المجهول.
2. مناخ عدم الثقة.
3. فقدان المركز أو الأمن الوظيفي.
4. الضغط من الزملاء على الفرد باتجاه مقاومة التغيير.
5. إرباك التقاليد الثقافية و/أو العلاقات الاجتماعية.
6. شخصية وسيط التغيير يمكن أن تولد المقاومة.
7. افتقاد الحصافة والحنكة، إضافة إلى التوقيت غير المناسب.

والجدير بالذكر أن المقاومة العمالية تتزايد إذا وجدت ثقافة تنظيمية تساندها وتعارض التغيير التنظيمي، أما إذا اتسمت هذه الثقافة بالتماسك والتكيف، فإن ذلك من شأنه المساهمة في إنجاح التغيير التنظيمي، الأمر الذي يدعونا إلى التعرف على أهمية الثقافة التنظيمية.

ثانيا: أهمية الثقافة التنظيمية في المنظمة

تتضح أهمية الثقافة من خلال تعرفنا على مفهومها (عناصرها وتأثيراتها على العاملين)، إلى جانب أنماطها، سيما التي لها القدرة على إنجاح التغيير التنظيمي.

1. مفهومها:

"عرف شيرمار بورن Shermar Born الثقافة التنظيمية بأنها نظام من القيم والمعتقدات يشترك فيها العاملون بالتنظيم، بحيث ينمو هذا النظام ضمن التنظيم الواحد"[21]. أما حميد عبد النبي الطائي فيرى بأنها: "نمط من المشاركة في القيم والمعتقدات التي تعطي بعدا معنويا إلى الأعضاء في المنظمة وتزودهم بالقواعد الخاصة بالسلوك"[22]، كما يمكن تعريف ثقافة المؤسسة كجملة من المعارف المكتسبة، التي تؤثر على سلوك العامل

الإنساني في المؤسسة. إنها تعني مجموع القيم والسلوكيات المشتركة والذهنيات والممارسات المهنية، التي توجه مجهودات الجمهور الداخلي نحو تحقيق الأهداف المشتركة"[23].

وتكمن أهمية الثقافة التنظيمية في كونها تعبر عن "نتاج جملة من المواقف الجماعية والرموز والقيم والآراء الخاصة وطرق التفكير، التي يطورها أعضاء كل مؤسسة، بحيث تصبح معبرة عن الخصائص الثقافية لهذه البيانات ومحددة لصالحها وأنماط سلوك أعضائها ودواعي صراعها وتعاونها وتضامنها واستقرارها"[24]، ومن ثم فإن حسن إدارتها بما يتوافق مع متطلبات التغيير التنظيمي من شأنه الإسهام في إنجاحه، من خلال تقاسم العاملين في المنظمة القيم والمعتقدات وأنماط التفكير المساندة للتغيير التنظيمي، مما يعني القدرة على تكوين ثقافة تنظيمية قوية ومتكيفة، وتعزيزها بين العاملين بالمنظمة. الأمر الذي يدعونا إلى التمييز بين أنماط الثقافة التنظيمية.

2. أنماطها:

أ –الثقافة القوية والثقافة الضعيفة:

" تتنوع الثقافات حسب درجة تمسك والتزام العاملين بها، فكلما كانت القيم التنظيمية الأساسية مشتركة ومقبولة من الجميع، كلما كان ذلك دليلا على قوة الثقافة وهذه ميزة للتنظيمات المستقرة والقوية، والتي بفضل ذلك تكون قادرة على توفير مزايا عمل مادية ومعنوية للعاملين، وتجعلهم أكثر ولاء وانتماء لها"[25]. فضلا عن ذلك، فهي "تعطي للعاملين إحساسا أو شعورا بالهدف (sense of purpose)، وهذا يولد لديهم اتجاها إيجابيا نحو مؤسساتهم. وأنهم يشكلون جزء مهما منها"[26].

والملاحظون للمؤسسات المعاصرة يتأكدون بأن الثقافة القوية هي التي[27]:

- تدعم تكيف المؤسسة مع بيئتها، بإعطائها تلاحما وترابطا أكبر.
- تكون نوعا من "الرباط الاجتماعي" الذي يقلل من النزاعات ويقلص آثارها.
- تقدم أهدافا يتقاسمها مجموع النظم الفرعية التي تكون المنظمة، مثال: التجار والمنتجون يتقاسمون جملة القيم المتعلقة بالنوعية وخدمة الزبون.

"ويساعد وجود ثقافة تنظيمية قوية على تحقيق ما يلي: ارتفاع مستويات الالتزام وانخفاض معدل دوران العاملين، التماسك، الولاء، الإنتاجية المرتفعة، وهي تميز شركات كبيرة مثل: Microsoft IBM, Sony. ويمكن القول بأن الثقافة القوية يمكنها أن تكون بديلا للرسمية، وكلما كانت الثقافة أقوى كانت حاجة الإدارة أقل للاهتمام بالقواعد والأنظمة الرسمية لتوجيه سلوك العاملين"[28]."ويرى أنطوني Anthony و هودج Hodge بأن الثقافة القوية تتميز بكونها واسعة الانتشار بين أفراد المنظمة، كما أنها تتميز بالقبول"[29].

أما الثقافة الضعيفة " فلا يتم اعتناقها بقوة من أعضاء المنظمة، ولا تحظى بالثقة والقبول الواسع منهم وتفتقر المنظمة إلى التمسك المشترك بالقيم والمعتقدات، ويمكن أن تكون عائقا أساسيا ضد التغيير"[30]. "وتتسم حسب أنطوني Anthony وهودج Hodge بكونها ثقافة سطحية تعتمد على المظاهر وتختلف من قسم إلى آخر داخل المنظمة"[31].

ب –الثقافة الصارمة (الثابتة) والثقافة التكيفية (الريادية):

هناك من يقسم الثقافة التنظيمية إلى ثقافة صارمة وأخرى تكيفية " ففي المنظمات التقليدية تسود الثقافة الصارمة أو الثابتة fixed or rigid culture. الثقافة التنظيمية التي تضع العوائق أمام تكيف المنظمة مع الظروف البيئية المتغيرة والمعقدة التي تواجهها. والمنظمات المتعلمة ترعى الثقافة التكيفية adaptive culture أي الثقافة التي تشجع على الانفتاح والمساواة، وتفضل تحمل المخاطرة والتحسين المستمر والتغيير"[32]. والمقصود بالمنظمات المتعلمة "تلك المنظمات التي تتضمن أفرادا يزيدون بشكل مستمر من قابليتهم على خلق النتائج المرغوبة فعلا، المنظمات التي تشجع أنماط التفكير الجديد والمنفتح، والمنظمات التي يتعلم فيها الأفراد رؤية الأشياء بصورتها الشمولية الكاملة"[33].

و"يرى دنسون Denison وميشرا Mishra بأن الثقافة الريادية أو التكيفية تتميز بالتركيز الاستراتيجي على البيئة الخارجية، بالاعتماد على المرونة وإحداث التغيير بقصد تلبية احتياجات الزبون. ويشجع هذا النوع من الثقافة المعايير والمعتقدات التي تزيد من قدرة المنظمة على التعاطي مع التغيرات البيئية وترجمتها إلى استجابات بيئة جديدة مناسبة لها. وهذا لا يعني الاستجابة فقط، بل إن هذه المنظمة تشجع إحداث التغيير التنظيمي والابتكار والإبداع وتبني المخاطرة، ولعل من أمثلة هذا النوع من الثقافة التنظيمية تلك الثقافة التي تتبناها شركة 3M و شركة Axicom crop"[34].

ثالثا: المقاربة الاتصالية وأهمية أدوارها في المنظمة.

1. مفهومها:

المقصود بالمقاربة الاتصالية تبني الاتصال الفعال، والمخطط (القادر على تفادي عوائق الاتصال والتغلب عليها)، والهادف إلى إنجاح التغيير التنظيمي، من خلال إدارة المقاومة والثقافة التنظيمية، بما يخدم أهداف التغيير وعملياته بالمنظمة. وتعتمد المقاربة الاتصالية على المنهج المستمد من العلوم السلوكية عموما وعلوم الإعلام والاتصال على وجه الخصوص في التأثير على العاملين بالمنظمة. وترى راوية حسن"أن استخدام التطور التنظيمي للمعارف المستفادة من العلوم السلوكية، يميزه عن استراتيجيات التغيير الأخرى، والتي تعتمد فقط على المبادئ المحاسبية والمالية والهندسية. وهذا بالرغم من أن التطوير التنظيمي قد يستخدم مثل هذه المبادئ"[35]. ويتولى القادة والإداريون وخبراء العلاقات العامة وكل فريق التغيير إدارة الاتصال الرامي إلى التخفيف من حدة المقاومة وتعزيز عناصر الثقة التنظيمية المرغوب فيها، إلى جانب تعديل أو تغيير العناصر غير المرغوب فيها، حسب ما يقتضيه الاتصال الفعال وبالنظر إلى متطلبات الثقافة التنظيمية القوية والتكيفية.

وتنبع أهمية المقاربة الاتصالية من الاتصال ذاته فهو "يعمل في مجالات مختلفة، فهو من جهة يضبط السلوك ومن جهة أخرى يحفز ويعمل على إشباع الحاجات الاجتماعية"[36]. فضلا عن ذلك فإنه يفيد كل المعنيين بعملية التغيير من خلال توفير "قدر هائل من المعلومات والبيانات والمعاني"[37]. "إن عملية الاتصال الفعال تهيئ البيئة المحفزة للنجاح في المنظمة، وتعني الاستخدام

الأمثل لمهارات الاتصال، التأثير الأعمق والأطول، كما تعني القدرة على التعبير الأمثل عن الأفكار فضلا عن أن كثيرا من مهارات الاتصال تتضمن آدابا شرعية واجتماعية ضرورية لنجاح المؤسسة"[38].

وتتجسد مرتكزات المقاربة الاتصالية في هذه الورقة من خلال الاتصال الفعال إلى جانب الاتصال المخطط المستند على جهود المدراء وخبراء العلاقات العامة.

2. أهمية الاتصال الفعال في المنظمة:

تتبع أهمية الاتصال الفعال في المنظمة من فوائد ومنافع الأدوار المتعددة التي يتمكن من الاضطلاع بها وتضفي عليه خاصية الفعالية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

أ –دور الاتصال الفعال في التغلب على العوائق وتسهيل التفاعلات:

"على إدارة المنظمة أن تعي أهمية الاتصال الفعال بكل الأطراف المؤثرة والمتأثرة بها، وأن تلم بأنواع الاتصال الناجح لاستخدامه حسب متطلبات الموقف والجهة المتعاملة معه، وكذلك تلمس المعوقات في سبيل التغلب عليها وإيجاد بنية ناجحة لاتصالها مع الطرف الآخر"[39].

ب دور الاتصال الفعال في إنجاح وظائف الإدارة:

"...إن عناصر الإدارة هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وفي كل عنصر من هذه العناصر يدخل عنصر التغيير والتبديل والتطوير والتحول عبر المكان والزمان، وهذه العناصر الأساسية للعملية الإدارية تحتاج إلى معلومات لتنفيذها على أسس علمية وبالطرق الصحيحة، وجمع المعلومات والمعرفة بحد ذاتها تحتاج إلى عملية اتصال أو تقوم أساسا على عملية الاتصال. كما أن نجاح عملية الاتصال في كل المستويات الإدارية يساعد على نجاح العملية الإدارية والقيام بها على أكمل وجه"[40].

ج دور الاتصال الفعال في إضفاء روح التعاون وتفعيل العمل الجماعي:

"إن نجاح أي فعل تعاوني لابد أن ينطلق من شبكة اتصال متكاملة ومتناسقة... ولا يمكن للاتصال أن يحقق الهدف التعاوني، إذا لم يتحقق التوازن بين الاتصال الرسمي والاتصال غير الرسمي، وإذا لم تراعى أهمية العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة وحاجات الأفراد ومختلف إشباعاتهم ... ويرتبط الاتصال والتعاون بالفاعلية أشد الارتباط، فالرغبة في عدم تحقيق هدف ما أو بعض الأهداف من خلال تعطيل الاتصال بأي وسيلة يمكن أن تؤثر في العملية التعاونية"[41].

- ويمكن تمثيل العلاقة مابين الاتصال الجيد والفاعلية التنظيمية في المعادلات التالية[42]:
- الاتصال الجيد يؤدي إلى ⟵ الرغبة في العمل + المهارة في العمل.
- الرغبة في العمل + المهارة في العمل تؤديان إلى ⟵ العمل الجماعي التعاوني + إبداع وإتقان
- العمل الجماعي التعاوني + إبداع وإتقان تؤديان إلى ⟵ الفعالية الإدارية

3. أهمية الاتصال المخطط في التغلب على معوقات التغيير التنظيمي:

تتجلى أهم معوقات التغيير التنظيمي في المقاومة التي من شأنها أن تفضي إلى حدوث نزاعات وصراعات في المنظمة، إلى جانب عدم توحد العاملين حول ثقافة تنظيمية مساندة لبرامج التغيير. ومن ثم فإن مقومات نجاح الاتصال

المخطط في التغلب على هذه العقبات، تعتمد على تسوية النزاعات وتشجيع العاملين على المشاركة في قرارات المنظمة وتنمية شعورهم بالمسؤولية إزاءها، فضلا عن تكوين رؤية مشتركة في ثقافة المنظمة تقوم على أهداف المنظمة المتعلمة، التي تنهض على الثقافة القوية والتكيفية.

أ قدرة الاتصال المخطط على تسوية النزاعات والصراعات في المنظمة:

"يرى بولمان Bolman وديل Deal أن أي تغيير تنظيمي جوهري يسبب نشوء نزاع بين المستفيدين من التغيير وغير المستفيدين منه"[43].

" والاتصال وسيلة تنسيق فعالة تسمح بفض الصراع وتفكيك حالات التوتر داخل المؤسسة فهو أداة متميزة للتفاهم والحوار، كما أنها تسمح بتقديم تطور الصراع باستعمال مختلف الوسائل مثل: الاستجوابات وسبر الآراء وغيرها"[44].

ويمكن تحقيق أفضل النتائج عن كل النزاعات بإتباع القواعد التالية[45]:

- تحديد حيز النزاع.
- جمع مختلف الآراء حول موضوع النزاع.
- التعرف على خلفية النزاع والمتطلبات.
- تحويل الغضب والتوتر إلى رغبة في التغيير.
- التفكير والبحث في كافة أنواع الحلول الممكنة.
- تقييم جماعي لجميع الخيارات، بغية إيجاد حل على قاعدة رابح/ رابح بحيث يرضي جميع الأطراف.

ب –قدرة الاتصال المخطط على تشجيع العاملين على المشاركة في قرارات المنظمة وتنمية شعورهم بالمسؤولية :

وفي هذا يقول محمد منير حجاب بأن "نجاح المنشأة في توفير فرصة المشاركة للجمهور الداخلي، يتوقف على قدرتها على تشجيع وتنمية الشعور بالمسؤولية عن القرارات المتخذة لدى العاملين بها، والكشف عن المصاعب أو الاعتراضات التي تواجه الخطط قبل تطبيقها وتوفير وسيلة للأفراد للتعبير عن أنفسهم وأفكارهم، وتوفير وسيلة للاتصال المتبادل بين المنشأة والعاملين وذلك مثل الندوات والمؤتمرات والحفلات والرحلات والفرق الرياضية ....الخ، والمهم أن تكون المشاركة قائمة على الإخلاص وليست مشاركة قائمة على المناورة فقط فمشاركة الفرد في مسألة ما تعني التزامه التزاما حاسما وعميقا إزاء هذه المسألة، أي أنها تصف قوة شعور فرد ما وكثافته بالنسبة لمسألة أو موضوع معين وكلما تزايدت قوة هذا الشعور وتزايدت كثافته كان تغير موقفه أقل توقعا"[46].

ج – قدرة الاتصال المخطط على الإسهام في تكوين " الرؤية المشتركة" في ثقافة المنظمة:

"اتساقا مع ما يقوم عليه منطق المنظمات المتعلمة ، فإن الرؤية التنظيمية لا تتحدد ملامحها من خلال المؤسس فقط، بل يجب أن توضع من خلال تفاعل الأفراد من مختلف المستويات في المنظمة"[47]. " وأوّل خطوة يجب اتخاذها هي تحليل الثقافة الحالية السائدة، ويمكن إجراء هذا التحليل عن طريق عمل قراءة وتقييم وإجراء المناقشات التي تتم في مجموعات أو ورش للعمل... وإجراء تحليل للمشاكل الثقافية التي تواجه المنظمة، والمشاركة في تطوير وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة للتعامل مع هذه المشكلة"[48].

4. أدوار المدراء في الاتصال المخطط:

أ –دور المدراء في حسن استخدام السلطة:

"يعتمد الكثير من المديرين على السلطة كقوة رسمية إلى حد بعيد في اتصالاتهم بمرؤوسيهم

بهدف إحداث التغيير في سلوكهم، والسلطة من وجهة نظر ممارسيها (الرئيس) هي أداة لضبط سلوك العاملين والمرؤوسين وتحقيق النظام والتجانس بينهم وكذلك التنسيق بين جهودهم ورقابة أعمالهم تحقيقا للأهداف. أما من وجهة نظر المرؤوسين، فالسلطة التي يتمتع بها الإداري ليست كافية، بل الأهم هو كيفية استخدام هذه السلطة، فقد يؤثر هذا الاستعمال على حسن اتصال الرؤساء والمرؤوسين"[49].

ب –دور المدراء كقادة في استخدام مهارة التحفيز:

"يؤثر الاتصال تأثيرا ايجابيا على التحفيز، بحيث يتم تحديد الأهداف المرغوب انجازها وتحقيقها، إذ يستطيع الفرد أن يتعرف على مدى إتقانه للعمل المطلوب منه، ومدى اقترابه من تحقيق الأهداف المحددة وما هي نقاط ضعفه ونقاط القوة التي يتمتع بها، والتي لها الأثر المباشر على أدائه ....فالتحفيز يعد أداة فعالة لمعرفة وتحديد مدى القرب أو البعد كما هو مطلوب"[50]. "ومهارة تحفيز العاملين تعني قدرة المدير على التعامل مع المرؤوسين لإخراج أفضل ما لديهم نحو العمل المطلوب منهم... ومهارة المدير تتحدد هنا في قدرته على إنجاز الدوافع وتذكير العاملين بالدوافع التي تحفزهم على إتقان وسرعة العمل"[51].

ج – دور المدراء في الإصغاء للعاملين وتشخيص مشكلاتهم:

هناك عدة وسائل يمكن أن تفيد في ذلك، نذكر منها[52]:

- **نظام الباب المفتوح:** من خلال إتاحة الفرصة لمقابلة المسؤولين والإدلاء بآرائهم وعادة ما يخصص المسؤول جزء من وقته لمقابلة الراغبين من الأفراد في مقابلته.
- نظام الاقتراحات: وذلك بإنشاء نظام لقبول الاقتراحات من الموظفين والعمال، بشأن شروط العمل وسياسات العمل والإنتاج وغيرها.
- **نظام المرشدين:** وتعتبر هذه الطريقة من أحدث الطرق المستخدمة للتعرف على آراء أفراد القوة العاملة ورغباتهم سواء الشخصية أو تلك المتعلقة بظروف العمل وتتلخص في إنشاء مكتب معين يعين به خبراء لإرشاد الأفراد إلى كيفية حل مشاكلهم ومن ثم يتمكن هؤلاء المرشدون من معرفة الكثير عن حياة الأفراد وماهية رغباتهم وآمالهم وما هي العوامل التي يشتكون منها ويرغبون في التخلص منها واستبعادها ولاشك في أن نجاح مثل هذه الطريقة يتوقف إلى حد كبير على درجة الخبرة والمهارة التي يتمتع بها الرشيد.

5. أدوار خبراء العلاقات العامة في الاتصال المخطط:

أ دور خبراء العلاقات العامة في إيجاد مناخ التفاهم في المنظمة:

الجدير بالذكر أن هناك من أطلق "على نشاط العلاقات العامة اسم هندسة التفاهم استنادا على أن خلق التفاهم يقوم على تقديرات حسابية أشبه ما تكون بالتقديرات الهندسية"[53]، وهي "تعمل من خلال ثلاثة محاور : الإعلام أي تقدير أكبر قدر من المعلومات والإقناع أي ممارسة أكبر قدر من التأثير، والتطبيق أي تحقيق أكبر قدر من التوافق والانسجام[54] فضلا عن كونها "تعبر طريق اتصال مزدوج الاتجاه، فمن خلال الاستماع إلى جماهير المنظمة، يمكن تصحيح أي مفاهيم خاطئة أو عقبات في الاتصال"[55]. و"هناك عدة طرق يمكن

لرجل العلاقات العامة استخدامها للاتصال بأفراد الجمهور الداخلي ومعرفة شعوره عن طريق مقابلتهم بأنديتهم أو نقاباتهم أو إنشاء جمعيات للرحلات والحفلات وغيرها... وطبيعي أن لكل وسيلة من هذه الوسائل مزايا وعيوب وعلى رجل العلاقات العامة اختيار أفضلها حسب ظروف الشركة وإمكانيتها المالية"[56].

ب –دور خبراء العلاقات العامة في استخدام الاستراتيجيات لتغيير مواقف العاملين:

يمكن لخبراء العلاقات العامة استخدام "إستراتيجيات الاتصال لـ رولر Ruler، حيث يقوم نموذجه (سنة 2004) على فرضية مفادها: أنه يصعب استخدام إستراتيجية واحدة للاتصال في العلاقات العامة، وأنه لا توجد إستراتيجية مثلى، وإنما يمكن استخدام الإستراتيجية الأنسب لكل موقف اتصالي ...وأطلق على نموذجه النموذج الموقفي لإستراتيجيات الاتصال،

Situational model of communication strategies

حيث يمكن استخدام إستراتيجية معينة في موقف محدد...أو استخدام مزيج من هذه الاستراتيجيات في موقف أخر ... وتتمثل في: إستراتيجية الإعلام Information، استراتيجيه الإقناع persuasion وإستراتيجية بناء الإجماع consensus building وإستراتيجية الحوار Dialogue" [57].

خاتمــة

نلاحظ مما تم توضيحه بخصوص دور المقاربة الاتصالية في إنجاح التغيير التنظيمي، أن الاتصال الفعال والمخطط يلعبان دورا هاما في إيجاد المناخ المناسب، لإضعاف المقاومة العمالية للتغيير وتكوين ثقافة تنظيمية قوية وتكيفية، بما يسمح بتنشيط المورد البشري وتحفيزه على مساندة التغيير التنظيمي، وفي هذا الصدد يقول محمد الصيرفي بأن" الدعامة الأولى من دعائم التغيير تتمثل في الخيال والإبداع البشري، أما الثانية فتتجلى في الذكاء وناتج العقل البشري. وتتجسد الثالثة في الدافعية والرغبة في الإنجاز البشري، وتتحدد الرابعة في القيادة والتحرر الإداري البشري والخامسة في الفريق المتعاون الفعال البشري، أي أن الدعائم أولا وأخيرا هي المورد البشري، ولكن ليس في قوته العضلية أو مهاراته اليدوية، ولكن في قوته الذهنية ومهاراته الفكرية"[58].

الهوامش والمراجع:

1 أحمد يوسف دودين ، إدارة التغيير والتطوير التنظيمي، اليازوري، الأردن، 2012، ص، ص: 17-18.

2 خضير كاظم حمود، السلوك التنظيمي ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، مكتبة الرازي العلمية ، أبوظبي، 2002، ص، 195.

3 محمد الصيرفي، إدارة التغيير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008، ص: 36.

4 خضير كاظم حمود، مرجع سابق، ص: 173.

5 المرجع نفسه، ص: 174.

6 عبد المعطي محمد عساف ومحمد فالح صالح، أسس العلاقات العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004، ص: 121.

7 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص:8.

8 أنظر: أحمد يوسف دودين ، مرجع سابق، ص.ص: 19-20.

9 مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص: 204.

10 محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2005، ص: 343.

11 حلاوي عبد الفتاح، التغيير التنظيمي وأثره على أداء الموارد البشرية، مجلة دراسات (مجلة دورية محكمة)، العدد 13(أ)، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط، الجزائر ، جانفي 2010، ص، ص: 301-302.

12 جمال الدين لعويسات، السلوك التنظيمي والتطوير الإداري، دار هومة، الجزائر، 2002، ص: 55.

13 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص: 22.

14 رضوان المحمود، العلاقات العامة في الإعلام، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص: 271.

15 المرجع نفسه، ص: 277.

16 حسين محمود حريم، تصميم المنظمة: الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل، دار الحامد، عمان، الأردن، ط3، 2006، ص: 356.

17 رضوان المحمود، مرجع سابق، ص: 277.

18 حسين محمود حريم، تصميم المنظمة، مرجع سابق، ص، ص: 356-357.

19 المرجع نفسه، ص: 358.

20 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

21 موسى المدهون وإبراهيم الجزراوي، تحليل السلوك التنظيمي، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 1995، ص: 397.

22 حميد عبد النبي الطائي، قياس تقييمات وإجراءات التسويق الداخلي في صناعة الفنادق الأردنية من وجهة نظر العاملين (دراسة حالة عمان)، في مؤتمر التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة، 2006، ص: 155.

23- Lasary (collection c'est facile), économie de l'entreprise, ouvrage imprimé à compte d'auteur, l'Algérie, 2001,p :74.

24 ناصر قاسيمي، الاتصال في المؤسسة: دراسة نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص: 166.

25 محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمة والتنظيم، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2008، ص:376.

26 حميد عبد النبي الطائي، مرجع سابق، ص: 155.

27- J-R.Edighoffer etal, économie de l'entreprise : savoirs et techniques, nathan, paris, 1995, p :33.

28 جلال خلف السكارنة، الإبداع الإداري ، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 341.

29 إحسان دهش جلاب، إدارة السلوك التنظيمي في عصر التغيير، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص: 610.

30 جلال خلف السكارنة، مرجع سابق، ص: 341.

31 إحسان دهش جلاب، مرجع سابق، ص: 611.

32 المرجع نفسه، ص: 298.

33 المرجع نفسه، ص.ص: 289، 290.

34 المرجع نفسه، ص: 609.

35 راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 320.

36 طلال عبد الله الزعبي وآخرون، مهارات الاتصال الجماهيري، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص:111.

37 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

38 محمد منير حجاب، الاتصال الفعال للعلاقات العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2007، ص: 294.

39 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

40 -هاشم حمدي رضا، تنمية مهارات الاتصال والقيادة الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص:61.

41 -ناصر قاسيمي، مرجع سابق، ص.ص: 179-180.

42 -عبد المعطي محمد عساف ومحمد فالح صالح، مرجع سابق، ص:78.

43 -حسين محمود حريم، مرجع سابق، ص: 354.

44 -ناصر قاسمي، مرجع سابق، ص: 174.

45 -محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص، ص:320-321.

46 -المرجع نفسه، ص.ص: 112-113.

47 -إحسان دهش جلاب، مرجع سابق، ص: 293.

48 -رضوان المحمود مرجع سابق، ص:283.

49 -ناصر قاسيمي، مرجع سابق، ص: 158.

50 -طلال عبد الله الزغبي وآخرون، مرجع سابق، ص:113.

51 -محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص:337.

52 -ربحي مصطفى عليان وعدنان محمود الطوباسي، الاتصال والعلاقات العامة: المبادئ والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 19.

53 -محمد فريد الصحن، العلاقات العامة: المبادئ والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:19.

54 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

55 -المرجع نفسه، ص: 24.

56 -ربحي مصطفى عليان وعدنان محمود الطابوسي، الاتصال والعلاقات العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص: 266.

57 -اسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، إدارة العلاقات العامة: المدخل الاستراتيجي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2005، ص.ص: 217-221.

58 -محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص:15.

صناعة البرمجيات في الجزائر: الثروة المنسية

د.جمال العيفة
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

تجد الحكومة الجزائرية نفسها عاجزة منذ عقود عن تخطي عتبة المليار دولار في صادرات المُنتَجات خارج المحروقات، ومن ضمنها صناعة البرمجيات التي تحتل رقما متقدما في اقتصاديات العديد من دول العالم، وتعد واحدة من التقنيات التي سيكون لها الأثر الأكبر على المجتمع الحديث، وهو ما دفعنا لطرح التساؤل التالي:

كيف يمكن الاستفادة من قطاع صناعة البرمجيات لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري؟

الكلمات المفاتيح: تكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعة البرمجيات، اقتصاد المعرفة.

L'Industrie du logiciel en Algérie: une richesse oubliée

Résumé

Cet article traite des choix et des orientations de l'économie algérienne relatifs à une industrie qui s'est récemment développée à un rythme accéléré surtout dans les pays développés à savoir l'industrie du logiciel. Nous avons estimé nécessaire d'élaborer une réflexion dans laquelle nous nous attelons à plaider en faveur de l'élaboration d'une véritable politique en matière de l'industrie du logiciel, et d'élucider comment cette stratégie est capable de créer de la valeur ajoutée pour notre société.

Mots clés: Economie de la connaissance, industrie du logiciel, technologies de l'information et de la communication.

Software Industry in Algeria: a Forgotten Wealth

Abstract

Software industry is occupying a high rank in the economies of developed countries. In Algeria, this technology, if developed, may help to increase exports. This article aims to call for the promotion of this technology that may help the Algerian economy to create added value.

Keywords: Information and communication technology, Software industry, Knowledge Economy.

مقدمة:

يتناول المقال مسألة في غاية الأهمية وهي ذات علاقة باختيارات الاقتصاد الجزائري وتوجهاته في الألفية الراهنة، حيث ظلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة تؤكد حرصها على ضرورة تنويع مصادر الدخل الجزائري بالعملة الصعبة، والتي يمثل النفط مصدرها الأول بنسبة تفوق 97 بالمائة، غير أن الحكومة، وعلى الرغم من تشجيعها للصادرات خارج المحروقات تجد نفسها عاجزة منذ عقود عن تخطي عتبة المليار دولار في مثل هذه المُنتَجات، ومن ضمنها صناعة البرمجيات التي تحتل رقما متقدما في اقتصاديات العديد من دول العالم.

وتُعد البرمجيات إحدى الصناعات التكنولوجية القليلة التي لها أثر على المجتمع الحديث، إنها آلية لأتمتة الأعمال والصناعة وأوساط نقل التقنيات وطريقة للاستحواذ على الخيرات الثمينة لغرض استخدامها من قبل الآخرين، كما أنها وسيلة للتفريق بين منتج وآخر ونافذة تطل على النافذة التكافلية في المؤسسات.

وبالرغم من أن البرمجيات قد غدت منتشرة وشائعة، إلا أن العديد من القادة الإداريين عندنا ليسوا على دراية بالقيمة المضافة التي تتمتع بها بالنسبة للتنظيم والمنظمة؛ وماذا تعني للمؤسسة التي ينتمون إليها ويديرونها، الأهم من ذلك أن لديهم القليل من الإدراك للمخاطر والفرص التي توفرها.

ففي تقرير لـ: "تروفل (Truffle 100 Europe*) لأفضل 100 مؤسسة برمجيات أوروبية" يؤكد أن قطاع البرمجيات هو أساس النمو في الاقتصاد الحديث[1]...

من خلال ما تقدم يحاول البحث الحالي معالجة هذا الموضوع من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو نصيب الجزائر من صناعة البرمجيات؟ وكيف يمكن الوصول إلى صناعة برمجية جزائرية تُنتج قيمة مضافة؟

سنتناول الموضوع من خلال العناصر التالية:

- مدخل عام حول مقومات صناعة البرمجيات.
- نماذج من بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال البرمجيات، التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر.
- عناصر القوة لإقامة صناعة برمجية في الجزائر.
- عناصر الضعف التي تقف حائلا أمام إقامة صناعة برمجية في الجزائر.
- نحو صناعة برمجية جزائرية منتجة للثروة...

أولا: مدخل عام حول مقومات صناعة البرمجيات:

تُعد صناعة البرمجيات من أبرز **وأهم** الصناعات الإعلامية التي يمكنها أن تقدم **قيمة مضافة** للاقتصاد **الجزائري**، وتجلب مزيدا من الموارد من العملة الصعبة.

لقد تغيرت النظرة المعاصرة إلى عناصر الإنتاج التقليدية المكونة للثروة (العمل، المواد الأولية، رأس المال)، وذلك بإضافة عنصر جديد هو المعرفة التي تُعَد أهم عامل في الإنتاج خاصة مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية).والتكنولوجية المعاصرة[2].

وهذا ما أكده توماس Thomas في إشارته إلى أن المنظمات التي ستنتصر في القرن الحادي والعشرين ويكتب لها التفوق هي تلك التي تدرك أن المعرفة أصبحت عامل الإنتاج الأكبر، وأن الأصول المعرفية هي عوامل إنتاج الثروة الأشد قوة وفاعلية[3].

يفرق رسلان وأبو لبن (2006)، بين مفهومين في هذا المجال هما مجتمع المعرفة، ومجتمع المعلومات، فالمعلومات بيانات ولكنها غير موظفة، أما إذا وظفت وتم استخدامها في المجتمع تحول

المجتمع من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة[4].

ويعرفه البنك الدولي بأنه اقتصاد عالمي للمستقبل، الذي يركز على التعلم لما له من أهمية أساسية كوسيلة للاستثمار الإنساني، والبحث في إنتاج المعرفة[5].

يتشكل اقتصاد المعرفة من مجموعة عناصر أساسية، متكاملة و مترابطة، والتي تدعمه وتثبت وجوده كاقتصاد قوي، و يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: توفر بيئة تحتية مجتمعية داعمة للتطور والإبداع.

ثانيًا: قوة بشرية مؤيدة؛ فالمجتمع أكبر قاعدة داعمة لاقتصاد المعرفة، وهو المستهلك لها، وهو المستفيد من ثمراتها.

ثالثًا: تهيئة رأس المال البشري القادر على صناعة المعرفة، وامتلاكها وتوظيفها، وامتلاك القدرة على التساؤل والربط والتحليل، والابتكار، والتطوير، والتركيب والتصميم.

رابعًا: توظيف منظومة فاعلة للبحث العلمي والتطوير، إضافة إلى الربط الالكتروني واسع الانتشار، وسهولة الوصول إلى الانترنت لجميع أفراد المجتمع.

خامسًا: نشر ثقافة المجتمع المتعلم فكرًا وتطبيقا في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة[6].

الأطر المعرفية لصناعة البرمجيات (مفهوم اقتصاد المعرفة):

يُعدّ مفهوم المعرفة مصطلحا قديما وُجد منذ مئات السنين وأن نظرية المعرفة "ابستمولوجيا" هي الأساس في تحديد مدلول المعرفة قديما وفقا لعناصر محددة تتحكم في هذا المدلول كما يأتي[7]:

– العلاقة بين موضوع المعلومة (المعرفة) والشخص المتعلم.

إلا أنه مع التطور الزمني للأحداث وكذا التقدم والتطور التكنولوجي وثورة المعلوماتية والانترنت أنتجت عددا هائلا من التعريفات اللغوية أو العلمية لمصطلح "المعرفة" : " المعرفة هي تلك الأفكار أو المفاهيم التي تصل إليها كينونة معينة (فرد أو مؤسسة أو مجتمع) والتي تستخدم لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف الكينونة"[8].

المعنى الاصطلاحي على أساس المؤشرات الدولية:

يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بالاعتماد على المؤشرات الدولية التي وُضعت خصيصاً له، والتي قسمت إلى سبعة محاور هي: (علما أن عدد المؤشرات الدولية يبلغ 83 مؤشرا):

1- محور الأداء الاقتصادي: ومن جملة ما يعالج وضعية التنمية الاقتصادية اعتمادا على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التطوير البشري.

2- محور النظام الاقتصادي: من أهم المؤشرات المعتمدة في هذا المجال بالذات مؤشر عوائق التجارة المرتبط بحرية التجارة.

3- محور إدارة الحكم: من أبرز مؤشراتها: مُؤشر الجودة التنظيمية المرتبط بالتجارة وتطوير الأعمال، ومُؤشر الأمن والقضاء.

4- محور التعليم: من جملة المؤشرات تلك التي ترتبط بنسبة تلقي التعليم بين البالغين، ونسبة المسجلين في التعليم الثانوي، ونسبة المسجلين في التعليم العالي من بين من هم في السن المُناسب لذلك.

5- محور المرأة: مؤشرات تهتم بتعليم المرأة وعملها.

6- محور الابتكار: من بين المؤشرات في هذا المجال تلك التي ترتبط بعدد المشتغلين بالبحث العلمي، وعدد البحوث العلمية المنشورة، وعدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة.

7- محور بنية الاتصالات وتقنية المعلومات: يمتاز هذا الأخير بجملة من المؤشرات. هناك ثلاثة مؤشرات رئيسة مُستخدمة على نطاق واسع، هي: مُؤشرات أعداد الهواتف والحواسيب لكل ألف نسمة، وعدد مستخدمي الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة [9].

مفهوم صناعة البرمجيات وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية:

البرمجية (Software) شيء غير ملموس بالمقارنة مع المنتجات الأخرى، وهي سلسلة من آلاف الأوامر التي تطلب من الحاسوب إجراء عمليات معينة مثل عرض المعلومات، أو إجراء الحسابات، أو تخزين البيانات، هذه البرمجيات هي بمثابة الروح من الجسد في النظام الحاسوبي وهي في توسع دائم وازدياد في التعقيد والمتطلبات والمهام التي تقوم بتنفيذها[10].

والبرمجية هي أفكار تترتب على شكل مجموعة من الخطوات المنطقية المتسلسلة والمحددة، لترشد الحاسوب إلى كيفية التصرف لإنجاز مهمة أو مهام معينة، والبرمجيات بذلك لا تمثل منتجا ماديا محسوسا، بل منتجا فكريا صرفا[11].

كما تُعَد هندسة البرمجيات عملية بناء واستخدام مبادئ وأدوات هندسية للحصول على برمجيات اقتصادية تتصف بثقة عالية و كفاءة وجودة في العمل.

أما هندسة البرمجيات فهي فرع من فروع الهندسة يقوم على مجموعة قواعد تهدف إلى تصميم البرامج بوفرة ونوعية عاليتين و تطويرها لتلبي احتياجات المستخدمين[12].

هذا الفرع من الهندسة يتميز بأنه لا يحتاج إلى رأس مال كبير وبالتالي نسبة المُخاطرة فيه قليلة على عكس بقية الهندسات، كما تتطلب البرمجية جهد فريق متكامل من المهندسين الجيدين [13].

وقد أصبحت مهنة البرمجة مهنة دارجة جداً، يُقبل عليها غير المُختصين، لذلك كان من الضروري إيجاد هندسة البرمجيات لوضع الأسس والمعايير التي تصون هذه المهنة من المتطفلين بحيث يصبح بالإمكان تمييز البرنامج الجيد من غيره.

الفرق بين البرمجة و هندسة البرمجيات:

تعتبر البرمجة أن كتابة الكود هي أهم عملية في بناء البرامج بغض النظر عن الجدوى من البرنامج أو إمكانية قبول المستخدم له أو حتى قابلية التطوير، في حين أن هندسة البرمجيات تعمل على بناء النظام البرمجي كمشروع متكامل ودراسته من كافة الجوانب: البناء البرمجي، الدعم الفني والصيانة، التسويق والمبيعات، التطوير والتدريب على استخدامه، وبذلك يمكنها بناء الأنظمة الكبيرة لاستخدامها نظام فريق العمل في حين أن البرمجة الفردية تعجز عن ذلك[14].

البرمجيات الحرة:

تُعد البرمجية حرة في حال ضمانها الحريات الأربع التالية:

أولا: حرية استخدام البرمجية بأي كيفية و أية غاية، دون قيد على طبيعة الاستخدام أو المستخدم.

ثانيا: حرية توزيع البرمجية وتنصيبها على أجهزة أخرى دونما قيد أو شرط.

ثالثا: حرية الحصول على أصل البرمجية(النص المصدري) والتعديل عليه.

رابعا: حرية إعادة توزيع البرمجيات المعدلة إلى الآخرين [15].

البرمجيات المضيفة:

المصطلح SaaS هو اختصار للتعبير Software as a Service أي البرمجية كخدمة، وهي طريقة توصيل برمجية software delivery method والتي تمد بالوصول إلى البرمجيات والقيام بوظائفها عن البعد كخدمة مبنية على الويب -web based.

وتسمح هذه الخدمة للمنظمات والشركات بالوصول إلى وظائف البرمجيات بتكلفة أقل من دفع تكاليف التطبيقات ذات الرخصة licensed applications. حيث أن تسعير خدمة SaaS مبني على أساس رسوم شهرية، كما يتم استضافة البرمجية عن البعد hosted remotely.

ولا يحتاج المستفيدون إلى استثمار أجهزة عتاد hardware إضافية، وتلغي خدمة SaaS حاجة المنظمات إلى معالجة التنصيب، والتهيئة، والصيانة اليومية غالبا.

وقد يشار إلى هذه الخدمة على أنها تطبيقات أو برمجيات مضيفة hosted applications.

يشار إلى المصطلح SaaS أيضا على أنه اختصار للتعبير Storage as a Service أي التخزين كخدمة[16].

ويصف هذا المصطلح نمط التخزين حيث المنظمات أو الشركات (العميل) تؤجر مساحة للتخزين من طرف ثالث مزود بهذه الخدمة، وتنقل البيانات من العميل إلى مزود الخدمة عن طريق الإنترنت.

ويمكن بعد ذلك للعميل الوصول إلى البيانات المخزنة باستخدام برمجية مقدمة من قبل مزود التخزين Storage Provider.

وتستخدم البرمجية لإنجاز المهام المشتركة المرتبطة بالتخزين مثل إعداد النسخ الاحترازية backup copies، ونقل البيانات، والتخزين كخدمة أمر شائع مع مؤسسات الأعمال الصغيرة small businesses، لأن تكاليف البدء لا توجد عادة (مثل أجهزة التخزين، والأقراص الصلبة، ومهندسي الدعم الفني، الخ.). كما تدفع الشركات لهذه الخدمة اعتمادا على مساحة التخزين المستخدمة.

المجالات المختلفة التي لها علاقة بهندسة البرمجيات:

تتوزع صناعة البرمجيات بين مجموعة من الفروع المعرفية، التي تتدخل في مثل هذا الاتجاه المعرفي المهم جد، وأبرزها:

* **الرياضيات:** يحتوى أغلب البرنامج على عناصر رياضيات مثل اللوغاريتميات (Algorithms) لذلك فإن مطوري هذا النوع من البرامج يكونون على اطلاع بالعديد من النواحي الرياضية.

* **العلوم:** البرنامج له مواصفات علمية قياسية عديدة، مثل: الأداء وحجم البرنامج وتنوع الأحمال.network speed المعادلات الرياضية الطرق الحديثة لقواعد البيانات.

* **الهندسة:** هي أبرز حوامل البرمجيات، حيث لا يمكن تصميم المشروع دون مروره عبر فكرة هندسية متميزة.

* **التصنيع:** البرامج عبارة عن مجموعة من الخطوات، كل خطوة يتم تحديدها وتنفذ بدقة مثل الكثير من الصناعات، لتطوير خطوط الإنتاج والوصول إلى مستوى الجودة المطلوب.

* **إدارة_المشروعات:** سواء أكان تجاريا أم غير تجارى فإنه يحتاج إلى إدارة. مثل: جدول زمني وتكلفة تخصص له، عوامل بشرية للإدارة و مصادر مثل مكتب وأجهزة كمبيوتر[17].

كانت النظرة للبرمجيات في أول أيامها على أنها (نوع من الفن)، وكانت هناك أعداد قليلة من الطرائق الصيغية وأعداد أقل من المبرمجين يتبعونها.

مقومات صناعة البرمجيات:

هي مجموعة من المقومات التي يمكن الاعتماد عليها لإقامة صناعة برمجية ذات قيمة مضافة، من أبرزها:

* **الهيكل الصناعي:**

يجب تحديد معدل نمو قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة علي مدى سنوات المقارنة بينما توضح منتجات البرمجيات، الخدمات، الصادرات والإجمالي مقارن لتبيان قيمة الهيكل الصناعي.

* **التعليم والموارد البشرية:**

ترتبط بقوة العمل المتاحة في صناعة البرمجيات من حيث عدد مهنيي البرمجيات وعدد الخريجين في مجال الحاسبات والمعلومات علي مدي عدة سنوات للمقارنة، كما يمثل ذلك بعض المؤشرات التي منها: معدل أمية الكبار (نسبة العمر من 15 سنة فأكثر)، المسجلون في التعليم المتوسط والثانوي والجامعي... الخ.

* **توزيع شركات تطوير وتصنيع البرمجيات إقليميا:**

يُوضح في جدول يخصص لذلك توزيع شركات صناعة البرمجيات في مدن أو محافظات الدولة وسنوات المقارنة لذلك.

* **حجم شركات صناعة البرمجيات:** توضح هذه الخاصية حجم الشركات طبقا لرأس المال وعدد العاملين المهنيين.

* **مؤشرات الأداء:** التي تحدد متوسط نمو المنتج المحلي الإجمالي GDP السنوي.

* **الحافز الاقتصادي: هو** التشكيل المحلي الإجمالي كنسبة من المنتج المحلي الإجمالي (متوسط النمو السنوي)+ قيود الرسوم المفروضة علي البرمجيات + المواد القانونية والتشريعية المنظمة + مدي الرقابة علي الفساد.

* **نظام الإبداع الوطني:** ويختص ذلك بالاستثمار المباشر الأجنبي كنسبة من متوسط الناتج القومي الإجمالي، المصروفات المكرسة للبحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، منتجات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات المصنعة محليا.

* **بنية المعلومات الأساسية:** وتختص بعدة مؤشرات منها: التليفونات (الأرضية والمحمولة لكل ألف من السكان، عدد أجهزة الكمبيوتر لكل ألف من السكان، وعدد مضيفات الإنترنت لكل 10000 شخص[18].

ثانيا: نماذج من بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال البرمجيات:

تتدرج دول العالم في إطار صناعة البرمجيات وتصديرها تحت أربع فئات هي:

المرتبة الأولى: تضم دولا كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي وكندا واستراليا واليابان ثم الهند وأيرلندا كأهم الدول المنتجة والمصدرة للبرمجيات.

المرتبة الثانية: تأتي دولتا روسيا والصين كدول منتجة ومصدرة للبرمجيات في مرحلة تحول.

المرتبة الثالثة: ترد دول كالبرازيل، كوستاريكا، الفلبين، ماليزيا، كوريا، باكستان، المكسيك، بولندا ورومانيا كدول منتجة ومصدرة صاعدة حديثة.

المرتبة الرابعة: تأتي دول مثل كوبا، الأردن، الإمارات، مصر، إيران، بنغلاديش، إندونيسيا وفيتنام كدول منتجة ومصدرة وليدة[19].

هذا التصنيف يطرح تساؤلا حول موقع الجزائر من ضمن هذه المجموعات الأربع، من خلال الانطلاق على الأقل كدولة منتجة ومصدرة وليدة على غرار الصنف الرابع.

واقع الصناعة البرمجية في بعض دول العالم:

أضحت الصناعة البرمجية تنافسية إلى أقصى درجات التنافس في التجارة والاقتصاد، والبرمجيات التي كانت تبنى داخليا يمكن الآن شراؤها من منافذ تسويقية مختلفة، وإن العديد من الشركات التي دفعت في زمن ما أجورا كبيرة لفيالق من المبرمجين لبناء التطبيقات المتخصصة تقوم الآن بتوكيل الكثير من أعمالها البرمجية إلى طرف ثالث.

وأصبحت الكلفة وزمن الإنتاج والجودة هي المفردات الرئيسية التي ستقود إلى حمى التنافس المستعرة والمستمرة في الصناعة البرمجية في القرن القادم، وسوف نقوم باستعراض الصناعة البرمجية في بعض دول العالم، مركزين على طابعها التنافسي.

الصناعة البرمجية في الهند:

أصبحت الهند خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا منذ سنة 1992 من الدول المتقدمة جدا في الصناعة البرمجية، تسيطر على ما يزيد عن 65% من السوق العالمية للبرمجيات.

وكان البنك الدولي قد مول وأصدر دراسة وضع فيها صناعة البرمجيات الهندية في المرتبة الأولى في العالم، حيث أشار التقرير إلى أن نمو الصناعة البرمجية الهندية وصل إلى 50% خلال السنوات 1992- 1999 وأن قطاع الصناعة البرمجية في الهند قد توسع بسرعة تصل إلى ضعف التوسع الذي حصل في أمريكا لنفس الفترة الزمنية.

وتؤكد الدراسة أن الصناعة البرمجية في الهند حققت أرباحا كبيرة خلال العام 1998\1999 فقط تساوي (3,9) مليار دولار أمريكي، لقاء هذا الأداء المتميز لصناعة البرمجيات في الهند، قامت الحكومة الهندية بدعم هذه الصناعة إلى الحد الذي اعتبرتها مصدرا استراتيجيا للدخل القومي في الهند[20].

وتقوم الشركات الهندية بتصنيع البرمجيات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وعدد من الدول الغربية والآسيوية مما يدر عليها مداخيل كبيرة، وقد فاق الكادر المؤهل لتصنيع البرمجيات أربعة ملايين شخص عام 2012 ما يمثل أكبر رصيد في العالم.

وفي 1998/5/22 أعلن رئيس الوزراء الهندي عن مبادرته قائلاً: "سنجعل من الهند خلال عشر سنوات قوة عظمى لتكنولوجيا المعلومات وأحد أكبر المنتجين والمصدرين في عالم البرمجيات "[21].

وبالفعل فاق عدد المبرمجين في الهند المليون مبرمج بعدما كانت في سنة 1997 لا تتعدى 160000 مبرمجا[22].

حجم الصناعة	5.9% من الناتج الإجمالي المحلي للهند.
التوزع الجغرافي	بنغالور، شناي، حيدر أباد، دلهي، كالكوتا، بيين.
المخرجات السنوية	المعدل السنوي المركب (CAGR) حوالي 22.7% بين سنتي 2009 و 2011
رسملة السوق	وفقا لـ NASSCOM ارتفع الدخل من قطاع تكنولوجيا المعلومات من 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 1997–1998 إلى 5.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2008– 2009.

ترتيب العشر شركات الأولى في صناعة البرمجيات بالهند:

هناك الكثير من شركات البرمجيات في الهند التي حققت أداء جيدا، ومع ذلك يمكن سرد بعض من شركات البرمجيات الهندية التي تتصدر مراتب متقدمة على النحو التالي[23]:

1- Tata Consultancy Services 2- Wipro Limited 3- Infosys Limited 4- HCL Technologies Limited 5- Satyam Computers Services Limited 6- Tech Mahindra Limited 7- MphasiS Limited 8- Patni Computer Systems 9- Oracle Financial Services Software Limited 10- 3i Infotech Limited.

وقد قارب البرمجيات الهندية 40 مليار دولار سنويا بحلول سنة 2012[24].

من خلال الترتيب السابق يمكننا ملاحظة مدى مساهمة شركات البرمجيات في دعم الاقتصاد الهندي وزيادة مداخيله.

- عوامل نجاح البرمجيات العالمية:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تطور صناعة البرمجيات في الدول الرائدة، تختلف حسب تجربة وخصوصية كل دولة، ويمكن اختصار أبرزها على النحو التالي:

1- اعتماد اللغة الإنجليزية:

تُعد اللغة الإنجليزية، وهي اللغة المهيمنة على قطاع تقنية المعلومات اللغة الرسمية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية والثانية في الهند، وفي كثير من الأحيان يتكلم الهنود اللغة الانجليزية وخاصة في الولايات الجنوبية من شبه القارة الهندية.

في عام 2011، واصلت اللغة الإنجليزية تصدرها للغات العالمية الأكثر انتشارا على شبكة الانترنيت بنسبة 27% [25].

2- تكوين سمعة جيدة والمحافظة عليها:

من خلال المحافظة على نوعية المنتج واحترام آجال التسليم، حيث يُعد النموذج الهندي رائدا في هذا المجال.

3- التوجه نحو الأسواق الخارجية لتسويق البرمجيات وعدم حصرها داخل الوطن: حيث تسيطر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند على الأسواق الخارجية.

4- تطوير النظام التعليمي بتكوين المبرمجين بتشجيع روح الإبداع لدى الطلاب:

فالدول الآسيوية بدأت تعتني بتنمية العقول والقوى البشرية لتأهيلها للعمل في أحد تخصصات تكنولوجيا المعلومات نظرًا لحاجاتها الشديدة لهذه التخصصات مع قلة أعداد الخريجين، فالجامعات في سنغافورة على سبيل المثال لا تخرج سوى 2500 من الشباب الماهر في تكنولوجيا المعلومات سنويًا، بينما حاجتها السنوية تصل إلى 10 آلاف منهم).

وتؤكد دراسة حديثة أن كوريا الجنوبية تحتاج إلى 100 ألف من العقول الشابة المدربة كل عام، لكن جامعاتها لا تخرج سوى 48 ألفًا سنويًا[26].

5- تشجيع الاستثمار العام والخاص في البحوث الأساسية والتطبيقية:

من خلال تشجيع البحوث التي تتلقى تمويلا وتكفلا يسمح لها بتطوير منتوجها.

6- إنشاء المشروعات المشتركة مع الشركات العالمية المرموقة في هذا المجال: مثل ما فعلت الهند وبعض الدول الصاعدة في مجال صناعة البرمجيات.

نحو صناعة برمجية جزائرية منتجة للثروة...

يعتمد النجاح في تطوير صناعة برمجية قوية وقادرة على المنافسة على مدى قدرة الجزائر على توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المناسبة للتطوير الناجح لهذه الصناعة.

ثالثا: عناصر القوة لإقامة صناعة برمجية في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمجموعة من المزايا الإيجابية التي تجعل منها قوة صاعدة ثم رائدة في صناعة البرمجيات إذا أرادت ذلك ويمكن حصر أبرز هذه الإيجابيات في العناصر التالية:

- **انخفاض تكلفة العمالة:** حيث تُعد الجزائر من بين أهم الدول الواعدة في مجال الاستثمار بكل أنواعه، كما تُعد من أبرز الدول التي تشهد انخفاضا في تكاليف العمالة، إذا استثنينا العاملين في الشركات البترولية الأجنبية بوجه خاص.

الموقع الجغرافي المميز:

تحظى الجزائر بموقع جغرافي متميز للغاية، يسمح لها بالتبادل التجاري مع مختلف دول العالم، فهي:

- تتوسط بلدان المغرب العربي، وبهذا فهي محور اتصال بين قطبيه، كما تتوسط 3 قارات هي إفريقيا أوربا وآسيا وتُعتبر ملتقى الطرق التجارية العالمية.
- تطل على البحر الأبيض مما جعلها محورا للتبادل التجاري مع أوروبا.
- تعتبر بوابة إفريقيا و تمثل 8% من مساحة القارة الإفريقية، وهي بوابتها الشمالية نحو موانئ أوربا والعالم خاصة دول الساحل الإفريقي.

- **توافر المهارات الفنية:**

للعنصر البشري أثر فعال على اقتصاديات الدول في جميع مراحل نموها، فهو العقل المفكر والموجه والمحرك لكل عناصر الإنتاج الأخرى.

فهو المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع، وعليه فمن المفروض أن كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لصالح هذا المجتمع.

وتُحصي الجزائر أكثر من 56 مؤسسة جامعية يتمدرس بها حوالي مليون ونصف المليون طالب في مختلف التخصصات.

وبإمكان هذه البُنى التحتية أن تُساهم جديا في إقامة صناعة برمجية جادة ومنتجة للثروة.

وقد كشف مدير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حفيظ أوراغ عن وجود نحو ستمائة (600) باحث جزائري من ذوي الكفاءات العالية المعترف بها عالميا في مختلف ميادين البحث العلمي والتكنولوجي مقيمين في الخارج[27].

وصنف صندوق النقد الدولي الجزائر ضمن الدول الأقل دَيناً في منطقة (مينا) التي تضم 20 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وثاني أكبر بلد يتوفر على احتياطات الصرف الرسمية بعد السعودية بتوقعات تصل إلى 205.2 مليار دولار بنهاية العام2012 [28].

- وجود مصادر تمويلية كافية:

تتمتع الجزائر بوفرة مالية غير مسبوقة عبر تاريخها، حيث تجاوزت احتياطات الصرف 193.7 مليار دولار إلى غاية الأشهر الثماني الأولى من سنة 2012 مقابل 11.9 مليار دولار سنة 2000، حسبما أكده يوم الفاتح أكتوبر 2012 الوزير الأول عبد المالك سلال أمام نواب المجلس الشعبي الوطني غير أن أكثر من 97% منها متأتية من تصدير المحروقات لا غير[29].

وأكثر من ذلك قامت الجزائر بإقراض صندوق النقد الدولي قيمة 05 ملايير دولار.

البحبوحة المالية تجعل من الجزائر دولة قادرة على الاستثمار في القطاعات التي توفر ثروة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

كما كشف رئيس الجمعية الدولية للنخبة الجزائرية المقيمة في الخارج، عبد الوهاب رحيم، أن عدد الكفاءات الوطنية المقيمة بفرنسا يقارب الـ 300 ألف إطار سامي يتواجدون على مستوى عدة شركات اقتصادية وهيئات علمية.

- القدرة علي اجتذاب الشركات الأجنبية وخاصة العالمية منها:

وذلك بسبب الفرص الاستثمارية النادرة التي تحوزها الجزائر من الناحية النظرية.

رابعا: عناصر الضعف:

على الرغم من عناصر القوة السابق ذكرها من أجل النهوض بقطاع البرمجيات في الجزائر، تواجه الجزائر مجموعة من العراقيل قد تحول دون قيام صناعة برمجية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يأتي:

- محدودية وقصور القدرة التنافسية:

تُعد المؤسسات مصدرا هاما للقدرة التنافسية إذا ما أرادت أن ترقى للنضوج الاقتصادي، ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطويرها وتأهيلها للرفع من قدرتها على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية.

ويجدر بنا في هذا المقام إيراد التعريف المقدم من طرفLaura D'andrea Tysan لورا داندريا تايزن حول التنافسية والذي يشير إلى: " قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدول المعنية "[30].

فإذا راجعنا أساليب عمل وإنتاج مؤسساتنا نجده يفتقد لأغلب عناصر ومقومات التنافسية الواردة في التعريف سالف الذكر على الرغم من الإمكانيات المادية المتاحة.

- عدم إتقان اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية:

بفعل عوامل استعمارية وتاريخية تهيمن اللغة الفرنسية على دواليب الإدارة والحكم والبنوك في الجزائر، مقابل تغييب اللغة الإنجليزية كلغة عالمية، حيث نجد أن الإنجليزية اكتسحت شبكة الانترنيت بنسبة 32 بالمائة مقابل 03 بالمائة فقط للفرنسية، مما يجعل الجزائر بعيدة عن مصادر المعرفة والحضارة العالمية الحديثة[31].

وقال مستثمرون ورجال أعمال بريطانيون إن سيطرة اللغة الفرنسية على الإدارة والمعاملات في الجزائر، من العراقيل التي تحول دون إقدام رجال الأعمال الأنجلوساكسونيين من الاستثمار في الجزائر، حتى وإن كانت تزخر بثروات طبيعية تفتقر إليها كل من تونس والمغرب، خلال مؤتمر انتظم بالعاصمة لندن بعنوان "الاستثمار في المغرب العربي عرض للجزائر، المغرب وتونس"[32].

- محدودية السوق المحلية:

بالنظر إلى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، التي تتمتع بفرص استثمارية واعدة، فإن المفترض أن تنشط السوق المحلية وتتوسع لمختلف المستثمرين الاقتصاديين، لكننا نجد العكس تماما وهو ركود السوق المحلية بفعل ضعف الإنتاج وعدم تنافسية البنوك والبيروقراطية الإدارية، وشروط الاستثمار المتذبذبة.

- ارتفاع معدل القرصنة:

سنتوسع في هذا العنصر مقارنة بسابقيه لأهميته القصوى بالنسبة لموضوعنا خصوصا وللجزائر بوجه عام.

لغةً القرصنة هي التعدي على حقوق الآخرين بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية وفي مجال الكمبيوتر تأخذ القرصنة عدة أشكال كالقيام بنسخ برامج الغير إما لغرض الاستخدام أو البيع واختراق الشبكات وتدمير أنظمتها بدافع الانتقام أو الاختلاس، كاختراق شبكات البنوك والشركات الكبيرة والتلاعب بقاعدة البيانات لديهم، مما يكبدها خسائر هائلة.

أضرار القرصنة: تترتب عن القرصنة مجموعة من الأضرار تمس بشكل مباشر المنتجين والمستهلكين معا من أهمها:

أضرار القرصنة على المنتجين:

- ضياع فرص الربح - العجز عن استرجاع الاستثمار - قلة الحوافز لتوسيع الاستثمار - ضعف تقني (هجرة الكوادر ومحدودية في التدريب)
- ضعف الإنتاج الرقمي المحلي.

أضرار القرصنة على الزبائن:

- إهمال الدراسات (كلفة البرمجيات منخفضة مما يسمح بالتجريب).
- عدم الاهتمام بالصيانة (55% من الكلفة الأصلية وليس المقرصنة).
- عدم تحديث النسخة.
- عدم الاستفادة من الدعم الفني (محدودية الاستفادة من المزايا المتقدمة للبرمجيات) [33].

وقد أظهرت الإحصائيات حول قرصنة البرمجيات عالميا، أن القيمة التجارية للبرمجيات المقرصنة حول العالم بلغت 63.4 مليار دولار في عام 2011[34].

كما كشفت دراسة حديثة لمؤسسة (بزنيس سوفتوير اليانس) Business Software alliance أحد المدافعين عن قطاع البرامج المعلوماتية، أن القرصنة المعلوماتية في الجزائر بلغت 84% نهاية العام 2011 ما يعادل 83 مليون دولار كخسارة تجارية للجزائر.

وذكرت الدراسة أن 57% من مستعملي الحاسوب أقروا بأنهم اكتسبوا برامج معلوماتية بطريقة غير شرعية وأنهم قاموا بالقرصنة في أغلب الأوقات ما أدى إلى ارتفاع معدل القرصنة المعلوماتية إلى 84% عام 2011 [35].

خامسا: نحو صناعة برمجية جزائرية منتجة للثروة

سنتناول كيفية ترجمة عناصر القوة إلي قدرة تصديرية مرتفعة؟ وما هي ملامح الرؤية والخطة الوطنية الإستراتيجية التي تتبناها الجزائر لتحقيق هذا الهدف؟

- تشجيع العلوم الدقيقة المرتبطة بصناعة البرمجيات مثل الرياضيات والإلكترونيك والإعلام الآلي وغيرها من التخصصات الدقيقة.
- التبادل مع الدول التي قطعت أشواطا في هذه المجالات الحيوية، مثل الهند وكوريا وألمانيا والولايات المتحدة.

– فتح تخصصات جامعية في مجال صناعة البرمجيات وعدم الاكتفاء بتدريس مادة البرمجيات كتخصص مستقل.

– اعتماد نظام ضريبي يدعم صناعة البرمجيات والـ Outsourcing فمثلاً هناك إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات للشركات المزودة للإنترنت وهناك إعفاء لمدة عشر سنوات للمجمعات التقنية مثل المجمع الذي بنته شركة SUN في مدينة بنغالور والذي يضم 5000 مبرمج وفني وهناك إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات للشركات العاملة في البحث العلمي[36].

– ضرورة الاعتماد على كلفة حساب اقتناء البرمجيات التي تحتاج مجموعة من المتطلبات يتم حسابها على النحو الآتي:

– المفاهيم النظرية: 2%

– تحديد المتطلبات 4%

– التصميم البنيوي 7%

– التصميم التفصيلي 6%

– البرمجة والاختبار الكتلي 7% – التكامل واختبارات النظام 12% – اختبارات الاستلام 3%

– النسخ– التخزين – الشحن 1% التسليم – التركيب– التدريب 2 % – الصيانة 55% – الإحالة على التقاعد 1% [37].

– الاعتناء بالمورد البشري كعنصر هام في تحديد طبيعة البرمجيات، حيث أصبح للمورد البشري الدور الأهم في عملية الإنتاج الفنية حيث يتحدد دوره على النحو التالي:

السابق	**الحالي**
%10	الدور الإستراتيجي 50%
%30	الدور الاستشاري 40%
%60	الدور التنفيذي 10%

شكل يمثل تغير دور الموارد البشرية بين السابق والحالي[38]

– إننا بحاجة إلى نظام معلومات على النطاق الوطني تشارك فيه كل الهيئات والمؤسسات الحيوية في البلاد.

– ضرورة وضع سياسة وطنية للمعلومات في شكل مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية[39]، على الرغم من أن إعداد السياسة عملية معقدة بل غاية التعقيد لأنها متداخلة مع السياسات الأخرى في مجالات التعليم، والبحث العلمي، والتطوير ،التدريب، والابتكار....الخ.

– مجالات الاستفادة من البرمجيات في المجتمع الجزائري:

هناك العديد من القطاعات التي يمكنها الاستفادة من إقامة صناعة برمجية ناجحة في الجزائر، من أبرزها:

– الاقتصاد الوطني الذي سيستفيد لا محالة من مورد هام لجلب العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات.

– مجال التربية والتعليم بكل أطواره، باعتباره المتعامل الأول مع كل التطورات التكنولوجية.

– كل القطاعات الخدماتية والإنتاجية، فضلا عن الأفراد والخواص.

معوقات إقامة صناعة برمجية في الجزائر:

من أبرز العوائق التي تواجه **إقامة** صناعة برمجية في الجزائر:

– عدم اعتبار وضع التخطيط للمعلومات وتقنياتها ضمن أولويات التخطيط العام للتنمية.

– ضعف الوعي بالمعلومات كأهمية ومورد اقتصادي.

– ضعف أو انعدام التنسيق والبرامج التعاونية بين مرافق المعلومات.
– عدم توفر القوى البشرية المؤهلة مع ضعف الجانب التمويلي لتنفيذ هذه السياسات.
– البرامج التدريبية المخصصة للمعلوماتية.
– الاعتماد وبشكل شبه كلي على التقنيات المستوردة دور العمل وبشكل فعال على إيجاد تقنية معلوماتية تتطابق مع احتياجات وخصوصيات واقعنا المحلي.

خاتمــة:

من خلال العرض السابق يمكننا التأكيد على أهمية البرمجيات، كأحد مصادر الدخل المهمة في الاقتصاديات الحديثة، وقد لاحظنا ذلك من خلال التطرق إلى بعض التجارب العالمية في هذه الصناعة، مما يحتم على الجزائر اقتحام هذا المجال المهم من خلال؛ الاعتناء بالجوانب العلمية كأن تعتمد البرمجيات تخصصا قائما بذاته في بعض الجامعات الجزائرية، والاعتناء بالجوانب العملية بتشجيع صناعة برمجيات محلية تعتمد عليها مؤسساتنا وإداراتنا، توفر علينا عناء استيراد هذه الصناعة مرتفعة الثمن، والوصول إن أمكن مستقبلا إلى مرحلة المنافسة الإقليمية والعالمية من خلال تصدير البرمجيات كمورد اقتصادي يوفر مبالغ هامة من العملة الصعبة، ويضع الجزائر في قائمة الدول التي تنافس في مجال اقتصاد المعرفة وصناعة المعلومات.

إن الوصول لهذا الطموح سوف لن يحتاج منا إلى عناء جهد، بقدر ما يحتاج إلى طريقة في التفكير سليمة، وقادرة على ترتيب الأولويات، بالاعتماد على إنتاج المعرفة وما ذلك علينا ببعيد.

الهوامش

* Truffle تروفل: هي هيئة تقوم بترتيب أفضل 100 مؤسسة لتسويق البرمجيات الأوروبية. من خلال التركيز وتسليط الضوء على أفضل بائعي البرمجيات في أوربا.

1– تقرير عالمي يعرض أفضل 100 شركة برمجيات في أوروبا يلقى ترحيبا إقليميا، متاح على الرابط التالي:
http://www.sokelasrmagazine.com/Investigations_and_reports/2590.html
تاريخ الإطلاع: 14 سبتمبر 2012

2– إسماعيل، خضر مصباح، إدارة المعرفة: التحديات والتقنيات والحلول، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3-Thomas A. Stewart (2001).The Wealth Of Knowledge :Intellectual Capital and The Twenty-First Century Organization. Egypt ,Cairo :International House For Cultural Investments S.A.E.

4– رسلان، مصطفى، وأبو لبن، الوجيه مرس، المناهج الدراسية في مجتمع المعرفة بين النظرية والتطبيق، المدينة المنورة :مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، 2007.

5- Peter ,Michael (2002).Education policy Research And The Global Knowledge Economy , Article, (Electronic Version), Educational Philosophy And Theory ,(24),Issuel,P91,Fep.

6– الهاشمي، عبدالرحمن، والعزاوي، فائزة محمد، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

7- Van Der Spek,R.& De Hoog, R :A Framework for Knowledge Management Methodology pp 379-398 in Knowledge management.

8- Graduate School of Business, University of Texas at Austin (1998) What is Knowledge Management ? (Available Online at: http://www.bus.utexas.edu/kman/answers.htm/whatkm).

9 – سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص 62 – 87.

10- للتوسع في مفهوم البرمجيات بكل أبعادها يمكن الرجوع إلى ما كتبه نبيل علي بالتفصيل في المراجع التالية:

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية المستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة (265)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت: مطابع الوطن، 2001).

- نبيل علي، تحديات عصر المعلومات، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).

- نبيل علي و نادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة (265)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت: مطابع الوطن، 2005).

11- كفاح عيسى، مقدمة في البرمجيات الحرة، الإصدار 1.2 – 28 إبريل 2005 –ميلادية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ojuba.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9

تاريخ الإطلاع 10 أكتوبر 2012.

12- المرجع السابق.

13- هديل شوكت العبيدي، استخدام هندسة البرمجيات للحصول على جودة وكفاءة الأنظمة، مجلة المعلوماتية، العدد السابع عشر، مارس 2007 متوفرة على الرابط التالي:

http://informaticsjournal.net/article.php?catid=26

تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2012.

14- المرجع السابق.

15- حسن البوعلي، البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر واللغة العربية، قسم علوم الحاسب الآلي، كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2008.

16- محمد معوض، البرمجيات المضيفة في خدمة المكتبات، مجلة المعلوماتية، العدد الثاني والثلاثون، ذو القعدة 1431 متوفرة على الرابط التالي: http://informaticsjournal.net/articles.php?artid=212

تاريخ الاطلاع: 13 أكتوبر 2012.

17- نبيل علي و نادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة (265)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت: مطابع الوطن، 2005).

18- Subhash Bhatnagar, India's Software Industry, Published in Bhatnagar Subhash, India's Software Industry, Technology, Adaptation and Exports: How Some Developing Countries Got It Right, Vandana Chandra (Ed), World Bank 2006, pp 95- 124.

19- محمد محمد الهادي، اقتصاديات هندسة البرمجيات، Cybrarians journal العدد 14، سبتمبر 2007. متوفرة على الرابط التالي:

http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=418:2009-08-02-07-55-25&catid=137:2009-05-20-09-51-17&Itemid=56

تاريخ الإطلاع: 15 سبتمبر 2012

20- Subhash Bhatnagar, India's Software Industry, Published in Bhatnagar, Opcit.

21- محمد سعد، ومضى زمن الفيلة، متاح على الرابط التالي:

http://www.kassioun.org/index.php?mode=archeivebody&id=208764

تاريخ الإطلاع: 14 أكتوبر 2012.

22- المرجع السابق.

23- Software Companies in India, Available at the following Link, http://business.mapsofindia.com/software-companies-india/, see on October, 8th 2012.

24- Indian IT Industry, Available at the following Link, http://www.indianmirror.com/indian-industries/information-technology.html, see on October, 9th 2012.

25- عبد الرحمان السلامة، هل ستتفوق اللغة الصينية على الانجليزية كأكثر لغة منتشرة على الانترنت؟ متاح على الرابط التالي:

http://www.tech-wd.com/wd/2012/04/26/languages-online/

تاريخ الإطلاع: 16 أكتوبر 2012.

26- المرجع السابق.

27- وكالة الأنباء الجزائرية، 600 باحث جزائري من ذوي الكفاءات العالمية يقيمون بالخارج متاح على الرابط التالي:
http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=24485

تاريخ الإطلاع: 16 أكتوبر 2012.

28- عاشور علي، 300 ألف إطار جزائري مقيمون بفرنسا متاح على الرابط التالي:
http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=41466

تاريخ الإطلاع: 16 أكتوبر 2012.

29- وكالة الأنباء الجزائرية، احتياطات الصرف تبلغ 7ر193 مليار دولار، متاح على الرابط التالي:
http://www.aps.dz/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA.html -

تاريخ الإطلاع: 10 أكتوبر 2012.

30- سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج **ميدا**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص ص 129 – 142.

31- Internet World Users by Language, Top 10 Languages, Available Online at: http://www.internetworldstats.com/stats7.htm, see On October 15th 2012.

32- محمد مسلم، هيمنة اللغة الفرنسية ورداءة الخدمات البنكية تعرقلان قدوم الاستثمار الأنجلوسكسوني

متاح على الرابط التالي: http://www.djazairess.com/echorouk/50072

تاريخ الإطلاع: 03 أكتوبر 2012.

33- خالد عبد الرحمن محمد، القرصنة الالكترونية وأثرها على صناعة البرمجيات، متاح على الرابط التالي:
www.ycsr.org/files/korasat_ecit_2_6.doc

تاريخ الإطلاع: 15 أكتوبر 2012.

34- Business Software Alliance, SHADOW MARKET, 2011 bsa global software piracy study, Ninth edition, MAY 2012.

35- الجزائر تتكبد خسائر بقيمة 83 مليون دولار بسبب القرصنة المعلوماتية، متاح على الرابط التالي:
http://ar.algerie360.com/109242/ تاريخ الإطلاع 17 أكتوبر 2012.

36- معتصم زكار، إنشاء شركات برمجية عربية لتقديم خدمات التطوير للخارج: دراسة التجربة الهندية، ورقة مقدمة للاجتماع السنوي الثالث للقطاع الخاص الذي نظمه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات في الأردن – أكتوبر 2003.

37- محمود عنبر، صناعة البرمجيات والملكية الفكرية، مجلة أبيض وأسود 2004/4/19، متاح على الرابط التالي:
http://www.mahmoudanbar.net/Articles/OSS_policy.htm تاريخ الاطلاع 13 أكتوبر 2012.

38- محمود أحمد الخطيب، إدارة الموارد البشرية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2001)، ص 76.

39- السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات، مجلة المعلوماتية، العدد السابع، جويلية 2004، متاحة على الرابط التالي: http://informaticsjournal.net/article.php?catid=16 تاريخ الإطلاع 14 أكتوبر 2012.

الاهتمام البيئي لدى سكان المناطق المتضررة بيئيا :محافظة الزرقاء –الأردن– نموذجا

يحيى أحمد علي
قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب
الجامعة الهاشمية، الأردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الاهتمام البيئي عند سكان محافظة الزرقاء، وكذلك إلى التعرف على العلاقة بين عددٍ من المتغيرات الاجتماعية وبين الاهتمام البيئي؛ حيث اعتمدت الدراسة في قياس الاهتمام البيئي على مقياس الاهتمام البيئي العالمي (NEP Scale) الذي طوره (Dunlap & Van Liere) لقياس مستوى الاهتمام البيئي. وقد أظهرت النتائج أن مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد هو مستوى متوسط؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على مقياس (NEP Scale) 55.9 . كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري الجنس والعمر وبين الاهتمام البيئي، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري المستوى التعليمي والدخل وبين الاهتمام البيئي.

الكلمات المفاتيح: الاهتمام البيئي، NEP Scale، المشكلات البيئية.

Les préoccupations écologiques des résidents de régions touchées par des problèmes écologiques : Cas de Zarqa-Jordanie

Résumé

*Cette étude tente d'identifier le niveau des préoccupations écologique**s des résidents** de Zarqa, elle essaie également d'identifier la relation entre le niveau de ces préoccupations et plusieurs variables sociales. Afin de mesurer les préoccupations écologiques, l'étude a utilisé l'échelle « New Environnemental Paradigme » (NEP), développée par Dunlap & Van Leire. Les résultats ont montré que le niveau des préoccupations écologiques en utilisant l'échelle NEP était 55.9 de 100 points. Les résultats ont montré aussi la présence de différences significatives des niveaux des préoccupations écologiques des gens selon le sexe et l'âge tandis ces différences n'était pas significatives entre les personnes de différents revenus et niveaux éducatifs.*

Mots clés : Préoccupation écologique, l'échelle NEP, problèmes écologiques.

Environmental Concern among Residents in environmentally Affected Areas: Zarqa-Jordan as a Model

Abstract

This study aims to identify the level of environmental concern among the residents of Zarqa Governorate, and the relationship between a number of social variables and the level of environmental concern. The study adopted the New Environmental Paradigm Scale (NEP) which was developed by Dunlap & Van Liere to measure environmental concern. The results showed that the overall level of environmental concern using the NEP scale was 55.9 points out of 100 points. The results also showed that environmental concern may vary according to sex and age while there is no sensible link between income and level of education and environmental concern.

Keywords: Environmental concern, NEP Scale, environmental problems.

مقدمة:

ترتبط الكثير من حاجات الإنسان بالأوضاع البيئية في المكان الذي يعيش فيه، وتنعكس التطورات المتسارعة للتأثيرات البيئية في كافة مناطق العالم على حياة الأفراد وعلى احتياجاتهم اليومية. ويعاني العالم اليوم من العديد من المشكلات البيئية، لذا أصبحت الحاجة ماسة إلى ضرورة توعية الأفراد بما يواجهه العالم من تحديات بيئية تؤثر في استدامة العيش في الكثير من مناطق العالم. ومع ازدياد النشاط البشري والاقتصادي، وما يرافقه من زيادة الصناعات بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، ومع الطفرة الاقتصادية والصناعية التي تشهدها دول العالم، تزايد اهتمام المنظمات الدولية بالقضايا البيئية، ويفسر ذلك الاهتمام زيادة المشكلات البيئية وظهور نتائجها السلبية في الكثير من مناطق العالم. ويعد وعي الفرد بضرورة حماية البيئة أمرا هاماً للتقليل من الأضرار الناتجة عن نشاطات الانسان الصناعية؛ إذ يعد المسؤول الأول عن التدهور المستمر في البيئة وذلك من خلال النشاطات البشرية للإنسان؛ بحيث يمكن للأفراد التقليل من حدة التأثيرات السلبية على البيئة عبر زيادة الاهتمام البيئي لحماية البيئة، ومدى خطورة الأوضاع البيئية إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه؛ وبالتالي عدم قدرة الأجيال القادمة على العيش في بيئة سليمة، ويمكن التقليل من الآثار السلبية على البيئة والإنسان عبر توعية الأفراد وزيادة مستوى اهتمامهم البيئي.

وأمام هذه المشكلات البيئية التي يعاني منها العالم اليوم لا بد أن يتطور اهتمام الفرد بالبيئة؛ بحيث يوازي ذلك الاهتمام ما يتعرض له من آثار سلبية يعاني منها بفعل اشكال التلوث البيئي المختلفة؛ ويشمل ذلك حماية الانسان وغيره من الكائنات الحية، مما يؤدي إلى استقرار الأمور البيئية، ويضمن استمرارية العيش في تلك البيئات للأجيال القادمة.

ويواجه الأردن الكثير من التحديات البيئية، وعلى رأسها وجود بؤرٍ بيئية تؤثر على حياة الأفراد في بعض المناطق، ويواجه الناس فيها تحدٍ كبير. في المقابل، فإن مستوى الاهتمام البيئي في الأردن لا يرقى إلى حجم ما يتعرض له من آثار سلبية مرتبطة بالبيئة ومدى خطورتها على الكثير من مناحي الحياة، وهذا الأمر يعد تحدياً كبيراً لا بد من معالجته إذا ما أردنا المحافظة على البيئة واستدامة العيش فيها. وبسبب تزايد حدة التأثيرات البيئية في العالم، ولأن قياس مستوى الاهتمام البيئي أصبح حاجة ملحة وضرورية لمعرفة مدى معرفة الأفراد بما يواجههم من أضرار بيئية، ذلك أن زيادة الاهتمام يؤدي إلى الحد أو التقليل من التبعات السلبية المرتبطة بأشكال التلوث البيئي على الأفراد؛ لكل ذلك فقد طور كل من Dunlap & Van Liere [1] مقياساً عالميا يتكون من عدد من العبارات يشير إلى مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد وهو الذي سوف تستخدمه هذه الدراسة.

أما محافظة الزرقاء، التي ترصد هذه الدراسة الاهتمام البيئي لدى سكانها، فهي من أكثر مناطق الأردن معاناة من أشكال التلوث البيئي؛ إذ تستحوذ على حوالي (52%) من حجم الصناعات في المملكة [2]. ويوجد فيها العديد من الصناعات الثقيلة التي تؤثر سلبياً على حياة الأفراد، وتزيد المشكلة خطورةً بسبب قرب هذه الصناعات الثقيلة من التجمعات السكانية؛ ومن هذه الصناعات: مصفاة البترول ومحطة الحسين الحرارية ومكب النفايات في الرصيفة والغباوي والخربة السمرا وغيرها من البؤر البيئية التي يعاني منها السكان في محافظة الزرقاء،

إذ توجد جميع هذه الصناعات في مناطق سكنية كبيرة، وبالتالي فإن تأثيراتها السلبية تطال حياة هؤلاء الأفراد بشكل يومي (شكل رقم 1).

وأمام هذا الوضع البيئي الذي يعاني منه الأردن عموماً ومحافظة الزرقاء على وجه الخصوص، فقد برزت الحاجة إلى ضرورة دراسة مستوى الاهتمام البيئي عند السكان في محافظة الزرقاء وقياسه.

حيث تسعى هذه الدراسة إلى قياس مستوى الاهتمام البيئي في مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية، ودراسة مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد مع وجود الأضرار والأخطار البيئية التي يعاني منها السكان في التجمعات السكانية في كل من مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية. وتشكل هذه التجمعات ما نسبته (93%) من سكان محافظة الزرقاء، وهي تشكل ما نسبته (14.9%) من مجموع سكان المملكة وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لدراسة مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد في هذه التجمعات السكانية في محافظة الزرقاء، ومدى تأثر الاهتمام البيئي بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد[3].

مشكلة الدراسة:

يواجه الأردن العديد من المشكلات البيئية التي تؤثر على الكثير من مناحي الحياة اليومية، وتعاني محافظة الزرقاء من الكثير من المسببات التي تؤدي إلى مشكلات بيئية مزمنة؛ إذ يوجد فيها (52%) [4] من الصناعات، وتتضمن صناعات ثقيلة مثل: مصفة البترول، ومحطة الحسين الحرارية، ومحطة الخربة السمرا لتنقية المياه العادمة، ومكب النفايات وغيرها من البؤر البيئية. وتزيد المشكلة سوءاً إذا ما علمنا أن هذه البؤر البيئية توجد في تجمعات سكنية كبيرة، وبالتالي فهي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد ومستوى حياتهم. وأمام هذه التحديات البيئية تظهر الحاجة إلى التعرف على مستوى الاهتمام البيئي عند السكان في مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية، الذين يعيشون بالقرب من عدد كبير من الصناعات، إضافة الى التعرف على مدى وعيهم بخطورة المشكلات البيئية التي تعاني منها مناطقهم، إضافة إلى ذلك فإنه من الاهمية بمكان دراسة تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية على ارتفاع مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد أو انخفاضه.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون محافظة الزرقاء من أكثر مناطق المملكة تلوثاً بالبيئة، وتحديدا مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية؛ وبالتالي فلا بد من دراسة مستوى الاهتمام البيئي لدى سكان مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية، وذلك لما لهذا الاهتمام من دور في اتباع الأساليب الكفيلة بحماية البيئة، والتقليل قدر

شكل رقم (1): يبين منطقة الدراسة ومصادر التلوث المرتبطة بالصناعات المختلفة

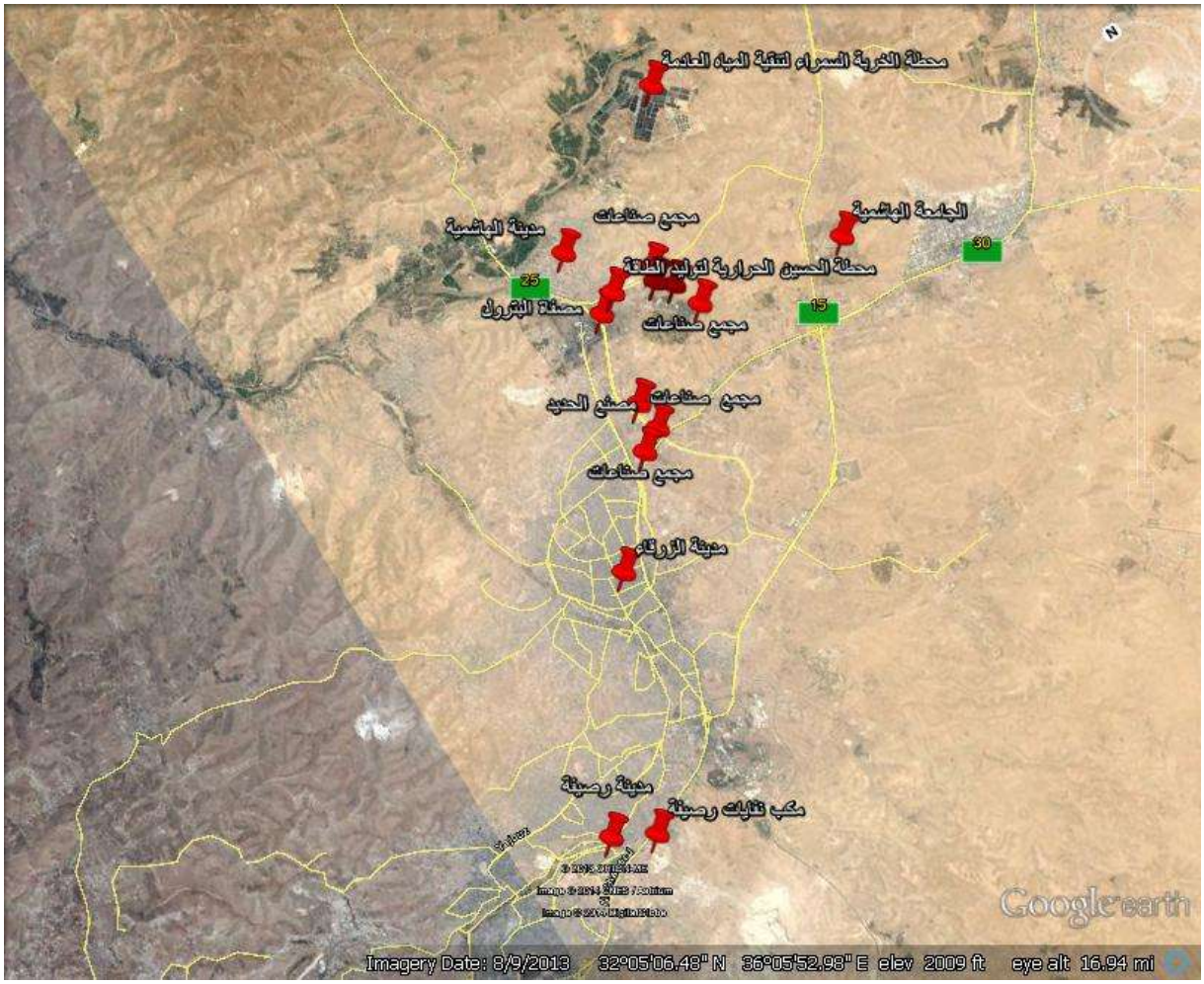

المصدر: Google Earth, 25/3/2014, Imagery Date 8/9/2013.

الإمكان من التلوث البيئي الذي تعانيه محافظة الزرقاء. كما أنها تعد ثالث أكبر محافظة من حيث عدد السكان في المملكة بحيث تشكل (14.9%) من سكان الأردن[5]. وتشكل الصناعات في محافظة الزرقاء ما نسبته (52%) من الصناعات الموجودة في المملكة [6]، معظمها بالقرب من مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية، وبالتالي فلا بد من دراسة مستوى الاهتمام البيئي لدى سكان الزرقاء؛ وذلك للتقليل من المشكلات البيئية التي يعانون منها، والتي تتسبب في العديد من الأمراض الصحية خاصة أمراض الجهاز التنفسي. إن التعرف على مستوى الاهتمام البيئي لدى سكان المناطق المتضررة بيئيا يساهم في مساعدة المسؤولين في البلديات على مستوى مناطق الدراسة الثلاث في توجيه السكان من خلال البرامج التوعوية نحو أنجع الوسائل التي تمكنهم من التقليل من حدة تأثير المشكلات البيئية على حياتهم اليومية وعلى صحتهم. إضافة إلى أن مستوى الاهتمام البيئي يعكس درجة شعور السكان بالمشكلات المحيطة بهم وإدراك تأثيراتها المختلفة؛ مما يدفعهم إلى السعي لدى السلطات المحلية والمؤسسات الصناعية للعمل على تقليل أثر هذه المشكلات البيئية الناتجة عن هذه الصناعات على بيئتهم التي هم جزء منها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي.

التعرف على مستوى الاهتمام البيئي عند سكان محافظة الزرقاء, من خلال الوقوف على توجَهاتهم نحو البيئة، ومستوى وعيهم بالقضايا البيئية بشكل عام.

1 -دراسة تأثير بعض المتغيرات مثل الجنس, المستوى التعليمي, والدخل، والعمر على مستوى الاهتمام البيئي عند سكان محافظة الزرقاء.

2 - التعرف على مستوى وعي السكان بطبيعة المشاكل البيئية التي تواجه مدينة الزرقاء.

3 - أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما مستوى الاهتمام البيئي عند سكان الزرقاء؟

2- هل يتأثر الاهتمام البيئي عند السكان باختلاف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية؟

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية دراسة الاهتمام البيئي عند السكان ودراسة العوامل التي تؤثر في ذلك الاهتمام[7]. ويعد Dunlap [8,9]، من أوائل الباحثين الذين درسوا تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد. وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض أهم الدراسات التي تناولت الاهتمام البيئي وربطت بينه وبين العوامل الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية.

في دراسة حول واقع المعرفة بالتشريعات البيئية وأهمية الوعي البيئي في مدينة معان، درس "العايد والشراري" [10] تأثير عددٍ من المتغيرات في مستوى المعرفة البيئية والوعي البيئي. واستخدم الباحثان عينة عشوائية مكونة من (247) فرداً من مواطني مدينة معان، وتم فيها استخدام المنهج الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى الوعي البيئي لدى سكان مدينة معان، وذلك من خلال عدم المعرفة بالتشريعات البيئية التي صادق عليها الأردن. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات (الجنس والعمر والمؤهل العلمي للأب والأم داخل الأسرة) وبين مستوى الوعي البيئي لدى السكان في مدينة معان. بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير عمل الأب أو الأم وبين مستوى الوعي البيئي لدى السكان.

وأجرت نجوى كامل [11] دراسة حول العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات المرأة المصرية نحو البيئة، حيث قامت الباحثة برصد اتجاهات المرأة نحو البيئة ومشكلاتها وتحليلها. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدمت الباحثة منهج التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين نوع دراسة المرأة وبين إدراك المرأة لدورها في حماية البيئة من التلوث. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل الدراسي للمرأة المصرية وبين إدراكها ووعيها بوجود مشكلات بيئية في مصر.

يساهم الإعلام في تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد، وفي محاولة لتحليل طبيعة الدور الذي يقوم به الإعلام في تنمية الوعي البيئي عند المرأة؛ أجرت أماني الحسيني [12] دراسة لتحليل دور التلفزيون المصري في تنمية الوعي البيئي عند المرأة المصرية؛ وذلك في دراسة ميدانية على عينة من السيدات في مدينة القاهرة الكبرى، وقد شملت العينة حوالي 120 سيدة، واستخدمت المنهج الوصفي لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة

بين متغير العمر وبين الوعي البيئي، بينما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي وبين الوعي البيئي.

ومن الباحثين من درس تأثير متغير الجنس والدخل على الاهتمام البيئي؛ إذ بحث Alibeli[13] تأثير الجنس على الاستعداد والتحرك من أجل حماية البيئة. واستخدم الباحث عينة مكونة من (1750) شخصاً، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وبين الاهتمام البيئي، حيث وجد أن الإناث أكثر اهتماماً بيئياً من الذكور؛ وبالتالي فالمرأة أكثر استعداداً لحماية البيئة، كما أنها أكثر بذلاً في مسألة المساعدة المالية لحماية البيئة. كما أظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متغير الدخل وبين الاهتمام البيئي.

وفي دراسة حول العوامل الاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في السلوك البيئي للمواطنين في المناطق الحضرية، استخدم Kalantari and others[14]، عينة مكونة من (1200) فرد من سكان طهران، وتم فيها استخدام منهج التحليل الإحصائي باستخدام (SPSS)، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وبين الاهتمام البيئي بحيث يرتفع مستوى الاهتمام البيئي مع زيادة المستوى التعليمي عند الأفراد؛ وبالتالي كلما زاد مستوى تعليم الفرد زادت إمكانية تغيير مواقفه من البيئة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس والعمر والدخل وبين زيادة الاهتمام البيئي وما إلى ذلك من تغيير في المواقف نحو البيئة والاستعداد للعمل من أجل حماية البيئة.

على الرغم من المشكلات البيئية الكبيرة في الصين، إلا أنه لا يوجد الكثير من الأبحاث التي تتناول المشكلات البيئية والعوامل المؤثرة في زيادة الاهتمام البيئي عند الأفراد في الصين. وفي دراسة قام بها كل من Xiao and Hong[15]، حول العوامل المؤثرة في زيادة الاهتمام البيئي، تم استخدام بيانات تم جمعها خلال العام 2003، حيث درس الباحثان تأثير كل من متغيرات الجنس، والدخل، ومكان السكن على الاهتمام البيئي، وقد أظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس ومكان السكن وبين الاهتمام البيئي؛ إذ أن الذكور أكثر اهتماماً بالبيئة من الإناث، كما أن السكان الذين يقطنون في المناطق الحضرية أكثر اهتماماً بالبيئة من الذين يسكنون في المناطق الريفية. كما أظهرت النتائج أن هناك دوراً لكل من الأب والأم في زيادة مستوى الاهتمام البيئي عند الأبناء.

ومن أجل دراسة الاهتمام البيئي لدى السكان في الصين والسلوكيات الفردية التي تساهم في حماية البيئة، قام كل من Feng and Reisner[16] بدراسة استقصائية شملت (347) شخصاً. وقد أظهرت النتائج وجود مستويات عالية من المعرفة بخطورة القضايا البيئية، لكن في المقابل هناك مستويات منخفضة جداً من السلوكيات التي تساهم في توعية الأفراد من أجل العمل على حماية البيئة من التلوث. كما بحثت الدراسة في تأثير متغير الجنس على الاهتمام البيئي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والاهتمام البيئي إذ إن الإناث أكثر اهتماماً بالبيئة وبالقضايا البيئية من الذكور.

وفي دراسة حول تأثير الخصائص الديمغرافية على الاهتمام البيئي في المجتمع الألماني استخدم Hirsh[17]، عينة مكونة من (2690) شخصاً.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس، والعمر، ودخل الأسرة، وبين زيادة الاهتمام البيئي. إذ أظهرت الدراسة أن التقدم في العمر يزيد من مستوى الاهتمام البيئي، كما أن دخل الأسرة يتناسب عكسياً مع زيادة الاهتمام البيئي، وبالنسبة لمتغير الجنس فقد أظهرت النتائج أن الإناث لديهن اهتمام بيئي أكثر من الذكور.

وقام باحثون بدراسة حول تأثير زيادة أعداد المهاجرين على زيادة المشكلات البيئية ومستوى الاهتمام البيئي لدى الأفراد، وأظهرت نتائج دراسة قام بها كل من Gu and Ma[18]، أن هناك عدم اهتمام بيئي بشكل كبير بين صفوف المهاجرين في مدينة (Shenzhen) الصينية، وأن هناك مستوى مرتفعاً من اللامبالاة للقضايا البيئية؛ وبالتالي عدم الاستعداد لاتباع السلوكيات المناسبة من أجل حماية البيئة، وعلى العكس من ذلك فإن الأفراد الذين يعتزمون الاستقرار في مكان معين لديهم آراء وسلوكيات أكثر إيجابية عن القضايا البيئية؛ حيث يؤثر متغير الانتماء للمكان في سلوكيات الأفراد نحو الاهتمام البيئي في المكان الذي يعيش فيه.

ولم تتوفر دراسات تبحث في الجوانب الاجتماعية المتأثرة بالوضع البيئي وتبعاته في منطقة الدراسة، إلا أن هناك عدداً من الدراسات التي اهتمت بالبحث عن مصادر التلوث في محافظة الزرقاء، وتحديدا في منطقة الدراسة؛ فقد أجرت Mashal et al. [19] دراسة حول توزيع الرصاص والزنك وآثارهما البيئية في منطقة الهاشمية؛ إذ تم جمع عينات تربة من (43) موقعاً بالقرب من منطقة الهاشمية. وقد هدفت الدراسة إلى تحديد متوسط تراكيز الرصاص والزنك، والتعرف على المصادر الطبيعية والبشرية للمعادن الثقيلة، وتحديد أماكن توزيعهما. وخلصت الدراسة إلى تمركز هذه الملوثات في مناطق قريبة أو داخل الصناعات المتواجدة بالقرب من منطقة الهاشمية، إضافة إلى أن سبب هذه الملوثات يعود إلى عوادم السيارات والنشاطات الصناعية في المنطقة.

وفي دراسة Odat [20] حول تلوث الهواء ومصادره في مدينة الهاشمية في محافظة الزرقاء أظهرت النتائج أن مصفاة البترول الأردنية ومحطة الحسين الحرارية هما المصدران الرئيسان لثاني أكسيد الكبريت بسبب حرق الوقود وعمليات التكرير في المصفاة، وأشارت الدراسة إلى أن تراكيز ثاني أكسيد الكبريت تخالف المعايير الأردنية خلال فترة الدراسة، كما أظهرت النتائج أن محطة الخربة السمراء لمعالجة المياه العادمة هي المصدر الرئيس لكبريتيد الهيدروجين، والتي أشارت الدراسة إلى أن تراكيز هذا الغاز تتجاوز الحدود المسموح بها وفقا للمعايير الأردنية. هذا بالإضافة إلى تأثير عوامل أخرى في تلوث الهواء مثل درجة حرارة الجو، وسرعة الرياح، والغيوم، والرطوبة النسبية.

اهتمت الدراسات السابقة بدراسة تأثير عددٍ من المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان على الاهتمام البيئي، إضافة إلى دراسات اهتمت بالبحث عن مصادر التلوث وانعكاساته على البيئة، إلاّ أن الدراسة الحالية استخدمت مقياس (NEP) لتحديد مستوى الاهتمام البيئي عند السكان، والذي لم يتم استخدامه في الدراسات السابقة لدراسة مستوى الاهتمام البيئي عند السكان، إضافةً إلى اختبار تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على زيادة مستوى الاهتمام البيئي عند السكان أو انخفاضه.

فرضيات الدراسة:

-هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجهات السكان في محافظة الزرقاء نحو البيئة تعزى لمتغير الجنس.

-هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجهات السكان في محافظة الزرقاء نحو البيئة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

-هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجهات السكان في محافظة الزرقاء نحو البيئة تعزى لمتغير الدخل.

-هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجهات السكان في محافظة الزرقاء نحو البيئة تعزى لمتغير العمر.

منهجية الدراسة:

1. منهج الدراسة: تستخدم هذه الدراسة المنهج المسحي، الذي يعتمد على دراسة العينة وقياس الظاهرة، وذلك من خلال مؤشرات تقيس تلك الظاهره ووصفها وصفاً رقمياً، مع بيان خصائصها وقيمها الرقمية التي تعبر عنها، وترتبط تلك القيم بمتغيرات الدراسة التي ترتبط معها بعلاقات معينة.

2. عينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية تم سحبها بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، بالاعتماد على إطار المعاينة للتعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري في العام 2004.

يبلغ عدد سكان محافظة الزرقاء (931100) نسمة، ويشكل سكان محافظة الزرقاء ما نسبته (14,9%) من سكان المملكة البالغ (6,249,000) مليون نسمة [21]. وتم سحب عينة تمثل مجتمع الدراسة الذي يتكون من مدينة الزرقاء والهاشمية والرصيفة؛ إذ تشكل هذه التجمعات السكّانية ما نسبته 93,0% (865923 ألف نسمة) من مجموع سكان محافظة الزرقاء البالغ عددهم (931100 ألف نسمة). وتم سحب العينة بالطريقة العنقودية متعددة المراحل، وقد بلغ حجم العينة (391) مسكناً حيث تم مقابلة فرد من أفراد الأسرة التي تم اختيارها عشوائيا ممن أتم الثامنة عشرة باستخدام جدول اختيار المستجيب العشوائي.

3. أداة الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تناولت عدداً من العبارات التي تقيس مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد، إذ تضمنت الاستبانة مقياس NEP (New Environmental Paradigm) والذي طوره Dunlap[22]؛ وهو مقياس عالمي معروف، وتم استخدامه في العديد من الدراسات والبحوث المتقدمة. وتضمنت الاستبانة كذلك عدداً من الأسئلة التي تقيس المشكلات البيئية في محافظة الزرقاء، بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة الزرقاء.

4. صدق الأداة وثباتها: تم عرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة من المختصين والباحثين في القضايا البيئية، وتمت مراجعتها من خلال نتائج الاختبارات القبلية للأداة (pre-test) التي تم أخذها من السكان والتعديلات التي طرأت على الاستبانة في ضوء تلك الاختبارات.

5. متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على قياس العلاقة بين الاهتمام البيئي (NEP) وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: الجنس، والدخل، والمستوى التعليمي، والعمر للأفراد.

6. الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) المتخصص بالعلوم الاجتماعية، واستخدام اختارات مث(F-test) و (T-test) لاختبار فرضيات الدراسة بالإضافة للجداول التكرارية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (1) وصفاً لمتغيرات الدراسة؛ حيث تظهر تلك المتغيرات التي تم استخدامها وهي: الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل.

ويتضح من خلال الجدول أن هناك توزيعاً متساوياً لمتغير الجنس بنسبة (50%) لكل منهما؛ إذ يعكس ذلك طبيعة التوزيع الديمغرافي الذي يتشكل منه السكان في محافظة الزرقاء. أما متغير العمر فتشكل الفئة العمرية (23–30) الفئة الأكبر بين أفراد العينة حيث شكلت ما نسبته (18.3%) وهذا يعكس كذلك ارتفاع نسبة الشباب داخل المجتمع الأردني عموماً وفي محافظة الزرقاء على وجه الخصوص. وشكلت فئة الدخل (أقل من 200) النسبة الكبرى من بين أفراد العينة؛ إذ شكلت (33%)، حيث يعكس ذلك حالة ومستوى الفقر الذي يعاني منه السكان في محافظة الزرقاء.

أما المستوى التعليمي فتشكل الفئة التي وصلت إلى مستوى تعليمي (ثانوي) النسبة الكبرى؛ حيث شكلت ما نسبته (34.4%) من بين أفراد العينة.

ثانيا: قياس مستوى الاهتمام البيئي:

يبين الجدول رقم (2) التوجهات البيئية لدى سكان محافظة الزرقاء وذلك على مقياس الاهتمام البيئي (NEP (New Environmental Scale؛ وذلك من أجل التعرف على مستوى الاهتمام البيئي لدى الأفراد من خلال إجاباتهم عن العبارات التي تقيس الاهتمام البيئي. وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على جميع الفقرات (55.9%) وهذا يشير إلى مستوى اهتمام بيئي متدنٍّ.

أما فيما يتعلق بنتائج إجابات أفراد العينة على المقياس؛ فقد أشار أكثر من نصف أفراد العينة (59.2%) أن الكرة الأرضية لم تعد تستوعب العدد المتزايد من السكان، وهذا يشير إلى اهتمام بيئي ملحوظ في هذا المجال. كما أن أكثر من ثلثي أفراد العينة (78%) يرون أن تدخل الإنسان في الطبيعة، عبر نشاطاته المتعددة، يؤدي إلى نتائج سلبية مدمرة على البيئة، وهذه نتيجة أخرى تدل على زيادة مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد في محافظة الزرقاء. كما تشير النتائج إلى أن هناك اعترافاً واضحاً بحق الكائنات الأخرى في الوجود تماماً كالإنسان؛ حيث أشار إلى هذه النتيجة حوالي (98%) من أفراد العينة. ويرى حوالي (57%) من أفراد العينة أن الأمور البيئية الحالية تزداد سوءاً؛ وبالتالي فإن استمرار الأمور، كما هي عليه الآن، سيؤدي بالضرورة إلى كارثة طبيعية رئيسة سيعاني منها الجميع.

جدول رقم (1) يبين خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	196	%50
	أنثى	196	%50
العمر	22-18	60	%15.3
	30-23	72	%18.3
	35-31	49	%12.6
	40-36	54	%13.8
	45-41	40	%10.2
	50-46	24	%6.1
	55-51	18	%4.5
	60-56	27	%7
	61 فأكثر	48	%12.2
الدخل	أقل من 200	129	%33
	299-200	117	%30
	399-300	72	%18.4
	499-400	24	%6.2
	599-500	28	%7.1
	أكثر من 600	20	%5.2
المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	17	%4.4
	أساسي	107	%27.4
	ثانوي	135	%34.4
	دبلوم	61	%15.6
	بكالوريس وأكثر	71	%18.2

جدول رقم (2): النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مقياس الاهتمام البيئي (NEP)

العبارة	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة متوسطة	غير متأكد	لا أوافق بدرجة متوسطة	لا أوافق بشدة
نحن نقترب من عدد السكان الذي تستطيع الكرة الأرضية استيعابه	23.2 (91)	36 (141)	11.9 (46)	16.9 (66)	12 (47)
الكرة الأرضية مثل سفينة الفضاء لها مساحة محدودة ومصادر محدودة	42.5 (165)	25.5 (100)	5.1 (20)	13.8 (54)	13.4 (53)
عندما يتدخل الإنسان في الطبيعة غالباً ما ينتج عن ذلك نتائج مدمرة	49.1 (192)	28.9 (113)	6.5 (25)	8.7 (34)	5.8 (23)
التوازن في الطبيعة هش ومن السهل الإخلال به	24.8 (97)	30.7 (120)	12.6 (49)	17.7 (69)	13.9 (55)
الإنسان يضر البيئة بصورة كبيرة	58.7 (229)	24.4 (96)	2 (8)	11.2 (44)	3.7 (15)
للنباتات والحيوانات حق في الوجود كالإنسان	91.9 (360)	6.7 (26)	1 (4)	0.3 (1)	0.1 (0)
بالرغم من قدراتنا المميزة إلا أن الإنسان ما زال خاضعا لقوانين الطبيعة	58 (227)	24.9 (97)	9.3 (37)	4.7 (19)	2.7 (11)
إذا استمرت الأمور كما هي عليه الآن، سنواجه قريبا كارثة طبيعية رئيسة	36.6 (249)	19.4 (76)	9.2 (36)	5 (20)	2.3 (9)

ويبين الجدول رقم (3) التوجهات البيئية لدى سكان محافظة الزرقاء (NEP Scale). وتشير نتائج الجدول إلى أن هناك توجهات سلبية نحو البيئة بشكل عام، إذ يرى حوالي نصف أفراد العينة (49.9%) أن الإنسان كتب عليه السيطرة على الطبيعة، وهذا توجه لا يشير إلى نظرة إيجابية نحو البيئة. وفي مؤشر آخر حول هيمنة الإنسان على البيئة واعتقاده بالقدرة على حل المشكلات البيئية، يرى أكثر من ثلثي أفراد العينة (72%) أن ذكاء الإنسان سيضمن له بقاء الكرة الأرضية صالحة للعيش. كما يرى أكثر من ثلثي أفراد العينة (71%) أن للإنسان الحق في تغيير البيئة الطبيعية للتكيف مع حاجاته، وهذه نتيجة تدل على مركزية عالية لدور الإنسان مقابل حق باقي الكائنات الحية في الوجود في أي نظام بيئي. وفي مؤشر آخر حول التوجهات نحو البيئة يرى حوالي (55%) من أفراد العينة أن الحديث عن الأوضاع البيئية الحالية هو حديث مبالغ فيه بشكل كبير. وتشير هذه النتائج إلى استمرار وجود النزعة المركزية للإنسان، كونه محور هذا الوجود وتغييب حق الكائنات الأخرى في التمتع ببيئة نظيفة خالية من المشكلات البيئية.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة (جدول 2 و 3) أن هناك توجهات سلبية نحو البيئة مع وجود توجهات ايجابية نحو قضايا أخرى، إلا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن جميع الفقرات التي تقيس الاهتمام البيئي بلغ (55.9)؛ مما يشير

بوضوح الى تدنٍ في مستوى الاهتمام بالبيئة، على الرغم من وجود مشكلات بيئية تؤثر على حياة السكان في منطقة الدراسة، كونها من أكثر المناطق تلوثا نظرا لوجود معظم الصناعات فيها. ويمكن تفسير هذه النتيجة بربطها بسلم الأولويات المرتبط بضرورة تحقيق احتياجات الأفراد الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، وتوفير فرص العمل، والمواصلات، وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وعليه فإن الاهتمام بالبيئة لا يتقدم على حاجة الأفراد لتحقيق احتياجاتهم الأساسية الضرورية.

جدول رقم (3): النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مقياس الاهتمام البيئي (NEP)

العبارة	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة متوسطة	غير متأكد	لا أوافق بدرجة متوسطة	لا أوافق بشدة
كتب على الإنسان السيطرة على الطبيعة	31.7 (124)	18.2 (71)	9.5 (37)	19 (74)	20.8 (82)
ذكاء الإنسان سيضمن له بقاء الكرة الأرضية آمنة وصالحة للعيش	47.4 (185)	25.8 (101)	5.9 (23)	11 (43)	9.3 (36)
في النهاية الإنسان سيتعلم بشكل كاف عن الطبيعة حتى يتمكن من السيطرة عليها	35.6 (139)	29 (113)	7.8 (30)	13.4 (52)	13.9 (54)
للإنسان الحق في تغيير البيئة الطبيعية لتتكيف مع حاجاته	43.2 (169)	27.9 (109)	4.9 (19)	10.3 (40)	11.7 (46)
الكرة الأرضية تحتوي على مصادر كثيرة إذا عرفنا فقط كيف نطورها	79.5 (311)	15.4 (60)	3.3 (13)	0.4 (1)	0.9 (4)
توازن الطبيعة قوي بدرجة كافية لاستيعاب تأثيرات المجتمعات الصناعية المتقدمة	23.6 (92)	26.4 (103)	9.3 (36)	20.9 (82)	19 (74)
ما يسمى "الأزمات الطبيعية" التي تواجه الجنس البشري مبالغ فيه بشكل كبير	29.4 (115)	25.2 (99)	10.1 (39)	24.7 (97)	10 (39)
المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة	**55.9**				

ثالثاً: المشكلات البيئية في محافظة الزرقاء:

يبين الجدول رقم (4) نتائج إجابة أفراد عينة الدراسة على سؤال يتعلق بالمشكلات البيئية التي يعاني منها الأردن؛ حيث يرى الأغلبية العظمى من أفراد العينة (97.1%) أن الأردن يواجه مشكلات بيئية، وأن هذه المشكلات تتمحور في الأساس بتلوث المياه بنسبة (26.3%)، ومن ثم تلوث الهواء بنسبة (19.7%) وكذلك تلوث التربة بنسبة (10.2%)، بالإضافة إلى التلوث الناتج عن عدم النظافة ورمي النفايات وشكلت نسبة (6.5%)، بينما شكلت المشكلات البيئية الأخرى حوالي (36.3%) من المشكلات التي يعتقد أفراد عينة الدراسة أن الأردن يعاني منها مثل وجود المصانع والضوضاء والازدحام والتصحر وغيرها من المشكلات.

جدول رقم (4) يبين نتائج إجابات أفراد العينة عن أهم المشكلات البيئية التي تواجه الأردن

هل تعتقد أن هناك مشكلات بيئية تواجه الأردن؟		ما هي أهم هذه المشكلات البيئية؟				
		تلوث الهواء	تلوث المياة	تلوث التربة	رمي النفايات	مشكلات بيئية أخرى
نعم	97.1	%19.7	%26.3	%10.2	%6.5	%36.3

وعند البحث أكثر في المشكلات البيئية التي تعاني منها محافظة الزرقاء، يبين الجدول رقم (5) إجابة أفراد العينة عن أهم المشكلات البيئية التي يعاني منها سكان محافظة الزرقاء، إذ أفاد أغلبية المبحوثين (96.3%) أن محافظة الزرقاء تعاني من مشكلات بيئية. كما أجاب أفراد العينة أن هذه المشكلات تتعلق بتلوث الهواء بنسبة (20.4%)، ومن ثم تلوث المياه بنسبة (20.3%)، بالإضافة لمشكلة تلوث التربة بنسبة (10.2%)، والتلوث الناتج عن رمي النفايات بنسبة (5.6%)، بالإضافة إلى مشكلات بيئية أخرى بنسبة (43.5%)، مثل: التصحر، وعدم النظافة، والاكتظاظ السكاني؛ حيث يتضح أن محافظة الزرقاء تعاني من مشكلات بيئية كبيرة نتيجة وجود المصانع الكبيرة فيها، هذا أدى إلى زيادة نسبة التلوث وخصوصاً تلوث الهواء والمياه فيها.

جدول رقم (5) يبين نتائج إجابات أفراد العينة على أهم المشكلات البيئية التي تواجه الزرقاء

هل تعتقد أن هناك مشكلات بيئية تعاني منها محافظة الزرقاء؟		ما هي أهم هذه المشكلات؟				
		تلوث الهواء	تلوث المياه	تلوث التربة	رمي النفايات	مشكلات بيئية أخرى
نعم	%96.4	%20.4	%20.3	%10.2	%5.6	%43.5
لا	%2.1					
لا أعرف	%1.5					

يبين الجدول رقم (6) إجابات أفراد العينة حول رأيهم فيما إذا كانت مدينة الزرقاء مكاناً مناسباً للسكن حيث أفاد حوالي ثلث أفراد العينة (32.5%) أنه مقبول، وأفاد (19.2%) أنه ضعيف، في مقابل (10.8%) يرون بأنه مكان ممتاز للسكن، في المقابل أظهرت النتائج أن (39.2%) من أفراد العينة من الهاشمية يرون أن السكن فيها أقل من المقبول (ضعيف) إضافة إلى أن (21.7%) يرون السكن في الهاشمية مقبولاً، أما (30.8%) من أفراد العينة من الرصيفة فيشعرون أن السكن في الرصيفة أقل من المقبول (ضعيف) مقابل (11.7%) يرون أن السكن في الرصيفة ممتاز، وهذه نتيجة تدل على زيادة المشكلات البيئية في مدينة الزرقاء، بالإضافة إلى أسباب أخرى تدعو إلى عدم اختيار مدينة الزرقاء مكاناً للسكن، لكن الأوضاع البيئية السيئة في محافظة الزرقاء عموما ومدينة الزرقاء خصوصا تعد سبباً رئيسياً في ذلك.

جدول رقم (6) يبين آراء أفراد العينة حول مدينة الزرقاء والهاشمية والرصيفة مكاناً مناسباً للسكن

كيف تشعر تجاه مدينة الزرقاء مكاناً مناسباً للعيش؟			
ممتاز	جيد	مقبول	ضعيف
%10.8	%37.5	%32.5	%19.2
كيف تشعر تجاه مدينة الهاشمية مكاناً مناسباً للعيش ؟			
ممتاز	جيد	مقبول	ضعيف
10.0	29.2	21.7	39.2
كيف تشعر تجاه مدينة الرصيفة مكاناً مناسباً للعيش ؟			
ممتاز	جيد	مقبول	ضعيف
11.7	21.7	35.8	30.8

يبين الجدول رقم (7) إجابات أفراد العينة وآراءهم حول الصناعات المحلية في محافظة الزرقاء؛ حيث تشير نتائج أفراد العينة إلى أن أغلبيتهم (95.3%) يرون أن تلك الصناعات مؤذية للبيئة. كما أن حوالي ثلثي أفراد العينة (69.9%) يرون أن تلك الصناعات تشكل مشكلة بيئية إلى درجة كبيرة، مقابل (21.3%) يرون أنها تشكل مشكلة بيئية بدرجة متوسطة، بينما يرى (1.9%) من أفراد العينة أن تلك الصناعات لا تشكل مشكلة على الإطلاق.

جدول رقم (7) حول آراء أفراد العينة في الصناعات الكبرى في محافظة الزرقاء باعتبارها مشكلات بيئية

بشكل عام، هل تعتقد أن الصناعات المحلية الكبرى في محافظة الزرقاء تؤذي البيئة؟			إلى أي درجة تعتقد أن الصناعات الموجودة في محافظة الزرقاء تشكل مشكلة بيئية هامة؟			
نعم	لا	لا أعرف	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	ليست مشكلة على الإطلاق
%95.3	%1.1	%3.6	%69.9	%21.3	%6.9	%1.9

يبين الجدول رقم (8) إجابات أفراد العينة حول الصناعات الكبرى في محافظة الزرقاء ومدى التأثير الذي تتركه تلك الصناعات على صحة الأفراد في محافظة الزرقاء؛ إذ تبين النتائج أن (27.7%) من أفراد العينة يرون أن محطة الخربة السمرا لا تؤثر إطلاقاً على صحة الأفراد، كما يرى (14.8%) منهم أنها تؤثر بدرجة قليلة جداً، بينما يرى (23.5%) من أفراد العينة بأنها تؤثر بدرجة كبيرة جداً. أما فيما يتعلق بتأثير مصفاة البترول على صحة الأفراد، فيرى حوالي ربع أفراد العينة (23.3%) أنها لا تؤثر إطلاقاً، بينما يرى حوالي ثلث أفراد العينة (30.4%) أنها تؤثر بدرجة كبيرة جداً. ويرى (40.6%) أن محطة الحسين الحرارية لا تؤثر إطلاقاً على صحة الأفراد في محافظة الزرقاء، بينما يرى (11.7%) بأنها تؤثر سلبياً على صحة الأفراد. أما فيما يتعلق بتأثير مكب النفايات في الرصيفة على صحة الأفراد في محافظة الزرقاء فيرى حوالي نصف المستجيبين (48.6%) أنه يؤثر سلبياً على صحة الأفراد، بينما يرى حوالي ربع المستجيبين (24.2%) أنه لا يؤثر سلبياً على صحة الأفراد.

جدول رقم (8) يبين إجابات أفراد العينة حول التأثير للصناعات الكبرى في محافظة الزرقاء

	لا تؤثر إطلاقاً	درجة قليلة جداً	درجة قليلة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً
محطة الخربة السمرا	27.7	14.8	8.9	12.2	12.5	23.5
مصفاة البترول	23.3	15.0	8.8	10.0	12.0	30.4
مصنع الحديد	39.4	15.4	13.4	12.4	8.4	10.4
محطة الحسين الحرارية	40.6	14.7	10.5	11.8	8.9	11.7
مكب نفايات الرصيفة	24.2	7.9	3.7	7.3	7.8	48.6

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء سيتم عرض نتائج الاختبارات الإحصائية التي اعتمدت لاختبار فرضيات الدراسة، والتي تتعلق بتأثير متغيرات الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل على مستوى الاهتمام البيئي لدى سكان محافظة الزرقاء.

أولاً: متغير الجنس والاهتمام البيئي: يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار (ت) T-test بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مقياس الاهتمام البيئي (NEP) مع متغير الجنس، إذ تظهر النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول الاهتمام البيئي تعزى لمتغير الجنس، وتظهر النتائج أن الإناث لديهن اهتمام بيئي أكثر من الذكور، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاهتمام البيئي عند الإناث (56%)، بينما بلغ عند الذكور (55.8%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من العايد والشراري [23]، ودراسة Alibeli[24]، ودراسة Kalantari[25]، ودراسة Xiao and Hong[26]، ودراسة Feng and Reisner[27]، ودراسة Hirsh[28]؛ حيث توصلت تلك الدراسات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وبين الاهتمام البيئي، كما توصلت بعض تلك الدراسات إلى أن الإناث لديهن اهتمام بيئي أكبر من الذكور، وأن لديهن الاستعداد للتحرك من أجل حماية البيئة أكثر من الذكور. إلا أن Van Liere and Dunlap [29] أشارا إلى أنه لا يوجد اتفاق على اتجاه العلاقة بين الجنس والاهتمام البيئي؛ بمعنى أن الذكور، ونتيجة لانخراطهم أكثر بالنشاطات السياسية، فإنهم أكثر دراية بقضايا مجتمعهم المحلي، إضافة إلى ارتفاع مستوى تعليمهم مقارنة بالإناث، في المقابل فإن هناك أسباباً قد تفسر تدني مستوى اهتمامهم بالبيئة كونهم مهتمين بالحصول على وظيفة وزيادة النمو الاقتصادي أكثر من اهتمامهم بقضايا البيئة.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (ت) T-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول الاهتمام البيئي حسب متغير الجنس

المتغير		المتوسط الحسابي	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة الدلالة
الجنس	ذكر	55.8	4.417	0.031

ثانياً: متغيرات (المستوى التعليمي، الدخل، العمر) والاهتمام البيئي:

يبين الجدول رقم (10) نتائج اختبار (ف) (F-test)، بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مقياس الاهتمام البيئي (NEP) مع متغيرات (المستوى التعليمي، الدخل، والعمر)؛ حيث تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للاهتمام البيئي تعزى لمتغير المستوى التعليمي؛ حيث بلغت قيمة الدلالة (0.780)، كما أن المتوسطات الحسابية لفئات المستوى التعليمي تظهر أن اهتمام الفرد يزداد كلما زاد مستوى تعليم الفرد. أما متغير الدخل؛ فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للاهتمام البيئي تعزى لمتغير الدخل؛ إذ بلغت قيمة الدلالة (0.542)، كما أن الفئة الأقل دخلاً هي أكثر حرصاً على الحفاظ على البيئة حتى لا يتكبد أعباءً مالية أكبر.

وتشير نتائج الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على مقياس الاهتمام البيئي (NEP) تعزى لمتغير العمر؛ حيث بلغت قيمة الدلالة (0.051)، كما أن الفئة (23-30) أكثر اهتماماً بيئياً من غيرها من الفئات وقد يفسر ذلك أن فئة الشباب هي الأكثر تعليماً، وهي الأكثر حرصاً على الحفاظ على البيئة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لإجابات الفئة العمرية (23-30) حوالي (58.9)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من العايد والشراري [29]، ودراسة Kalantari[30]، ودراسة Hirsh[31]؛ حيث توصلت تلك الدراسات إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر وبين الاهتمام البيئي.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (ف) F-test لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة **حول الاهتمام البيئي حسب بعض المتغيرات**

المتغير		المتوسط الحسابي	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة الدلالة
المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	53.2	0.440	0.780
	أساسي	55.5		
	ثانوي	56.5		
	دبلوم	55.5		
	بكالوريس وأكثر	56.0		
الدخل	أقل من 200	56.8	0.811	0.542
	299-200	55.6		
	399-300	56.4		

	499-400	53.3		
	599-500	54.3		
	600 فأكثر	55.5		
العمر	22-18	52.8	1.958	0.051
	30-23	58.9		
	35-31	54.6		
	40-36	56.1		
	45-41	55.5		
	50-46	55.1		
	55-51	55.5		
	60-56	56.8		
	61 فأكثر	56.8		

خاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الاهتمام البيئي عند السكان في مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية، وذلك باستخدام مقياس (NEP) الذي يقيس مستوى الاهتمام البيئي من خلال مجموعة من العبارات. كما سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين الاهتمام البيئي. حيث يعدُ موضوع الاهتمام البيئي من الأمور الهامة؛ إذ يعاني الأردن من وجود عددٍ من البؤر البيئية التي تشكل مشكلات بيئية يعاني منها السكان، كما تعاني مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية من الكثير من المشكلات البيئية، إذ تعد هذه المدن من أكثر التجمعات السكانية في محافظة الزرقاء التي تعاني من أشكال مختلفة من التلوث البيئي وذلك بسبب كثرة عدد المصانع فيها أو القريبة منها وتنوعها، بالإضافة إلى وجود الصناعات الكبرى مثل: مصفاة البترول، ومحطة الحسين الحرارية، والخربة السمرا، ومكب النفايات في الرصيفة، ومصنع الحديد، والعديد من الصناعات الكبرى. إضافة إلى ذلك فإن محافظة الزرقاء تعدُ ثالث أكبر محافظة من حيث السكان وبالتالي فهي تشكل اكتظاظاً سكانياً كبيراً يساهم في زيادة المشكلات البيئية. وفي خضم هذا الواقع البيئي الذي تعاني منه المحافظة، دعت الحاجة إلى ضرورة دراسة مستوى الاهتمام البيئي عند السكان في مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية التي تشكل (93%) من سكان المحافظة؛ لأن ذلك يساهم في زيادة الوعي البيئي، وبالتالي إتباع السلوكيات التي تساهم في المحافظة على البيئة؛ لأن زيادة الاهتمام يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحرص على الحفاظ على البيئة، ومن ثمّ الحفاظ على البيئة. وقامت الدراسة بتحليل مستوى الاهتمام البيئي عند الأفراد، وذلك من خلال استخدام مقياس (NEP)؛ حيث أظهرت النتائج أن مستوى الاهتمام البيئي هو مستوى متوسط، كما قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل) وبين الاهتمام البيئي. وأظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام البيئي وبين متغيري الجنس والعمر، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري المستوى التعليمي والدخل وبين الاهتمام البيئي.

وتتطلع الدراسة وبناء على نتائجها إلى توجيه الباحثين نحو دراسة الآثار المختلفة للمشكلات البيئية في منطقة الدراسة، والربط بينها وبين التأثيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية للصناعات المختلفة المتواجدة في مناطق مختلفة من المملكة بشكل عام وتحديدا في محافظة الزرقاء.

التوصيات:

- مراقبة الغازات المنبعثة من الصناعات المتواجدة في المحافظة بشكل عام، وخاصة تلك المتواجدة بالقرب من التجمعات السكانية في مدينة الزرقاء والرصيفة والهاشمية.
- توجيه الصناعات القائمة إلى تبني التكنولوجيا الخضراء في مراحل إنتاجها المختلفة إضافة إلى مراعاة حماية البيئة في مشاريع التوسعة للصناعات المتواجدة من خلال استخدام الآلات الصديقة للبيئة.
- إنشاء مركز للمعلومات حول الأخطار المترتبة على حوادث قد تقع بفعل مسبب بشري أو طبيعي لأنه من حق الإنسان أن يعرف، وهذا الإجراء موجود في العديد من دول العالم.
- توفير مراكز صحية متخصصة معنية بمتابعة الحالات المرضية الناتجة عن هذه الصناعات، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة.
- البدء بحملة توعوية تجاه السكان؛ لتعريفهم بالطرق التي يمكن القيام بها للتقليل من الآثار المختلفة المرتبطة بالمشكلات البيئية على اختلافها.

قائمة المصادر والمراجع

1. Riley Dunlap, and Kent Van Liere, The New Environmental Paradigm, Journal of Environmental Education, 9, 1978, P.p.10-19.

2. وزارة التخطيط الأردنية، البرنامج التنموي لمحافظة الزرقاء، 2012: http://www.mop.gov.jo/uploads/maps/zarqa.pdf

3. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، تقديرات 2011: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/index.htm

4. غرفة صناعة الزرقاء، تقرير مجلس الادارة، 2010: http://zci.org.jo/ar-jo/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA.aspx

5. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مرجع سبق ذكره.

6. غرفة صناعة الزرقاء، مرجع سبق ذكره.

7. Riley Dunlap and William Catton, Environmental Sociology, (Annual Review of Sociology, 5, 1979, P.p.243-273.

8. Kent Van Liere and Riley Dunlap, The Social Bases of Environmental Concern: A Review of Hypotheses, Explanations and Empirical Evidence. (Public Opinion Quarterly, 44, 1980, P.p.181-199.

9. Kent Van Liere and Riley Dunlap, Environmental Concern: Does It Make a Difference How It's Measured?, Environment and Behavior, 13, 1981, P.p.651-676.

10. حسن العايد وصالح الشراري، واقع المعرفة بالتشريعات البيئية والوعي البيئي لدى مواطني مدينة معان، مؤته للبحوث والدراسات، 23، 2008 ص 85-106.

11. نجوى كامل، العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات المرأة المصرية نحو البيئة، المجلة المصرية للبحوث، جامعة القاهره، 2، 1997 ص 75-90.

12. أماني الحسيني، دور التلفزيون المصري في تنمية الوعي البيئي لدى المرأة دراسة ميدانية على عينة من السيدات في القاهره الكبرى، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 2003 ص 487-535.

13. Madalla Alibeli, Gender and Environmental concerns in the Middle east, PGDT, 10, 2011 P.p 156-170.

14. Khalil Kalantari, Hossien Shabanli, Ali Asadi, and Movahed Mohammadi, Investigate Factors Affecting Environmental behavior of urban Residents A case study in Tehran city – Iran, American Journal of Environmental Sciences, 3, 2007 P.p.67-74.
15. Chenyang Xiao, and Dayong Hong, Gender and Concern For Environmental Issues in Urban China, Society and Natural Resources, 25, 2012 P.p. 468-482.
16. Wang Feng and Ann Reisner, Factor Influencing Private and Public Environmental Protection Behaviors: Results From a survey of residents in Ahaanxi- China, Journal of Environmental Management, 92, 2011 P.p.429-436.
17. Jacob Hirsh, Personality and Environmental Concern, Journal of Environmental Psychology, 30, 2010 P.p.245-248.
18. Peng Gu, Xiaoming Ma, Investigation and analysis of a floating population‘s settlement Intention and Environmental Concerns: A case study in the Shawan River Basin in Shenzher- China, Habitat International, 39, 2013 P.p.170-178.
19. Kholoud Mashal, Mohammed Al-Qinna and Yahya Ali, Spatial Distribution and Environmental Implications of Lead and Zinc in Urban Soils and Street Dusts Samples in Al-Hashimeyeh Municipality, Jordan Journal of Mechanical and Industrial Engineering, 3, 2009, P.p. 141-150.
20. Sana'a Abed El-Raoof Odat, Diurnal and Seasonal Variation of Air Pollution at Al-Hashimeya Town- Jordan, Jordan Journal of Earth and Environmental Science, 2, 2009, P.p. 1-6.
21. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الاردن بالارقام،2011: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/index.htm
22. Riley Dunlap, and Kent Van Liere: op. cit., P.p.10-19.
23. حسن العايد وصالح الشراري، مرجع سبق ذكره، ص 85-106.
24. Madalla Alibeli : op. cit., P.p. 156-170.
25. Khalil Kalantari et al., op. cit., P.p. 67-74.
26. Chenyang Xiao, and Dayong Hong: op. cit., P.p. 468-482.
27. Wang Feng and Ann Reisner: op. cit., P.p.429-436.
28. Jacob Hirsh: op. cit., P.p. 245-248.
29. Kent Van Liere and Riley Dunlap: op. cit., P.p.181-199.
30. حسن العايد وصالح الشراري، مرجع سبق ذكره، ص 85-106.
31. Khalil Kalantari et al., op. cit., P.p. 67-74.
32. Jacob Hirsh: op. cit., P.p. 245-248.

بنى المؤسسات الاقتصادية الحديثة (إستراتيجيات التعامل مع المحيط ودور كفاءة الموارد البشرية في تفعيلها)

هند بوشلاغم
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص

تشهد البنى التنظيمية الحديثة اليوم العديد من التحولات، إذ تبدو مختلفة في ملامحها عن النماذج التقليدية الهرمية Pyramidiques، سواء على مستوى تصميمها أو هيكلها و من حيث الإجراءات المنتهجة لإدارة نشاطها الاقتصادي والخدماتي وكذا نظرتها تجاه كفاءة مواردها البشرية. ويمكن إرجاع عوامل التحول الأساسية التي أصابت بنية المؤسسات إلى الإدراك المتنامي للعلاقة الجدلية التي تربطها بالبيئة الخارجية، حيث الهدف من تصميمها في الوقت الحالي هو التكيف مع متطلبات السوق، وإنجاح الاستراتيجيات التنافسية التي تتبناها المؤسسة.

الكلمات المفاتيح: البنى التنظيمية، البنية الهرمية، البيئةالاقتصادية، الاستراتيجية، الكفاءات.

Les nouvelles structures économiques - stratégies d'action avec l'environnement et l'impact des compétences humaines

Résumé

Aujourd'hui, les structures organisationnelles modernes connaissent plusieurs mutations, elles sont devenues par conséquent multiples et se sont distinguées des modèles classiques pyramidiques, tant sur le plan de conception, que sur leur méthodes de gérer les activités économiques et celles de services, ainsi qu'au niveau de les visions qui portent sur la compétence du potentiel humain. Les principaux facteurs ayant conduit à la mutation de la structure résultent d'une prise de conscience progressive de la relation dialectique qui la lie à son environnement extérieur, d'où un objectif principal à savoir s'adapter aux exigences du marché, et faire réussir les stratégies de concurrence adoptées par l'entreprise

Mots clés : Structures, formes pyramidiques, environnement, stratégie, compétences.

The construction of Modern Business Institutions (the basic dealings with the environment and the contribution of human resources)

Abstract

Today a lot of changes in modern institutions are taking place; they concern mainly the level of design, commercial and service practices measures, as well as their views towards human resources competence. The basic evolution that is affecting institutions infrastructure is due to the increasing awareness of the relation with the external environment, their main purpose is therefore to cope with the market demands and adopt successful competitive strategies.

Keywords: Organizational structures, traditional models, environment, compétence.

مقدمة

خلال قرن مضى، أصبح العالم منفتحا أكثر ومترابطا على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، في ظل هذه الظروف أخذت مقاربة البنية موقعها تدريجيا من الاهتمام بالبساطة والتقوقع والميل إلى الثبات، إلى اكتشاف التعقيد والبحث عن شكل مناسب للمؤسسة يمتص الطوارئ واحتياجات السوق والزبون، فالحركة والنشاط والمرونة هي العوامل والمنطلقات الأساسية بالنسبة للمؤسسات التي هي اليوم في الواجهة، وبالتالي فإن خوض مثل هذا الواقع المعاصر بالنسبة للمؤسسة بشكل عام والمؤسسات الجزائرية بشكل خاص يفرض وضع حيز التنفيذ وبشكل فوري تعديلات بنيوية منسجمة واحتياجات التغيير المفاجئ ويجعلها تتلاءم مع الآثار غير المتوقعة للتطورات البيئية.

وانطلاقا من هذه المعطيات تحاول العديد من الأبحاث اليوم تحديد الأشكال التنظيمية الجديدة، إذ يمكن أن نلاحظ عند مراجعة مختلف الأدبيات التنوع الكبير في المصطلحات للتعريف بهذه الأنماط.

وعلى العموم، هناك شبه إجماع على أنها لا تماثل النموذج البيروقراطي التقليدي في الكثير من الخصائص: مثل نمط تسييرها، طول الخطوط الهرمية، شكل الاتصال، مصدر السلطة واتخاذ القرار والمبادئ التنظيمية التي تتبناها حول مواردها الداخلية والخارجية وأيضا علاقتها بالسوق. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهم التصميمات الحديثة التي تتجسد فيها المنطلقات السابقة، كالبنية المسطحة أو المستوية، شكل الشبكة، بنية الفرق وغيرها. في مقابل البنى التقليدية والشائعة كالبنية الوظيفية والتقسيمية والمصفوفة، إذ هناك اتفاق بين أهل الاختصاص حول المبادئ الكلاسيكية التي تتبناها، مثل المطابقة الصارمة للأعمال و إقصاء المبادرات الإبداعية للمرؤوسين ....ومثل هذه الخصائص بات ينظر لها على أنها المرتكزات والعوامل الأساسية لعدم النجاعة –Contre performance من حيث تأثيرها السلبي على مكانة العامل ومبادراته [1].كما أن الشكل العام الذي تتبناه لا يتلاءم مطلقا مع الظروف التنافسية التي تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات ومهارات الأفراد كعوامل أساسية في نجاح المؤسسة.

وتبدو أهمية معالجة موضوع بنية المؤسسة حاليا، في كون أن للبنية تأثيرا على العمل التنظيمي. من جهة لأنها توفر الأساس الذي يتحكم بإجراءات العمل، ومن جهة أخرى لأنها تحدد مسؤولية الأفراد ومن يتحمل صنع القرار في كل إجراء، إذ قد يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة غير متوافق مع الواقع.

وفي حالة وجود بنية أو هيكل تنظيمي خاطئ فقد يُعرقل ذلك ويُعيق التعاون والانتهاء من تنفيذ المهام في الوقت المناسب والمُحدد وضمن حدود الموارد والميزانيات، لذلك لابد أن يكون الهيكل التنظيمي مُتكيفا مع متطلبات العمل، ويهدف إلى الحصول على أفضل النتائج وتحسين نسبة الكفاءة بين المُدخلات والإنتاج. كما ورد في قول"بيرنزوستولكر Stalker et Burns " "أن أهم المشكلات التي تصادفها المؤسسات عادة هي نتائج للعديد من التغيرات : موارد غير قارة، التغيرات المفاجئة في أذواق الزبائن، تطور التكنولوجيات"[2] مما يتطلب حلول واقعية لملائمة هياكل التنظيم وبنيته واستعداده لمواجهة مختلف المتغيرات. وعليه يكون الهدف من هذا المقال:

- عرض مختلف التحولات التي أصابت بنى المؤسسات، كتحصيل حاصل لتغيرات المحيط، فتسليط الضوء على هذا الجانب سيسهم في تكوين

رؤية تنظيمية متكاملة، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تريد موقعة نفسها أمام مختلف التغيرات من خلال لفت الانتباه لدور الشكل التنظيمي الذي له تأثير على قدرة المؤسسة على النجاح في الأسواق العالمية وهذه النظرة الماكروية يمكن إسقاطها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي تمر بمرحلة اقتصادية حاسمة، لا سيما انتهاج أسس اقتصاد المنافسة الحرة التي اعتمدتها السياسية الجزائرية منذ عقدين، ولا شك أن هذه التحولات حملت الكثير من التجديد بالنسبة لتركيبة ونشاط المؤسسات الجزائرية، ومن نتائج ذلك تفكيك المؤسسات العمومية وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة الحجم بعد تبني سياسة إعادة الهيكلة العضوية لأغلبية المؤسسات العمومية سنة1982 وما انجر عنه من فرص التقليص من الأفكار والممارسات السلبية رغم التحديات المتعددة التي تواجه ذلك على المستويين الهيكلي والاجتماعي.

• وبنظرة ميكروية يهدف المقال إلى إبراز المكانة التي تحظى بها الكفاءات والموارد البشرية وفق اختلاف التصميمات البنيوية ومن تم استنتاج الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الكفاءات في ظل البنى الحديثة، إذ يمكن الإشارة إلى الاهتمام المتنامي بكشف الروابط الطبيعية الموجودة بين الأداء أو الفعل الذي يحدث على المستوى الأصغر في التنظيم Micro-Comportement وبين استراتيجيات المؤسسة التنافسية، كما يسميه أحد المؤلفين بحلقات الأثر الرجعي بين الإستراتيجية والموارد البشرية، حيث أصبح ينظر للمؤسسات التي تنجح في التحكم في هذه الحلقة على أنها الأكثر قدرة على صيانة إمكانياتها التنافسية ويتجلى ذلك بالتحديد من خلال قدرتها على هندسة وتنظيم الكفاءات اللازمة لمتطلبات السوق" [3] فلقد أدى الاهتمام بمثل هذا الجانب إلى التجديد في أساليب تسيير الموارد البشرية وفي علاقات موظف/موظف، رئيس عمل/عاملين، مع تسجيل أيضا الانتقال من رؤية أبوية للمؤسسة إلى علاقات أزواج وارتباطات اجتماعية،وهو ما يعني وجود العديد من التحولات للبنيات الاقتصادية في السياق الاجتماعي الحالي: تحولات على مستوى تصميم شكل البنية، ومستجدات أخرى مرتبطة بالعلاقات والتفاعلات المهنية. علما أن أي تغير في إحداهما ينتج عنه تحول منطقي في الطرف الثاني.

• وقبل التطرق إلى مختلف الأفكار نفضل في البداية تقديم مفهوم عام لمعنى بنية المؤسسة.

• **أولا– مفهوم بنية المؤسسة:**

لقد بدأ التفكير في مفهوم بنية التنظيم نهاية القرن 19 بالتزامن مع ظهور الفكر العقلاني عند بعض المؤلفين، انطلاقا من ذلك التاريخ تم استيعاب البنية كهيكل للتنظيم. فقد ذكر" "موهرMoher "" أن المنظرين الأوائل للنظم المؤسسية، مثل ""تايلور Taylor و"فايول fayol" و "فيبر"" :weber شددوا على أهمية الهياكل التنظيمية في تحسين كفاءة العمل. واعتقدوا أنه مهما كان شكل الهيكل التنظيمي المتبع، فإن الناس سيتبعونه، ومنذ ذلك الحين يستعمل هذا الفهم في إدراك بنية المؤسسة على أنها رسم بياني لتمثيل الهيكلة التنظيمية للشركات إذ يعرف بالرسم البياني للمؤسسة أو المخططات الهيكلية، وعادة ما يستعمل الاسم الانكليزي أورغتشارت Org-Chart من Organizational Chartأي رسم المنظمة البياني [4] يوضح هذا الرسم في العادة العلاقة التنظيمية بين الناس داخل المنظمة. ويسمح بتحديد المسؤوليات في الوظائف المختلفة والعمليات المحددة لجهات مختلفة، مثل الفروع والوحدات ومجموعات العمل،

كما "يتميز بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات العمودية (من الأعلى إلى الأسفل؛ أي بين الرئيس والمرؤوسون) والعلاقات الأفقية (أي بين موظفين على نفس المستوى). ويمكن من تحديد المسؤولية على أساس التسلسل القيادي أو على أساس الوظائف، أو كليهما ويرى "ويس" أن هيكل تنظيم مؤسسة وفق هذا الفهم، يعني انتظاما ثابتاً من العلاقات المتناسبة في أغلب الأحيان. والطريقة التي من خلالها تنتظم مختلف العناصر المكونة للكل ومجموع الوظائف والعلاقات التي تحدد بشكل رسمي المهام التي يفترض بكل وحدة القيام بها وأنماط التنسيق بين الوحدات فهي المجموع الإجمالي والكلي للوسائل الموظفة لتقسيم العمل إلى مهام مختلفة والتي تضمن فيما بعد التنسيق الضروري بين المهام"[5] .

وفي ستينات القرن العشرين ظهرت أفكار مختلفة اعتبرت أن النظم المؤسساتية هي ظاهرة ناجمة عن عوامل خارجية، واعتبر أصحاب نظريات العلوم التنظيمية في القرن الواحد والعشرين"أن تنمية النظم المؤسسية تعتمد كثيرا على مفاهيم الاستراتيجيات وسلوكيات الإدارة والعمال، ومقيدة بدرجات عوامل القوة بينهم، وتتأثر ببيئتهم ونتائجهم. من خلال ذلك تم تحديد التنظيم على أنه نسق مفتوح على المحيط خاصة باكتمال أعمال" فون برتالنفي"V Bertalanfy "الذي يركز على بنية التنظيم التي تكون قادرة على تفكيك وتجزئة التعقيد وتبسيطه من خلال وسائل المساعدة على حل المشكلات التطبيقية وتحديد دور السبيرنطيقا التنظيمية(نظام المعلومات في المؤسسة) ويوضح "نوربر وينر "N Wiener "هذه العملية التي تحدث بشكل عام من خلال التفاعلات بين العناصر التي تشكل البناء التنظيمي وآليات الأثر الرجعي والضبط(على الخصوص من خلال التبادل في المعلومات)" [6] من خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى أن" الاهتمام بوصف البنية كنظام مفتوح على محيطه، أدى إلى تراجع المقاربة الكلاسيكية للبنية. فكما أن البنية تحدد الشكل الهندسي الداخلي للتنظيم أو منظمة ما، فإنها تتضمن أيضا العلاقات بين مختلف العناصر فهي تمثل مجموع الإمكانيات التي من خلالها تتجزأ وتنسق نشاطاتها، وتوجه بالإضافة إلى ذلك سلوك الأعضاء[7] فمن خلال التطورات استقر الفهم حول بنية المؤسسة بكونها أيضاً منظار للأفراد اتجاه مؤسستهم والبيئة المحيطة "[8].

ثانيا– البنية والمتغيرات البيئية:

إن فكرة وجود تأثير البيئة على التصميم التنظيمي وجدت صداها عند العديد من الباحثين إذ تلعب البيئة دوراً أساسياً في تأثيرها على اختيار الهيكل التنظيمي المناسب، حيث ربط كل من "لورنس ولورش Laurence et Lorch " بين محددات البنية وديناميكية التنظيم، من خلال التمييز بين الضغوطات التي تمارسها البيئة (التكنولوجيا، التجارة، التنافس ...) وشكل بنية المؤسسة التي لا تبدو كنظام كلي متناسق وثابت بالنظر إلى درجة المخاطر التي تفرضها البيئة، حيث يقوم كل جزء أو كلية من الأنماط البنائية للتنظيم بتكييف وتطوير ديناميكية تنظيمية خاصة به، وقد بين هذان الباحثان بأن المؤسسات تغير من طريقة عملها بالنظر إلى درجة عدم ثبات المحيط، فمنذ أن تباشر المؤسسة في تغيير نمط عملها تشرع في أخذ كل التدابير أو تقدير كل الميكانيزمات الضرورية لتنسيق العمل الداخلي مما ينعكس وبشكل مباشر على تصميم وشكل البنية"[9]. كما ساهمت المدرسة التكنواجتماعية الأمريكية من جهتها على يد("ريس"Riss، "هرزبارغ" HERSBERG"، "أمري EMERY") في اكتشاف الرابطة الموجدة

بين بنية المؤسسة على اعتبار أنها نظام حيوي وحركات المحيط، حيث استعان "ريس" Riss " بالمماثلة البيولوجية، التي تعتبر أن الكائن الحي لا يتفرع إلا من خلال ما يقابله في الوسط الحيوي الذي يسمح له بالحصول على الطاقة اللازمة لتكيفه مع المتغيرات الخارجية، ومن منظوره فإن اعتبار المؤسسة نظاما حيويا منفتحا على محيطه يعني إنكار النظام الثابت بالنظر إلى النمط العام للتحول في المحيط مما يدفعها للتجدد والتكيف المستمرين. وفي نظرية "الأنساق المفتوحة" SYSTEMS OVERTS " أشار "بارسونز Parsons" إلى انفتاح المؤسسات الحديثة على المحيط، كنظام حي يتطور من خلال عملية المفاضلة أو المقارنة المستمرة لقدراته بالنسبة لمتطلبات المحيط والتي من خلالها (مستشهدا بمثال) تتم عملية تحويل جنين إلى أن يصبح طفلا مكتشفا شيئا فشيئا محيطه الأبوي والأخوي، والذي يسوق معه وبصورة مستمرة زيادة في قدراته، أي أنه يجب على المؤسسة أن تتكيف مع الزبائن، المنافسين، الممولين، والاختراعات التكنولوجية" [10].

كما يقوم بعض المنظرين اليوم على تطوير أفكار متجددة تعتمد تطبيقات لنظريات التعقيد والمنظمات في محاولة لإيجاد هياكل تنظيمية بسيطة تسمح بتكيف المنظمات على التغيير السهل. على سبيل المثال، درس "مينر" وآخرون عام 2000 كيفية استخدام هياكل بسيطة لتوليد نتائج ارتجالية عند تطوير المنتجات. تربط دراستهم بين الهياكل البسيطة والتعلم المرتجل [11].

وقد لخص " ميشل بورترM Porter " بدقة سلوك المؤسسة في بيئتها التنافسية إذ تنجح و تفشل في إدارة شؤونها بتأثير مجموعة من القوى الفاعلة في بنيتها و يترجم "' بورتر " سلوك المؤسسة إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نجاحها أو فشلها و هي [12] :

1. القوة النسبية للمشترين (المستهلكين)
2. القوة النسبية للمزودين (البنوك والجهات التي تزود المؤسسة بالمواد الخام).
3. التهديد من المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى أسواق بيئة التنافس .
4. تهديد المنتجات الجديدة أو البديلة.
5. مستوى التنافس القائم بين المؤسسات في بيئة التنافس.

فلما تكون التنظيمات نظام مفتوح على البيئة، فإن بنيتها تؤدي كما يقول "جونسون G-Johnson" وظيفة وسيط، حيث التعقيد يتزايد بتزايد الحجم والتنوع و ارتباك البيئة، ولهذا تكمن الحاجة الملحة إلى مرونة كبيرة بالنظر إلى عملية القيد الذي تمارسه شبكة المتناقضات التي تواجه المؤسسة بين الميل إلى الحركة أو الميل إلى الثبات"[13] حيث يختلف سلوكها تجاه الأوضاع التي تواجهها باختلاف حالة محيطها، ومن أجل ذلك يمكن حصر ثلاثة مواقف مختلفة للمؤسسة مثل التجاهل، التكيف، أو سبق التغيير"[14] والمطلوب من المؤسسة في الوقت الحالي التكيف السريع وسبق التغيير وخلق الميكانيزمات المؤدية لذلك. ويمكن في هذه العجالة ذكر بعض مؤثرات المحيط الأكثر إلحاحا والتي تستدعي في المقابل خلق ميكانزمات التكيف المستمر من جهة المؤسسة، وهي تتمثل فيما يلي:

1- تكيف المؤسسة مع الأسواق العالمية والمنافسة:

لقد أصبح تأثير المنافسة يمارس ضغطا على المؤسسات الاقتصادية المختلفة، من خلال"التمايز المستمر الذي يقيمه بين الأعمال الدولية والمحلية، وهذا الوضع كما يشير إليه "ميرغيستن

Mergeston" سيؤول إلى التضييق على المؤسسات بالأخص التي تعمل على المستوى المحلي. فحتى وإن كانت رائدة كفاية على مستوى مجتمعاتها فهي عرضة لحتمية أساسية، خاصة عندما تخترق مجتمعات دولية السوق وما تحدثه على مستويات القوة التي تفرضها على الشراء، وعلى هذا الأساس فإن التميز لن يكون ذا جدوى إلا على المستويين المحلي والدولي كشرط أساسي للنجـاح الذي أحدثته العولمــة المتزايـدة للاقتصـاد.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا المنطق السائد في اقتصاديات العالم أدى إلى اتساع الحقل التنافسي بين العديد من الدول والشركات "[15]حيث برزت دول وتراجعت أخرى، على سبيل المثال فالسيارات الكورية التي لم تكن معروفة، بينت تفوقها على نظرائها الغربيين، وبرزت أيضا دول أخرى على الساحة العالمية كمؤسسات شرق جنوبي أسيا التي كسحت السوق العالمية، قبل أن تترك المجال للفلبيين والماليزيين، و تصاعدت القوة الشرقية مع نهاية القرن الماضي كالصين و الهند، وأيضا عرفت الصناعة الأوروبية السوق المشترك مند أكثر من 35 سنة[16].

2 –تكيف البنية مع النظام التقني والتكنولوجي :

يمارس التطور التكنولوجي ضغطا على المؤسسات المتقوقعة، فتطور نمط الحياة أدى إلى انهيار بعض الأسواق وانقلاب تام على مستوى النشاط، نتيجة لذلك اختفت الكثير من القطاعات وظهرت أخرى جديدة في سنوات قليلة(كمجال الإلكترونيك، الاتصالات، التكنولوجيات البيولوجية)، مما يعني تصنيع منتجات أكثر انسجاما مع مختلف التغيرات، ولا يخفى علينا أن التطور التكنولوجي في أي صناعة من الصناعات يتوقف على منظومة البحث والتطوير، التي اكتست في العديد من الدول الصناعية أهمية كبرى، فنتيجة للدور الذي تلعبه نشاطات البحث والتطوير في رفع كفاءة المؤسسة الاقتصادية، وزيادة قدرتها التنافسية أقدمت العديد من الدول المتقدمة على تخصيص موارد متعاظمة لتغطية تكاليف هذه النشاطات، إذ تقدر ما تنفقه هذه البلدان على أنشطة البحث والتطوير ما بين 3.5% إلى 5%من أجمالي الدخل الوطني فيها، وهناك بعض المؤسسات الصناعية التي تصل مصروفاتها على التجديد التكنولوجي إلي أكثر من 15%من مبيعاتها كما هو الحال في صناعية الإلكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها."[17] مقارنة بالدول العربية التي لا تتعدى نسبة إنفاقها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نسبة 1%.

3–تكيف البنية مع القوى الثقافية والاجتماعية:

تشهد الساحة العالمية في السنوات الماضية تصاعدا مكثفا لحركات الدفاع عن المستهلك كقوة أدت في الكثير من المواقف إلى حل بنية بعض التنظيمات الصناعية، ونسجل أيضا بروز الحركات الايكولوجية التي كان لها وزن ثقيل في التعريف بمخاطر التصنيع على الصحة خاصة خلال سنوات التسعينات. ومثل هده القوى العمومية ساهمت بشكل مباشر في إجراء العديد من التعديلات على مستوى التشريعات والقوانين وما نتج عنه من تشكيل سلطة من طبيعة اجتماعية (كالقوى النقابية وحركات المستهلكين) وقانونية على حد السواء، ومثل هذه العوامل تثقل بلا شك كاهل المؤسسة وتدفعها إلى أن تكون متكيفة مع مطالبها "وحذرة في ما تنتجه من مواد استهلاكية موجهة إلى شرائح واسعة وبأذواق مختلفة.

ثالثا–أنواع الهياكل التنظيمية :

تتخذ البنية أشكالا وأنواعا متعددة ويتوقف ذلك كما أشرنا سابقا على شكل العلاقة التي تتبناها

المؤسسة مع البيئة المحيطة، وعلى العموم لقد اختزل "بيرنز"و"ستوك"هذه الأنواع في نمطين اثنين، حيث أطلقا اسم التنظيم الآلي على التصميم التنظيمي الذي يعمل في بيئة مستقرة واسم التنظيم العضوي على التصميم التنظيمي الذي يعمل في بيئة غير مستقر، وقد توصلا إلى ذلك بعد إجراء العديد من الدراسات في مؤسسات كثيرة. وخلصا إلى تحديد قائمة من نقاط الاختلاف بين النمطين كما هي موضحة في الجدول التالي [18] :

البنية الميكانيكية	البنية العضوية
تخصص في المهام في مضمون سلسلة.الإنتاج الداخلية أو العمليات الداخلية.	تخصص في المعرفة Savoir لتحقيق المهام
مهام ثابتة ومحددة بدقة (مسؤوليات محددة بدقة).	إعادة النظر الدائمة للمهام من خلال التفاعل والضبط.
مركز السلطة، يعني قمة هرمية .	تكون السلطة والاتصال في شكل شبكة.
أهمية خاصة للخطوط الهرمية.	مركز السلطة هدفه نشر للمعرفة والمعلومات
اتصال عمودي.	طبيعة الاتصالات سفلية أو قاعدية.
انتقال الأوامر والقرارات.	قدرتها على نقل المعلومات والنصائح والاستشارات.

ثنائية متناظرة لفاعلية المؤسسة حسب طبيعة البنية

Philippe Migani : les systèmes de management : P38

تسمح دراسة محددات البنية حسب النموذجين، بتشخيص بعض النقاط المتعارضة والمتأرجحة بين حدين: من جهة الفعالية المرتبطة بالنمطية(المقايسة) La standardisations التي تميز التنظيمات "الميكانيكية"، إذ تعد هيكلها من خلال التخصص الوظيفي ومركزية السلطة واتخاذ القرار وبتصميم جهاز إداري قوي مسؤول عن صياغة أنظمة تنميط المهام.... وهي جملة الخصائص التي اعتبرت أكثر جدوى في وقت مضى لما توفره من قوة في السيطرة والضبط على دواليب العمل. فكما يقول "جونسون G-Johnson" رغم الانجازات التي حققتها القطاعات الصناعية الكبيرة في بداية القرن التاسع عشرمن خلال الصرامة المميزة للبيروقراطيات الميكانيكية أو الآلية، فإن فعاليتها باتت في الوقت الحالي محدودة جدا، لأنها لا تصلح إلا في الأسواق الثابتة" [19].

ومن جهة ثانية نجد فعالية التكيف في البنى "العضوية "القائمة على الحوار وأخذ قرارات بالإجماع بدلا من السلطة الفوقية المفروضة من القيادة، فهيكل الشركة يأخذ شكل شبكة وليس تسلسل هرمي، حيث تكون مفتوحة عند حدودها على كل المعطيات البيئية. انطلاقا من المقارنة السابقة يمكن القول أن الاختلاف الأساسي القائم بين الأشكال التنظيمية يتجلى من حيث درجة تحقيقها للمهام والمرونة التي توفرها لتطبيق القواعد، وقد ابتكر الباحثان اسم الهيكل ما بعد البيروقراطي تعبيرا عن النماذج الجديدة، ومن ثمة تصنيف البنى إلى بنى بيروقراطية وبنى أخرى تدعى ما بعد البيروقراطية اختصارا لما يمكن أن تعنيه هذه البنى من خصائص تقليدية أو حديثة. ويمكن عرض النماذج التقليدية والحديثة فيما يلي:

1-البنى التقليدية :

1-1-البنية الوظيفية: Structure fonctionnelle

يستخدم هذا النموذج في الغالب في التنظيمات بحجم متوسط، حيث أن نوعية المنتجات قليل التنوع، كما في حالة البني المتفرعة دوليا Multinationale، فكل تقسيم من التقسيمات منظم بطريقة وظيفية. كما تتشكل هذه البنية انطلاقا من الوظائف الأساسية للنشاط مثل، الإنتاج، التمويل، التوزيع، تسيير الموارد البشرية ونظام المعلومات، ورغم ايجابياته في ضمان رقابة جيدة من جهة المسير، وقدرته الفائقة على تجزئة المؤسسة إلى وحدات متخصصة وظيفيا كما هو مبين في الشكل التالي " [20]

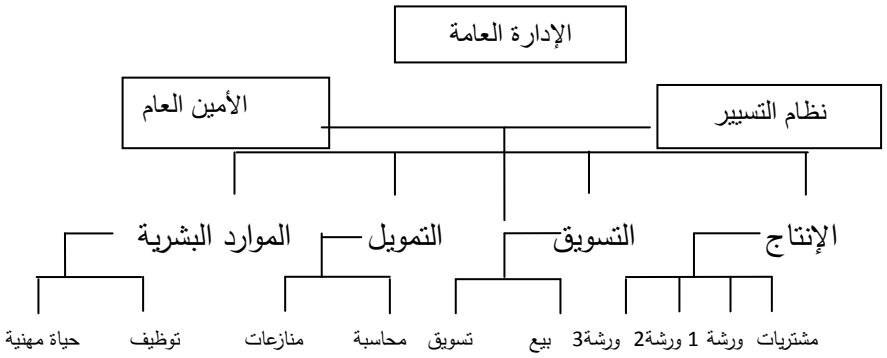

Philippe Migani : les systèmes de management:1993P38

إلا أن المشكل الأساسي بالنسبة لهذه البنية هو طول الخطوط الهرمية والتفرعات المتخصصة على مستوى وحداتها القائمة على المعرفة الثابتة، فمثل هذه التقسيمات تصبح غير فاعلة في محيط متقلب يصعب التنبؤ به، كما يعتبر العلماء أن التخصص الكامل عن طريق الوظائف يقف أحيانا عاجزا عن تبني رؤية إستراتيجية عامة وتنسيق إجابات سريعة أمام الضغوط البيئية، فلما يتمركز العمال في حقلهم المتخصص يصعب فيما بعد تقليص زمن دورة الإنتاج التي تفرضها المتغيرات الحالية، بالإضافة إلى ذلك أن التخصص يساعد في إنشاء وحدات ذاتية التكامل، يفصل بينها ما يعرفه الناس والبيانات التي يتولون مسؤوليتها والكيفية التي يفكرون بها، وعلى الرغم من أن الذين يعيشون داخل هذه البنية يشاركون في لغة ومنظور مشتركين، فإن الاتصالات عبر الوظيفية وعبر الحدود الفرعية يمكن أن تكون صعبة، وتسهم في المشكلات التي تذكر غالبا فيما يتعلق بنقل المعرفة والمهارات داخل المنظمات، وفي مشكلات التنسيق عبر-الوظيفي عندما تتطلب المهمة المعينة مثل هذا التنسيق[21].

وللتقليل من مشكلات البناءات الوظيفية يرى العلماء أنه يفضل الاستعانة بأنظمة تكامل رسمية أو إقامة علاقات شخصية بين الأفراد، وتحسين التنسيق بين الوظائف، أو خلق بنية وظيفية في قلب كل أبنية تحتية أو فرعية Sous structure مسؤولة عن منتج أو عن نمط معين من الزبائن بكيفية تؤدي إلى تبني رؤية انتقالية بين فروع معينة كإدارة التسويق والتجارة وغيرها من الوحدات" [22] .

1-2-الهيكل التقسيمي: Structure divisionnaire

البنية التقسيمية تتكون من تقسيمات إما من خلال المنتجات أو الزبائن أو بحسب المناطق الجغرافية، وهي بنية تنتج عادة عن الرغبة في التغلب على المشاكل التي تصادفها البناءات الوظيفية في حالة تنويع النشاط. ميزتها الأساسية أن تكون قادرة على التمركز حول التهديدات في البيئة التنافسية، بحيث يتضمن كل تقسيم في هذه البنية على إدارة تختلف عن بقية التقسيمات لها صلاحية تصميم هيكلها التقسيمي بالتفصيل بتفرعاته المتخصصة، كما أن لها القدرة على تصميم وحدات أو الاستغناء عن أخرى داخل كل تقسيمات، وتكون هذه التقسيمات قادرة على تصميم وظائفها المركزية (المالية، أنظمة المعلومات، التسويق والموارد البشرية).

من إيجابيات الهيكل التقسيمي التركيز على نشاط واحد في ثنائية منتج/ سوق، و سهولة قياس أداء الوحدات.

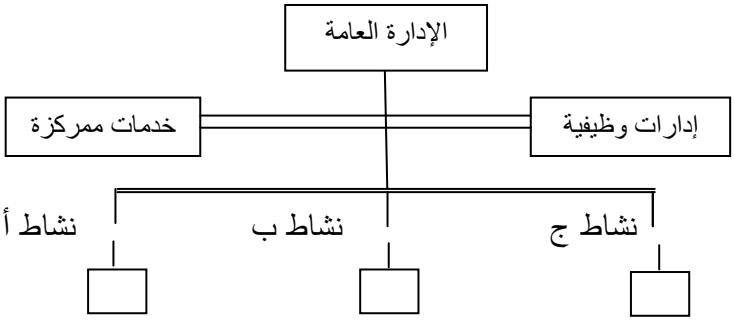

Philippe Migani : les systèmes de management 1993P (41)

ورغم الإيجابيات المختلفة لهذا الشكل، يرافق تصميم هذا الهيكل مشكل واقعي، يتمثل في خلق المعيار الذي يحدد العملية التقسيمية من خلال المنتجات أو الأسواق أو التكنولوجيات أو الزبائن حيث يكون عرضة لمشكلات عديدة منها:

- تضارب بالنسبة لخصوصية بعض المسؤوليات.
- احتمال ظهور نزاعات بين التقسيمات بالنسبة لتقسيم المصادر.
- خطورة التزايد الحاد للتقسيمات .
- التحكيم المركزي (أحادية السلطة).
- تعقيد التنسيق في حالة تعدد التقسيمات.

كما أن التحكم في الهيكل التقسيمي غالبا ما يكون جد معقد وخاصة في الشركات الكبرى متعددة الجنسيات .

1-3- الهيكل المصفوف:

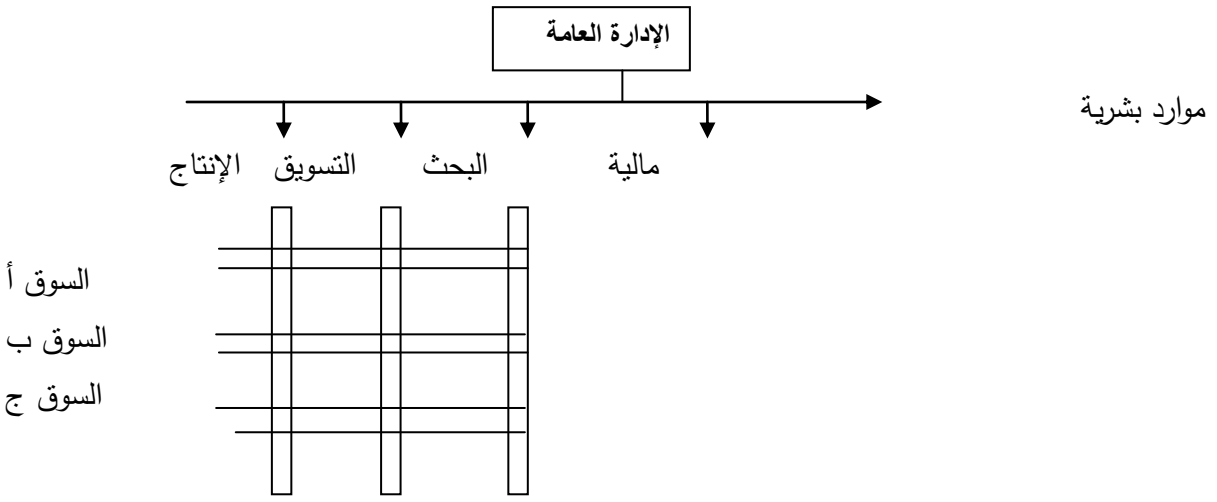

البنية المصفوفة (Philippe Migani :1993P41)

تأخذ المصفوفة التنظيمية الأبعاد الرأسية الأفقية في الإطار التنظيمي، فالسلطة التنفيذية تمارس سلطاتها من أعلى إلى أسفل والفنية تمارس سلطتها أفقيا، وبموجب هذا النموذج يكون لكل مدير مشروع، وحدة تنظيمية خاصة وميزانية مستقلة وسلطة خاصة بالمشروع. إن الميزة الأساسية بالنسبة للمصفوفة هي أنها مرنة وتجدول أعمالها في كل الظروف، كما تسهل المصفوفة عملية الرقابة على الإنتاج والأداء، وهي طريقة مفضلة لإنجاز المشاريع المعقدة في زمن محدد [23] كما في حالة الشركات متعددة الجنسيات التي تطور الخطوط الجديدة للمنتجات، والتقسيمات الجغرافية التي تستطيع تكييف نهج التسويق مع خصوصية الزبائن المحللين، إلا أن من أهم سلبياتها هي أنها تولد صراعا بين المسئولين في الإدارات التنفيذية والفنية وتؤدي إلى إحباط العاملين، كما أن الهيكل المصفوف يعرض سلبيات أخرى وهي [24]:

- الفترة الضرورية لأخذ القرارات.
- الاتجاه الطبيعي في الهيكل المصفوف هو تحفيز الاجتماعات من أجل البحث والاتفاق حول كل مشكل، وهذا يترجم بسرعة حجم تكلفة الاتصال والاستهلاك الباهظ لوقت المسئولين.
- العديد من النزاعات المحتملة بسبب غياب تعريف محدد لوظائف ومجالات الاختصاصات أي عدم وضوح المسؤوليات وتوزيع المهام.
- ويمكن أن نخص بالملاحظة أن كل العمليات توجد مسؤولية التسلل الهرمي.
- بطئ القرارات.
- صعوبة التحكم في التكاليف والأرباح.

انطلاقا من مختلف النقائص المتضمنة في كل من البنية الوظيفية والبنية التقسيمية، وكذا البنية المصفوفة وهي مشاكل تختزل بشكل عام في جوانب معينة، كتزايد الخطوط الهرمية، وصعوبة الاتصال والتنسيق ومشاكل أخرى مرتبطة بالتفاعلات الداخلية والخارجية وعدم فاعليتها في استحداث المرتكزات المعرفية لعمالها، يمكن عرض أهم الأشكال الحديثة التي صممت لسد الثغرات. ومن بين الأشكال التنظيمية الحديثة، يمكن أن نذكر في العجالة أربعة أشكال شائعة حاليا: البنية المسطحة، البنية الشبكية، البنيـة من خلال الفرق والبنيـة من خلال المشروع.

إذ يشير أحد المؤلفين أنه و"على الصعيد الواقعي هناك نماذج من التنظيم المبنية على المعرفة ستظهر أشكال أخرى منها في المستقبل، ولعله لا يكتمل تطورها إلا في العشرينيات من القرن الحالي، وتشتمل العناصر الرئيسية الواضحة التي أصبح بالإمكان معرفتها على عمليات التحول من الاتجاه الخطي والهرمي إلى الشبكات، ومن النمط المتكامل إلى الموزع، ومن الاستقلالية إلى الترابط والاعتماد المتبادل، ومن التباعد إلى التحالفات، وهناك عناصر أقل وضوحا ولكنها ليست أقل واقعية، وهي تحول السلطة إلى المحيط والأطراف" [25] .

2-البنى الحديثة:

2-1-التنظيم الشبكةStructure en réseau:

تأتي فكرة المؤسسة الشبكية بهيكلتها الخاصة في الوقت الذي تحتاج فيه المؤسسة للتكيف مع تغيرات المحيط، وتعرف المؤسسة الشبكية " le noyau de l entreprise réseau بالمؤسسة ذات الهندسة المتغيرة. **وهو تنظيم** يرتكز على الكفاءات المميزة كمنافذ لاختراق بعض الأسواق مع تنامي حركة العولمة واشتدادها عليها خاصة في القطاعات الحساسة وذات النمو القوي والتي نجد فيها شدة التنافس مع استمرارية التغيير وسرعة تحول المحيط، حيث تدفع المؤسسة في هذا النوع إلى تحديد نشاطها سواء داخليا أو خارجيا وتوجيهه نحو الأفضل" [26].

خارجيا :

يتم ذلك وفق التعاون الذي يحدث بين مجموعة من مؤسسات، تربطها مصالح ومنافع مشتركة، وتقوم المؤسسة التي تتبنى مثل هذا النوع من التنظيم بإسناد مشاريع إلى مؤسسات أخرى مستقلة يتم التعاقد معها من قبل الإدارة العليا في المؤسسة، تعمل معها بموجب عقود وترتبط بالمكتب الرئيسي للإدارة، فعلى سبيل المثال قد تتعاقد المؤسسة مع مؤسسات أخرى من أجل تقديم خدمات مثل الصيانة، تدريب العاملين ...الخ، ولهذا التنظيم ميزة قوية على التعامل وسط المنافسة بين المؤسسات الأخرى المتعاقدة وتستخدم في انجازها لهذه المشاريع موارد منافسة تحقق أفضل الخدمات، كما توفر ميزة المرونة في تحقيق الأهداف" [27] إن تشجيع الاندماج والتكامل بين المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى إنشاء مؤسسات ذات قدرات كبيرة، وذات أنشطة متنوعة ومترابطة، كما يهدف هذا التكامل إلى سد الثغرة القائمة في مجالات متعددة مثل البحث والتطوير على سبيل المثال لا الحصر، حيث تعجز معظم المؤسسات عن إقامة وحدات خاصة بها. وعليه فإن إقامة مثل هذه المؤسسات يدفع إلى تحسين القدرة والحصول على شروط أفضل، ويؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج" [28].

داخليا:

تمثل شبكات العلاقات الاجتماعية المنطلق في تكوين ما يعرف بالبنية الشبكية.... إذ أظهرت العديد من الدراسات أن تجاوز مشكلات المحيط لا يتم إلا من خلال العمل في قلب شبكات اجتماعية، فقد خلص "روبرت شيلر"Chiler Robert " من خلال دراسة أجراها خلال سنوات التسعينات على الإنتاج الإعلامي أن المستثمرين يتخذون قراراتهم انطلاقا من تجميع قاعدة من المعلومات بعد مناقشتها مع الزملاء أو الأصدقاء وحتى الأهل، واعتبر أن العلاقات الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في الإنتاج ونجاح الاستراتيجية، وأن المؤسسة الجيدة تتواجد بفعل تأثيرات الروابط أو الاتصالات الاجتماعية والمهنية. وهناك أيضا الدراسة التي

أجراها"رونجي قولاتي" R gulaty "من جامعة"كولوغ" (المدرسة العليا للتسيير بالولايات المتحدة الأمريكية) على إحدى شركات إنتاج الزجاج أشار إلى: " بقدر ما تتأسس المؤسسة على روابط إستراتيجية بقدر ما تتجه نحو النمو والتطور، وهو ما حدث بالنسبة لهذه المؤسسة، التي عملت على تطوير على نحو ما أسماه بشبكة الروابط. وفي مؤلفه (الرأسمال العلائقي) أشار"روجو لندرز R laindrs " إلى ارتباط العلاقات بالبنية التنظيمية، إذ يعتقد أن الروابط والعلاقات تتوقف على نمط الأبنية ذات شكل الشبكة فمن خلالها يمكن تجاوز ما اسماه بالقفزات البنائية Les sautes structurelles التي نصادفها عندما ترتبط شخصيات أو مجموعات في مؤسسة من خلال وسيط وليس بشكل مباشر، ويرى أن الشبكات على اعتبار أنها نسيج اجتماعي، فهي تسهل عملية إمداد المعلومات بأسرع مما هو ممكن"[29]. إن اعتماد تنظيم بشكل شبكة هي أحد الوظائف الرئيسية للإدارة المسؤولة عن تحديد وتوزيع المسؤوليات والسلطات الخاصة بكل وحدة إدارية وتحديد العلاقات والتنسيق فيما بينها. وعليه فهي الوسيلة الأنجح التي تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها لكونها مكونة من مجموعة العلاقات الناشئة بين الأفراد، مع تجميع الأنشطة الضرورية في وحدات إدارية، وهو ما يساعد على تهيئة الظروف للتنسيق على المستويين الأفقي والعمودي، كما يعتبر الوسيلة التي بها تتم المحافظة على بقاء المؤسسة وضمان استمرارها"[30].

ويمكن عرض التصميم العام للشبكة حسب "ديتري J-P détrie" فيما يلي:

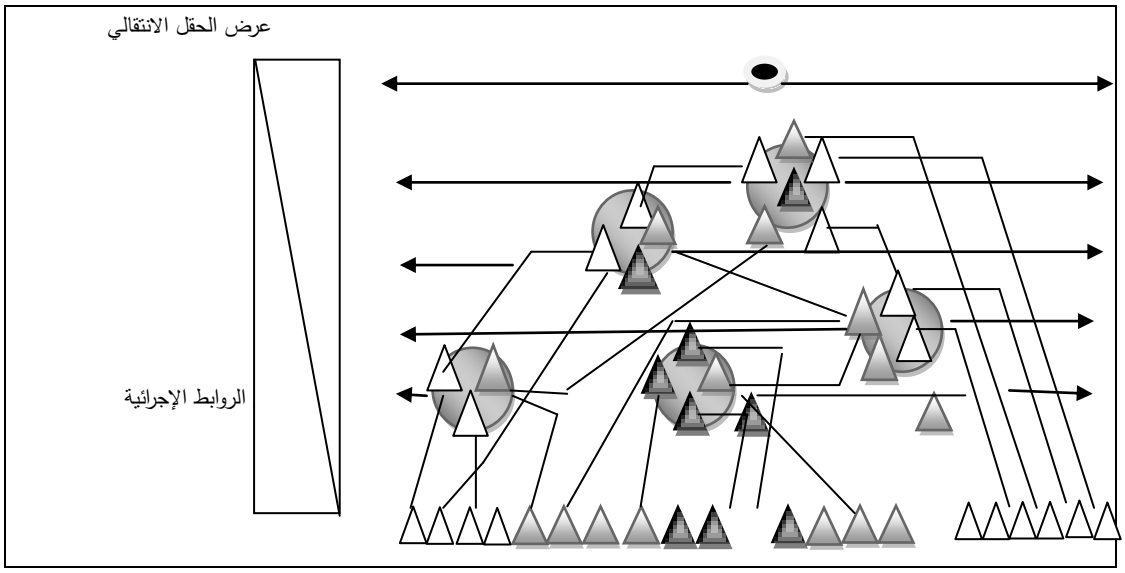

نموذج عن شبكة إجرائية (J-P détrie:1997p 36)

تتكون الشبكة حسب ديتري J-P détrie من عنصرين أساسين: الأقطاب والارتباطات القائمة بين الأقطاب.

❖ **الأقطاب (les pôles)**: وهي عناصر بارزة في الشبكة تبدو على شكل عقد(nœuds)أو تمفصلات يمكنها أن تكون بأحجام تنظيمية مختلفة. تضم هذه

العقد مجموعة من العمال من مختلف المستويات المهنية.

❖ **الارتباطات أو الصلات بين الأقطاب(les connexions):**

ترتكز الشبكة على روابط موزعة بكيفية يمكنها الجمع بين الأقطاب، أو بالأحرى تمثل خطوط اتصالية مختلفة من حيث طبيعتها :

1- روابط ذات طبيعة بيروقراطية تشمل قواعد العمل

2- اقتصادية (ذات طبيعة مادية ومالية، انتقالية بين العمال).

3- إجرائية (العمل بشكل جماعي واقتسام محددات الفعل واتخاذ القرار الجماعي)

4- ثقافية (قيم مشتركة ووحدة الهدف)

5- معلوماتية (الوصول إلى مصادر المعلومة، تبادل وتقاسم المعلومات)." ويرى كل من "توناكا Nonaka" و"تاكوشي Tacochi" أن هناك تكاملا بين البنية الرسمية الهرمية والبنية غير الهرمية العاملة على التنظيم الذاتي في المنظمة الشبكة أوالمنظمة القائمة على الروابط Hypertexte. لتبيان ذلك قدم الباحثان نموذجا يعتمد على علوم الإعلام الآلي فحسبهما تتكون المنظمة من عدة طبقات مترابطة تمثل الطبقة المركزية نظام عمل المؤسسة أي نشاطاتها الاعتيادية وأماكن حدوثها. بينما تمثل الطبقة العلوية فرق المشاريع حيث يجتمعون لانجاز مشروع ما آتين من عدة وحدات موزعة داخل النظام. أما الطبقة السفلية فهي طبقة قاعدة المعارف مع اعتبار أن هذه الطبقة غير موجودة كوحدة معزولة و لكنها نابعة من تصور المؤسسة، الثقافة التنظيمية، والتكنولوجيا. ففي وجود مشروع ما يتم اختيار الفريق من عدة وظائف ودوائر تنظيمية داخل نظام المؤسسة ويتم توجيه مجهوداتهم وفق منظور المؤسسة لإتمام المشروع حسب الإدارة العامة، بعد ذلك ينتقل هؤلاء الأفراد نحو قاعدة المعارف Base de connaissancesلتقديم المعارف المحصل عليها و المطورة خلال المشروع، و في الأخير يرجع هؤلاء الأفراد للطبقة المركزية لأداء النشاطات الاعتيادية" [31].

إن ما يميز الشبكة أيضا هو اعتمادها على تصميم متمركز حول هدف معين يفترض انجازه حسب الآجال، ويعمل بطريقة يدركها ويعيها الأعضاء في مختلف العقد، كما يتميز هذا التكوين بالعديد من الخصائص مثل:التماسك، اللحمة، القوة والقدرة على إدارة الأعمال وعلى الجمع والتوليف بين اللاتجانس القائم بين المكونات والعناصر المختلفة [32].

ب_ البنى المسطحةStructures plates:

تهدف الإدارة من خلال تصميم هذا النوع من البنى إلى تحسين سرعة اتخاذ القرار من خلال التقليل من مستويات الإشراف والمستويات الهرمية، بشكل تكون فيه قنوات الاتصال أكثر قصرا، وبالتالي يكون الاتصال فيها في الغالب انتقاليا بين مختلف الوظائف والوحدات مما يزيد من مرونة التنظيم"[33].

من الامتيازات الأخرى التي يوفرها نذكر [34]:

- زيادة سرعة دوران المعلومات بالأخص أفقيا (بما أن الفروع الهرمية قصيرة)
- مضاعفة مسؤولية المشتركين.
- تسهيل وتسريع عملية اتخاذ القرار.
- تجويد التسيير من خلال تطبيقات فاعلة على مستوى الوحدات.

تتشكل البنى المسطحة من فرق بدل التدرج الهرمي، وللتوضيح يمكن عرض نموذج من تصميم "بونيز" Bonisلمؤسسة مسطحة بثلاث وظائف

للفرق عوض تلاث مستويات، وهي فرق متعاونة لاتعكس أي تدرج في المسؤوليات وإنما تتشارك في إدارة وتسيير المشاريع، حيث يؤول الشكل العام للإئتلافات الموجودة بين الفرق إلى شكل مشط مسطح. ويمكن عرض تصميم "بونز Bonis "على النحو التالي [35]:

❖ **فرقة تسيير الخط الأول (** مسؤولة عن فوج تطبيقي أو وظيفي**)**.

تتكون هذه الفرقة من المشرفين على الفرق التطبيقية أوالفرق الوظيفية، يشرف على كل فرقة رئيس ورشة أو رئيس مصلحة، يتفاعل ويتواصل شفاهيا مع العشرات من العمال، وله القدرة على الإستماع ونشر المعلومة، بالإضافة إلى مسؤوليات أخرى:

1- الإشراف على عملية التأطير والتكوين.

2- تطوير دافعية وحماس العمال

3- توفيركل الفرص الممكنة لحسن التصرف Savoir faire.

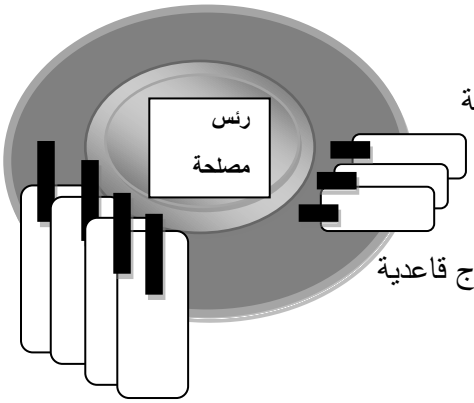

❖ **فرقة تسيير الخط الثاني (فرقة تسيير الوحدات):**

تتكون هذه الفرقة من المسؤولين عن الورشات أو المصالح، يقوم المسؤول عن الوحدة بتنشيط العشرات من العمليات الإتصالية المباشرة مع عناصر الوحدة .

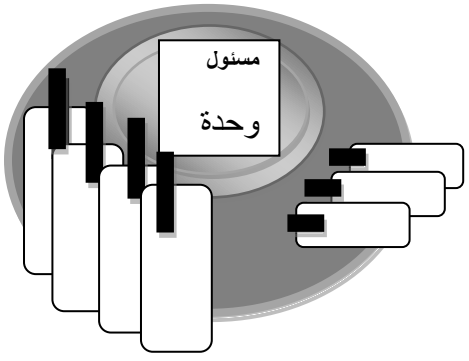

❖ **فرقة تسيير الخط الثالث(فرقة الإدارة) :**

تتمثل في الوحدات المنطقية أو اللوجيستيكية أو وحدات الدعم:تتكون من المدير العام و رؤساء الوحدات أو الأقسام التطبيقية والمسؤولين عن الإدارات الوظيفية الكبرى والإستراتيجيين، وهؤلاء مسئولون عن تحديد الآجال القريبة أو البعيدة للأعمال. طبيعة التسيير في هذه الفرقة عام غير متخصص أي لا يتدخل في الأعمال اليومية، ومن خصائصه الأخرى:

1–التفتح على كل المعطيات التنظيمية.

2–الدراية الكافية بطريقة العمل الداخلية في المؤسسة.

3– مسئوولية تصميم البنى والفرق.

4– التكفل بالإشراف على عملية انتقاء الموظفين الأكثر كفاءة.

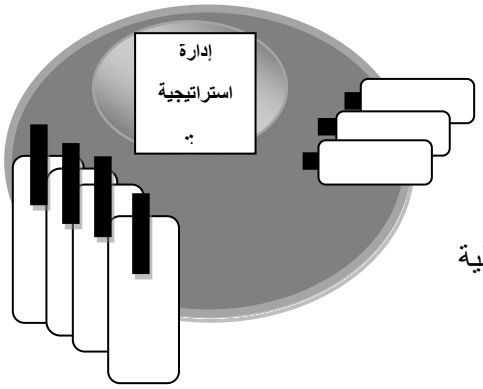

- Jean Bonis, Le management comme direction d'acteurs pp 81-83

يؤول هذا التصميم حسب"بونز Bonis " إلى بنية مسطحة ذات شكل مشط، تتوزع عليه الفرق الثلاث، وتكون متمفصلة فيما بينها، ومنصهرة مع بعضها من خلال سياسة عامة، إذ يشكل التسيير الجهاز العصبي الذي يؤطرها، حيث تتمثل وظيفته الرئيسة في معالجة المعلومة، وهي طريقة لإستبعاد الإنزلاقات التي يمكن للمسئولين الوقوع فيها عندما يتقوقعون في العادة على الاستراتيجيات، وأيضا في حالة إحتكار المعلومة والتشديد على الرقابة على الوحدات في النماذج التقليدية، ومن الإمتيازات المقترنة بالبنية المسطحة اهتمامها الشديد بطريقة العمل من خلال الفرق غير المتابعدة زمانيا ومكانيا، باستقلالية اعتبارية لاستدماج الاستراتيجيات، ومثل هذا التصميم يقلل من مشكلات طول الخطوط الهرمية وكثرة المستويات المهنية ويعتبر الشكل الأنسب لسريان المعلومات وتسريع وثيرتها، وتوزيع الأدوار كما يقول "بونز" من خلال إختيار دوافع المركز بدون إقصاء ديناميكية وذكاء المنفذين، وبالطبع يكون الهدف من ذلك الرد السريع على احتياجات السوق.

ج_البنية من خلال الفرق structure par groupes:

يعتبر التنظيم المتكون من الفرق المستقلة نسبيا.أو كما يسميه البعض " التنظيم الخلية أو الخلوي من أحدث أنواع النظم المؤسسية التي تطورت في القرن العشرين " وهو تنظيم يتأسس من

خلال الدمج بين التنسيق العمودي والأفقي، بتشكيل فرق متعددة وصغيرة، تتميز باستقلالية واسعة تهدف إلى تحقيق التنظيم الذاتي لعملها وتكون مسئولة عن نجاعة المؤسسة على مستوى النوعية، الكمية، الآجال وتكلفة الإنتاج. كما تعتمد على تكامل المهارات والخبرات المختلفة لأعضائها لتحقيق الأهداف "[36].

لا يمكن الإنكار أن البنية من خلال الفرق المستقلة لها أصول قديمة إذ تمتد إلى سنوات الخمسينات من القرن الماضي، فقد ظهرت كمنهاج متطور في شركة فولفوVolvo لصناعة السيارات منذ سنة 1960، مرتكزة على فكرة ضمان جودة المنتجات أو الخدمات من خلال الفرق المستقلة التي كانت مفضلة جدا كطريقة تسييرية في نهج هذه الشركة" [37]. غير أنها تزداد اتساعا وتطبيقا شيئا فشيئا كأسلوب متطور في كبرى المؤسسات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات مثل:IBM;ERNEST; GEMINI المتشكلة من فرق مثل: فرق تطوير العروض الجديدة، فرق التسويق وبناء المشاريع، وأخيرا فرق تسيير الأنظمة لدى الزبائن، وهذه الأنماط الثلاث للفرق تفترض الاختصاص والخبرة المتميزة لأعضائها " [38].

وتظهر البحوث أن تنظيم العمل في شكل الفرق يعزز الأداء الوظيفي، فالعاملون في الفرق ذاتية الإدارة يتمتعون باستقلالية أكبر وبقدر أكبر من الحكم التقديري، ويتفوقون في الأداء مقارنة بالمجموعات التي تخضع للإشراف التقليدي ففي شركة "نيو يونايتد موتورز "مثلا أعطيت الفرق مسؤولية تحليل وظائفها وإيجاد طرق لتعزيز الإنتاجية" [39] كما و أن الخاصية الأكثر أهمية تتمثل **في نمط الرقابة** على العمل، فعوض مراقبة المهام تتم الرقابة من خلال **أهداف/ نتائج**، فالفوج أو الفريق مسئول عن الأهداف التي حددت له، حيث يتم تقييمها على مستوى تحقيق الأهداف الموكلة إليه. ولكنها تشترط في المقابل، أن يكون المستوى الأخير للإشراف أو المسئول عن الفريق أو الفوج مسيرا من الطراز الرائع الذي يقدر كل الأبعاد التقنية، التسييرية والاجتماعية المتغيرة لدوره، ويعتبر المتخصصون أن عملية تصميم هذه البنى الصغيرة ليس صعبا مقارنة مع تسيير مؤسسة تتكون من ألف شخص أو قسم، مع الإشارة إلى أن بعض النشاطات يستعد أفضل لهذا التقسيم والتجزئة على سبيل المثال في النشاطات الميكانيكية المتوسطة السلسلة، أو في النشاطات الإدارية، من خلال التكفل بمنطقة جغرافية للزبائن أو من خلال نمط زبون أو نمط خدمة ...فإنه يمكننا تجزئة السلسلات الطويلة إلى خطوط قصيرة متوازية و في بعض الحالات تكون هده التجزئة صعبة جدا [40].

د_بنية التنظيم من خلال المشاريع أو البنى المتحولة Structures par projets& Modulaires:

يشهد هدا النمط من البنى تصميمه في قطاعات محددة كمجال الطيران وقطاعات البناء، ويشمل أيضا كل القطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة والمنسجمة مع اقتصاد المعرفة، وبالنسبة لطريقة عمل هذا التنظيم فهو يقوم بنشاطاته من خلال تفويض وكالات قصيرة المدى تهدف إلى تنويع المنتج وتطويره إذ يستدعي ذلك تشكيل فرق متشكلة تعمل في مدة زمنية محددة[41]، وإن صح التعبير في بنية عمل مرتبة حول مشروع معين، ومن فرق يتكون كل فريق من رئيس المشروع الذي يوظف المهنيين بالنظر إلى الكفاءة الضرورية واللازمة لتحقيق المشروع، وعليه تتشكل فرق جديدة في كل مرة يتم فيها إنجاز مشروع ما، فلا يوجد فريق عمل

دائم وقار وهو ما جعل البعض يطلق عليها اسم البنى المتحولةstructures modulaire لأنها غير ثابتة ومتجددة التكوين حسب المشاريع والعمال. تميل هذه البنية أيضا إلى اختزال الخطوط البنائية وتبسيط التنظيم من خلال تعرف كل عنصر يعمل فيها (من مدير فني، ومدير إداري وعناصر فرق العمل) على الدور المطلوب منه والمهام والصلاحيات المفوضة إليه، ويرى الخبراء أن نجاح مثل هدا النوع من البني يتوقف على توفر قواعد أساسية وهي[42]:

- تعريف أهداف المؤسسة عامة وأهداف المشروع الرئيسة والمرحلية خاصة.
- إيضاح الأدوار والعلاقات بين الفئات المختلفة للعاملين في المشروع.
- إيضاح الربط بين المهام الفردية والأهداف العامة للمشروع.
- السماح بالمرونة وتسريع الاتصالك بين المستويات المختلفة فيما يتعلق باتخاذ القرار.
- المحافظة على توازن فريق العمل والقدرة على مواجهة التغيرات الطارئة.
- تشجيع المبادرة والتطوير الذاتي لدى العاملين في المشروع .

من خلال ما تم تقديمه من أشكال حديثة، يمكننا في العنصر الموالي قراءة أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة لمقارنة ما تمتلكه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من إمكانيات لمواكبة مختلف التغيرات.

ثالثا- خصائص البنى التنظيمية الحديثة (مؤهلات المؤسسات الجزائرية):

تسعى العديد من المؤسسات المتطورة إلى إجراء تعديلات بنيوية عميقة على مستوى مؤسستاها من أجل تفادي المشكلات التي يمكن أن تصادفها في إطار اندماجها مع المؤثرات البيئية، وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فقد حاولت تدارك هذا الوضع حتى وإن كان ذلك متأخرا، فقد عرفت العديد من التحولات سعيا للوصول إلى بنية اقتصادية ذات مردو دية عالية، قصد التقليل من شدة المنافسة الشرسة عليها من خلال التجارة العالمية ولقد هدفت هذه التحولات إلى تأهيلها والاستجابة لمتطلبات المحيط الجديد الذي تنشط فيه، والذي يتسم بالمنافسة والمخاطرة والانفتاح، ويقر بآليات السوق.

ومما لاشك فيه أن هذا التحول يفرض عليها مواجهة تحديات عديدة مرتبطة بظاهرة العولمة ويجبرها على تجاوز العراقيل التي تقف حائلا دون ذلك، أهمها القضاء على ثقافة الإغلاق والعزلة واستبدالها بثقافة المحيط وهذا يعني ضرورة العناية بتغيير الأساليب القديمة، وتغيير دهنيات المتعاملين الاقتصاديين ...وإعادة تنظيم المؤسسة مع اعتماد آليات جديدة وفاعلة تمكنها من اختيار أدوات التسيير الملائمة لمتطلبات السوق. خاصة وأن سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي طبقت في الجزائر منذ أكثر من أربع عشرين سنة مضت كانت تهدف آنذاك إلى ضرورة تحديد دور الدولة وتكييفه في الاقتصاد المسير من طرف قوانين السوق.. من منطلق تحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات، وتحقيق النمو الاقتصادي واستمراره من خلال تفعيل منظومة مؤسساتية مرنة يمكنها التكيف مع التغيرات الحادثة، وتحمل الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري [43] فهل تحمل هذه المؤسسات المواصفات والخصائص البنيوية التي تمكنها من تحمل المسؤوليات المنوطة بها. ويمكن ذكر أهم الخصائص المفضلة أكثر لدى المؤسسات

العالمية لمقارنة إمكانيات وحظوظ المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ما يلي:

1- قلة المستويات التنظيمية :

من بين الأخطاء المتكررة في المؤسسات تعدد المستويات الإدارية دون وجود حاجة لهذا التعدد، ولقد عبر عن ذلك أحد المؤلفين في الإدارة المعاصرين في قوله "إن من أكثر أغراض التنظيم شيوعا وأشدها أثرا عليها هو الإفراط في تعدد المستويات التنظيمية، فإن إحدى القواعد الأساسية في التنظيم تفترض بناء أقل عدد ممكن من المستويات التنظيمية، وجعل خط تسلسل الأوامر قصيرا قدر الإمكان ولعل الخلل الأساسي في الهياكل التنظيمية ذّات المستويات المتعددة " يكمن في ضعف نظم الاتصال فيها.

فعندما ما بدأت الصناعة الأمريكية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات تشعر بنقص كفاءتها أمام الصناعة اليابانية التي غزت العالم، كان من ضمن العوامل التي برزت لتفسير تقدم المنظمات اليابانية بسرعة، هو طريقة تشكيل هياكلها التنظيمية وما يحققه لها ذلك من وفرة في التكلفة وجودة في الاتصالات في وجه منافسيها، فلقد وجدت شركة "فورد الأمريكية لصناعة السيارات بأن هيكلها التنظيمي يحتوي على أثني عشر مستوى إداري وذلك مقابل سبعة مستويات إدارية فقط في شركة يابانية مثل "تويوتا " Toyota، بالإضافة إلى ما يخلقه هذا العدد الكبير من المستويات الإدارية من مشاكل في الاتصال، فهو يؤدي إلى زيادة غير ضرورية في أعداد العاملين، وكعلاج لهذه المشكلة قامت شركة فورد بتخفيض موظفيها بما مقداره 26% خلال الثمانينيات وذلك عن طريق إلغاء بعض المستويات الإدارية غير الضرورية [44] .

ومما هو جدير بالذكر، أن إعادة الهيكلة العضوية التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية تولد عنها كم هائل من المؤسسات، حيث انتقل عدد المؤسسات من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 460 مؤسسة وطنية عمومية، و504 مؤسسة عمومية سنة 1984 حيث يقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات تقسيمها إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم، ليتمكن المسيرون من التحكم فيها وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية. ومن الأسباب التي أدتّ إلى تطبيق إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية نذكر [45]:

- كبر حجم المؤسسات العمومية وتعدد وظائفها، وهو ما ولّد جملة من المشاكل كنقص المردودية، ضعف إنتاجية العمل ووسائل الإنتاج.
- سوء التسيير والتنظيم الذي أدّى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى هذا لم يكن بالإمكان معرفة الوحدات الإنتاجية الرابحة من الوحدات الإنتاجية الخاسرة التابعة للمؤسسة الوطنية الواحدة. تركيز المسؤولية بين أيدي فئة من المديرين والمسئولين بشكل أدى إلى مركزية القرارات. صعوبة تبادل المعلومات بين وحدات المؤسسة الواحدة.

ومن جملة الأهداف التي كانت ترمي إلى تحقيقها إعادة الهيكلة العضوية نذكر ما يلي:

- التحكم أكثر في وسائل الإنتاج، من خلال عملية تقسيم الوحدات الإنتاجية الكبيرة إلى وحدات صغيرة، وبالتالي تسهيل عملية المراقبة.
- استغلال كل القدرات والطاقات البشرية والمادية، مع العمل على القضاء ورفع كل العراقيل التي عرقلت السير الحسن للجهاز الإنتاجي.
- تدعيم اللامركزية من أجل خلق توازن جهوي.
- خلق علاقة تكاملية بين مختلف المؤسسات.

2- سرعة التطوير:

إن الهيكل التنظيمي له انعكاسات بالغة الأهمية على موقع المؤسسة وقدرتها على النجاح في الأسواق العالمية، فلما يكون الهيكل التنظيمي هرمي تقليدي يكون من العسير على هذه الأخيرة التفوق في سوق يتطلب منتجات تتطور بسرعة لأن قدرة هذا الهيكل على التطوير السريع ضعيفة، وبالتالي فإن أحد المنطلقات الأساسية، هي دراسة الهيكل التنظيمي وانعكاساته على قدرات المؤسسة أو الشركة في التطوير كما هو الحال "في بعض المؤسسات عالية التكنولوجيا والمشهورة عالميا حيث تعتبر سرعة tempoالتطوير مسألة حاسمة للنمو في الإنتاج، وكنموذج لذلك يمكن ذكر بعض الشركات المتخصصة في مجال الإعلام الآلي "أنتيل Intel" "سوني."Sony" نوكيا"Nokia"، فهذه الشركات تتميز بالتجديد المكثف والمستمر في منتجاتها، ويظهر ذلك من خلال طريقتها في ضبط زمن التجديد، حيث يتم الإعلان عن انطلاق منتج جديد في حين أن المنتجات السابقة تكون في قمة نجاحها ورواجها[46]. ويعتبر هذا التحليل عملية ديناميكية حيث أنه كلما تطورت، ظهرت فرص جديدة واختفت أخرى كانت قائمة، ويتم التنبؤ بها واختيار التوقيت الملائم لها وتجميع الموارد والمهارات لاجتذابها. ولكي تتمكن المؤسسة من مسايرة هذه التغيرات السارية فإنه يتوجب عليها أن تكون متحمسة لها قصد التصرف والتكيف معها، من خلال هذا السلوك يمكنها أن تدرك في الوقت المناسب الفرص المتاحة لها، كما يمكنها أن تأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة عليها وذلك قصد التمكن من اتخاذ القرارات المناسبة في أوانها ، إن التصرف بالسرعة الممكنة تضمن لها عملية التكيف الجيد مما يتطلب إمكانيات بشرية ومالية وتكنولوجية إضافية [47].

لابد من الإشارة أن سرعة التطوير ترتبط من الناحية الواقعية بتحسين مناخ البحث العلمي وربط الشركات والمؤسسات بمراكز البحث، وبالنظر إلى التكوين الوظيفي للبنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا في جل الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية نلاحظ عدم قدرتها على ترقية أداء مؤسساتها وأجهزتها الوصية على أنشطة البحث والتطوير مع صعوبة تنسيق الجهود على المستويات القطاعية فضلا عن صعوبة تطبيق نتائج البحوث العلمية في القطاعات الاقتصادية [48] " كما أن المساهمة في الإنتاج التكنولوجي جاء متأخرا في الدول العربية. ففي الجزائر على سبيل المثال وخاصة قبل تبني اقتصاد السوق لم تترك الوزارات الوصية للمؤسسات العامة أدنى حرية في اختيار مصدر ومورد التكنولوجيا التي تستعملها، ويمكن تفسير ذلك أنه بعد اختيار المشروعات الاستثمارية التي توكل مهمة تنفيذها للمؤسسات العامة آنذاك والموافقة عليها من طرف الوزارة الوصية يأتي دور الدولة في عملية البحث عن المورد الأجنبي للتكنولوجيا التي تتطلبها تلك الاستثمارات، مع التغاضي عن أي دور للمؤسسات في هذا الأمر، ومن ثمة أصبحت وظيفة البحث والتطوير داخل المؤسسات غير معتمدة مما شكل بدوره قيدا تكنولوجيا على المؤسسات [49].

أما اليوم ولو كان ذلك متأخرا، نجد الكثير من المحاولات التي أخذت على عاتقها الاهتمام بالبحث والتطوير خاصة في مجال الإنتاج الصيدلاني بالجزائر، الذي أنشئ في جويلية سنة 1999 الجهاز الإشرافي على البحث والتطوير على مستوى مؤسسة صيدال، الذي من ضمن مهامه المساهمة في إعداد سياسة للتطوير والابتكار الصيدلاني

المتواصل، ولهذا المركز مشاريع أخرى في مجال الأدوية رغبة في توسيع نشاطاته بما تقتضيه السوق المحلية، إلا أن هذه المحاولات مازالت لا تستجيب لمتطلبات السوق من الأدوية ونجدها تساهم بشكل نسبي في خفض تكلفة فاتورة الأدوية المستوردة [50].

3- دعم نظام المعلومات :

إن ارتباط نشاط المؤسسة بالمحيط يؤكد ضرورة اعتماد في تسييرها مفهوم استراتيجي خاص يتطور والبيئة المحيطة بها كمنافسة السوق والتكنولوجية. ومثل هذا المطلب يستدعي وجود العديد من العمليات التكاملية وفق شكل تنظيمي يكون مجالا سهلا لتوفير البيانات، نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرار، ويهدف كذلك إلى سد النقص القائم في كثير من النواحي الكمية والكيفية للبيانات وكذلك من النواحي المتعلقة بسرعة وسيولة هذه البيانات مع توفير مستوى من الدقة والتفصيل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [51] .

4-التفاعل بين المستويات :

لقد أصبح الاتجاه نحو التكامل والتعاون يشكل خط دفاع للمؤسسات في إطار حرية التجارة وتنامي حركة العولمة واشتدادها عليها، لأن الإشكال المطروح والقائم لبعض المؤسسات لا يتمثل في صغر حجمها بل في عزلتها، وخاصة في القطاعات الحساسة وذات النمو القوي والذي نجد فيه شدة التنافس، مع استمرارية التغير وسرعة تحول المحيط، وفيه تدفع المؤسسات إلى تحديد نشاطها الداخلي وتوجيهه نحو الأفضل. هذا ما يدفع إلى تمركز الكفاءات الإستراتيجية. انطلاقا من هذا الإطار يتم الكشف عن مؤسسة ذات شكل خاص، حيث يمكن للأفراد العمل داخلها بكفاءة وفعالية، من خلال تجزئة النشاطات من جهة وتجميعها والتنسيق فيما بينها من جهة أخرى لضمان الانسجام، وتحقيق الأهداف المسطر، وعليه فإن الهدف العام للهيكل التنظيمي الحديث، يفترض أنه يسمح بتسيير التفاعلات الداخلية بشكل متناسق مع (التفاعل الخارجي). فالبناء التنظيمي يتجلى أيضا من خلال مختلف عمليات التنسيق والتفاعلات التي تحدث بين كافة الأنشطة و الأنظمة المالية، أنظمة المعلومات، أنظمة الموارد البشرية، أنظمة القيم والاتجاهات التي تحكم تصرفات العاملين وتؤثر على كفاءاتهم في قلب السلسلة أو الفرع، بشكل يتناسب مع إشكاليات التعامل مع الخارج (العلاقات بين الشركاء).

5-اللامركزية في اتخاذ القرار:

إن مسألة مركزية القرار يتدخل في صياغة البنية التنظيمية لأن التخطيط أسفل أعلى يقتضي أن يكون المركز له القدرة الكافية على تنسيق التكامل بين الوحدات مع توفير معلومات نوعية وفاعلة." فالتنظيمات اللامركزية هي مؤسسات أقل عرضة لمشاكل التنسيق، وقد أكدت تجارب الدول الأعباء التي تفرضها قضية مركزية إدارة المؤسسات والتجربة الجزائرية خير دليل على ذلك فما يميز المؤسسات العامة قبل الاستقلالية أنها لم تكن تتحلى بالسرعة في مواجهة المستجدات التي كان يفرزها السوق. فمثلا إذا كان هناك ارتفاع في الطلب على إنتاجها لم تكن لديها القدرة على تلبية هذا الطلب الجديد بسبب عدم مرونة جهازها الإنتاجي. لأنها لم تكن تستخدم مفهوم المرونة كأداة تحليل في دراستها التسويقية، هذا يقودنا إلى الاستنتاج أن تسييرها لم يكن مرتكزا على أساس علمي، وأن إنتاجها لم يكن مؤسسا على رغبات مستهلكيها وأذواقهم [52].

كما أن هناك عائقا آخر تمثل في عدم وجود حرية كافية للمؤسسات العامة تسمح لها بالمخاطرة، أي أنها لم تكن تتخذ قراراتها الإستراتيجية بمعزل

عن تدخل الأطراف الخارجية لها، فعلى سبيل المثال كان نظام الأسعار المفروض حتى سنة 1990 من الوزارة الوصية يحرم المؤسسات العامة من متابعة تطورات السوق المحلي. في ظل هذه القيود والعوائق كان من الطبيعي ألا نجد المؤسسات العامة تعمل وفقا لمعايير الكفاءة، فكل رواسب محيطها الداخلي والخارجي كانت تجذبها في اتجاه معاكس لاتجاه الكفاءة .

وقد تداركت السياسة الاقتصادية هذه الانحرافات من خلال الإصلاحات وسياسة إعادة الهيكلة التي كانت تهدف إلى إجراء عدة تغييرات شاملة في الاقتصاد الجزائري لكي يتمكن من التكيف مع قواعد المنافسة، ومن بين التغيرات التي عرفتها، النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي. فالانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تنافسي يستلزم ألا تبقى الدولة مالكة لوسائل الإنتاج وللمؤسسات الصناعية والتجارية. إذن في إطار سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي تبنتها الجزائر في تلك المرحلة أصبح للدولة دور جديد تمثل في ضرورة الانسحاب من الإنتاج "كمتعامل اقتصادي" ومن النشاطات ذات الطابع التنافسي جميعها، كي تفسح المجال في ذلك للقطاع الخاص كمالك ومسير، هذا يعني ألا تعتمد الدولة في التدخل في جوانب التسيير المالي للمؤسسات حتى تتحمل هذه الأخيرة مسؤولية نتائج تسييرها وفقا لقواعد القانون التجاري[53].

رابعا- دور كفاءة الموارد البشرية في إنجاح البنى الحديثة :

يمكن التطرق أيضا وبنظرة بنيوية للعلاقة الجدلية القائمة بين كل من أفعال أعضاء المؤسسة ونجاحها في الأسواق العالمية. فمن منظور " سانسيليو R-Sainsaulieu" يمكننا اعتبار المسلمة: **أفعال/تفاعلات يومية /منافسة المنظمة** مسلمة هامة لاستيعاب نجاح البنى الحديثة، إذ ترى أن هذا النجاح مرهون بالسلوكيات اليومية للأعضاء الذين يشكلون قوتها الحقيقية [54] ومن جهة ثانية فإن كفاءة هؤلاء مرهونة بالضوابط البنيوية التي تساهم في تثمين أداءهم وتصرفاتهم، أي أن تكون البنية قادرة على تحويل المؤسسة إلى قاعدة أو مساحة تتضمن مجموعة من التقنيات الاجتماعية، لها القدرة الكافية على الرد والتفاعل مع المحيط. وفي هذا الصدد يمكن ذكر العديد من المنطلقات فيما يتعلق بدور الكفاءات البشرية في تفعيل البنى التنظيمية الحديثة من أهمها إعادة النظر في المكانة التي يحتلها العامل في بنية المؤسسة ونقاط أخرى يمكن التطرق إليها في المضامين التالية.

1- مكانة العامل في بنية المؤسسة:

تثير هذه الفكرة العلاقة القائمة بين العامل والعناصر المادية والاجتماعية للإنتاج. فنحن نعلم جيدا كما يقول" زارفيان Zarifian "أن الثورة الصناعية التي أدت إلى وجود المؤسسات الكبيرة أفرزت في الواقع، فصلا صريحا بين العمال والعمل حيث ثم تحديد العمل على أنه مجموع من التجارب الأساسية لتحول المادة التي أضحى بالإمكان تحديد الهدف من استعمالها ووصفها وتحليلها وعقلنتها وتنظيمها. وبالنسبة للعامل لم يعطى مكانة هامة، وتم تقزيمه إلى قوى محددة وفق جملة المهارات والقدرات التي يؤديها بشكل آلي من أجل تحقيق جزء من العمليات، ليصبح هو ذاته جزء من هذه العمليات [55]، ومثل هذه العملية الإقصائية ليست ملائمة مع الظروف التنافسية حيث تكنولوجيا المعلومات وموهبة الأفراد عوامل أساسية في نجاح المؤسسة. ولاشك أن للتغيرات الاقتصادية نتائج هامة على علاقات العمل بالمهنيين، حيث أصبحت إنتاجية ومنافسة الفاعلين في هذا الاقتصاد

(مؤسسات، مناطق، دول) كما تقول "ستيفان شاسيريو" Stéphane Chasserio "، منظمة على أساس سلم عالمي...وعليه فإن عناصر الفاعلية غير المادية هي المفاتيح الأساسية لهذا الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بإنتاج المعرفة، البحث والقدرة على إضافة منتجات جديدة والقدرة على التطوير، فهي أهم العناصر التي تحقق النجاح الاقتصادي[56] إن الأخذ بالمنطق الجديد الذي يترجم رغبة المؤسسة في الرد على الاحتياجات الجديدة للمؤسسة المرتبطة بمطالب المرونة والتكيف والإبداع، يرتبط بإعادة المكانة المناسبة واللائقة للعامل .فكما يقول بونيز-**jBonis** " فحيث تعقد الأهمية البالغة لبنية المؤسسة من الضروري أيضا تسليط الضوء على الأشخاص الذين يؤطرون هذا البناء، فالإنسان هو المكون الأساسي لكل المجتمعات الإنسانية، فهو المصمم الأساسي أو المهندس والمصمم للطوب الذي يشكل بناء المؤسسة." [57] يفترض الاهتمام بتطويره وارتقائه وإسهامه في العملية الإبداعية التي يشهدها الإنتاج.

لقد أصبحت الغايات والإستراتيجيات النوعية للمؤسسات هي التي تؤثر اليوم في صياغة بنية المؤسسة وذلك باعتبار القوة العاملة وكذا العلاقات التي تربطها والمحيط العام جزءا من تصميم المؤسسات. ليست الصيغ الشكلية للبنية ذات أهمية للمؤسسة فحسب ولكن مواقف العمال هي التي تنشطها كذلك. وأن الأولوية تولى في هذا الموضوع لمعايير التحفيز ونجاح الأشخاص والجماعات عند صياغة هذه البنية، ويتم الانتقال من بنية إلى أخرى بواسطة تحليل هذه الأخيرة من خلال معايير جديدة لتحويلها بغية تحسين نشاطاتها ورفع وتحقيق أهدافها، وهذا المدخل يجدد بلا شك الطرح التقليدي حول المورد البشري الذي كان يعمل في البنى التقليدية ويصيب نتيجة لذلك جوانب هامة في الحياة المهنية لهذا الأخير [58].

وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية يلاحظ المحلل لوضعيتها قبل الاستقلالية عدم وجود سياسة اجتماعية خاصة بكل مؤسسة، بل هي مملاة من طرف القانون مثل جوانب النقل والإطعام والسكن والصحة ...الخ، فالقانون آنذاك لم يأخذ بالحسبان عند رسمه للسياسة الاجتماعية للمؤسسة ظروف هذه الأخيرة الاقتصادية منها والمالية، وبهذا أصبحت وظيفة المؤسسة اجتماعية أكثر منها إنتاجية، فغدت بذلك مركزا لمعاجلة المشاكل الاجتماعية للعمال أكثر من كونها مركزا لإنتاج القيم المضافة. وعليه فإن تفضيل هذا القيد الاجتماعي عمق حالة اللاكفاءة في المؤسسات الاقتصادية العامة، ومن تم أصبح عائقا أمام تحقيقها للكفاءة رغم ما للمؤسسات العامة من إمكانات اقتصادية جيدة وقد أدت هذه السياسة غير الرشيدة إلى أن أغلب المؤسسات العامة أصبحت مستهلكة للأموال لا منتجة للقيم المضافة، سالبة المردودية لا ايجابية النتيجة، مختلة هيكليا وغير متوازنة اقتصاديا، ثم جاء قانون الخوصصة لإجراء العديد من التعديلات على النواحي الاجتماعية، وأكبر إجراء قامت به السياسة آنذاك هو إعادة النظر في المستوى المعرفي والتأهيلي للعمال واعتماد سياسة الانتقاء مما ساهم في إعادة التوازن الوظيفي لتلك المؤسسات من ناحية الحجم ومن ناحية مستوى الكفاءات التي توظفها ([59]) .

2-نشر دعائم المعرفة:

لضمان التجديد في المعرفة لابد من سياسة عامة تتجسد في عمليات تعليم وتدريب الموارد البشرية، بهدف اكتساب الخبرة والمهارة اللازمة للتعامل بشكل متقن واحترافي مع خصائص موارد

المؤسسة المادية التي تتصف بعدم الثبات، ويكون ذلك ممكنا بأن يتم الاعتراف بأن المعرفة هي جزء من الكفاءة بالنظر إلى قيمتها في العملية الإنتاجية، السوق والمنافسة، والمقصود بالتأكيد ليست المعرفة الثابتة بل المتغيرة بتغير التكنولوجية ذاتها وهنا يكمن ذكر دور التنظيم في ترجمة المعارف الضمنية للتكنولوجيا إلى مهارات حيث المعارف متغيرة باستمرار وغير ثابتة) [60] ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى الحقيقة القائلة بأن المعرفة لا توجد في فراغ، فهي دائما في حاجة إلى كائن يحتويها، ومن تم فهي توظف طبقا لحاجة هذا الكائن والمخزون الذي لديه منها، ومن هنا انتشر المفهوم القائل بأن المعرفة هي نتاج عمليات الإدراك، يبدأ تدفقها من الشرارة الأولى للمعرفة، وتتحول إلى معلومات بمجرد أن تستقر في أدهان الأفراد، فالمعرفة تتحول إلى معلومات بمجرد تقديمها أو التعبير عنها في شكل مكتوب سواء من خلال الكلمات أو الرسوم أو الأشكال البيانية أو الأشكال الرمزية الأخرى بنفس المفهوم أو المشاركة في القاعدة المعرفية[61].

إذا فتجليات هذه النزعة تعتمد على بنية قادرة على انسياب معلومات المعرفة، سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمستويات التنظيمية الأخرى. وهنا يبرز وبأهمية أكبر دور نظام معلومات التسيير، الذي يعتبر جزء من نظام المعلومات في المؤسسة، ومدى مساهمته في الاتصال بالمحيط، وانتقاء المعلومات الضرورية في الوقت المناسب وبشكل صحيح عن الحقائق في المحيط، ويتعلق ذلك بكفاءات المؤسسة في هذا النظام ونسبة تطوره واستعمال الطرق والأدوات العلمية فيه[62] ومثل هذه الفكرة تعكس بعض النماذج التي قدمها الباحثون والمتخصصون في مجال المؤسسة والتي تركز على علاقة المنظمة بالتعلم .... وهي نظرة تبنى على الطريقة التي يستثمر بها الأفراد مجهوداتهم في تحسين طرق تفكيرهم، تصوراتهم المشتركة، وكذا على قدرتهم على التعلم في جماعات وأيضا فهم المشاكل المعقدة لعالم الأعمال."فالهادوكراسي "مثلا تصور بنيوي قدمه"مانتيزبورغ Mintezberg"" للتعبير عن المنظمة المتعلمة حيث يرى أن المنظمة في الوقت الحالي تعمل في محيط معقد أي تعمل في بيئة تفرض على التنظيم امتلاك معرفة *ممتدة* حول المنتجات والزبائن (معارف تقنية وعلمية) وتستقي هذه المعارف من انصهار أعمال المختصين في عدة مجالات داخل مجموعات المشاريع والمنقسمة بدورها في وحدات مصغرة حسب حاجة العمل. ومنه فهذه المنظمة يمكنها إحداث التجديد وذلك لكونها، مرنة وعصرية ومتجددة بذاتها. ونجد أيضا تسمية"المنظمة العقل" :قدمها الباحث "مورغان. Morgan كناية تمثل فيها المنظمة بعقل بشري. فالعقل حسبه هو العضو المسئول عن الربط والقيادة و الفعل الذكي و قد أكد الباحث في نموذجه أن اهتمامه بهذه الكناية ليس في محاولة مطابقة عمل العقل داخل التنظيم بإيجاد مصلحة أو وحدة تعمل كعقل يفكر لبقية التنظيم ولكن بحثا عن طرق لنشر الكفاءات التي يتميز بها العقل في كل التنظيم وبالخصوص كفاءة التعلم وليس في أجزاء و وحدات منه فقط [63] وبالنسبة للمجتمعات العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، فإن الدلائل تشير إلى أن هذه الأخيرة تواجهها تحديات هائلة وصعوبات ضخمة في سبيل سد الفجوة المعرفية بينها وبين المجتمعات المتقدمة، فعلى حد قول تقرير التنمية في العالم فإنه "لن يكون سد فجوة المعرفة أمرا يسيرا، إذ أن الهدف الذي تسعى إليه الدول النامية ليس هدفا ثابتا بل هدف متحرك مع استمرار البلدان الصناعية ذات الدخل

المرتفع في توسيع نطاق معرفتها، والواقع أن الفجوة في القدرة على خلق المعرفة هي أكبر من فجوة المعرفة ذاتها، والفوارق في بعض التدابير المهمة لخلق المعرفة هي أكبر بكثير من الفارق في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وعليه فإن الدول العربية باتت مجبرة على إعادة النظر في منظومتها المعرفية وفي علاقتها بالبحث والتطوير"[64] وانطلاقا من ذلك فإن مسألة التعلم وإرساء دعائم المعرفة في المؤسسة هامة لإنعاش المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة في بعض المجالات الحيوية كمجال الإنتاج الصيدلاني الذي يعتمد على صناعة معقدة تستوجب استراتيجيات محكمة ومتكاملة لاسيما "أن نجاح المؤسسة يتوقف دائما على نشاطين أو ثلاث أنشطة محددة، ففي الصناعة الصيدلانية يتطلب عموما اكتشاف المادة وحيازة الرخصة أو شهادة البراءة، والحصول السريع على الموافقة للإسهام في السوق وتسويق فعال على السلم العالمي، العديد من الكفاءات الأساسية للنجاح وفتح مجال التعلم على مصراعيه في المؤسسة. للتفوق على نظرائها من المتعاملين الاقتصاديين الأجانب في السوق الجزائرية.

3-تطوير الكفاءات البشرية:

عند الحديث عن نشر دعائم المعرفة فهناك طرف أساسي ووسيط هام وهم العمال كأفراد باعتبارهم المنتج الأساسي للمعرفة والمجسد لها، فهؤلاء لهم القدرة على استقبال التجديدات وصياغة الآليات المناسبة عن التغيير، فكما يقول أحد الخبراء في مجال المؤسسة " التجديد لا يتطور في القمة ولكن في قاعدة المنظمات، فنشر الأفكار أو المعلومات عن المحيط أو البيئة ينبغي أن يشمل مختلف المستويات الهرمية وليس المسيرين فحسب، وتأتي أهمية هذه المسألة لتفادي أي تأويل خاطئ في حالة إحداث تغييرات على المنتج أو تطوير منتجات أخرى، فالأفراد يقومون بتأويل الأفكار بطرق مختلفة انطلاقا مما يملكون من تجارب اعتادوا عليها وألفوها، إذ قد يصل هؤلاء إلى طرق مختلفة في التأويل وأفكار مغايرة حول الكيفية التي تتم بها ترجمة المعلومات الجديدة، ويستدعي ذلك تدخل سيرورات كبيرة من التخطيط والتقييم داخل البنية بهدف اختيار المعلومات الصالحة أو القابلة للتنفيذ[65] إن المخاطرة بنشر التغيير يعتمد على سلسلة من التفاعلات وعلى مؤهلات التكيف الداخلي وعلى إمكانيات العمال في مجال تطوير معارفهم، وهذا المبدأ يرتبط بالجانب الاجتماعي للتغيير، حيث يتم تشكيل مجموعات من العمال تتبادل الاقتراحات، التجريب، وانجاز هيكل التنظيم، مع الاستدلال بنصائح الخبراء ومراكز المعلومات التي تقوم بتدليل ذلك وهو ما تسمح به البنى الجديدة التي ذكرناها سابقا وفق ما يعرف بالبنية ذات الشكل الشبكة وأيضا البنية المصممة من خلال الفرق المستقلة نسبيا. ويحدث ذلك على غرار المفاهيم التقليدية لنمطية المهام التي كانت مقترنة مع مفهومه لإستراتيجية ذات ملامح موجهة من أعلى إلى أسفل وفق المقاربة الهرمية للبنية، حيث يتم استيعاب الإستراتيجية من قبل المسيرين، وبشأن بقية عناصر التنظيم، فهم مجرد مجموعة من الوسائل تسمح بانجازها وتنفيذها [66]

4- الاتصال في شبكة:

إن كل تقنيات الحراك تفترض اتصال شفهي أو مكتوب أو رمزي، ففي إطار إرساء التغيير يفترض الاتصال قدر الإمكان بالموظفين، عن طريق العديد من الوسائل لتحويل المشاريع المحققة وتكييف الاتصال مع مضمون واختيارات برنامج التغيير فعلى سبيل المثال: عندما يتجسد شكل ونمط

التغيير المتبنى من خلال التوجيه، فإن الاتصال يترجم من خلال العديد من الملتقيات وإجراءات التكوين لتعريف العامل باحتياجات التغيير ومساعدته على فهم واستيعاب مجال التغيير والمدى الذي سيستغرقه، وتمكينه من تطوير الكفاءات المكتسبة للمشاركة في تجسيدها، وفي أحيانا أخرى وعندما تكون المرتكزات المختارة متجسدة في تسيير الرموز في حالة مثلا تغيير على مستوى السلوكيات والقيم، تستقطب فعالية الاتصال من خلال المكونين والمشرفين، إذ لابد لهم من ترجمة التغيير على مستوى اتجاهاتهم وأفعالهم ولغتهم. وعليه فإن كل تقنيات الحراك تفترض اتصالا شفهيا أو مكتوبا أو رمزيا يستخدم بشكل أساسي أفعالا رمزية كالمقابلات وجها لوجه فردية وجماعية، ويتوقف الأمر بالتأكيد على الإمكانيات المالية والتسييرية المتوفرة لدى المؤسسة [67].

من جهة ثانية يمكن القول أن" كل عمل عالي الناجعة يتم إتمامه بتفاعل مجموعة من الناس الذين يقومون به بشكل يظهر القيمة المضافة في المنتج، وينطبق هذا الأمر على كل النشاطات مادية كانت أو خدماتية، فطاقم الطائرة ما هو إلا الحلقة الأخيرة لسلسة متفاعلة تحدد إلى حد كبير جودة عروض الشركة :تسيير الرحلات، تنظيم ركوب وهبوط المسافرين، تحضير الوجبات، ويدخل أيضا في هذه السلسلة المتفاعلة جودة المعلومات المقدمة للمسافرين، والتكوين التقني للموظفين الخ [68] ففي الثمانينيات ومع وصول المؤسسات اليابانية إلى السوق العالمية المتناظرة مع المؤسسات الأمريكية، ظهرت رؤى جديدة حول أسرار المنافسة، "فأوشي "الذي اقترح النظرية Z من منظور المؤسسات اليابانية التي أصبحت من خلالها هذه المؤسسات أكثر من منافسيها الأمريكان، خلص بعد العديد من الدراسات إلى أن عمالها كانوا يتصرفون ككتلة محاربة أو كمجموعة محاربة[69]

خامسا –بنية المؤسسة هل هو التحول نحو مفهوم فضاء اجتماعي(Espace sociale):

هناك مدخل آخر يمكن من خلاله استيعاب مدلول بنية المؤسسات الاقتصادية الحديثة، حيث تعرف البراديجمات الجديدة، البناء بعد إفراغه تاريخيا من معناه المادي squelette وربطه أيضا بالمكونات البشرية، على أنه فضاء اجتماعي**Espace sociale**. ومثل هذا التفكير له جانب كبير من الواقعية، هذا لأن عناصر الفضاء هم الفاعلون أو الأفراد الذين ينتجون موارد مادية ورمزية تجاه الأهداف التي تخص تنظيماتهم ومؤسساتهم، حيث تعتبر الأهداف التنظيمية كل الأرباح والإنجازات الناتجة عن تحالف مهنيين(فاعلين ,مطبقين,مسيرين، قوى عمومية، نقابات...الخ) هذا من جهة، ومن جهة ثانية تفضل هذه البراديجمات مفهوم فضاء اجتماعي Espace sociale، لأنه يعرض بعض الخصوصيات مقارنة مع مفهوم النظام المرادف للهيكل الذي كان ملازما لبنية المؤسسة وذلك للأسباب التالية:

- يعرف النظام على أنه كل كلية حيث الحدود مفصلة ومحددة بدقة ووضوح وتتسم بالثبات في حين لا تنسجم مع ما يوجد خارج تلك الحدود إلا نادرا.
- مفهوم النظام ينسب إلى كل كلية متجانسة حيث الأجزاء متماسكة أو مرغمة على التماسك لخدمة النظام في دقته المتناهية.
- مفهوم النظام يشترط وظيفة للضبط الذي على أساسه يستمر النظام في الضبط في اتجاه واحد.

ومن هذا المنطلق يعتبر مفهوم الفضاء Espace أكثر وضوحا لتعريف التنظيم هذا لأنه يوحي بفكرة

إمكانية الحديث عن حدود غير ثابتة وغير محددة للمؤسسة، متنوعة ومتغيرة مع إمكانية مصادفة عدم تجانس بين مكونات البناء، فكل تنظيم يمكن وصفه في وقت معين بمجموعة من الخصائص البنائية(ثقافية، اختيارات إستراتيجية، موارد تكنولوجية، قيم، علاقات...الخ)، ويشمل هذا التعريف كذلك كل المخططات المعرفية الموزعة على عناصر التنظيم، وهي المضمون الفعلي الذي يتصرف في إطاره أعضاء التنظيم ويتفاعلون فيها(70)

الخصائص البنائية كنتاج للأفعال _يعاد إنتاجها من خلال سلوكيات الفاعلين_

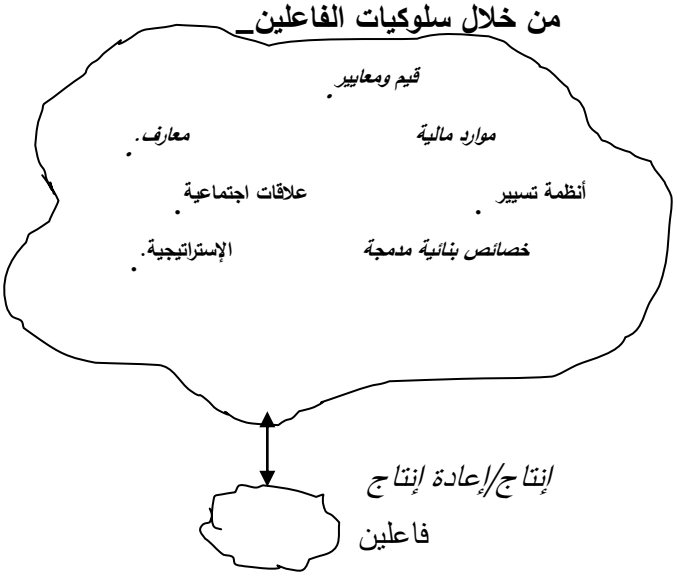

Ph De Woot Et All: management stratégique et compétitivité, OP. CIT p 383

تعتبر هذه المقاربة أن الأفعال هي المسئولة عن إنتاج الخصائص البنائية في المؤسسة، و تعيد إنتاجها في التفاعل المستمر لفعل أعضاء التنظيم، وعليه فإن الملامح البنائية هي نتاج :

1- للفعل 2-التفاعل القائم بين أعضاء التنظيم، فهؤلاء يدركون الخصائص البنائية من خلال نشاطهم والتفاعل في حقلهم المهني. فهم لما ينجزون لا يفكرون مطلقا في تشكيل البناء كما هو مصمم ومرسوم ولكنهم يسعون إلى انجاز المهام وحل المشكلات ويتصلون من خلال الرسائل...الخ، وعلى هذا الأساس فلا يوجد شكل بنائي ثابت بشكل مطلق وإنما يرتبط في كل مرة بنوع المتفاعلين في تكوينه، وبالتالي فإن الخصائص البنائية تتحدد من خلال نمط التفاعل وفق الفضاء الاجتماعي الذي يشكله الفاعلون فيما بينهم.

سادسا - معوقات تشكيل البنى الحديثة في المؤسسات الجزائرية :

من المؤكد أن مثل هذه التغيرات ليست بالبساطة لوضعها حيز التنفيذ خاصة في المجتمعات النامية، وذلك لأسباب مختلفة يمكن حصرها في جملة من المعوقات بقطبين أثنين: **معوقات تنظيمية ومعوقات فردية.**

المعوقات التنظيمية: من أخطر المعوقات التي تقف

حائلا دون مختلف التجديدات في البنية التنظيمية

❖ عدم قدرة بعض المسيرين من تجاوز الأشكال البنائية القديمة، ونقص الرغبة في التجديد:كون أن هؤلاء اعتادوا على الأشكال التقليدية فالكثير من المؤسسات في أصلها تقسيمية تتميز ببناء هرمي مجسد للأدوار الموروثة من الماضي، و يمثل هذا النمط من المؤسسات العائق الأكبر بالنسبة لأي تطور بحكم أنه لا يستجيب للحتميات الجديدة خاصة في مجال تسيير الموارد البشرية، وعليه فإن الاستمرار في هذه الأنماط القديمة يؤدي إلى تراجع وتباطؤ المؤسسة، وغلق كل منافذ التكيف أمامها وهو ما أصبح ضروريا حسب المعطيات الاقتصادية الجديدة [71]، فالمؤسسة المعاصرة لا يمكنها العمل في اتجاه التطوير وفي الوقت ذاته تحمل رواسب الماضي. كما أن الهياكل الوظيفية والتقسيمية تتعارض في أسلوبها مع منطق المنافسة، فلا يمكن لمعاملاتها الثابتة أن تعكس بشكل كاف كل الإبداعات التقنية.

❖ **المعوقات الفردية:** تشمل الصعوبات المتزامنة وتنفيذ التغيير على مستوى العمال ذاتهم، إذ يمكن لهؤلاء رفض التغيير والتذمر بعد الإعلان عن الإستراتيجيات الجديدة، مع العلم أن جل التغييرات لن تتم إلا من خلال تحليل مفصل للنسيج الثقافي للموارد البشرية. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بغموض شكل التغيير ذاته لدى العمال حيث يتفاوت هؤلاء في تكوين إجابات متشابهة عن التغيير، إذ لا يمكن إنكار وجود مشكلات مرتبطة بالفروقات الثقافية القائمة بين العمال في إدراك المعرفة التقنية أو ما يعرف بالأساليب المعرفية، مما يدعو إلى تكفل المؤسسة بعملية تنظيم المعلومات الخاصة بالفعل الناجح وأن يتم تعليم ذلك بعيدا عن الطريقة الآلية، فضرورة الفهم والاستيعاب لديه شروط اجتماعية وأيضا إجراءات تنظيمية نوقشت فيما سبق. وفي هذه الحالة يمكن توقع أيضا الصعوبة التي يمكن مصادفتها في سياق تحديد الزمن الخاص بكل فعل، فمن المناسب الأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي تتجسد فيها المرتكزات التجديدية في البناءات الرسمية وغير الرسمية للمؤسسة و أنساق المعلومات على مستوى الموارد البشرية.

الخاتمة نظرا للتطورات والتغيرات العشوائية للأسواق خاصة والمحيط عامة، بدأت تنشأ أجيال جديدة من المؤسسات. بحيث يلاحظ المتطلع على أهم التحولات التي عرفتها بنية المؤسسات الاقتصادية الميل المستمر إلى التنوع والانفتاح والتخلي التدريجي عن التقوقع والعمل الروتيني، وهو ما أملته البيئة من سرعة في الإنتاج ومواكبة المستجدات وتلبية حاجات الزبون المستمرة..... وعليه فإن التفكير في الصيغ الجديدة لهذه المؤسسات التي تسعى إلى المشاركة والإسهام في تحقيق المنفعة الكلية تحت ظل تلبية رغبات الزبون والشريك دون التقصير في حقها، أصبحت أكثر من ضرورة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي عليها مواكبة مختلف التغيرات بتجنب الأفكار القائمة على إجراءات الغموض التقليدي للعلاقة مؤسسة/عمال، إذ لابد أن تكون بنية واعية وعاكسة للتنسيق الداخلي بين الفاعلين وقادرة على التخطيط لردود الأفعال المشتركة، فإذا ما تم القبول بهذه العناصر، سيسمح ذلك لمواردها البشرية وكفاءاتها، العيش بطريقة ايجابية في وحدات تنظيمية متلاحمة، وفي مضمون اقتصادي غير ثابت وغير واضح الملامح، بدون الشعور بعدم الأمان الذي يحدثه المحيط المتغير. فالخاصية الجديدة للبنية تتجسد في كونها

تؤطر شعور جماعي قوي بين وحدات وعناصر البنية يتجاوز أي إقصاء لطرف من أطراف هذه البنية، ومثل هذا التوجه الإيجابي كاف للعمل بكفاءة عالية. وبالتأكيد فإن التخلي عن نماذج البنى الموجودة سابقا لا يتم آليا، بل بالتدرج إلى غاية الوصول إلى البنية الجديدة والملائمة للظرف المناسب.

الهوامش:

1- Jean-pierre detrie : stragtegore ;politique général de l'entreprise. Stratégie ,structure, décision :,identité édition Dunod 1997 p-349

2- جاكوب يدس ، م ج : الحدود المتأصلة في الهيكلة التنظيمية ودور فشل التسلسل الهرمي دروس منظمة العلوم 18-3، 2007ص 477-455 في موقع http : //ar .wikipedia .org/wiki

3-PH-De woot et all: management stratégique et compétitivité,. édition de boék université, p156.

4- جوسي باس: شرح السلوك التنظيمي : سان فرانسيسكو للنشر LB 1982 موقع http : //ar .wikipedia .org/wiki

5-Luc Boyer-Noel Equilley, organisation ,théories et application.2 édition ,édition d'organisation2003 pp 201-203

6- جوسي باس شرح السلوك التنظيمي ، المرجع السابقhttp : //ar .wikipedia .org/wiki

7-: Luc Boyer Noel Equilley op cit p203

8- جاكوب يدس ، م ج : الحدود المتأصلة في الهيكلة التنظيمية ودور فشل التسلسل الهرميك دروس منظمة العلوم 18-3، ص 455-477 في موقع http : //ar .wikipedia .org/wiki

9-Lasary : théorie des organisation : édition el dar othmania 2007 P P51-52

10-Sainsaulieu : Sociologie de l'entreprise ;organisations ;culture et développement 2 éme édition ,.press des sciences poéte et dalloz,.1989., pp143-144

11- س.ليم ، م، غريفيت ج، و سامبروك. الهيكل التنظيمي للقرن الحادي والعشرين . رسالة قدمت في الاجتماع السنوي لمعهد بحوث العمليات وعلوم الإدارة ، أوستن. في موقع http : //ar .wikipedia .org/wiki

12- Jean-Pierre detrie : op cit p27

13 - G-Johnson et all :stratégique;2 iém édition ;édition Pearson éducateur 2002:p550

14- بهدي عيسى بن صالح : ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث عدد03جامعة ورقلة الجزائر 2004 ص15

15- 4-John Kay et all : Les grands enjeux de la stratégie moderne : L'art de la stratégie ;édition Pearson éducation, France, parie 2000 . p70

16- Jp detrie .OP. Cit.14

17-الشريف حسن : اهمية العلاقات المتينة بين مؤسسات البحث وقطاع الإنتاج ، ندوة تطبيقات نتائج البحوث لتنمية المجتمع **العربي**، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية 1987 ص03 نقلا عن:

-قويدري محمد: واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09 و10 مارس 2004

18- Philippe Migani : les systèmes de management :édition d'organisation1993. :1993P38

19- G-johnson et all : op cit:p550

20- Philippe Migani op cit38-42

21--جمال سيد السويدي :تنمية المورد البشري في اقتصاد مبني على المعرفة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2004:ص307

22 G-Johson et all OP. CIT.p516"

23- يوسف قزاقزة وآخرون، إدارة الخدمات الصحية والتمريضية، ط1 دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2002 ص79

24 G-Johson et ALL, OP. CIT.p 550

3-Philippe Migani : les systèmes de management :édition d'organisation1993 P43

25 جمال سيد السويدي: مرجع سبق ذكره، ص71.

26 -بهدي عيسى بن ، مرجع سبق دكره ص15

27 يوسف قزازة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص79-83.

28- بهدي عيسى بن صالح : مرجع سبق دكره ص14

29-JOHN KAY et ALL,. OP. CIT.p325

30- بهدي عيسى بن صالح : مرجع سبق ذكره ص14

31- جاكوبيدس ،م،ج : الحدود المتأصلة في الهيكلة التنظيمية ودور فشل التسلسل الهرمي ، مرجع سابق

32-J-P detrie ,OP. CIT.pp354-355

33- thèse de doctorat présenté part :Stéphane Chasserio : La difficile conciliation de la vie professionnelle et de la vie privé dans les entreprise québécoise des services technologiques aux entreprise :organisation par projets , gestion des ressources humaines et effets de genre ,université Québec, Montréal, 2006 p 35.
34-Luc Boyer-Noël Equilbey : Organisation . théories et applications ,2iéme ,édition d'organisation, 2003, p10.
35- jean Bonis, :.Le management comme direction d'acteurs. Maitriser la dynamique humaine , édition c'entre de libraire et d'édition techniques, 1990 pp 81-83.
36-Philippe Zarifiane:objectif competence .edition laison ,1999 p59-60
37-G Johson et all ,OP. CIT. p520.
38- jean Bonis, OP. CIT pp 81-83
39-جمال سيد السويدي: مرجع سبق ذكره، ص316.
40-jean bonis, OP. CIT. PP76-77
41-Stéphane Chasserio, OP. CIT p 35
42-س.ليم ، م، غريفيت ج، و سامبروك. الهيكل التنظيمي للقرن الحادي والعشرين . رسالة قدمت في الإجتماع السنوي لمعهد بحوث العمليات وعلوم الإدارة ، أوستن. في موقع http : //ar .wikipedia .org/wiki
43- بهدي عيسى بن صالح : ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية مرجع سبق ذكره ص7.
44- الداوي الشيخ : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكاليات البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة ،جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد 2 ، 2009. ص ص69-70
45-جمال الدين لعويسات مبادئ الإدارة العامة , دار هومة للنشر الجزائر 2003 ص87
46- ناصر دادي عدون : اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة ا لجزائر 1998ص 178
47-**G**-Johson et all, OP. CITp545
48- بهدي عيسى بن صالح : ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية،ص 14
49- عدمان مريزق : دور البحث والتطوير في تعزيز الميزة تنافسية المؤسسات الصناعية _حالة المجمع الصناعي صيدال –الملتقى الدولي الرا بع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة الشلف الجزائرنوفمبر8-9 مارس 2010. ص4
50- الداوي الشيخ : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكاليات البحث عن كفاءة المؤسسات العامة ، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ،العدد 2، 2009.
51- عدنان مريزق :–مرجع سبق ذكره ص 17-18
52 – 53-الداوي الشيخ :مرجع سبق ذكره ص ص262-269-
54- R Sainsaulieu, OP. CIT.pp143
55-Geneviéve Lacono, OP. CIT, p 154
56- S- Chasserio , OP. CIT, p39
57-j ean Bonis, OP. CIT p156.
58- بهدي عيسى بن صالح : ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية،ص 14
59- الداوي الشيخ :مرجع سبق ذكره ص262
60- John Kay, OP. CIT. p346
61 -جمال سيد السويدي: مرجع سبق ذكره، ص 171
62-ناصر دادي عدون : اقتصاد وتسيير المؤسسة ص 94
63-جوس باس : شرح السلوك التنظيمي 1982 L B سانفرنسيسكو للنشر http : //ar .wikipedia .org/wiki
64-أحمد عبد الويس- مدحت أيوب : اقتصاد المعرفة –مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة 2006 ص200
65-G-Johnson et all OP. CIT p350
66-**65**G-Johnson et all, OP. CIT .p509
67-.Ibid. P350
68-Jean Bonis OP. CIT, P70.
69 -**68** Hope heitey et autre :Stratégie du changement , pareson, édition ,pari2005 p379
70-PH DE WOOT ET ALL, OP. CIT p 383
71-Hocine hassissi : dossier documentaire : L'évaluation des performances 25/26 avril Institut national du travail 2004 PP25- 27

Espaces périurbains sur l'axe de la Rn16 à Annaba. Paysage et stratégies d'évolution

Meriem RADOUANE
Département d'Architecture
Université Badji-Mokhtar, Annaba

Résumé
Les infrastructures routières forment un moyen pertinent pour la lecture des formes et sens d'évolution des espaces périurbains à partir du paysage observé perçu depuis la route. A partir d'une lecture du paysage périurbain d'Annaba le long de la Rn16 sur la section d'El-Bouni, nous analyserons comment s'est construit un paysage agricole, urbain et industriel sur un territoire aux marges de la ville. A travers les mutations et dynamiques observées, nous nous interrogeons sur les facteurs qui dictent la forme d'évolution de l'espace périurbain.

Mots clés : Espace périurbain, paysage agricole, industriel, urbain, stratégies économiques et urbaines.

Outer Urban Areas on the Major Road "Rn16" in Annaba. Landscape and Evolution Strategies

Abstract
Most of the suburban areas have developed along the road infrastructures which are forming good means helping to read the forms of evolution of suburban spaces through the mutations observed in the landscape. By studying the landscape of Annaba's suburb along the national road 16 on the section of El-Bouni, we will analyse how an agricultural, urban and industrial landscape have been built on the fringes of the city. Through the mutations and the dynamics observed, we question the factors that dictate the shaping evolution of this suburb landscape.

Keywords: Suburban, agricultural, industrial and urban landscape, economic and urban strategy.

الضواحي العمرانية على محور الطريق الوطني. المنظر واستراتيجيات التطور

ملخص
تنشأ معظم الضواحي العمرانية وتتطور على طول محاور الطرقات، وهي تشكل وسيلة جيدة لقراءة تطور هذا المجال عبر ملاحظة التحولات على المنظر المشاهد على طول الطريق. انطلاقا من قراءة لمشهد ضاحية عمرانية لعنابة على طول محور الطريق الوطني رقم 16 وعلى مقطع البوني، نحلل كيف يتشكل المنظر الزراعي والصناعي والحضري في مجال يقع على هامش المدينة. وفي ظل التحولات والديناميكيات الحالية نتساءل عن العوامل التي تملي شكل تطور هذا المجال بالضاحية.

الكلمات المفاتيح : الضواحي العمرانية، مشهد زراعي صناعي وحضري، شبكة الطرقات، الاستراتيجيات الاقتصادية والعمرانية.

Introduction

Suite à une stratégie nationale de développement économique qui l'avait promue au rang de pôle régional, Annaba a vu son urbanisation s'accélérer développant un espace périurbain qui ne cesse de s'étendre et se transformer. Située dans la périphérie sud d'Annaba, El-Bouni a accueilli de vastes programmes de logements et des activités industrielles et subit encore l'extension de la ville sur un territoire dévolu initialement à l'agriculture. Industries, habitat, agriculture, trois activités distinctes cohabitent dans un même territoire qui n'a pas encore fini son évolution et retrouvé son identité, comme le révèle le paysage d'El-bouni à partir de la Rn16.

Interroger les territoires périurbains à partir du paysage, une question de recherche

L'urbanisation se développe vite et la plupart des villes voient leurs périmètres éclater faisant apparaître des milieux périurbains de plus en plus grands. Lieux d'enjeux fonciers, économiques et sociaux, ces milieux périurbains font l'objet d'évolution et de mutations rapides. Si certains présentent un paysage hybride sans grands repères historiques, culturels ou identitaires, d'autres paysages sont pensés et façonnés pour promouvoir leur image et augmenter leur attractivité. Que véhiculent les paysages des espaces périurbains, laissés à une construction spontanée ou volontariste, en sens et en représentation (identité, caractère, stratégies de construction de l'espace,…) ?

Appréhender l'identité et le sens d'évolution des territoires périurbains à partir d'une lecture de leur paysage, c'est dans cet axe que s'inscrit cette réflexion qui sera menée sur El-bouni, un espace périurbain d'Annaba. Nous nous intéresserons particulièrement à la partie qui longe la Rn16 et qui permet d'observer un paysage très significatif d'El-bouni, construite à partir des années 70 à coups d'opérations de logements et d'activités industrielles le long de la Rn16. Ce schéma d'extension lui a donné une forme linéaire et sectorisée : la Rn16 forme une séparation physique qui démarque la zone d'habitat des activités industrielles. Après un essor de l'agriculture dans les années 40 et 50, puis de l'industrie dans les années 60 à 80, ce sont surtout les activités tertiaires et le logement qui connaissant aujourd'hui un développement rapide. De là découle un paysage très diversifié qui suscite des interrogations : *Quel sens d'évolution et quelle identité d'El-bouni, son paysage révèle-t-il aujourd'hui? Quelle logique dicte la production de ce paysage ?*

Les séquences visuelles le long de la Rn16, montrent un paysage très spontané qui s'est construit par une accumulation d'opérations d'urbanisation sans grand rapport les unes avec les autres (industrie, différents programmes d'habitat, activités tertiaires). El-bouni offre un paysage très diversifié, industriel, urbain et même agricole. Bien qu'on parle d'agglomération urbaine, de daïra et quelques soit son statut administratif dans l'espace intercommunal, le paysage d'El-bouni révèle un espace en mutation qui n'a pas encore affirmé une identité. La présence des activités des trois secteurs, l'extension et l'évolution rapide de l'urbanisation, ne permettent pas encore de lui attribuer clairement un caractère.

Par ailleurs, si le paysage d'El-bouni est une production spontanée, une simple résultante de l'évolution de l'espace, **sur** les rives de la Rn16 commence à se construire un paysage volontariste, produit de stratégies économiques des riverains. Cette hypothèse s'appuie sur la concentration observée de nombreuses activités commerciales et tertiaires sur les terrains qui longent la Rn16 depuis les années 2000 : *showrooms*[1], sièges d'entreprises….. Ces activités s'implantent en périphérie pour la disponibilité du foncier et recherchent la proximité de la route pour des raisons stratégiques :

desserte, exposition et publicité. Autrement dit, l'enjeu est foncier et économique. Ces activités qui se sont développées au cours des dernières années construisent un paysage qui donne un nouveau visage à El -bouni, celui d'un espace à caractère tertiaire. Les acteurs à l'origine de ce paysage, sont des particuliers du secteur privé (concessionnaires automobiles, entreprises privées,…).

Objectifs et méthode d'approche

Identifier les éléments du paysage et les organiser en séquences, associer l'observation directe, la photographier et les plans constituent une manière de comprendre les espaces périurbains à partir du paysage qu'ils ont construit et continuent à construire en bordure de routes. C'est les outils que nous proposons pour explorer la périurbanisation qui s'étend, évolue et se transforme vite et suscite de plus en plus la curiosité des recherches urbaines.

Plusieurs recherches se sont intéressées au paysage perçu depuis la route, parmi les plus connues celles de Lynch en 1968 avec « *the view from the road* » (1) et Panerai (et col.) dans « *analyse urbaine* » en 1975 (2). L'analyse du paysage est une approche sensible qui s'appuie sur l'observation. Nous utilisons ici le paysage comme objet de recherche et d'analyse de l'évolution de l'occupation des terrains d'El-bouni le long de la Rn16. Pour cela nous nous sommes aussi appuyés sur les études du Pdau (Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme) intercommunal d'Annaba et les plans d'occupations des sols d'El-bouni.

Construction de l'espace du grand Annaba : logique économique et stratégie d'urbanisation

Annaba s'est construite sur un lien fort avec la mer. La ville construite autour du port a donné lieu à une urbanisation de forme radioconcentrique structurée par un réseau viaire et routier en radiales. La ville s'est épanouit économiquement depuis le début du 20ème siècle aidée par ses richesses naturelles (terres agricoles, phosphate, liège,...) et ses infrastructures de transport (port, chemin de fer, réseau routier), donnant lieu à un des plus importants pôles économiques du pays. Toutefois, si la ville centre a pris une forme compacte et radioconcentrique tournée vers la mer, l'agglomération a privilégié un développement par rapport au réseau routier, perdant sa compacité. L'agglomération présente une urbanisation tentaculaire qui se greffe aux axes routiers (fig.1).

Jusqu'au début des années 60, l'agriculture a été la principale ressource économique de la ville. Arrivées les années 70, l'industrialisation a bouleversé l'armature urbaine. La forme de développement de l'urbanisation a été surtout liée à l'implantation de l'industrie qui s'est positionnée par rapport aux infrastructures de communication (réseau routier, chemin de fer et port). Deux grandes industries ont marqué le fait industriel à Annaba. La première est le complexe sidérurgique d'El-Hadjar[2] qui a été implanté le long de la Rn16 et de la ligne du chemin de fer qui forme une importante ligne d'exploitation minière qui relie les gisements miniers d'Ouenza à Annaba. La deuxième est le complexe d'engrais phosphatés et azotés (Asmidal) qui a été implanté à proximité du port et en bordure de la Rn 44-est. Ces deux industries ont amené au développement de plus de 162 moyennes et petites industries employant plus de 25.000 personnes dans les domaines de la sidérurgie, la chimie, l'agroalimentaire, la transformation du papier, du verre et du plastique. Ce dispositif industriel a été aménagé sur quatre zones industrielles implantées sur les axes routiers Rn16, Rn44 et Rn21, occupant une surface foncière totale de 352 Ha. Toutefois, la Rn16 qui relie Annaba à Souk-Ahras et Tébessa s'affirme comme l'axe industriel le plus puissant. En effet, il

regroupe la plus grande concentration d'industries et de zones d'activités, notamment le complexe sidérurgique et la zone industrielle *El-Allelick.* Cette dernière s'étend en bande de terrains de près de 128 Ha comprise entre la Rn16 et la ligne du chemin de fer sur le territoire communal d'El-Bouni.

Figure 1 : Agglomération d'Annaba, les couloirs d'urbanisation suivent les axes routiers.

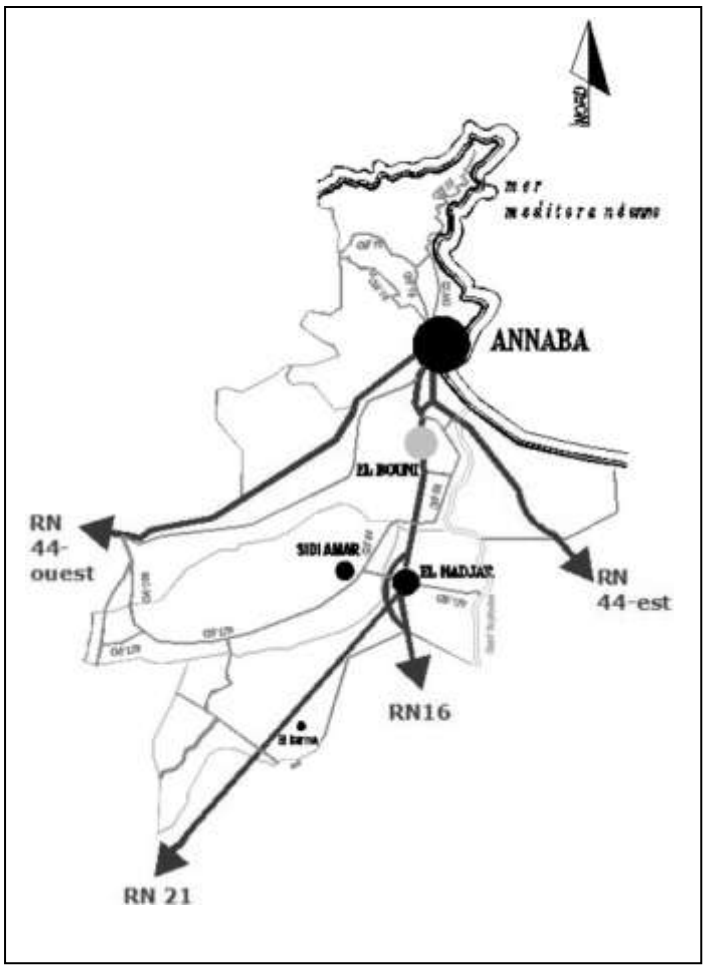

Source : auteur, 2011

De la ville à l'agglomération : éclatement de l'urbanisation et formation de l'espace périurbain

C'est surtout l'essor économique d'Annaba qui a entraîné une urbanisation rapide insufflée entre autres par d'importants flux de population migrante, venue à la recherche d'emploi. La demande de logement déjà importante s'est accrue et avait motivé une grande extension en *ex nihilo* sous forme de Zhun[3]. La Zhun a été implantée à quelques kilomètres de la ville sur l'axe de la RN16, un axe à dimension historique et économique. Cette extension à l'origine de formation de l'espace périphérique d'El-Bouni reprend l'idée d'un projet antérieur d'une cité ouvrière de 15.000 habitants prévu à cet endroit par le Plan directeur d'urbanisme de 1960[4]. Ce choix d'implantation en dehors de la ville a été en partie imposé par un besoin important en surface d'extension que la

ville ne pouvait contenir[5]. Le modèle des Zhun qui a été largement adopté en Algérie pendant les années 70 et 80 correspond à de grands ensembles de logements qui s'étendent sur de vastes terrains. La Zhun d'El-Bouni a été implantée sur une rive de la Rn 16 et sur l'autre une zone industrielle, dans une logique de zoning qui caractérise l'urbanisme des années 70. Puis, une autre Zhun a été créée à Sidi Amar à une quinzaine de kilomètres de la ville. C'est de là que s'est formé l'espace périurbain d'Annaba, reprenant le schéma typique de la périurbanisation qui se développe souvent le long des axes routiers qui génèrent leurs propres effets de formes et de dynamiques urbaines (3).

L'espace périphérique s'étant agrandi et devenu difficile à gérer, le découpage administratif de 1985 avait érigé les localités d'El-Bouni, Sidi Amar et El-Hadjar au rang de communes, afin d'alléger la ville centre Annaba. Mis à part El-Hadjar, ancien village de création coloniale, ces communes sont créées en *ex-nihilo*. Elles ont développé un vaste espace périphérique et sorti la ville au-delà de son périmètre passant de l'échelle d'une ville à celle d'une agglomération, désignée administrativement par l'espace intercommunal d'Annaba.

Aujourd'hui, on peut distinguer sur Annaba qui aspire au statut de métropole, une agglomération à double visage avec : une ville centre au commandement avec un espace à un fort ancrage historique et urbanistique, et un espace périphérique émietté, sans repère historique ou identitaire. Cette périphérie est le produit d'une volonté politique qui a crée des communes de toutes pièces autour des ZHUN qui se résument à de grands ensembles de logements stéréotypés et souffrent de sous équipement, ce qui engendre jusqu'à ce jour une dépendance de la ville, malgré les quelques efforts fournis pour y remédier. La périphérie pose aussi une autre problématique : elle s'est développée sur des terres fertiles de la plaine (les meilleurs terrains ont été choisis pour l'industrie, de vastes terrains plats, et le logement un peu plus loin sur des terrains plus en relief). La relation de la ville à la périphérie, qui correspondait alors à une relation d'échange et de complémentarité « ville-campagne » a été altérée. Avant, les terres agricoles et les fermes qui entouraient la ville, lui formaient son espace de production (4). Aujourd'hui et même si la périphérie concentre des activités de production (industrie et agriculture), la relation ville-périphérie éprouve un certain déséquilibre avec l'extension urbaine accélérée et l'augmentation spectaculaire de la population.

El-bouni : d'une périphérie vers second pôle urbain

En plus de l'extension de la commune elle-même, El-bouni subit une grande part de l'extension d'Annaba. En effet, beaucoup de programmes de logements et d'équipements, notamment universitaires que la ville centre ne trouve pas de terrains pour les accueillir, les reporte sur sa périphérie la plus proche « El-bouni ». Aujourd'hui, El-bouni tend progressivement à devenir le second pôle urbain après le chef lieu d'agglomération Annaba avec laquelle elle tend à la conurbation. Néanmoins, ceci s'inscrit aussi dans une stratégie volontaire qui vise à équilibrer l'armature territoriale et à atténuer d'une organisation monocéphale.

El-Bouni s'est construite à partir des années 70 à coups d'opérations de logements et d'activités industrielles le long de la Rn16. Après une expansion dans les années 60 à 80, l'industrie qui relevait du secteur public a connu un certain effondrement suite à la crise des entreprises publiques. Plusieurs unités industrielles ne sont plus opérationnelles et subissent aujourd'hui un processus de mise en friche, d'autres ont été reprises par des privés ou des entreprises étrangères. Toutefois et même si l'industrie est en

difficulté et ne connaît pas spatialement d'extension, l'urbanisation continue sa progression à un rythme rapide. C'est le logement et les activités tertiaires en émergence, qui connaissent aujourd'hui un développement rapide : les nouvelles offres de logements sont essentiellement en périphérie, même si cela s'opère au détriment d'un foncier agricole.

El-bouni qui regroupe aujourd'hui des activités des trois secteurs, est la seule commune de l'agglomération à avoir cette diversité qui rend difficile de lui décerner un caractère agricole, industrielle ou tertiaire (tableau1). L'identification de l'occupation du foncier par types d'activités permet de mieux apprécier comment ces trois secteurs d'activités se partagent le territoire. Elle permet aussi d'évaluer le sens d'évolution d'El-bouni, notamment l'espace en bordure de la RN16 qui en est le plus représentatif.

Tableau1 : répartition des activités des trois secteurs sur l'espace intercommunal d'Annaba.

Secteur	Habitat	Grands équipements	Activités agricoles	Activités industrielles	Activités commerciales	université
Annaba centre	X	X			X	X
El Bouni	X		X	X	X	X
El Hadjar	X	X		X		X
Sidi Amar	X			X		X

Source : Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme(Pdau), 2008

Bandes sur les rives de la Rn16 : entre vocation initiale et évolution actuelle

La Rn16 est l'un des principaux axes de développement de l'agglomération, il a supporté les premières extensions de la ville depuis les années 70 et continue à le faire. C'est de loin l'axe le plus dense en urbanisation. Il concentre plus de 160.000 habitants pour une agglomération qui compte un peu plus de 400.000 habitants. L'urbanisation rapide sur ses rives revient à ses propriétés économique et historique. Ligne d'exploitation minière, agricole, puis de développement d'activités industrielles et aujourd'hui tertiaires, la Rn16 connaît le plus de dynamique comparée aux autres axes.

Les terrains le long de la Rn16 sur la section d'El-Bouni, présentent une occupation très diversifiée, voire assez particulière dans laquelle se côtoient : agriculture, industrie et urbanisation. Spatialement, leur organisation est très liée à la route (fig.2). La zone industrielle s'étend longitudinalement, parallèle à la route et au chemin de fer sur une grande parcelle de 128 ha, coupée cependant par une parcelle agricole de 2,2 ha, une exploitation qui a résisté à l'occupation de son territoire par l'industrie. L'habitat occupe la rive opposée, puis plus récemment (depuis les années 2000), des activités tertiaires comme les sièges d'entreprises et commerciales comme les *showrooms* se positionnent directement sur les franges de la Rn16. Certaines de ces activités récemment créées, occupent des friches industrielles récupérées. L'agriculture en occupait la majorité des terrains à l'origine auparavant, s'étend aujourd'hui sur les deux rives de la route, mais perd de plus en plus de terrains. Urbanisation et industrie se sont développées sur un foncier agricole, toutefois si ce foncier est par statut « agricole » et recensé en tant que tel, l'agriculture connaît des difficultés économiques et un certain délaissement. Aujourd'hui, plusieurs terres sont inexploitées et apparaissent plutôt comme des enclaves naturelles ou des terrains vierges.

Si ce territoire s'est converti vers l'industrie et le tertiaire, il était consacré dans les années 40 et 50 à l'agriculture. C'était la période d'expansion de l'agriculture et de création des coopératives agricoles à Annaba. Des cultures maraîchères, de vignes, d'agrumes, de tabac et de coton étaient pratiquées sur ces terres (5).

Aujourd'hui, il ne reste que quelques cultures maraîchères et d'agrumes sur ces terres pour la plupart d'entre elles domaniales, réparties en exploitations agricoles collectives et individuelles. L'agriculture a été à l'origine de l'activité industrielle, en effet l'agriculture a incité depuis les années 40 à la création de petites unités industrielles agroalimentaires le long de la Rn16, puis l'industrie s'est étendue depuis les années 70 vers de moyennes et petites industries de produits métalliques, chimiques et de matériaux de construction en plus de l'agroalimentaire.
Aujourd'hui la production de l'agriculture à El-bouni est en baisse vis-à-vis des difficultés que connaît le secteur agricole et la progression de l'urbanisation au détriment du foncier agricole. Le Pdau évoque même les terrains agricoles comme une contrainte à l'évolution urbaine d'El-Bouni, parce qu'elles limitent le potentiel d'extension future. Avec la pression de la demande sur le foncier urbanisable et les enjeux économiques en périphérie, les terres agricoles sont progressivement sacrifiées pour l'urbanisation en dépit des efforts déployés pour la réhabilitation du secteur agricole, comme les plans de développement agricole élaborés depuis Septembre 2000. Les terres agricoles les moins productives sont les premières sacrifiées. Des parcelles sont déjà désignées par le Pdau comme des zones pour la future urbanisation à moyen et long termes (6). L'agriculture éprouve de plus en plus du mal à résister et El-bouni s'urbanise davantage et se reconvertit vers le tertiaire.

Une périphérie en évolution, un paysage en mutation

Observée à partir de la Rn16, la périphérie se distingue à première vue par un paysage plus diversifié et plus ouvert que celui de la ville. La présence de la nature permet des vues plus larges et plus lointaines. Le paysage sur la section d'El-Bouni peut être décomposé en trois unités paysagères distinctes: la nature, l'habitat et l'industrie (fig.3).

Le paysage naturel regroupe trois éléments : la plaine agricole, des piémonts et de faibles collines. L'habitat occupe une part importante dans le paysage et s'organise en conglomérat. Il prend deux formes: des immeubles de logements collectifs et un habitat individuel en lotissements.

L'industrie se démarque aisément dans le paysage par ses bâtiments du type hangars et à l'architecture bien spécifique. Par ailleurs, la route elle-même forme une unité paysagère à part du fait qu'elle ne se distingue des autres unités et génère son propre paysage avec sa texture et son aménagement (ouvrages d'art et les panneaux de signalisation routière et publicitaire qui l'accompagnent).

Figure 2 : Occupation du foncier d'El-Bouni, axe Rn16.

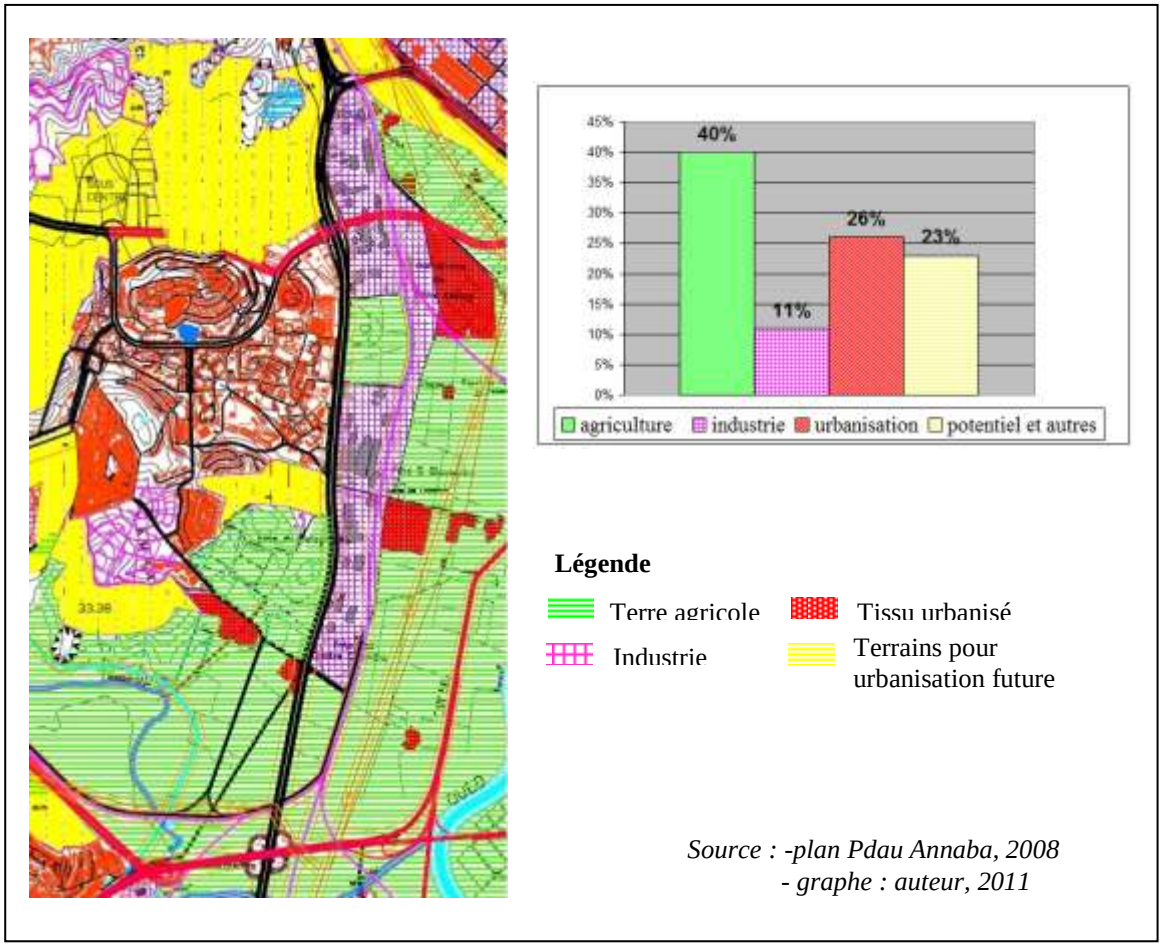

Source : -plan Pdau Annaba, 2008
- graphe : auteur, 2011

Figure 3 : paysage périurbain depuis la Rn 16, unités et composition.

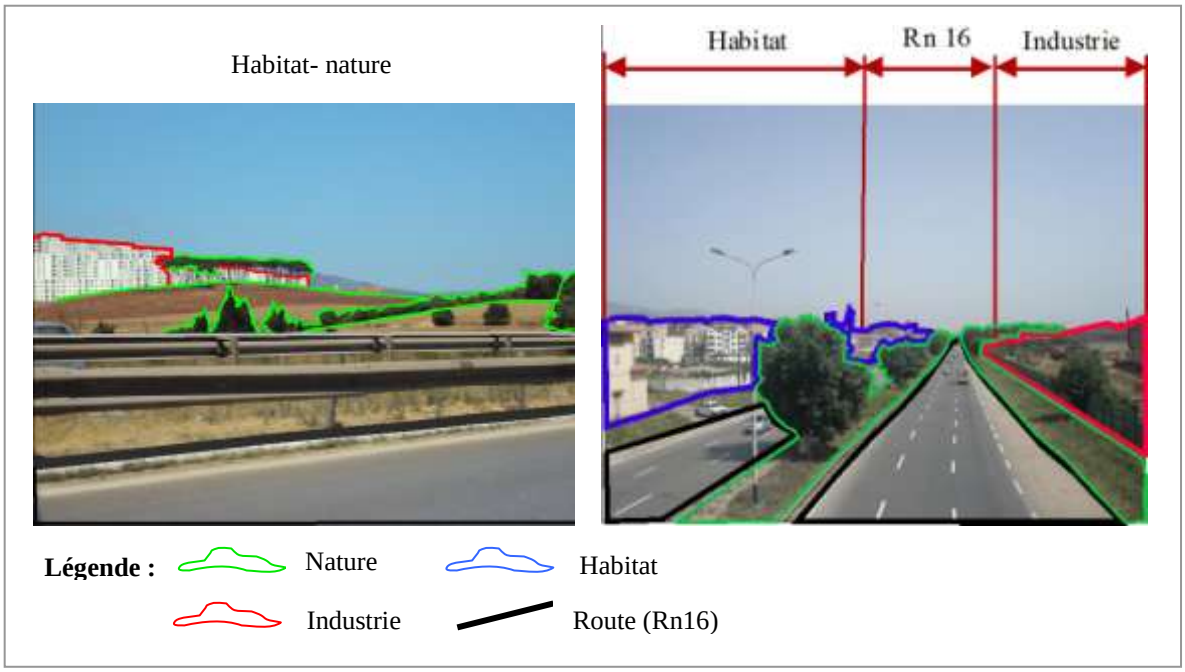

Source : clichés auteur, 2011

Deux matériaux marquent de ce fait la composition du paysage : le minéral et le végétal, qui sont présents à peu près à proportions égales, toutefois ces proportions sont en changement avec la progression de l'urbanisation. Le végétal agrémente le paysage et offre des vues larges et lointaines par la présence de grandes étendues vertes. À l'inverse du paysage ouvert qu'offre l'agriculture, l'industrie ferme le paysage par les clôtures qui délimitent son périmètre, s'étendent sur de longues distances et restreignent le champ visuel. En termes de qualité, l'industrie déqualifie le paysage par ses bâtiments stéréotypés et en dépérissement (*ferrovial, onalait, SNVI,..),* particulièrement pour les sites industriels à l'abandon (fig.4).

Le paysage en milieu périurbain évolue et se transforme plus vite que celui de la ville, chose qui peut être observée notamment en bordure des routes qui subissent un processus d'occupation rapide des sols sur leurs franges [(7)].

Le parcours le long de la Rn16 permet d'observer une transformation rapide du paysage : de nouvelles constructions et activités, des panneaux publicitaires et des chantiers en cours. Dans cette mutation en périphérie, le logement connaît la plus grande dynamique et domine progressivement le paysage d'El- Bouni.

Stratégie économique, stratégie foncière : rapport au paysage

De la mosaïque de l'occupation du foncier, découle un paysage qui reflète cette diversité : un paysage composite, difficile à identifier comme agricole, industriel ou urbain. Il est les trois à la fois. Néanmoins, la route est l'élément qui permet de relier les différentes unités sur le paysage. En effet, la Rn16 met en contact direct des paysages différents, parfois contradictoires et qui pourtant se côtoient. Le paysage permet de lire l'impact des logiques de production de l'espace sur la forme et le visage de la périphérie. Il permet aussi de rendre compte des dynamiques à l'œuvre, les logiques et les facteurs qui les sous tendent. L'organisation d'El-bouni répond à une logique économique et fonctionnaliste, avec une implantation stratégique des activités économiques le long de la Rn16 et une nette ségrégation des territoires réservés à chaque activité.

Industrie, habitat et agriculture s'organisent sur des zones dissociées sans interactions. Et même si la route les relie dans le paysage, elle ne le permet pas autant dans l'espace. Par ses caractéristiques et les règles d'aménagement routier auxquelles elle obéit, la voie rapide devient une coupure spatiale. En effet, elle ne permet pas de liaisons transversales et sépare davantage les espaces sur ses rives qu'elle ne les relie. La Rn16 dissocie même son territoire et sa fonction de circulation de ce qui l'entoure, une dissociation qui peut être lu sur le paysage à travers l'absence d'éléments d'articulation entre la route et ses rives.

Tandis que l'industrie continue à exister dans une forme statique et l'agriculture tente de résister et de défendre son existence, la tendance d'évolution qui s'affirme est l'habitat et le tertiaire qui sont en pleine expansion. Des sièges d'entreprises (*Urban, Agritec*) et des *showrooms* de concessionnaires automobiles *(Renault, Citroën, Fiat)* préfèrent s'implanter en bordure de la Rn16 et non à l'intérieur des zones industrielles ou les zones d'activités. Une situation stratégique qui permet la desserte mais surtout l'exposition et la publicité. L'infrastructure routière devient un outil de *marketing*. Les nouvelles activités tertiaires qui s'installent et marquent le paysage par leurs enseignes commerciales viennent confirmer le rôle des logiques économiques dans la fabrique de l'espace et du paysage. Par ailleurs, la forte demande sur le logement, lui insuffle une grande dynamique. Que cela soit pour le logement social ou promotionnel, de nombreux chantiers sont perceptibles

depuis la Rn16 et marquent de plus en plus le paysage d'El-bouni.

Figure 4 : El-bouni, séquences visuelles le long de la Rn16

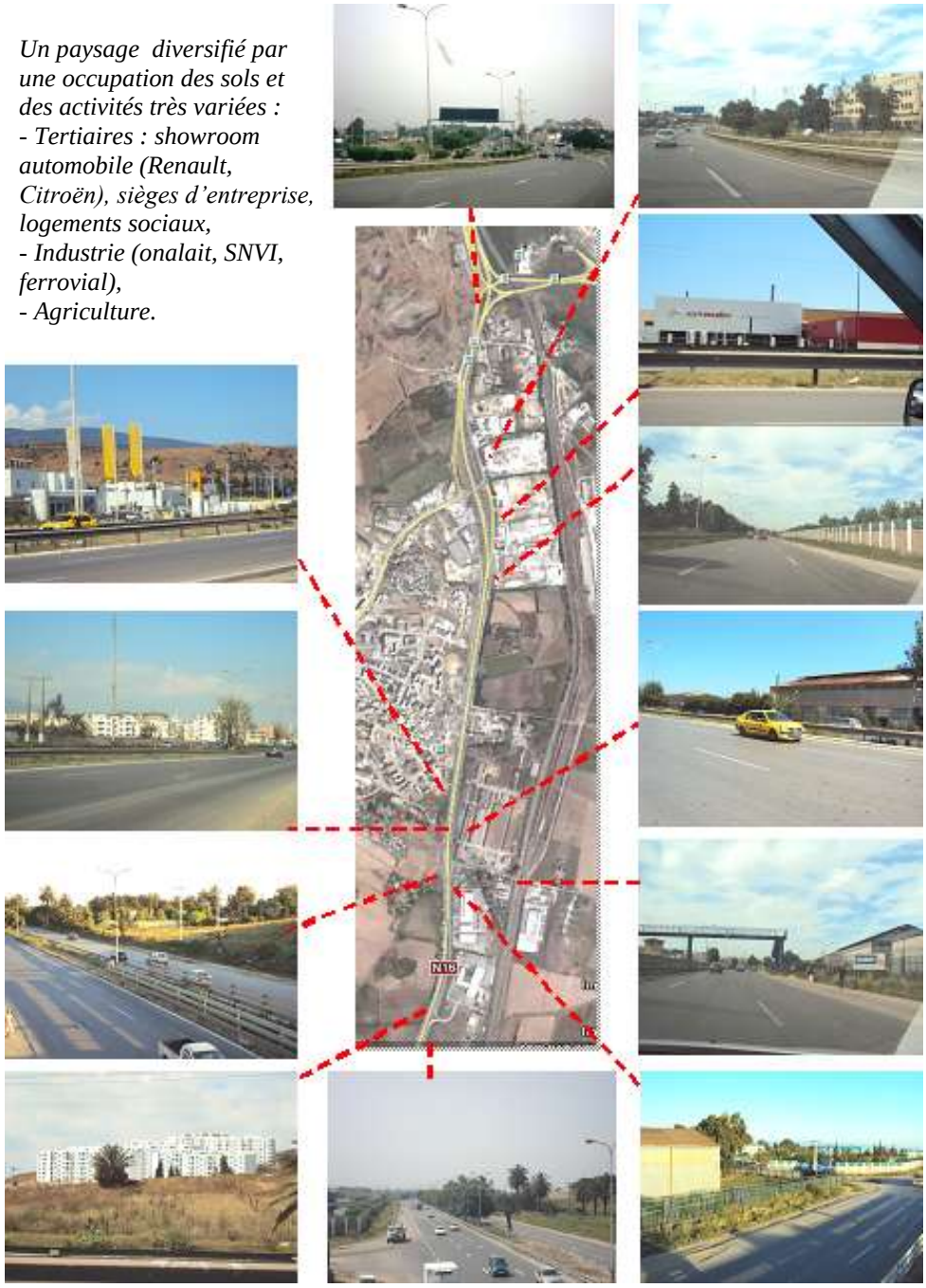

Source : clichés auteur, 2011

L'urbanisation menace l'existence de l'agriculture qui joue un rôle économique, environnemental et identitaire pour la ville. Avec l'épuisement du foncier, les enjeux économiques en périphérie et la divergence des stratégies des acteurs, agriculture, industrie et urbanisation se concurrencent les territoires. La pression urbaine met en péril l'agriculture et les industries en difficultés risquent de subir une mise en

friches. Avec la rareté du foncier, les terrains en périphérie sont très attractifs pour les investisseurs et opérateurs économiques privés, nationaux et étrangers après le recul du secteur public.

La périphérie évolue à un rythme rapide. Elle renouvelle son paysage et sa vocation. C'est un espace qui pour l'heure a du mal à affirmer une identité avec les mutations qu'il subit. L'agriculture contribuait à cette identité de même que l'industrie, qui même si par l'architecture de ses bâtiments, ne reflète pas un paysage de qualité. Le paysage de la périphérie est plus lié à des enjeux fonciers, économiques et des stratégies d'acteurs, qu'à une stratégie urbaine qui donne à cet espace sens et identité. Avec la pression de l'urbanisation la rareté du foncier et les priorités socio-économiques, les instruments d'urbanisme : Pos [8,9] et du Pdau, focalisent l'attention sur l'extension urbaine et le potentiel disponible en périphérie. Les questions d'identité et de paysage ne trouvent pas ou très peu de place face à ces préoccupations. Par conséquent et sans une politique de projet, le paysage de la périphérie reste une simple résultante de l'évolution de ce territoire et les facteurs qui le sous tendent.

Conclusion

La production massive du logement dans une conjoncture d'urgence et l'irruption du fait industriel à Annaba depuis les années 70 ont été à l'origine de profondes mutations spatiales et paysagères. De vastes milieux urbains en périphérie ont été crées sur des plaines agricoles et ont en modifié le paysage en un temps très court. Aujourd'hui, la pression de l'urbanisation, les mutations économiques et la rareté du foncier en ville continuent à étendre davantage l'espace périphérique au détriment de l'agriculture, phagocytant le paysage naturel et participant à son émiettement. Le parcours le long de la Rn16, un des principaux axes routiers de l'agglomération d'Annaba permet d'observer l'impact des logiques économiques et politiques sur la forme et le visage de l'extension de la ville.

On assiste aujourd'hui au développement d'un espace périurbain au paysage hybride, marqué par de vastes étendues de logements et des enseignes commerciales passe-partout, produits du libéralisme économique actuel. La périphérie à forte identité agricole et industrielle se tertiarise.

Références bibliographiques

(1) Lynch Kevin, Appleyard D, Meyer J-R, 1963, *The view from the road*, éditions MIT Press, Cambridge, Etats-Unis.

(2) Panerai Ph., Depaule J-Ch., Demorgon M., 1999 (1ère édition 1975), *Analyse urbaine*, éditions Parenthèses, Marseille, France.

(3) Mangin David, 2004, *La ville franchisée, formes et structures de la ville contemporaine*, éditions de la Villette, Paris, 2004.

(4) Benkhalef Brahim, *Nouvelles périphéries autour d'Annaba ou espaces en difficulté El-bouni, Sidi Amar et El-Hadjar*, dans *El-Tawassol*, 1999, p.44-59, Annaba, université Badji Mokhtar, n°05, Septembre 1999, Algérie.

(5) Union agricole de l'est algérien, *La coopérative agricole dans la région de Bône, Annaba,* Union agricole de l'est algérien, *1956,187p.*

(6) Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya d'Annaba, *Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme de l'espace intercommunal d'Annaba (PDAU*), Annaba, 2008.

(7) Centre d'Etudes des Transports Urbains (CETUR), *Paysage pour une rocade*, Bagneux, 1986.

(8) Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya d'Annaba, Plan d'occupation des sols El-bouni centre, phase aménagement, 2008.

(9) Direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya d'Annaba. Plans d'occupation des sols « entrée de la ville d'Annaba par la Rn16 », 2011.

Notes:

[1] Note page 3 : Les *showrooms* sont des espaces d'exposition et éventuellement de vente destinés au grand public. Ils sont généralement de grande surface et d'une architecture soignée pour mettre en valeur la gamme du produit et l'image du fabricant.

[2] Note page 4 : Le complexe sidérurgique d'*El-Hadjar* est la plus grande industrie de sidérurgie à l'échelle du pays, repris par l'entreprise internationale *Arcelor Mittal* et rebaptisé *Mittal steel* depuis 2001.

[3] Note page 6 : ZHUN : Zone d'Habitat Urbain Nouvelle.

[4] Note page 6 : Le Plan d'Urbanisme Directeur de 1960 a été abandonné à la suite de l'indépendance en 1962, mais beaucoup de ses actions ont été reconduites par le PUD de 1975.

[5] Note page 6 : La situation géographique de la ville entre la mer au nord et au nord-est et les massifs montagneux d'Edough à l'ouest, limite les possibilités d'extension de la ville sur ces directions, ce qui ne laisse que la direction sud et sud-ouest.

La « ressuscitation d'une terre morte » :Un accès patent à la propriété foncière

Mabrouk DAMBRI & Belkacem DIB
Département d'Architecture, Institut de Génie civil, d'Hydraulique et 'Architecture, Université de Batna

Résumé
L'accès à la propriété d'une parcelle de terrain devant servir d'assiette à une quelconque activité reflétant une aspiration humaine légitime, s'érige comme l'un des enjeux les plus péremptoires auxquels l'humanité ne s'est jamais confrontée. L'approche islamique, par le truchement du principe : « celui qui ressuscite une terre morte en devient propriétaire », propose une solution à l'épineuse problématique de la relation de L'Humanité avec son environnement matériel particulièrement en matière de propriété foncière.

Mots clés : Propriété foncière, origine de la propriété foncière, l'accès à la propriété foncière, spéculation foncière, ressusciter une terre morte dans la vision islamique.

Bringing Dead Earth to Life: An Obvious Access to the Landownership

Abstract
Owning a parcel of land to practice any human legitimate activity is one of the most difficult challenges that humanity has to face today. The Islamic approach based on the principle:" "Whoever revives a dead land becomes its owner" suggests a solution to that thorny issue concerning the relationship between people and their material environment, particularly regarding landed property.

Keywords: Land property, origin of the land property, the access to the landed property, the speculation in land, to resuscitate a dead land in the Islamic vision.

إحياء الارض الموات : مدخل حقيقي للملكية العقارية

ملخص
ينتصب الحصول على قطعة أرض لاحتواء أي نشاط يعكس تطلعات بشرية مشروعة أحد أعتى التحديات التي تواجه الإنسانية.ويتضح ـ بعد استعراض مختلف الطرق لتملك الأرض ـ أن العائق الأساس لإرادة الأفراد تحقيق عزائمهم هوعدم قدرتهم على الحصول على هذا التملك. لذا يقترح المنظور الإسلامي، ومن خلال مبدأ "من أحيا أرضا مواتا فهي له"، حلا لهذه المسألة الشائكة المكيّفة لعلاقة البشر بمحيطهم المادي وعلى الخصوص تملّكهم للأرض.

الكلمات المفاتيح: ملكية الأرض، أصل ملكية الأرض، تملك الأرض، الاحتكار العقاري، إحياء الأرض الموات في المنظور الإسلامي.

Introduction

L'existence humaine se déroule dans un lieu, dans une portion déterminée de l'espace. Le pouvoir exercé sur ce lieu est l'un des facteurs ayant un impact déterminant sur l'évènement qui s'y produit. Certes, une pleine jouissance des droits ainsi qu'une assurance confiante attribuent à l'utilisateur un large éventail d'actions et une opportunité hors pair à réaliser ses aspirations potentielles dont l'inaccessibilité à une franche et réelle disposition du foncier pourrait occulter. L'humanité, à travers son périple existentiel, s'est trouvée confrontée à cet écueil tant sur le plan de l'épistémè que sur celui de la praxis. Moult positionnements idéologiques, paradigmatiques, institutionnels, législatifs voire même affectifs et émotionnels, ont été inlassablement manifestés à ces égards. Les situations conflictuelles ayant stigmatisé ces contextes relationnels foisonnent. C'est ainsi que depuis la nuit des temps, la notion de propriété foncière s'est continuellement érigée en pierre angulaire dans la longue traversée colonisatrice de la Terre effectuée par l'espèce humaine, dont l'existence se trouve intrinsèquement tributaire du sol sur lequel elle se déroule.

Origine de la propriété foncière

La propriété étant une notion des plus équivoques, elle n'a cessé d'osciller entre le statut de « droit naturel et imprescriptible » décrété *in fine* par la déclaration des droits de l'homme et le célèbre adage de Proudhon : « la propriété, c'est le vol ». Une controverse sans fin s'instaure ainsi, induisant Denis Diderot à proclamer que toute guerre n'est autre qu'une conséquence d'une prétention commune à la même propriété.

Qu'est-ce-que la propriété ? Et comment y accéder ?

La nature de la réponse allouée à ces deux questions fondamentales contribue vivement à caractériser la relation de l'homme à son environnement tant matériel qu'humain.

La propriété, prise dans le sens général et selon les ouvrages de référence [(1)], désigne le droit par lequel une chose appartient en propre à quelqu'un et lui permet d'en jouir et d'en disposer à sa guise, exception faite des restrictions établies par les lois et règlements.

L'humain, dernière créature apparue sur terre, ne saurait aucunement prétendre qu'il est le propriétaire légitime de quelque chose l'ayant précédé dans l'ordre de l'existence. Cet état de fait nous incite à nous interroger sur la source de la légitimité lui ayant octroyé le droit de s'approprier une chose qui se trouvait bien avant qu'il fût. De surcroit, il semble de bon droit de s'enquérir sur la manière légitime dans ce cas d'accéder à ce droit. Autrement dit, qui a le pouvoir de permettre à l'être humain de s'accaparer d'une chose qui n'a guère fait l'objet d'aucun de ses efforts ni de ses actions ? Ainsi que de déterminer la manière licite de le faire ?

Certes, l'Homme confronté à cette situation, se rendit compte de prime abord que tout ce qu'il a trouvé sur terre voire même le ciel lui était utile d'une quelque façon qu'elle soit et disposé également à satisfaire ses besoins. Néanmoins au cours des siècles, différentes conceptions de l'appropriation de ce patrimoine ont marqué l'histoire de l'humanité, nuancées par les portées idéologiques ayant régi les modes de vie adoptés.

La propriété entendue comme simple faculté mentale à distinguer le mien du tien et à prétendre l'accès exclusif à certaines choses qu'on considère siennes, est sans l'ombre d'un doute aussi ancienne que l'humanité. Toutefois, un consensus semble se former actuellement pour affirmer qu'une société aussi « primitive » qu'elle soit qui ne connaisse de règles de propriété, relève du monde de l'illusion [2].

L'anthropologie contemporaine nous dévoile l'existence, à travers l'histoire de l'humanité, d'une grande diversité de pratiques de propriété englobant aussi bien les systèmes communautaires qu'individualistes, en passant par les stades intermédiaires possibles[3]. Henri Lepage (1985) avance que : « Dès l'aube de l'histoire, en Basse Mésopotamie, par exemple, où règne la propriété des temples, des particuliers disposent en toute liberté de leurs maisons et de leurs jardins. Dans l'ancienne Égypte, le principe est que toutes les terres et les outils appartiennent au pharaon ; la propriété est un monopole étatique, qui rappelle le régime qu'ont connu, à d'autres époques, certaines civilisations comme, l'empire des Incas ou l'Inde antique. Néanmoins on peut y repérer des traces très nettes de propriété individuelle, celle-ci connaissant des périodes d'avancée ou de recul. L'évolution est loin d'être rectiligne ; chaque époque ou presque connaît simultanément plusieurs types de propriété. Le cas est encore plus net en ce qui concerne la Grèce. » [4].

Cette diversité de formes tend à nous faire croire que les querelles traditionnelles entre les idéologies collectivistes et individualistes sur l'argumentation historique concernant la primauté du modèle de propriété seraient désuètes. Toutefois il nous apparait que la plaque tournante de la question du fondement de la propriété se résume dans la notion de « droit».

Il est important de noter que la propriété ne désigne ni la possession ni la chose possédée, plutôt qu'elle établit un droit sur les choses, reconnu et mis en pratique par une société, régissant la manière d'en disposer. Cette forme de soumission médiatise la pratique humaine des choses, dans la mesure où elle stipule ce qui est autorisé et ce qui est prohibé [5]. Autrement dit, une partie quelque part s'octroie le droit ou l'autorité d'édicter le comportement à suivre en matière de propriété concernant des choses, rappelons-le, qu'elle ne possède guère, en raison de leur préexistence.

La conception occidentale de la propriété, considère le droit de propriété comme étant naturel et subjectif [6], relevant de l'essence même de l'être et que la loi se charge de garantir dans certaines mesures. Dans le sillage de Thomas Hobbes, cette optique se trouva paradigmatisée par John Locke, motiva Jean Jacques Rousseau et entraina Karl Marx dans la même lignée, en dépit des nuances relatives à la prédominance de l'individuel ou du collectif [7].

Cette conception nous parait aussi paradoxale qu'ambiguë, dans la mesure où s'accaparer d'un bien qui ne nous appartient aucunement, du fait de son indiscutable préexistence, devient un « droit naturel et subjectif », alors que le même acte commis envers une propriété reconnue légitime à un humain relève d'une transgression d'un droit « inviolable et sacré » comme le stipule l'article 17 de la déclaration des droits de l'homme. Dans le même esprit des choses, Proudhon (1862), faisant un syllogisme, il part d'une prémisse correcte pour aboutir à une conclusion er-

ronée, en affirmant que : « Le principe de l'appropriation est que tout produit du travail appartient de plein droit à celui qui l'a créé, tels qu'un arc, des flèches, une charrue, un râteau, une maison. L'homme ne crée pas la matière ; il la façonne seulement. (…) la pratique veut que la matière suive la forme, et que la propriété du travail implique celle de la matière. On suppose que celle-ci est offerte à tous, qu'elle ne manque à personne, et que chacun peut se l'approprier.» [8]. Etablissant la légitimité du droit de propriété comme étant le produit du travail élaboré, il conclue par une supposition – alors qu'on s'attendait à une déduction – que la matière est offerte à tous et que chacun peut se l'approprier, contredisant son principe de base reliant l'appropriation au travail créé. Si l'on convient que la propriété du travail implique celle de la matière, que dire alors d'un individu qui s'empare de son propre chef d'un fruit mûr -produit par quelqu'un d'autre- et le transforme en jus de fruit et prétend qu'il lui revient de droit, du moment qu'il est devenu le produit de son travail ? Quel est le devenir dans ce cas du droit de propriété sacré et inviolable du producteur du fruit ?

A ce genre de questionnements pourtant on ne peut plus légitime, on n'a pu trouver à travers la conception occidentale que des réponses basées sur des doctrines érigées sur des axiomes et paradigmes dont l'argumentation est fort mal fondée : tels que : droit naturel relevant de l'essence même de l'être, droit civil né de l'occupation et sanctionné par la loi.

Pourtant la manière la plus simple et la plus logique pour sortir de cette polémique c'est d'essayer de demander au propriétaire légitime, qu'elle est sa décision quant au devenir de sa propriété. En d'autres termes, y a-t-il un moyen fiable de connaitre la volonté du Créateur, en tant que propriétaire légitime, concernant sa propriété ainsi que ses directives quant à son utilisation par l'Homme.

Notre dessein étant l'examen de la vision islamique du problème de la propriété foncière, notre propos se limitera dans le cadre de cette approche.

Approche islamique de la notion de propriété

D'emblée, l'Islam considère que le Noble Coran est la parole de Dieu révélée à l'Humanité par l'intermédiaire d'un Messager Élu qui a pour mission de transmettre cette Révélation tout en étant un Prototype de son application.

Cet état de fait, selon le dogme musulman, ouvre un chemin pour une possibilité de s'enquérir sur la Volonté du Créateur concernant la Création, dès lors que la parole divine s'adresse à l'Humanité sans aucune intervention si ce n'est la langue elle-même. Les quatre notions qui concernent notre propos, sont établies ainsi par Le Coran :

1- Tout l'univers étant la Création de Dieu, devient par voie de conséquence sa propriété exclusive.

لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٢٠﴾

« A Dieu seul appartient le royaume des cieux, de la terre et de ce qu'ils renferment. Et Il est Omnipotent. » (VI, 120)

2- l'Homme est « Khalifa » de Dieu. Littéralement : Substitut. Celui qui tient la place d'un autre, qui exerce les fonctions d'un autre, en cas d'absence ou d'empêchement légitime.

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ

« Lorsque ton Seigneur confia aux Anges : Je vais établir sur la terre un Khalifa "Substitut" » (II, 30)

Être substitut de Dieu, veut dire que Dieu en ayant attribué à l'Homme la liberté consciente du choix, Il l'a responsabilisé. Et pour mettre à l'épreuve cette responsabilité, Il lui confia la mission d'être un « Vicaire ou Gérant » sur terre dans le sens où, il a été doté de la capacité d'y agir en bien ou en mal. Le «Bien», c'est d'agir dans la Propriété du Maître véritable selon ses commandements, c'est-à-dire, ne pas altérer le fonctionnement normal du Monde régi par les lois instaurées par Dieu. Ce qui ne peut être effectué qu'en se conformant aux lois révélées par Dieu, dans un principe de continuité. Alors que le «Mal», c'est le refus d'obéir au Maître en niant son autorité et en transgressant ses lois révélées, donc se heurter contre sa Volonté qui est l'essence du bon fonctionnement de l'Univers.

3- Tout l'univers est assujetti à l'Homme en vue de l'éprouver.

أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾

« Ne voyez-vous point que Dieu vous a assujetti ce qui est dans les cieux et sur la terre ? Et il vous a comblé de ses bienfaits apparents et cachés. Et parmi les gens, il y en a qui disputent à propos de Dieu, sans science, ni guidée, ni Livre éclairant. » (XXXI, 20).

Cet assujettissement, n'est autre que la mise de l'Univers au service de l'Homme tout en concédant à ce dernier la capacité de s'en servir et d'en bénéficier. Seulement, la façon de faire détient sa légitimité de la Volonté du Propriétaire qui n'est accessible que par l'unique voie de la Prophétie.

4- Les commandements du Propriétaire sont transmis par le Messager et désobéir expose à un châtiment.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾

« Prenez ce que le Messager vous donne ; et ce qu'il vous interdit, abstenez-vous en ; et craignez Dieu car Dieu est dur en punition.» (LIX, 7).

Ce verset établit l'authenticité et la légitimité de la source de transmission et de communication de la Volonté Divine, avec une nette admonestation solennelle qu'un châtiment sévère sera infligé à tous ceux qui refusent de s'y conformer. Le châtiment en question, outre la damnation dans l'au-delà, se manifeste par les différentes crises qui vont inexorablement surgir pour altérer la vie d'ici-bas, en tant que mesures coercitives, conséquences de la transgression de l'harmonie de la Création.

Selon la vision islamique la situation se présente donc ainsi :

Dieu étant Créateur de l'Univers, il en est par voie de conséquence le Propriétaire. Il établit sur terre un gérant, l'Homme, en vue d'être éprouvé. Il lui assujettit cette propriété afin qu'il puisse en disposer selon les directives du Propriétaire légitime transmises par le truchement du Messager. L'écueil de la légitimité se trouvant ainsi surmonté, au moins sur le plan épistémologique, il y a lieu de s'interroger sur la vision islamique relative à la question de la propriété foncière.

La ressuscitation de la terre morte ou *ihya'e el mawat*

L'origine divine de la propriété est confirmée par le Noble Coran. :

إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾

« La terre appartient à Dieu. Il en fait héritier qui Il veut parmi Ses serviteurs.

Et la fin (heureuse) sera aux pieux. » (VII, 128).

Etant Propriétaire de la Terre de par la Création elle-même, le Maitre se réserve le « droit » d'en disposer selon Sa Volonté que personne n'est en mesure de contester. Cette Volonté elle nous est transmise par voie de la Révélation, donc par le truchement du Messager élu ayant pour mission intrinsèque de la communiquer à l'humanité.

Ainsi, le Messager annonce que : « Les gens sont les serviteurs de Dieu et la terre appartient à Dieu ; celui qui ressuscite une terre morte elle lui appartiendra »[(9)].

Cette notion est appelée dans la jurisprudence islamique *(fiqh)* : *ihya'e el mawat* signifiant littéralement : La ressuscitation de la terre morte.

La terre de l'Islam est considérée à l'origine propriété de la communauté (*la oumma*) et non pas de l'état. Les individus ont le droit de s'approprier « *el mawat* » (la terre inculte ou délaissée) par le truchement du travail.

Passant en revue les différentes écoles de la jurisprudence islamique, Jamil Akbar souligne que la terre n'a jamais fait l'objet d'une valeur commerciale pour l'état [(10)]. Autrement dit, ni l'état ni aucune autre institution gouvernementale n'a jamais procédé à vendre de la terre qui se trouve en revanche, appropriée par ceux qui la revivifient en la cultivant ou en pratiquant toute forme de viabilisation ou construction ou autre ouvrage de nature à servir un besoin licite. Il va sans dire que cette règle s'applique pour les terres qui n'ont pas fait preuve de **propriétaires légaux** ni celles faisant office de **servitudes**. Il est à noter que la terre appropriée après avoir été ressuscitée, recouvre son statut de terre morte si son propriétaire abandonne l'opération de revivification. En d'autres termes, l'accès à cette forme de propriété foncière s'effectue par le travail, seul garant de sa pérennité.

Toute une armada de textes juridiques régissant l'applicabilité de ce principe d'appropriation foncière est établie par l'érudition islamique [(11)]. Il faudrait signaler par ailleurs, que cette forme d'accès à la propriété n'est guère l'unique moyen reconnu par la Charia. Néanmoins, les autres formes n'en sont que des conséquences. Après avoir certifié son appropriation par le travail, le propriétaire ainsi reconnu peut procéder à toutes les transactions légales, telles que : la vente, la donation etc. ou léguer ses biens à ses héritiers légitimes ou autres [(12)].

Cet état de fait incite les gens à travailler sans aucune entrave liée au foncier, sachant que ce dernier représente l'obstacle primordial pour toute volonté de labeur. La catégorie la plus démunie se trouve ainsi dans une posture lui permettant de franchir le seuil de l'accès à la propriété foncière, seulement par le déploiement de ses efforts. Aussi tout investisseur serait certainement encouragé de se lancer dans des opérations où le coût du sol est nul, ce qui se répercute positivement sur la valeur du produit final qui sera ainsi à la portée de plus grandes franges de population. Les travaux d'Arnaud Bouteille (2008) ont mis en évidence le fait que les coûts de construction s'élevaient avec la densité urbaine, montrant que la véritable variable d'ajustement demeure le prix du foncier.

Le phénomène du monopole de la propriété foncière, dans cette optique, serait aboli, dans la mesure où, l'abondance des terres à défricher ne fait guère défaut, ouvrant ainsi les portes aux gens d'assouvir leur instinct d'être propriétaire, par le travail, la voie la moins controversée et reconnue par

quasiment tous les penseurs ayant traité ce sujet des plus épineux [13].

La rareté est la toile de fond des analyses et des théories élaborées par les économistes. Elle est tantôt explicite et formalisée dans le discours et tantôt elle est posée en postulat [14].

Tout ce qui est rare et disposant d'une valeur d'usage quelconque est approprié par la force ou le pouvoir d'achat[15]. La terre étant la pierre angulaire de tout processus économique, le système islamique l'exclue de la rareté et par cela même élimine son monopole, conjoncture on ne peut plus défavorable à toutes formes de spéculation.

Ce ne serait aucunement du domaine d'un optimisme excessif, de s'interroger sur la positivité de l'impact de l'application de ce principe sur la vie tant sociale qu'individuelle. Parmi les effets présagés bénéfiques nous pouvons avancer :

- La possibilité d'acquérir un terrain pour construire une demeure, à tout moment et sans embuche aucune, instaurerait un climat de confiance et épargnerait aux gens de s'enquérir sur l'avenir de leurs progénitures en succombant dans une véritable hantise. Ils se lancent dans la construction d'une série d'étages qui seraient dans la plupart des cas délaissés. En Algérie au moins, les extensions verticales vacantes au-dessus des habitations individuelles foisonnent. Aucune catégorie sociale n'a, au demeurant, échappée à cette règle, dans la mesure où, des niveaux construits à des stades de finitions divers sont constatés et dans des quartiers de rangs nuancés.

Les photographies prises par les auteurs et présentées ci-après, ne sont en fait qu'un petit échantillon des quartiers de la ville de Batna. Nous pouvons constater le phénomène précité touchant un éventail de catégories sociales, allant des constructions complètement finies, aux murs de façades surélevés en attendant la réalisation de la structure et passant par toutes le étapes de finition des gros-œuvres ou des corps d'état secondaires.

On se trouve dans le droit de s'interroger sur l'ampleur de l'argent gelé ainsi dans des interminables constructions, certaines datant de plusieurs décennies et dans la plupart des cas elles ne seront pas utilisées par les enfants préférant de plus en plus fonder leurs foyers loin des parents. Si l'on se rend compte par la suite que cet état de fait se trouve pratiquement généralisé en Algérie, alors on devrait se demander sur ces sommes astronomiques, si elles étaient versées dans la vie économique du pays, quel aurait été leur effet bénéfique pour toute la nation, toujours en quête d'investissements notamment étrangers ?

Figure 1 : Représentant deux habitations finies à 100%
et où seul le premier étage est occupé

Figure 2 : Seul le premier étage est occupé, les deux autres en cours et les façades à un stade très avancé de finition.

Figure3 : Le premier étage occupé, le deuxième en chantier et la quatrième dalle en cours d'exécution. Notons le propriétaire en train de faire monter le corps creux.

Quelques exemples illustrant l'afflux vers l'extension verticale rarement utilisée. Photos prises dans différents quartiers de la ville de Batna. (Source auteurs 10-07-2010).

- La rareté du foncier due aux différents monopoles spéculatifs représente actuellement le principal obstacle devant l'émancipation des jeunes gens arrivant au marché du travail et aspirant à fonder des foyers. Les prix exorbitants des lots de terrain pour la construction des habitations ou des locaux de commerce et services ou encore les loyers démesurés, sont hors de portée du pouvoir d'achat de l'écrasante majorité de la population. L'application de la notion de *ihya'e el mawat* ouvrira sans doute de grands horizons pour ceux ayant une volonté de peiner et par cela même le prix du foncier monopolisé sera inéluctablement en baisse, car c'est la rareté qui crée la cherté.

- Faillir dans l'accomplissement de soi est sans doute l'une des principales causes de la déroute. Entrainées par les flots des besoins de la vie contemporaine, notamment le logement, de larges franges des employés des administrations publiques cèdent à la tentation. Transparency international est très explicite dans son rapport annuel [(16)].

En guise de conclusion

En dépit du rôle de plus en plus important octroyé par les sciences humaines au phénomène des croyances et leurs impacts sur les modes de vie pratiqués, le collectif des chercheurs appréhende volontiers « les autres » croyances, alors qu'une prise de position est généralement évitée quand il s'agit des sociétés dites monothéistes. Une analyse se focalisant sur la foi ou la religion ne leur suscite qu'un certain inconfort intellectuel [(17)]. Cette idéologie sécullariste de la culture occidentale qui est en fait aussi l'effet d'une « croyance » à l'instar des « autres », occulte à notre sens un grand champ de la recherche de la vérité. Victime du conflit intellectuel voire même parfois sanguinaire, qui a marqué la relation du clergé avec le mouvement de la Renaissance, la pensée occidentale s'est érigée en une position épistémologique proclamant le scientisme comme unique voie de la connaissance. Cet égocentrisme qui a tant aspiré à obnubiler toutes les autres formes de réflexion s'est longtemps réservé le droit de

généraliser son expérience produite dans une conjoncture historique particulière. Toutefois, ce leurre tend à se dissiper de plus en plus par des penseurs occidentaux remettant en cause la certitude absolutiste présumée de la pensée dite rationnelle [18]. Il est grand temps de se libérer du carcan intellectuel occidental et respirer d'autres airs dont l'humanité s'en est trouvée privée depuis plusieurs siècles. La dernière crise financière mondiale n'a-t-elle point ouvert le volet du système financier islamique ? La prolifération accrue des banques islamiques notamment dans les pays d'occident n'est-il pas un indicateur particulièrement révélateur d'une « révolution épistémologique » selon les termes de Thomas Kuhn ? C'est dans cet ordre d'idée que notre propos concernant la question foncière devrait être appréhendé.

N'est-il guère inique que ceux qui s'interposent entre les gens avides de déployer leurs efforts, et les puissances indestructibles du sol, se fassent payer pour le « travail de la nature » ? Serait-il juste de prohiber à quelqu'un mourant de soif de se désaltérer à un fleuve qu'aucun être humain ne peut prétendre avoir créé, avant de lui faire payer le
prix qui sera empoché par « le propriétaire du fleuve » ?

Les propriétaires coalisés, après s'être accaparés des terres, s'emparent de la législature pour décréter la prohibition de tout nouveau défrichement afin d'accroitre leurs profits en instaurant un monopole spéculatif.

« C'est pour éviter l'anarchie » diraient-ils. On leur demanderait alors qu' « avant l'imposition de vos lois où se trouvait l'anarchie que vous évoquez comme argument pour légitimer votre monopole inique ? L'anarchie serait-elle ainsi considérée uniquement **après** que vous ayez assuré votre droit de propriétaires»? Donnez la même opportunité que vous vous êtes réservée aux gens, cessez d'arroger leurs droits et tout le monde s'apercevra que l'anarchie que vous brandissez pourrait être une bien triste supercherie.

NOTES REFERENTIELLES

1- Voir le Larousse, Mediadico et Le Littré

2- Guy Mercier, *Prémisses d'une théorie de la propriété*, Cahiers de géographie du Québec, vol. 30, n° 81, 1986, p. 319-341.

3- Henri Lepage, *Pourquoi la propriété*, Editions Hachette, collection Pluriel, Paris, 1985.

4- Henri Lepage. Op.cit. p.p. 41-42.

5- Guy Mercier. Op.cit.

6- Il est à noter que cette conception n'est point universelle. Voir à titre d'exemple : Yoshida Katzumi, Une notion à la japonaise de la propriété foncière. In : Revue internationale 51 N°3. Juillet-septembre 1999. pp. 435-447 : *« Il faudrait reconnaitre que le Japon n'a jamais reconnu la notion de propriété comme un droit naturel. Parmi nous ne se trouvaient ni Locke, ni Sieyès, ni des physiocrates. Nous ne bénéficions pas non plus de la Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen de1789»*

7- Guy Mercier. Op.cit.

8- Pierre-Joseph Proudhon, Théorie de la propriété, Éditions l'Harmattan, Montréal-Paris, 1997. Voir la page 116 de la version numérique de l'ouvrage disponible sur le lien : http://www.uqac.ca/class/classiques/Proudhon/theorie_de_la_propriete/theorie_de_la_propriete.pdf

9- Hadith authentique rapporté par Termidhi 5/68 et Abou Dawoud 3/178

10- جميل عبد القادر اكبـر، عمارة الارض في الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان,1998، ص.56-64

11- جميل عبد القادر اكبـر op.cit.

12- Ibid. p.52

13- Voir à titre d'exemple Frédéric Bastiat : « Aussi longtemps que dans un pays il y a abondance de terre à défricher, le propriétaire foncier, qu'il cultive, afferme ou vende, ne jouit d'aucun privilège, d'aucun monopole, d'aucun avantage exceptionnel, et notamment il ne prélève aucune aubaine sur les libéralités gratuites de la nature. Comment en serait-il ainsi, les hommes étant supposés libres ? Est-ce que qui-

conque a des capitaux et des bras n'a pas le droit de choisir entre l'agriculture, la fabrique, le commerce, la pêche, la navigation, les arts ou les professions libérales ? » Harmonies Économiques, chap. IX. pp.15-16. Version numérique disponible au site :http://bastiat.org/

14- Michel LANGLOIS, Rareté, utilité et valeur : l'approche économique, in HERVE (D), LANGLOIS (M) eds. Pression sur les Ressources et Raretés. Forum HEA-LEA 10/6/97, Document ORSTOM-Montpellier n°6, pp. 69-81, Montpellier, 1997.

15- Lahouari ADDI, Rareté, rente et plus-value, in Les Temps Modernes, 440 (1983) 17 pages.

16-Voir le rapport de l'ONG transparency international du 09 juillet 2013, classant l'Algérie, avec un score déplorable de 3.4 sur 10, i.e. 105ème place sur 176 pays.

17- Suha Özkan, Foi, culture et architecture, in Architecture et comportement, Vol.11, n°3-4, Lausanne, Suisse, 1995, pp.187-192.

18-Voir les œuvres de Bachelard, Kuhn, Feyerabend, Hans Jonas, Edgar Morin, Le Moigne, Heisenberg, et autres.

BIBLIOGRAPHIE

ADDI Lahouari, *Rareté, rente et plus-value*, in Les Temps Modernes, 440 (1983) 17 pages.

Bastiat Frédéric, *Harmonies Économiques*, Version numérique disponible au site : http://bastiat.org/

Bouteille Arnaud, « Les déterminants économiques de la densité parcellaire », Etudes Foncières, n° 135, septembre-octobre 2008, pp. 6-10.

Comby Joseph, *Reconnaître et sécuriser la propriété coutumière moderne*, in *Etudes foncières* n°128, juil. 2007

Comby Joseph, *Quelle pénurie foncière ?* In *Interco*, n°100, avril 2006

Comby Joseph, *L'impossible propriété absolue*, in "Un droit inviolable et sacré", ADEF, 1990

Gamal Moursi Badr, *La relance du droit islamique dans la jurisprudence algérienne depuis 1962*, In : Revue internationale de droit comparé. Vol. 22 N°1. Janvier-mars 1970. pp. 43-54.

Hénia Abdelhamid, *Les terres mortes de la Tunisie utile et les nouvelles stratégies foncières à l'époque moderne*, In : Revue du monde musulman et de la Méditerranée, N°79-80, 1996. Biens communs, patrimoines collectifs et gestion communautaire dans les sociétés musulmanes. pp. 127-142.

Katzumi Yoshida, *Une notion à la japonaise de la propriété foncière*. In : Revue internationale 51 N°3. Juillet-septembre 1999.

Langlois Michel, *Rareté, utilité et valeur* : l'approche économique, in HERVE (D), Langlois (M) eds. Pression sur les Ressources et Raretés. Forum HEA-LEA 10/6/97, Document ORSTOM-Montpellier n°6.

Lepage Henri, *Pourquoi la propriété*, Editions Hachette, collection Pluriel, Paris, 1985.

Mercier Guy, *Prémisses d'une théorie de la propriété*, Cahiers de géographie du Québec, vol. 30, n° 81, 1986.

Natacha Aveline, *La bulle foncière au Japon*, éditions de l'ADEF, Paris, 1995, 242 p.

Özkan Suha, *Foi, culture et architecture*, in Architecture et comportement, Vol.11, 1995, n°3-4, pp.187-192.

Pelletier Philippe ; Bourdier Marc, *La question foncière au Japon. Repères*, In : Revue de géographie de Lyon. Vol. 64 n°3, 1989. Stratégies foncières et immobilières en milieu urbain. pp. 180-188

Proudhon Pierre-Joseph, *Théorie de la propriété*, Montréal-Paris : Éditions l'Harmattan, 1997.

جميل عبد القادر اكبر، *عمارة الارض في الإسلام*، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998.

شهاب الدين احمد بن إدريس القرافي، *الفروق*. عالم الكتب، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.

محمد الحاج الناصر، الإسلام وانتزاع الملك للمصلحة العامة، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 199

El Tawassol

Sciences Humaines et Sociales

Numéro 40

Décembre 2014

كلمة العدد (Avant - propos) 05

التنمية وتحديات النمو السكاني السريع في الجزائر: إنجازات وإخفاقات

حسان تريكي 07

تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

علي بريمة 19

تصور نظري لبناء برنامج أسري إرشادي سلوكي معرفي قائم على تنمية الكفاءات الوالدية اللازمة لخفض مشكلات الأطفال السلوكية

عتروس نبيل 37

العنف في الوسط المدرسي: إشكالية المفهوم وإستراتيجية العلاج

زينة بن حسان 53

الآثار السلبية للعقوبة في المؤسسات التعليمية -العقوبة البدنية أنموذجا -

سميحة عليوات 75

التقنيات الجديدة لتحرير التقرير الصحفي في المدرسة الفرنسية دراسة حالة يومية "لوموند" الفرنسية (2008-2011)

فاطمة الزهراء مشتة 90

تطبيقات التفاعلية في صحافة الانترنت دراسة مسحية تحليلية لعينة من الصحف الالكترونية الجزائرية (النهار- الشروق- لوسوار دالجيري-الوطن-المجاهد-الخبر نموذجا)

سمية بورقعة 102

دور المقاربة الاتصالية في إنجاح التغيير التنظيمي

سمية بن غضبان 120

صناعة البرمجيات في الجزائر: الثروة المنسية

جمال العيفة 132

الاهتمام البيئي لدى سكان المناطق المتضررة بيئيا :محافظة الزرقاء -الأردن- نموذجا

يحيى أحمد علي 147

بنى المؤسسات الاقتصادية الحديثة (إستراتيجيات التعامل مع المحيط ودور كفاءة الموارد البشرية في تفعيلها)

هند بوشلاغم 166

Espaces périurbains sur l'axe de la Rn16 à Annaba. Paysage et stratégies d'évolution

Meriem RADOUANE 195

La « ressuscitation d'une terre morte » :Un accès patent à la propriété foncière

Mabrouk DAMBRI & Belkacem DIB 207

Direction des Publications

Université Badji Mokhtar Annaba
BP.12, Annaba 23000, Algérie
www.univ-annaba.org

Revue scientifique indexée

I.S.S.N 1111- 4932